جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

دراسات في السياسة الخارجية المصرية

من ابن طولون إلى أنور السادات

د. علي الدين هلال (محرر)

د. سمعان بطرس فرج الله — د. ودودة بدران

د. نادية مصطفى — د. جهاد عودة

حسنين توفيق إبراهيم



١٩٨٧



مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي - القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

دراسات في السياسة الخارجية المصرية
من ابن طولون إلى أنور السادات

د. علي الدين هلال (محرر)

د. سمعان بطرس فرج الله — د. ودودة بدران

د. نادية مصطفى — د. جهاد عودة

حسنين توفيق ابراهيم

١٩٨٧



مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي - بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــد

يمثل هذا الكتاب باكورة سلسلة كتب مركز البحوث والدراسـات السياسية بكلية الاقتصاد ، وهو حصيلة البحوث والمناقشات التى جرت فى ندوة عقدها المركز فى موضوع تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية فى نوفمبر ١٩٨٦ • وكانت الندوة فرصة هامة للحوار بـين عـدد مـن المتخصصين والباحثين فى مجال السياسة الخارجية المصرية بينهم وبين عدد من الممارسين فى العمل الدبلوماسى ، ومن ثم كان التفاعل بين الفكر والعمل ، وبين النظرية والتطبيق •

لقد جاء اختيار موضوع الندوة تعبيرا عن أهمية قضية السياسة الخارجية فى حياتنا العامة ، فلم يعد الباحثون ينظرون للسياسة الخارجية على أنها « سلوك خارجى » وحسب بـل أنها مرتبـطة أوثق الارتباط بالاوضاع الداخلية وبالظروف السياسية والاقتصادية لكل مجتمـع • ونجاح أى سياسة خارجية لا يتوقف على المهارة الدبلوماسية بقدر مـا يتوقف على عناصر القوة ومقومات الصلابة التى يتمتع بها المجتمـع • فعدم الاستقرار السياسى أو عدم ارتباط المواطنين بأهـداف النظـام السياسى له اثره الوخيم على قدرة السياسة الخارجية على تحقيـق اهدافها • وفى عصر تنتقل فيه المعلومات والاخبار بسرعة فائقـة فـان التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية يزداد •

والشكر واجب للاخوة الذين شاركوا فى الندوة بأبحاثهم وتعقيباتهم ومناقشاتهم • كما أشكر الاستاذ حسنين توفيق المدرس المساعد بقسـم العلوم السياسة على قيامه بتلخيص المناقشات • وكذا لهيئـة كونراد اديناور الالمانية على دعمها الذى مكن من عقد الندوة • كما أود أن أعبر عن شكرى وتقديرى للدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد ورئيس مجلس ادارة المركز على دعمه لانشطة المركز •

وبالله التوفيق ••

على الدين هلال

فهرس الكتاب

المشاركون فى الندوة

١ ــ د•جهاد عودة ــ خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام •

٢ ــ أ•جميل مطر ــ مدير مركز دراسات الوحدة العربيــة ــ فرع القاهرة •

٣ ــ د•حسين عبد العزيز ــ وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية •

٤ ــ أ•حمدى عبد الرحمن ــ مدرس مساعد ــ قسم العلوم السياسية•

٥ ــ أ•حسنين توفيق ــ مدرس مساعد ــ قسم العلوم السياسية •

٦ ــ د•على الدين هلال ــ مدير مركز البحوث والدراسات السياسية•

٧ ــ د•عبد المنعم ســعيد ــ خبــير بمركز الدراســات السياســية الاستراتيجية بالاهرام •

٨ ــ د•محمد نعمان جلال ــ مستشار بوزارة الخارجية •

٩ ــ د•نادية مصطفى ــ استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية •

١٠ ــ د•نازلى معوض أحمد ــ استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية•

١١ ــ د•ودودة بدران ــ استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية •

مقدمـــة

نبعت الرغبة فى تنظيم هذه الندوة فى موضوع تطـور وانمـاط السياسة الخارجية المصرية من عدة اعتبارات :

الاعتبار الاول : قلة الدراسات المتخصصة المتكاملة عن السـياسة الخارجية المصرية ، فبينما توجد مثل هذه الدراسات عـن دول مثـل اندونيسيا ونيجيريا والهند والمكسيك واسرائيل (١) ٠ فانه لا توجـد دراسة مماثلة عما يمكن ان نسميه بنظام السياسة الخارجية المصريـة ربما باستثناء مؤلف الباحث العراقى عضيد داويشا بعنـوان مصر فى العالم العربى (٢) والذى يركز فيه كما يشير عنوان الكتاب على السياسة الخارجية المصرية ازاء المنطقة العربية وحسب ، وبعض البحوث التى تتناول علاقات مصر الخارجية ببعض الاطراف الدولية الاخرى مثـل العلاقات المصرية الامريكية أو المصرية السوفيتية وهكذا ٠

الاعتبار الثانى : الاستفادة من الجهود الفكرية فى مجال التنظير للسياسة الخارجية فى دول العالم الثالث وبالـذات تـلك التى تحلل السياسة الخارجية من منظور الاقتصـاد السـياسى وعمليـة تعبئـة الموارد (٣) ٠ وكذا من عدد من المؤلفات العلمية مثل دراسة د٠أحمـد يوسف أحمد عن الدور المصرى فى اليمن ، ودراسة د٠مصطفى علوى عن سلوك مصر الدولى خلال ازمة ١٩٦٧ ، ودراسة د٠محمد سليم عن التحليل السياسى الناصرى ، ودراسة د٠مارلين نصر عن التصور القومى لعبد الناصر ، ودراسة أحمد فارس عبد المنعم عن قرار صفقة الاسلحة السوفيتية لعام ١٩٥٥ ، ودراسة جمال زهران عـن قـرارى الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفييت (١٩٧٢) وزيـارة القـدس (١٩٧٧) ٠ والحقيقة ان هذه الدراسات تشكل اللبنات الضرورية واللازمة لاى دراسة متكاملة عن نظام السياسة الخارجية فى مصر ٠

الاعتبار الثالث : المزاوجة بين التحليل السياسى والدراسة التاريخية • فاغلب التحليلات السياسية عن سلوك مصر الخارجى عادة ما تبدأ بعام ١٩٥٢ واذا ما توجهت الى الماضى فانها تحقق مقارنات سريعة بين عبد الناصر ومحمد على مثلا • ولعل من جوانب المفارقة انه فى مجتمع يتحدث ابناؤه كثيرا عن الماضى ويعتزون بتاريخ يعود الى مئات وآلاف من السنين فان البعد التاريخى فى التحليل السياسى والاجتماعى للواقع لا ينعكس بشكل كاف ، وربما كان ذلك مظهرا للفجوة القائمة بين الباحثين فى مجالى السياسة والتاريخ • فالمؤرخون يقومون بدراساتهم فيما يعتبرونه مجال اختصاصهم وهو « الماضى » بينما يركز باحثو السياسة على « الحاضر » مع أن نظرة فاحصة تشير الى ارتباط المجالين فالحاضر لا يمكن فهمه حقيقة على نحو جاد بدون تعقب الجذور التاريخية لظواهره وقضاياه • كما ان ما يوصف عادة بالماضى هو كيف ينظر ابناء مجتمع ما الى تاريخهم ومن ثم فان أحد تعريفات التاريخ هو الماضى منظورا اليه من وجهة نظر الحاضر ، لذلك فان اعادة قراءة تفسير التاريخ هو مجال علمى مشروع من حقبة تاريخية لاخرى وما زال تفسير الثورة الفرنسية على سبيل المثال أحد مجالات البحث التاريخى •

الاعتبار الرابع : هو محاولة اختبار بعض الفرضيات والاراء الشائعة حول السلوك السياسى الخارجى لمصر أو المرتبطة به ويمكن تحديد هذه الفرضيات فيما يلى :

١ ــ علاقة مصر بالمشرق العربى وتتضمن هذه العلاقة عددا من الفرضيات منها ان المجال الطبيعى للحركة السياسية المصرية هو منطقة المشرق ، وان أمن مصر مرتبط بأمن المشرق العربى باعتبار ان غزاتها هاجموها عادة من المشرق وان حدود مصر الدفاعية تبدأ فى فلسطين وان من يسيطر على فلسطين عادة ما يتخذها كنقطة وثوب على مصر •

٢ ــ ضرورات التاريخ والجغرافية السياسية وهو ما يشير الى موقع مصر والتداعيات المرتبطة به والتى يعبر عنها داويشا بقوله انه

٢ ــ ضرورات التاريخ والجغرافية السياسية وهو ما يشير الى موقع مصر والتداعيات المرتبطة به والتى يعبر عنها داويشا بقوله أنه ربما لا يوجد عامل آخر أهم من العامل الجيو ــ ستراتيجى المركزى الذى يفسر مصلحة مصر المستمرة فى المنطقة العربية عبر التاريخ (٤) • كما يعبر عنها د•بطرس بطرس غالى ــ استاذ العلوم السياسية ووزير الدولة للشئون الخارجية فى مصر ــ بأنها تفرض على مصر ممارسة دبلوماسية نشطة ومتحركة وأنها قد لا تكون فى كل الاوقات متلائمة مع الامكانيات والقدرات المصرية ، ولكنها تعكس العبء الذى ارتضت مصر عبر القرون ان تتحمله •

٣ ــ العلاقة بين الاهداف والقدرات أو بين الاهداف والموارد فى السياسة الخارجية وهى أحد موضوعات التحليل الرئيسية ذلك أن أى فاعل دولى من المفترض أنه يتحرك فى مجال تحديد الاهداف أو السلوك الفعلى فى اطار القدرات والموارد المتاحه له • وبالقدر الذى يحدث الانسجام بين الاهداف المتوخاة والقدرات لمتاحة فان احتمالات النجاح تزيد ، وبالعكس كلما اتسعت الفجوة ازداد احتمال الفشل وعدم النجاح •

وعندما تثار قضية الموارد المتاحة للدولة فاننا نشير بها الى الموارد المادية والمعنوية وكذا الى الموارد الداخلية والخارجية • وأحد الوظائف الاساسية للسياسة الخارجية فى الدول النامية هى تعبئة الموارد لاهداف التنمية لذلك ظهر فى الادب الخاص بهذه الدول تعبير دبلوماسية التنمية ويرتبط ذلك بالتطور الذى حدث فى مفهوم الامن القومى بالنسبة لهذه الدول وتجاوز المفهوم العسكرى للامن الذى كان يركز على كميات السلاح واعداد الجيوش وظهور مفهوم تنموى للامن يضع قضية التنمية بابعادها المختلفة فى قلب المفهوم •

فى هذا السياق يبدو ان هناك ثلاثة معادلات حاكمة للسلوك الخارجى للدول النامية • المعادلة الاولى هى تلك الخاصة بالعلاقة بين ضرورات الأعتماد على المعونة الخارجية والاستقلال الوطنى • بعبارة

أخرى كيف تستطيع الدول النامية الاستفادة من الموارد والفرص التى يوفرها النظام الدولى دون الوقوع فى براثن التبعية والاشكال الجديدة من الاستعمار . المعادلة الثانية هى تلك الخاصة بالعلاقة بين الموارد والاهداف وهى ما سبق ايضاحها . والمعادلة الثالثة هى الخاصة بالعلاقة بين الامن والتنمية وازالة التناقض المصطنع بين « المدفع والزبد » والذى رددته الكتابات الغربية لفترة .

على ضوء ما تقدم سعت الندوة الى البحث عن الانماط المتكررة عبر الحقبة التاريخية فى سلوك مصر الخارجى من حيث الاهداف والادوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر . وما هى الخيارات والبدائل المتاحة فى ارتباطها بالموارد والقدرات والمحددات وكيف يؤثر ذلك كله على السلوك الخارجى لمصر ، وما هى عناصر الاستمرار والتغير فى هذا السلوك . وعندما يستخدم تعبير النمط فى هذا السياق فاننا لا نقصد مجرد التواتر أو التكرار التاريخى ، بل التطور الجدلى التاريخى . فالنمط فى مجال السياسة الخارجية هو شكل للاستجابة ازاء مجموعة تحديات خارجية تقوم ازاءها الدولة أو النخبة الحاكمة أو الاسرة المالكة بعدد من الاجراءات الداخلية والخارجية .

ومن الضرورى فى هذا السياق ايراد تحفظ هام وهو ان الابحاث تتناول فترة تاريخية طويلة ، ما نجهله عنها أكثر مما نعرفه . أضف الى ذلك أنها تتناول فترة حكمت فيها مصر اسرة حاكمة ومن ثم يثور السؤال هل يمكن الحديث عن سياسة خارجية مصرية أم ربما يكون الحديث عن سياسة خارجية أخشيدية أو طولونية أو أيوبية .

لذلك جاء تقسيم ابحاث الندوة متسما بطابعا تاريخيا فتناول الاستاذ حسنين توفيق السلوك الخارجى المصرى خلال الفترة من ابن طولون (٨٦٨ م) الى ظهور على بك الكبير (١٧٦٠) ، وتناول د.جهاد عودة محاولة اعادة صياغة العلاقة مع النظام العالمى خلال عهدى لعى بك الكبير ومحمد على مؤسس مصر الحديثة ، ثم دراسة د.سمعان بطرس فرج الله عن المرحلة ما بين الاستقلال والثورة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)

فدراسة د•ودودة بدران عن عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم دراسة د•نادية مصطفى عن عهد الرئيس أنور السادات •

ومع أن التقسيم تاريخي من حيث التتابع والمجال الزمنى فـــان الاسئلة التى طرحها الباحثون على بساط البحث جاءت تحليلية ونقدية على ضوء ما سبق شرحه • لم يكن الهدف هو التأريخ أو كتابة ســجل لتطور الاحداث ولسلوك مصر الخارجى تجــاه الاخــرين ، وانما كان تحديد الانماط والتشابهات لهذا السلوك والكشف عن عناصر الاستمرار وعناصر التجديد • وبالذات تلك العلاقة المعقدة بين الموارد والقـــدرات من ناحية والمحددات الاقليمية والدولية من ناحية ثانيـــة والســـلوك الخارجى من ناحية ثالثة •

ان الاسئلة التى واجهها الباحثون ــ باشكال مختلفة ــ تشمل :
كيف تصور قادة مصر الخطر على أمن بلادهم ومصدره ؟ وكيف واجهوه؟ ما هو المجال الجغرافى الذى مارسوا فيه حركتهم الخارجيـــة ؟ كيف نظروا الى العلاقة بين الموارد والسياسة الخارجية ؟

نتائج وافتراضات

من واقع ابحاث الندوة ومناقشاتها برزت عدة استخلاصات ونتائج ينبغى وضعها على بساط البحث والتمحيص والتعامل معها على أنهـــا افتراضات يجب اختبارها من خلال بحوث قادمة •

فقد وصلنا أولا الى مصر مع انها كيان تاريخى وجغرافى متميز الا أنها كانت فى أغلب الاحيان جزءا من امبراطورية سياسية ــ فعـــلا أو اسما ــ أو من كيان ثقافى وحضارى ودينى أكبر • بعبارة أخـــرى فمع تميزها الجغرافى والتاريخى الا أن قادة مصر كانـــوا يشـــعرون بارتباطهم بمساحة جغرافية وثقافية أوسع وبعالم يتخطى حدود أقليم مصر •

وصلنا ثانيا الى ان الموقع الجغرافي لمصر فى اطار المنطقة ــ والعالم القديم ــ جعلها هامة للدول الكبرى فى النظام العالمى • قديما بسبب طرق التجارة وتأمين البحار والمحيطات ، وحديثا بسبب جوارها للاتحاد السوفييتى والنفط والصراع مع اسرائيل • وهكذا فان النظام الدولى والقوى المهيمنة عليه أهتم بالمنطقة ــ وبمصر ــ وبدأ التنافس الدولى عليها من وقت مبكر •

ووصلنا ثالثا الى ان العلاقة النظرية بين النظام الدولى ووحدات النظام الدولى معقدة ومتعددة الابعاد • فعلى ان النظام الدولى يمثل اطار الحركة ويضع حدودها بالنسبة للدول والوحدات المختلفة بما يقدمه من فرص أو يفرضه من قيود الا أنه لا يمكن اقامة علاقة ميكانيكية بين شكل هذا النظام وسلوك وحدة بعينها فى موقف معين • فالنظام الدولى يحدد الاطار أو السياق أو البيئة التى يتم فيها السلوك اما انماط السلوك اشكالها فتقوم بتحديدها كل دولة بناء على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الاقليمية •

وبناء على هذه الاقتناعات الثلاثة ومن خلال رصد علاقة مصر بالنظام الدولى وبالقوى العالمية المهيمنة أقليميا وصلنا الى ان مصر كانت فى أغلب الاحيان جزءا من نظام للهيمنة أو للنفوذ وان تاريخ سلوك مصر الخارجى هو تاريخ تحديد شروط العلاقة مع النظام الدولى المهيمن ، وخصوصا مع القوة المهيمنة اقليميا • ويتضمن ذلك ان الفارق بين السلوك الخارجى المصرى بين حقبة وأخرى يتمثل فى شكل العلاقة مع تلك القوة المهيمنة • قبول بها وتعامل معها فى اطار الهيمنة ، أم محاولة للفكاك وتحسين شروط التعامل وتعبئة موارد جديدة ــ داخلية وأقليمية ودولية ــ لتحقيق ذلك •

وهكذا تتحدد متغيرات تلك العلاقة فيما يلى :

١ ــ شكل نظام الهيمنة أو النفوذ وأساسه (احتلال عسكرى ــ سيطرة اقتصادية ــ نفوذ سياسى ــ ارتباط دينى) •

٢ ــ سياسة الدولة المهيمنة وموقعها فى النظام الدولى فالدولـــة المهيمنة على مصر مثلا لفترة كانت الدولة العثمانية ولكن هذه الدولة كان يتدهور وضعها تدريجيا فى النظام الــدولى • نفس الشىء ينطبق على المملكة المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية • بعبارة أخرى هذا المتغير يشير الى قدرة الطرف المهيمن على الهيمنة وادواته ومدى وجود اطراف أخرى بازغة فى النظام الدولى تناوئه وتنافسه •

٣ ــ خصائص النظام الاقليمى وهل يخضع لقوة مهيمنة واحدة أو لعدة قوى والعلاقة بينها •

٤ ــ خصائص البيئة الداخلية فى مصر (النخبة الحاكمة وتوجهاتها ــ شخصية الزعيم السياسى) •

ومن تحليل العلاقات المتداخلة بين هذه المجموعات الاربعـــة مـــن المتغيرات ، ومن تحليل السلوك السياسى المصرى تبرز لدينا عدة نماذج أو أنماط للسلوك :

١ ــ محاولة الخروج من نظام للهيمنة دون الدخول فى نظام آخر • مثال ذلك سياسة محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر عندما حـــاول ان يستخدم نظام توازن القوى الاوربى لحماية استقلال مصر • نفس السياسة اتبعها جمال عبد الناصر وبالذات خلال المرحلة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٧ •

يدخل فى هذا السياق أيضا محاولة تحسين شروط العلاقة مع الدولة المهيمنة من خلال اقامة علاقات مع دولة أخرى فى داخل نظام الهيمنة • مثال ذلك تقارب محمد على من فرنسا على حساب انجلترا وهى نفس الفكرة التى حاولها مصطفى كامل ومحمد فريد ، أو التقارب مع الولايات المتحدة على حساب انجلترا بعد عام ١٩٥٢ مباشرة •

٢ ــ قبول مبدأ الهيمنة والصداقة مع القوة المهيمنة والتعامل معها من هذا الموقع • قد يأخذ هذا شكلا صارخا كما حدث فى الفترة التى تلت الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ • كما قد يأخذ شكل التحالف

أو العلاقة الخاصة ومحاولة الاستفادة من خلال هذا الموقع كما حدث فى الفترة التى تلت معاهدة ١٩٣٦ فى مصر أو فى حقبة السبعينيات ٠

٣ ــ التحالف مع قوى معادية لنظام الهيمنة السائد وهو ما حاوله كل من على بك الكبير وجمال عبد الناصر ٠

وهذه النماذج يمكن النظر اليها على أنها انماط مثالية أو مجـــردة لا توجد بحذافيرها فى الواقع ولكن اجمالى السلوك الخارجى للدولة فى حقبة ما يتجه الى أحداها دون أخرى ٠ كذلك من المتصـــور ان نفس الحاكم أو القيادة السياسية تنتهج أكثر مـــن نمط للســـلوك فى فترات مختلفة ٠

واخيرا فان البحوث والمناقشات وصلت الى عدد من الاستنتاجات والاستخلاصات حول ســـلوك مصر الدولى التى يمكن صياغتها عـــلى النحو التالى :

١ ــ فيما يتصل بالعلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية :

(أ) ان تطور نظام السياسة الخارجية فى مصر ارتبط بعملية بناء الدولة الحديثة واستكمال مقوماتها المؤسسية والقانونيـــة والاجتماعية

(ب) ان تعريف ما يمكن اعتباره علاقات خارجيـــة يحتـــاج الى تدقيق عبر الحقب التاريخية المختلفة وبالذات فى الفترة السابقة عـــلى استقلال مصر القانونى ٠ فعلى سبيل المثال علاقات مصر بالشام فى القرن التاسع عشر هل يمكن اعتبارها علاقات خارجية أم أنها علاقات فى داخل الامبراطورية العثمانية ٠

(جـ) أن القيادة السياسية فى مصر تتمتع بحرية نسبية فى مجـــال السياسة الخارجية ، وانها بحكم انفصالها أو تميزها عن تفاعلات المجتمع

المدنى مارست حرية أكبر فيما يتعلق بالاختيارات السياسية فى المجال الخارجى • ويثير ذلك سؤالا حول مدى وجود جماعات مصـــالح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية •

٢ ــ فيما يتصل بعلاقات مصر الاقليمية :

(أ) ان مصر تسعى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية عادة من خلال الانخراط والتفاعل مع مجموعة اقليمية أكبر •

(ب) ان السياسة الاقليمية (العربية) لمصر هدفت لدعم موقفها ازاء اخطار خارجية لمواجهة القوى المهيمنة أقليميا • فالسياسة الاقليمية هى مصدر قوة لمصر •

(جـ) ان مصر تنظر الى منطقة الشام والمشرق العربى كامتـــداد طبيعى لامنها وحمايتها •

(د) ان سلوك مصر الخارجى عبر التاريخ تراوح بين الرغبـــة فى الاستقلال من ناحية وبين الاتجاه التوحيدى من ناحية أخرى •

لقد ظهر فى الادب السياسى تعبير المسألة الشرقية والتى عنى بها لفترة كيفية التعامل مع الامبراطورية العثمانية ثم تصفية ارثها وان كان البعض مثل كارل براون يرى انها مستمرة حتى الان وذلك بمعنى أكبر وهو موقع المنطقة التى نعيش فيها والتى يسمونها الشرق الاوسط أو الشرق الادنى ازاء العالم • كما ظهر أيضا تعبير المسألة المصرية وقصد به قضية استقلال مصر ولكن يمكن استخدامه بمعنى أوسع ــ عـــلى غرار ما تقدم ــ وهو تحديد علاقة مصر بالمنطقة التى تعيش فى قلبهـــا ومن خلال ذلك تحديد شروط علاقة مصر بالنظام الـــدولى وبالقـــوى المهيمنة ، وبهذا المعنى فان المسألة المصرية مستمرة •

٣ ــ فيما يتصل بالعلاقة مع النظام العالمى :

(أ) ان عدم تحقيق أهداف السياسة المصرية يرجع فى جزء كبير منه الى عدم استيعاب التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى ومن ثم التصرف على أساس أوضاع تكون قد تغيرت ، أو المراهنة على تناقضات كانت قائمة فى فترة سابقة .

(ب) ان مصر ليست « موضوعا » للنظام الدولى وحسب ولكنها لعبت دورها أيضا كعنصر فى تغيير بعض جوانب النظام الـدولى وفى التأثير على المعادلة المركزية فى العالم (عبد الناصر والسادات) (٦) .



الهوامش

(١) على سبيل المثال انظر بالنسبة لاندونيسيا

Franklin Weinstein Ihdonesian Foreign Policy and The Dilemmq of dependence (Itacha : Cornell university Press, 1976).

وبالنسبة لاسرائيل ٠

Michael Brecher : Foreigh Policy System of Israel (London : oxford university Press, 1966).

(٢) A. I. Dawisha Egypt in The Arab World (London : Macmillan Press, 1976).

(٣) انظر

Bahgat Korany : «The Take - off of Third World Studis? The Case of Foreign Policy», World Politics, vol. 35.No.3(1987). PP. 465 - 487.

and John Stremlau, ed., The Foreign Policy Prioritis of Thlrd Warld Stats (Boulder : Westview Press, 1982).

(٤) مرجع سابق ص ١ ٠

(٥) د٠بطرس بطرس غالى : سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، **السياسة الدولية** ، عدد رقم ٦٩ (يوليو ١٩٨٢) ص ٨٩ ٠

(٦) انظر في هذا المعنى د٠عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٨٢ ـ ٢٠٦ ٠

الســـــلوك الخارجى لمصر

من ابن طولون ٨٦٨ م الى على بك الكبير ١٧٦٠ م

حسنين توفيق ابراهيم

مقـــــــــدمة

تغطى هذه الدراسة عدة فترات زمنية تقل قليلا عن (٩٠٠) سنة ، وهى الفترات التى تمتعت فيها مصر باستقلال تام أو شبه تام عن الخلافة العباسية(*)أو تلك التىكانت فيها مصر مقرا للخلافة فقد جعل الفاطميون مصر مقرا لخلافتهم،وعمل المماليك على احياء الخلافة العباسية فىمصربعد سقوط بغداد أمام جحافل التتار • وعلى هذا الاساس ستتناول الدراسة السلوك الخارجى لمصر الطولونية (٢٥٤ ــ ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ ــ ٩٠٥ م) والاخشيدية (٣٢٣ ــ ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ ــ ٩٦٩ م) والفاطمية (٣٥٨ ــ ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ م ــ ١١١٧ م) والايوبية (٥٦٤ ــ ٦٤٨ هـ / ــ ١١٦٩ ــ ١٢٥٠ م) والمملوكية (٦٤٨ ــ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ــ ١٥١٧ م) • وأخيرا حركة على بك الكبير ضد الدولة العثمانية (١٧٦٨ ــ ١٧٧٣ م) •

وليس الهدف من هذه الدراسة الرصد التاريخى ـ التســـجيلى لسياسات وعلاقات مصر الخارجية خلال هذه الفترات ، لكن الهدف هو بلورة واكتشاف دلالة هذه الســياسات والعلاقات من منطلق محاولة تحديد أنماط وأبعاد سلوك مصر الخارجى خـــلال هذه الفترات من حيث التوجه الجيوـ استراتيجى لهذا اسلوك وطبيعة الأدوات التى ترجمته (القتال المسلح ــ الدبلوماسية ــ الأدوات الاقتصادية •• الخ) وطبيعة الموارد التى كانت تقف خلفه وأنماط تعبئتها لانجازه وعـــلاقته بتعبئة موارد خارجية تدعم فى نهاية الأمر قوة الدولة •

ويفيد تحليل سلوك مصر الخارجى على النحو السابق فى الوقوف على مصادر الخطر والتهديد التى اســتهدفت مصر ، وادراك النخبــة الحاكمة التى استقلت بمصر لهذه المخاطر وأساليب مواجهتها •

ومع التسليم بأن لكل فترة زمنية خصوصيتها وظروفها (المحلية والاقيلمية والدولية) ، التى لابد وأن تترك قدرا من الاختلاف فى سلوك مصر الخارجى خـــلال الفترات الزمنية المختلفة ، فان الهدف هنا هو البحث عن القواسم والدلالات المشــــتركة لهذا السلوك عبر الفترات الزمنية المختلفة ، بقصد معرفة الثوابت والمحددات التى ساهمت فى تحديد ملامحه وذلك للوصول الى بعض النتائج والافتراضات العامة المتعلقة بسياسة مصر الخارجية من واقع الخبرة التارخية .

وتنبع أهمية هذه الدراسة من بعض الاعتبارات : فالدراســـات الاكاديمية التى تحلل السياسة الخارجية المصرية تركز بصفة أساسية على فترة ما بعد ١٩٥٢ ، وقليلة تلك الدراســـات التى تتناول فترات تاريخية سابقة عن ١٩٥٢ ، ويستطيع المرء أن يجد اهتماما بمحمد على فى اطار مقارنة تجربة جمال عبد الناصر . وتكاد الدراسات التى تتناول أية فترة سابقة لمحمد على أن تكون معدومة . وان كان بعض المؤرخين قد عرضوا لعلاقات مصر الخارجية خلال فترات تاريخية مختلفة ، فان تحليل هذه العلاقات ، واكتشاف دلالاتها وربط مقدماتها بنتائجها تظل مهمة علم السياسة .

كما أنه فى اطار تزايد الاهتمام الاكاديمى العـــربى باســـتشراف المستقبل ، تبرز أهمية الرصد الموضوعى والاستيعاب الواعى للماضى والتحليل المدقق للحاضر . فدراســـة الماضى تفيـــد فى معرفة الثوابت والمتغيرات ، ومقومات النجاح وجوانب الفشل التى ارتبطت بخبرات سابقة ، وكلها تصب فى اطار عملية التخطيط للمستقبل ، فالتاريخ هو حقل التجارب للباحث السياسى — الاجتماعى الذى يجد صـــعوبة فى اخضاع الظاهرة السياسية للتحليل المعملى ، فمن خلال تتبع تكرارات الفعل وردود الفعل فى الخبرات التاريخية يستطيع الباحث صـــياغة افتراضاته ونتائجه العلمية .

وتنقسم الدراسة الى :

أولا : المجال الاقليمى لسلوك مصر الخارجى •

ثانيا : المجال الدولى لسلوك مصر الخارجى •

ثالثا : مظاهر سلوك مصر الخارجى •

رابعا تعبئة الموارد •

خامسا : نتائج الدراسة •

أولا : المجال الاقليمى لسلوك مصر الخارجى

يشمل المجال الاقليمى لمصر تلك الرقعة الممتدة من المحيط الاطلسى غربا حتى العراق والخليج العربى شرقا ، ومن طرطوس شـــمالا حتى بلاد النوبة جنوبا ، وهى تضم مجموعة من البلدان يغلب عليها الطابع العربى الاسلامى ، كان بعضها تابعا للخلافة العباســـية فى بغداد ، والبعض الآخر كان يتمتع بقدر من الاستقلالية على فترات مختلفة • والمهم هنا هو تحديد طبيعة الدور الاقليمى لمصر ، ومسالك ترجمته الى سلوكيات وممارسات فعلية ، والتوجه الجيو ـ أستراتيجى له •

ويمكن فى هذا الاطار تحديد ملامح سلوك مصر تجاه الشـــــام والعراق (مركز الخلافة العباسية) والحجاز واليمن وبلاد النوبة وبلاد المغرب •

١ ــ مصر والشـــام :

حرصت مصر طوال فترات استقلالها على التحكم فى الشـــام ، بحيث تكون مصر والشـــــام دولة واحدة ، وذلك بهدف تأمين حدودها الشرقية ، فتأمين هذه الحدود يجب أن يبدأ من بلاد الشام باعتبارها جسرا بريا الى مصر(١) وأية قوة أقليمية أو غير اقليمية تسيطر على الشام لا تهدد مصر فحسب بل وتسعى للســــيطرة عليها ، حدث هذا بالنسبة للحمدانيين والقرامطة والتتار والصليبيين ، ومن هنا لم تتردد

مصر فى استخدام القوة لمواجهة أية قوة تسعى للسيطرة على الشام • وكانت هذه السياسة تتمشى ورغبة دولة الخلافة فى ضرورة عدم تمكين أية قوة داخلية أو خارجية من الانفراد بالشام ، لذلك كانت تدفع مصر وتستعين بها لممارسة هذا الدور ، ولكن يظل تأمين مصر بعدا أساسيا فى سياستها تجاه الشام •

وما كاد « أحمد بن طولون » «٢٥٤ - ٢٧٠ هـ » يثبت أقدامه فى مصر حتى طلب منه الخليفة العباسى التوجه لقتال البيزنطيين فى ثغور الشام ، فدخل الشام ودانت له أهم مدنها وبذلك أصبحت الدولة الطولونية تشمل مصر والشام ومناطق الثغور ، ولم يتردد « ابن طولون » وابنه خمارويه (٢٧٠ - ٢٨٢ هـ) من بعده فى محاربة «أبى أحمد الموفق » أخو الخليفة العباسى المعتمد - كان الموفق هو المسيطر الفعلى على زمام الأمور - عندما أراد السيطرة على الشام ، وانتهى الأمر بمصالحة بين خمارويه ودار الخلافة ، حصل بموجبها على ولاية مصر والشام له ولأولاده من بعده لمدة (٣٠) سنة [٢] •

وبعد أن قضت الخلافة العباسية على الطولونيين فى مصر وأعادتها الى حظيرتها اضطربت الأوضاع فيها نتيجة الصراع بين الولاة وعمال الخراج وتهرؤ الخلفاء العباسيين وعدم قدرتهم على فرض سلطتهم • وقد أغرى ذلك الدولة الفاطمية - تأسست فى المغرب ٢٩٦ هـ - بغزو مصر طمعا فى ثرواتها وموقعها الاستراتيجى القريب من بلاد الشام والعراق والحجاز ، ومن ثم فالسيطرة على مصر كانت تسهل للفاطميين نشر مذهبهم الشيعى والقضاء على الخلافة العباسية ، لذلك ارسلوا لمصر ثلاث غزوات (٣٢١ - ٣٣٤ هـ) تمكن «محمد ابن طغج الاخشيد » «٣٢٣ - ٣٣٥ » - مؤسس الدولة الاخشيدية فى مصر والتى أمتد نفوذها ليشمل الشام والحجاز - من التصدى لها ، وانتهى الأمر بمعاهدات صلح •

ولم يتردد « محمد بن طغج الأخشيد » فى محـــاربة « محمـــد بن رائق » ، أمير الأمراء ـــ كانت له الغلبة على الخليفة العباسى ـــ عندمـــا أراد السيطرة على الشام ومد نفوذه الى مصر وانتهى الأمر بعقد صلح بين الطرفين بموجبه يكون شمال الشام «لابن رائق » وجنوبه مع مصر للأخشيد » ، وبموت « ابن رائق » عاد شمال الشام الى مصر .

ولم يتردد « الاخشـــيد » كذلك فى محاربة « ســـيف الدولة الحمدانى » ـــ أسس الدولة الحمدانية فى الموصل ٣١٧ هـ ـــ عندما أراد السيطرة على الشام وانتهى الأمر بعقد صلح بين الطرفين بدمشق وبموت «الأخشيد» تجددت رغبة الحمدايين فى السيطرة الكـــاملة على الشام فحاربوا خلفاؤه وانتهى الأمر بعقد صلح تضمن نفس شروط صلح « ألاخشيد » مع « سيف الدولة الحمدانى » ماعدا وقف الجزية التى تدفعها مصر للحمدانيين (٣) .

وما أن استولى الفاطميين على مصر ٣٠٨ هـ ـــ أصـــبحت مقرا لخلافتهم ٣٦٢ هـ بانتقال « المعز لدين الله الفاطمى » اليها ـــ حتى اتجهوا للسيطرة على الشام وحاربوا القرامطة الذين سعوا للسيطرة على الشام وهددوا مصر حتى أن « العزيز بالله (٣٦٥ ـــ ٣٨٦ هـ) خرج بنفســـه لمحاربتهم وانتصر عليهم فى الرملة ٣٦٨ هـ (٤) .

واستخدم « صـــلاح الدين الايوبى » (٥٦٤ ـــ ٥٨٩ هـ) القوة للسيطرة على الشام ووضع حدا للنزاعات والخلافات التى نشـــبت بين أمراء البيت الزنكى بعد وفاة «نور الدين زنكى» (٥٦٩ هـ) وأصبحبذلك ملكا على مصر والشام ومناطق أخرى وأعترفت له الخلافة العباســـية بذلك (٥) .

وحرص المماليك على وحدة مصر والشام ، وبصفة خاصـــة بعد أن استسلم « الناصر يوسف الايوبى » صاحب حلب للتتار ، ونجح المماليك فى وضع حد للزحف التتارى المدمر فى عين جالوت (٦٠٨ هـ) ، وبهذه الموقعة عادت مصر والشام دولة واحدة (٦) .

ولم يتوان « على بك الكبير » عن اعداد حملة عسكرية كبيرة لمساعدة حليفه « ضاهر العمر » حاكم فلسطين ضد الوالى العثمانى على دمشق ، وذلك من منطلق القناعة بأن أملاك ضاهر العمر ما هى الا بوابة مصر من الشمال الشرقى ، فيجب تأمينها للقضاء على أية محاولات يمكن أن تقوم بها الدولة العثمانية لتهديد نفوذه فى مصر (٧) .

ومن خلال تتبع سلوك مصر تجاه الشـــام يمكن القول : **أن مصر المستقلة كانت حريصة دائما على مد نفوذها الى الشـــام ، بحيث تعتبر مصر والشام دولة واحدة ، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الاســــتقرار والاستمرار فى مصر لا يكون الا بالسيطرة على الشام ، فأى قوة اقليمية أو غير اقليمية تسيطر على الشام ، لابد وأن تمثل تهديدا لمصر وتسعى للسيطرة عليها ونظرا لأهمية الشام الاستراتيجية بالنسبة لمصر ، فانها لم تتردد فى استخدام القوة المسلحة لتحجيم وضرب اية قوة تســـعى للسيطرة على الشام ســـواء كانت اقليمية أو غير اقليمية . وفى فترات الوحدة والتماسك بين مصر والشام ، تمتعت مصر بقدر أكبر من الفاعلية فى ممارســـة دور اقليمى نشـــــط فى مواجهة القوى الخارجية الغازية (البيزنطيين ـــ الصليبيين ـــ التتار) .**

٢ ـــ مصر والخلافة العباسية :

تبلور سلوك مصر تجاه دولة الخلافة فى نمطين أساسيين . **الأول ،** هو الحفاظ على علاقات الود والصداقة فى اطار اعتراف الخلافة لمصر بنفوذها على بعض المناطق الاقليمية كالشام والحجاز وخلافه - ومن هذا المنطلق سعى كل من « ابن طولون » و « الأخشيد » للحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها ، وان كان كلاهما لم يتردد فى محاربة أية محاولات ـــ تمت لدولة الخلافة بصلة ـــ تستهدف السيطرة على الشـــــام وتهديد مصر (الموفق وابن رائق) .

وســـعت دولة الخلافة للاستفادة من قوة مصر فى مواجهة القوى

التى شكلت تهديدا لها ، فحارب « ابن طولون » البيزنطيين ، وتصدى « الاخشيد » لمحاولات الفاطميين للسيطرة على مصر ، وحارب « صلاح الدين الايوبى » الصليبيين • وتصدت مصر للقرامطة والحمدانيين أكثر من مرة ، وهى قوى كانت تشكل خطرا بدرجة أو بأخرى على دولة الخلافة ذاتها • ومن هنا يمكن القول بأن سياسة مصر تجاه الشام بقدر ما كانت مرتبطة بتأمين مصر والدفاع عنها كانت أيضا تلتقى مع أهداف دولةالخلافة ورؤيتها لدور مصر فى التصدى للقوى الداخلية والخارجية التى تسعى للسيطرة على الشام •

وفى اطار الحفاظ على علاقات الود مع دولة الخلافة ، حرص « صلاح الدين وخلفاؤه » على الحصولعلى تفويض دائم منها ، ليضفى الشرعية على حمكه من جانب ، وليدفع دولة الخلافة لمباركة جهوده فى توحيد الجبهة الاسلامية للتصدى للخطر الصليبى (٨) من جانب آخر• وأحيا المماليك الخلافة العباسية فى مصر بعد اطاحة التتار بها وكان غرضهم من ذلك اضفاء الشرعية على حكمهم من ناحية وتأكيد قيادة مصر الروحية للعالم الاسلامى من ناحية أخرى (٩)•

وتمثل **النمط الثانى** لسلوك مصر تجاه دولة الخلافة فى التنافس والعداء ، وحدث ذلك عندما سيطر الفاطميون على مصر وجعلوها مقرا لخلافتهم ، فانطلاقا من الخلاف المذهبى بين الفاطميين الشيعة والعباسيين السنة — اتجه الفاطميون لتقويض الخلافة العباسية بغرض فرض زعامتهم على العالم الاسلامى ، فامتدت سيطرتهم الى كثير من الاقاليم التى كانت فى اطار الخلافة العباسية — ولو بصفة شكلية — كالشام والحجاز وكثير من بلاد العراق ••• الخ وعلى هذا الاساس اتسعت الخلافة الفاطمية حتى فاقت الخلافة العباسية وأصبحت الدولة الاسلامية الكبرى فى شرقى البحر المتوسط (١٠) ، بل وتمكنت من فرض سيادتها على المتوسط لمدة قرن من الزمان •

ويمكن أن نجد نفس النمط من العلاقة فى سلوك «على بك الكبير»

ازاء الخلافة العثمانية ، حيث اتجه الى توطيد سلطته فى مصر وتقليص نفوذ الوالى العثمانى ، وانتهز فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحرب ضد تركيا ليؤكد استقلاله ، وأرسل حملتين عسكريتين احداهما للحجاز والأخرى للشام لتأكيد وجوده فى الاقليمين (١١) •

والنتيجة التى يمكن الانتهاء اليها من كل ذلك هى أن هناك عـــدة اعتبارات حكمت سلوك مصر تجاه دولة الخـلافة منها : طبيعة المذهب الدينى الغالب على الدولة التى تســتقل بمصر ، وطبيعة قدرات مصر العسكرية ، وحدود قوة وضعف دولة الخلافة • ورغم تأرجح هذا السلوك بين اعتبارات الود والصداقة والعداء والتنافس ، الا أن تأكيد استقلال مصر كان شيئا أســاسيا ، ولا تتعدى التبعية فى بعض الفترات كونها تبعية شكلية فقط •

٣ ـ مصر والحجاز :

تنبع أهمية بلاد الحجاز من عدة اعتبـارات منها ، مركزها الدينى باعتبارها تضم الحرمين الشريفين ، ومن ثم فان من يسيطر عليها يستطيع أن يدعى حمايته للأماكن المقدسة ، ويدعم شرعيته الدينية ، كما أنها تقع على الجانب الشرقى من البحر الأحمر ومن يسيطر عليها يســتطيع أن يتحكم فى نقاط ومراكز التجارة على هذا البحر باعتباره شريانا للتجـارة العالمية • وأصبح الخطر ماثلا عندما وجه الصليبيون أنظارهم للسيطرة على الجانب الشرقى من البحر الأحمر ، وستتضح معالم سياسة مصر تجاه البحر الأحمر عند الحديث عن سلوك مصر تجاه اليمن •

اذن أهمية الحجاز لمصر لها جانبان دينى يتعلق بالشرعية الدينية ، واقتصادى يتعلق بالتجارة باعتبارها مصدرا هاما لدخل مصر ، ولذلك حرصت مصر المستقلة على أن تسيطر على الحجاز حتى ولو بطريق غير مباشر •

وكانت الخلافة العباسية هى التى أقرت ولاية «الاخشــيد » على

الحجاز ، وأستمرت تابعة للدولة الفاطمية والايوبية • وانتهز أشراف مكة والمدينة فرصة سقوط الخلافة العباسية (٦٥٦ هـ) لاعلان استقلالهم ، الا ان الدولة المملوكية التى أحيت الخلافة العباسية فى القاهرة لم تتردد فى استخدام القوة لضمان وضع مصر فى الحجاز ، ولو على شكل سيطرة غير مباشرة من خلال تنصيب وعزل الأشراف (١٢) •

ولم يتوان « على بك الكبير » فى ارسال حملة الى الحجاز ، عندما اندلع الصراع بين أشراف مكة واستنجد أحدهم به وذلك لتنصيب شريف فى مكة يكون ولاؤه الاساسى لعلى بك الكبير (١٣) •

وهكذا ، تحكم اعتباران فى سلوك مصر تجاه الحجاز ، وهو سلوك قوامه ضمان تبعية الحجاز لمصر الأول ، دينى ، وذلك لتدعيم مكانة مصر فى العالم الاسلامى ، وتزويدها بطاقة معنوية وروحية لتعبئة القوى من أجل التصدى للأخطار الخارجية • والثانى ، اقتصـــادى حيث محطات التجـــارة على البحر الأحمر وماتدره على مصر من أرباح ، الأمر الذى يعنى اضعاف مركز مصر الاقتصادى متى سيطرت أية قوة معادية على هذه المرتكزات •

٤ ــ مصر واليمن :

بدأ سلوك مصر تجاه اليمن يتبلور ــ خلال الفترات موضع الدراسة ــ مع قيام الدولة الفاطمية فى مصر وان كانت اتصالات الفاطميين باليمن سابقة على ذلك ، فبعد أن أسس الفاطميون دولتهم فى مصر ســـعوا لتقويض الخلافة العباسية وتقوية نفوذهم فى البلاد الاسلامية ، ومن بينها اليمن التى أرسلوا دعاتهم اليها لنشر مذهبهم الشيعى • وأدى قيام الدولة الاسماعيلية للمرة الثانية فى اليمن الى تدعيم الوجود الفاطمى فيها حيث كان حاكم اليمن يعتبر نفسه نائبا عن الخليفة الفاطمى ، لذلك تزامن تدهور الدولة الاسماعيلية مع اضمحلال الدولة الفاطمية •

وفى اطار جهوده لتكوين جبهة اسلامية متحدة ضد الصليبيين ، وجه

« صلاح الدين الايوبى » عام ٥٦٩ هـ حملة لفتح اليمن ، وظلت تابعـــة للأيوبيين حتى بعد وفاة « صلاح الدين » الى أن تمكن ولاتها « بنو رسول »من الاستقلال وتكوين الدولة الرسولية ٠

واســتكمالا لدور الفاطميين والايوبيين فى اليمن ، اتجه المماليك للسيطرة عليها ولكن الدولة الرسولية دافعت عن أستقلالها ، لذلك لميجد المماليك مفرا مناتباع سياسة اللين والمسالمة حيال الدولةالرسولية [١٤]٠

ولا يمكن فهم حرص مصر فى تدعيم وجـــودها فى اليمن الا فى ضـــوء الادراك المتزايد لأهمية البحر الأحمر كشريان حيوى للتجــارة والملاحة[١٥] الىجانب أهميتهالاستراتيجية ، ومن ثم فمنيحكم سيطرته على اليمن والحجاز يستطيع أن يؤمن البحر الأحمر ضد محاولات أية قوة غازية تستهدف طرق التجارة والأماكن المقدسة وقد تمثلت هذه القوة منذ آواخر العهد الفاطمى فى الصليبيين ، حيث أنشأوا ميناء « آيلة » على البحر الأحمر ، وبدأوا يهاجمون تجارة البحر الأحمر ، فكان لابد من الســـعى لتأمينه حفاظا على مكاسب مصر من جراء عملية التجارة وتأمينا للأماكن المقدسة ، ولم يكن هذا ليتحقق الا بتدعيم وجود مصر فى اليمن والحجاز وضمان عدم استقلال أية قوى مناوئة بهما ٠

٥ ـ مصر وبلاد النوبة :

كان لفظ النوبة يطلق على المناطق الممتدة على جانبى نهر النيل من أسوان الى الخرطوم الحالية ، وهى تمتد من أطراف الحبشـــة شرقا مشتملة أجزاء واسعة من كردفان ودارفور فى الغرب ٠

وتنبع أهمية هذه المنطقة بالنسبة لمصر من عدة اعتبارات : فهى تقع على حدودها الجنوبية ، وكثيرا ما أغار النوبيون وأغلبهم مسيحيون على حدود وأقاليم مصر الجنوبية ، وخاصة منطقة أسوان ، وعادة ما كان يتم ذلك فى لحظات ضعف مصر لسبب أو لآخر ٠ كما أن نهر النيل والطرق التجارية التى تحمل حاصلات ومنتجات الاقاليم المدارية لمصر تمر خلالها

وهى أخيرا مصدر للقوة البشرية التى احتاج اليها حكام مصر وخاصة لاعداد الجيوش .

وعلى هذا الأساس ظلت مصر طوال الفترات موضع الدراســـة حريصة على ضمان وجود ممالك ضعيفة وتابعة فى بلاد النوبة ، ولم تتردد فى استخدام القوة لوضع حد لأية تهديدات تأتى من الجنوب . ووصل الأمر فى بعض الفترات الى حد السيطرة على بلاد النوبة . اذن كان الهدف الأساسى لحركة مصر نحو الجنوب هو تأمين حدودها الجنوبية وغالبا ما كانت حركتها رد فعل لغارات بلاد النوبة على جنوب البلاد .

ولو رجعنا قليلا الى الوراء نجد أن «عمرو بن العاص» بمجرد أن فتح مصر أرسل حملتين واحدة تلو الأخرى لفتح النوبة لتأمين حدود مصر الجنوبية ، وانتهى الأمر بتوقيـــع معــــاهدة بين مصر والنوبة لتوفير الضمانات اللازمة للنشاط التجارى فى النوبة ولاحترام مشـــاعر وتقاليد المسلمين بها ، كما التزمت النوبة بموجب هذه المعاهدة بدفع جزية لوالى مصر من الرقيق والابـــل . واستمرت هذه المعاهدة كأطار لتنظيم علاقات مصر بالنوبة لمدة ستة قرون لاحقة . ولم تتردد مصر فى استخدام القوة عندما كانت النوبة تخل بشروط المعاهدة ، فشن «أحمد بن طوللون» حملة عسكرية على النوبة (٢٥٤ هـ) [١٦] . وفى أواخر عهد الدولة الاخشـــيدية تزايدت غارات النوبة على مصر ، الأمر الذى أدى الى توجيــــه حملـــة عســـكرية مصرية لتأديب النوبيين ، وقبل النوبيين دفع الجزية للدولة الفـــاطمية .

وعندما أغار النوبيين على جنوب مصر فى عهد « صلاح الدين » أعد جيشا قاده « توارن شاه » وتوجه نحو النوبة حيث سيطر عليها ، وأجبر ملك النوبة على عقد صلح .

وارسل سلاطين المماليك « بيبرس » و «قلاوون » عدة حمــلات لبلاد النوبة انتهت بدخولها عمليا فى نطاق الدولة المملوكية ، حيث أصبح

ملك النوبة نائبا عن السلطان المملوكى ، وبذلك صارت بلاد النوبة جزءا من الكيان المصرى (١٧) •

ادن ، النوبة مثلت تهديدا للمناطق الجنوبية من مصر ، فكثيرا ما أغار النوبيون على جنوب مصر ودمروا وخربوا • لذلك كثيرا ما استخدمت مصر القوة لتأديبهم واجبارهم على الالتزام بالمعاهذة المبرمة بين الجانبين ، وكانت قوة مصر العسكرية هى الضمان الأساسى لهذا الالتزام ، وكثيرا ما عقدت المصالحات والمهادنات بين مصر وملوك النوبة لكن كل ذلك كان فى اطار تفوق وسيادة مصر •

وواضح أن الهدف الأساسى من حركة مصر نحو الجنوب كان يتمثل فى تأمين حدودها الجنوبية ضد غارات بلاد النوبة ، ورغم احساس عام بأهمية النيل باعتباره شريان الحياة فى مصر ، فان فكرة تأمين منابع النيل كأحد أهداف سلوك مصر الخارجى لم تكن متبلورة أو مطروفة ، كما هو الحال فى عصور لاحقة (١٨) • وذلك لأنه لم يكن واردا أن هناك قوة فى الجنوب تستطيع أن تؤثر فى كمية ونوعية المياه المتدفقة الى مصر ، وكان لمصر علاقات تجارجة مع الحبشة الأمر الذى يعنى انها لم تكن تمثل خطرا فى هذا الصدد ، كما أن حركة مصر نحو الجنوب لم تتعد حدود النوبة الجنوبية وهى الخرطوم الحالية •

وهكذا ، فأن فكرة تأمين منابع النيل بدأت تتبلور بشكل أساسى فى العصور الحديثة ، أى فى الوقت الذى أصبح فيه من غير المستبعد احتمال قيام بعض القوى فى حوض وادى النيل بالتأثير على كمية ونوعية المياه المتدفقة الى مصر من خلال انشاء بعض السدود والقنوات والمشروعات ، الأمر الذى جعل تأمين منابع النيل من النوابت الاساسية لأمن مصر •

٦ — مصر وبلاد المغرب :

رغم اهتمام مصر المتزايد بالجانبين الشرقى والجنوبى من نطاقها الاقليمى ، الا أنها لم تهمل الجانب الغربى ، خاصة عندما تكون هناك

تهديدات اقليمية تنبع من هذا الجانب ، فقد مد « ابن طولون » نفوذه الى برقة واستخدم القوة العسكرية للقضاء على الفتن والاضطرابات التى نشبت على حدود مصر الغربية [١٩] • وتصدى « الأخشيد » بشدة لغزوات الفاطميين التى استهدفت السيطرة على مصر ، مما أضطرهم الى اتباع سياسة المسالمة والمهادنة معه • وأرسل « صلاح الدين الايوبى » حملة عسكرية الى الشمال الافريقى تمكن عن طريقها من السيطرة على سواحل طرابلس وتونس [٢٠]• وبعد أن نقل الفاطميون مقر خلافتهم الى مصر حرصوا على خلق التواصل بين نفوذهم فى المغرب (الأدنى والأوسط والأقصى) وفى المشرق ، وبذلك ارتفعت الدولة الفاطمية — وخاصة خلال النصف الاول من العصر الفاطمى — الى مصاف القوى العالمية ، وأصبحت لها السيطرة على البحر المتوسط لمدة قرن من الزمان ، منذ منتصف القرن الرابع الهجرى حتى منتصف القرن الخامس الهجرى، ولم يتقلص نفوذها فى المغرب الا عندما بدأت تدخل مراحل الضعف والتدهور [٢١] •

وبايجاز ، فان مصر كانت حريصة فى أغلب الفترات موضع الدراسة على أن يكون لها وجود فى الشمال الافريقى ، بمعنى السيطرة وخاصة على المناطق الساحلية ، وكانت هذه العملية تضيق أو تتسع طبقا لحجم قوة مصر ، وبمعنى القضاء على أى مخاطر تمثلها أى قوى تسيطر على هذه البلاد ، بحيث تصبح حدود مصر الغربية مؤمنة • ولم تتردد مصر فى استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف •

وخلاصة القول : ان سلوك مصر الخارجى فى دائراتها الاقليمية كان يهدف بالاساس الى تأكيد دورها كدولة — قائد — خاصة فى الفترات التى كانت فيها مصر مقرا للخلافة الاسلامية — قادرة على رفع راية التحدى فى وجه القوى الغازية التى تستهدف العالم الاسلامى ومصر فى قلبه ، ومن هنا كان سعى حكام مصر لخلق التماسك والوحدة داخل الدائرة العربية — الاسلامية الممتدة من الاطلسى غربا حتى الخليج والعراق شرقا ، ولم يترددوا فى استخدام القوة من أجل وضع حد لأى قوى

اقليمية منافسة • لذلك كانت مصر خلال أغلب الفترات موضع الدراسة تشمل مصر والشام بصفة أساسية الى جانب الحجـاز واليمن والشمال الافريقى وبعض أجزاء من العراق وبلاد النوبة •

ثانيا : المجال الدولى لسلوك مصر الخارجى

ينصب الاهتمام هنا على تحديد توجه سلوك مصر الخارجى خارج نطاقها الاقليمى الذى عرضت له الورقة فى الصفحات السابقة•وقد يؤدى طول الفترات الزمنية موضع الدراسة الى اثارة بعض الاشـكاليات والتحفظات المتعلقة بطبيعة النظام الدولى الذى كان سائدا فى كل فترة لكن يمكن القول بصفة عامة أنه خلال الفترات المختلفة كانت هناك قوة عالمية أو ساعية للعالمية ، وفى بعض الفترات كانت هناك أكثر من قوة ، أى أن مفهوم الدولة — الامبراطورية كان محورا للنظام الدولى خلال تلك الفترات بما يعينه ذلك من سعى هذه القوى للتحكم وتحديد قواعد التعامل على المستوى العالمى ،وهذه القوى كانت مسيحيه باستثناء التتار، وان كان اسلامهم موضع نظر من قبل بعض فقهاء الاسلام •

والمهم هنا هو تحديد أنماط سلوك مصر تجاه هذه القوى ، وهى الدولة البيزنطية والتتار والصليبيون • ويلاحظ أن تفاعلات مصر مع هذه القوى تمت بصفة أساسية فى نطاقها الاقليمى سواء على أرض الشـام أو مصر ، لأن كل هذه القوى جاءت غـازية وأسـتهدفت مصر والاقليم المحيط بهـا •

كما أنه لايمكن اغفال سلوك مصر الخارجى تجاه القوى الأقل وزنا كالجمهوريات الايطالية (البندقية ، بيزا ، جنوا) وخلافه • ويلقى تحليل سلوك مصر الخارجى تجاه القوى العالمية والساعية للعالمية والجمهوريات الايطالية الضوء على رؤية مصر لأهمية المتوسـط ، وملامح سـياستها المتوسطية ، حيث كان المتوسط ميدانا أساسيا للتنافس البحرى بين مصر وتلك القوى •

١ ـ مصر والدولة البيزنطية :

أتسم سلوك مصر تجاه بيزنطة خلال الفترات موضع الدراسة بعدم الاستقرار ، حيث تأرجح هذا السلوك ما بين الصدام المسلح والتوتر والمهادنة • وكانت طبيعة هذا السلوك تتوقف على طبيعة توازنات القوى بين الجانبين ، ففى الفترات التى تمتعت فيها بيزنطة بتفوق نسبى كانت تغير على امتداد مصر فى الشام أو حتى شواطىء مصر ذاتها ، وكانت بيزنطة تنشد المصالحة والمهادنة عندما كانت مصر تمر بفترة من القوة والتماسك [٢٢] • وكانت الشام هى المسرح الأساسى للتفاعل المسلح / السلمى بين مصر وبيزنطة ، « فابن طولون » حارب البيزنطيين فى الشام ، ولما شعروا بقوة « الاخشيد » انشدوا الود والمصالحة • وتعددت غارات الفاطميين على بيزنطة خلال النصف الاول من العهد الفاطمى واستولوا على أغلب ممتلكات البيزنطيين فى الشام ، وحدث العكس خلال النصف الثانى حيث تعددت غارات البيزنطيين على الشام • ومع دخول الدولة البيزنطية فى مرحلة التدهور أصبحت العلاقات بينها وبين مصر فى العهدين الأيوبى والمملوكى يغلب عليها طابع المسالمة والمهادنة التى تخللتها بعض لحظات التوتر ، الى أن تمكن العثمانيون من القضاء على هذه الدولة [٢٣] •

ويعكس سلوك مصر تجاه الدولة البيزنطية ، نظرتها لأهمية البحر المتوسط التجارية والاستراتيجية الذى كان ولايزال ميدانا للتنافس بين القوى العالمية والساعية للعالمية •

وطوال الفترات موضع الدراسة كانت مصر حريصة على تأمين سواحلها وثغورها على المتوسط ، ولم تتردد فى استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف ، بل وامتلكت السيادة العالمية على هذا البحر فى بعض الفترات ـ النصف من العصر الفاطمى ـ ومن هنا برزت أهمية تطوير أسطول بحرى قوى حتى يتصدى لاساطيل القوى الأخرى الساعية للسيطرة •

٢ ـ مصر والصليبيون :

ليس هنا مجال الحديث عن أسباب وتطورات ونتائج الحملات

الصليبية ، فهى كحلقة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب ، اتسمت بتعدد وتداخل أسباسبها وتطوراتها ما بين اقتصادية ودينية وعسـكرية واستراتيجية[٢٤] •

بدأت الحملات الصليبية تتجه نحو الشرق الاسـلامى فى أواخر القرن الحـادى عشر الميـلادى ، أى فى الوقت الذى بدأت فيه الدولة الفاطمية فى التدهور ، حيث نجح الصـليبيون خلال الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٧ ــ ١٠٩٩ م) فى انتزاع الشام وفلسطين من قبضـة المسلمين ، وكونوا أربع امارات صـليبية فى الشرق هى الرها وانطاكية وطرابلس وبيت المقدس[٢٥] •

ولقد أدرك الصليبيون أن استقرارهم فى الشام والشرق بصـفة عامة لا يكون الا بالسيطرة على مصر ، التى أصبحت قلعة للجهاد ضـد الصليبيين منذ قيام الدولة الايوبية • ومن هنا وجه الصـليبيون حملتين الى مصر الحملة الخامسة (١٢١٨ ــ ١٢٢١ م) ، والحملة السـابعة (١٢٤٨ ــ ١٢٥٠ م) ، هذا الى جانب أربع حملات وجهت للشـام التى كانت تدخل فى نطاق مصر منذ « ابن طولون » : ــ الحمـلة الأولى (١٠٩٧ ــ ١٠٩٩ م) ، والثانية (١١٤٧ ــ ١١٤٩ م) ، والثالثة (١١٨٩ ــ ١١٩٢ م) ، والسادسة (١٢٢٨ ــ ١٢٢٩ م)[٢٦] •

ولقد كانت ظروف وتوازنات القوى بين الجانبين المصرى والصليبى هى التى تحدد طبيعة سلوك كل منهما ازاء الآخر •وتأرجح هذا السلوك بين المواجهة المسلحة والمهادنة والصلح • وعادة ما كانت تأتى المصالحات فى أعقاب المواجهات العسكرية لتكون بمثابة هدنة لالتقاط الأنفاس واعادة ترتيب الأوراق ، فكثيرا ما هادن « صـلاح الدين الايوبى » الصليبيين وعقد مصالحات معهم حتى يفرغ من توحيد الجبهة الاسلامية استعدادا لمحاربتهم ، حتى واجههم عسكريا وانتصر عليهم فى حطين (١١٨٧ م)• وانتهت كلتا الحملتين الخامسة والسابعة على مصر باستسلام الصليبيين وعقد مصالحات على ضوء بعض الانتصارات العسـكرية التى حققتها مصر •

وأجل المماليك مواجهة الصليبيين بعض الوقت حتى يفرغوا من التصدى للتتار ، وحققوا انتصارا تاريخيا فى عين جالوت (١٢٦٠ م) ، بعد ذلك اتجه المماليك لمواجهة الصليبيين فى الشام ونجحوا فى تصفية الامارات الصليبية فى الشام وانهاء فصول هذا الصراع الطويل(٢٧) .

وهكذا نجد أن المواجهة المسلحة كانت أساسا لتوجه مصر نحو الصليبيين ، وأن المصالحات بين الطرفين كانت تأتى فى أعقاب هذه المواجهات ، وكانت مصر والشام الميدان الاساسى لعملية المواجهة هذه . وكان الخطر الصليبى دافعا لزيادة اهتمام مصر ببناء أسطول بحرى لحماية الشواطىء والثغور ضد الغزو الصليبى .

٣ ـ مصر والتتار :

حمت مصر العالم الاسلامى من خطر التتار ، وهم قبائل بربرية نزحت من أواسط آسيا ، ومثلت تهديدا للعالم الاسلامى بعد السيطرة على ايران والقضاء على الدولة الخوارزمية ، والقضاء على الخلافة العباسية ، واحتلال دمشق (٢٨) ، وهنا أصبح الخطر على أبواب مصر ، خاصة بعد أن راح الامراء الايوبيون يتسابقون لتقديم فروض الطاعة للمغول فى الشام ، فتصدت لهم الدولة المملوكية بقيادة السلطان «قطز» والأمير « بيبرس » والحقت بهم الهزيمة فى عين جالوت (٦٠٨ هـ) (٢٩).

ولم تتردد دولة المماليك الثانية فى التصدى للتتار بقيادة « تيمور لنك » بعد أن ظهر خطرهم فى الشرق مرة أخرى مع سيطرتهم على الشام، حيث عبأ المماليك قوة كبيرة تمكنوا بموجبها من هزيمة « تيمور لنك » عام ١٣٩٤ م واستعادوا الشام مرة أخرى(٣٠) .

وهكذا ، كان سلوك مصر تجاه التتار سلوكا دفاعيا ضد قوة غازية . وحدثت المواجهة مرتين ، وبذلك كان سلوكا محددا زمانا ومكانا لا يعكس نوعا من الاستمرارية النسبية ، كما هو الحال بالنسبة لسلوك مصر تجاه

الدولة البيزنطية والصليبيين ، وذلك لسبب أساسى وهو أنهم لم يستمروا طويلا فى المنطقة •

٤ ــ مصر والجمهوريات الايطالية (البندقية ــ جنوا ــ بيزا) :

فى اطار اهتمامها بالمتوسط ، حرصت مصر على أن يكون لها وجود فيه ، ففى بعض الفترات سيطرت على بعض الجزر مثل كريت وقبرص (النصف الاول من العصر الفاطمى والعصر المملوكى) ، كما كان لها علاقات تجارية بأسبانيا ، وكانت تفاعلاتها أكثر وضوحا مع الجمهوريات الايطالية • حيث كان لمصر وخاصة خلال العصرين الفاطمى والايوبى علاقات تجارية وثيقة مع الجمهوريات الايطالية ، حصلت بموجبها هذه الجمهوريات وخاصة البندقية على امتيازات تجارية فى مصر والمناطق التابعة لها (٣١) •

وكان التوتر والانقطاع يشوب أحيانا علاقات مصر ــ السلمية التجارية ــ مع الجمهوريات الايطالية ، كنتيجة لممارسات غير ودية من قبل هذه الجمهوريات ، ومن ذلك مساندتها لبعض الحملات الصليبية على مصر والشام وتعرضها لبعض السفن الفاطمية فى عرض البحر(٣٢) ، الأمر الذى دفع الدولة الفاطمية الى ارسال بعض الحملات فى محاولة للسيطرة على جنوه ، الا أن هذه التوترات كانت وقتية ، فسرعان ما كان يغلب منطق المصالح المتبادلة على منطق العداء والصراع (٣٣) •

وبايجاز ، فان سلوك مصر تجاه الجمهوريات الايطالية كان سلوكا تجاريا بالأساس ، لذلك غلب عليه الطابع السلمى ، وكانت التوترات التى بين الجانبين فى بعض الاحيان مصدرها ممارسات سلبية من قبل الجمهوريات الايطالية •

ويؤكد تحليل سلوك مصر تجاه بيزنطة والصليبيين والجمهوريات الايطاليه على أن أهم جوانب سياستها فى المتوسط كانت ترمى الى تدعيم مركزها فيه ــ مصر الفاطمية كان لها السيادة على المتوسط خلال النصف

الاول من عهدها ـ والعمل دون سيطرة قوى أخرى عليه ، لأنها فى هذه الحالة ستمثل تهديدا عسكريا لمصر ، حيث تصبح الأخيرة فريسة سهلة ، ويمكن أن تؤثر على حركة التجارة التى كانت تعد من المصادر الأساسية للدخل فى مصر • ومن هنا كان اهتمام مصر طوال الفترات موضع الدراسة بالاسطول الحربى •

وخلاصة القول : ان تفاعلات مصر مع القوى العالمية والساعية للعالمية بيزنطة ـ الصليبيين ـ التتار) قد تمت بصفة أساسية فى دائرتها الاقليمية ، اما فى الشام أو على أرض مصر • وذلك لأن هذه القوى جاءت غازية وساعية للسيطرة ، فخرجت مصر للدفاع عن نفسها وعن العالم الاسلامى بصفة عامة ، ونادرا ما خرجت مصر خارج حدود دائرتها الاقليمية (مشارف الفرات وجبال طرطوس) • وعلى الجانب الآخر كان المضمون الاقتصادى / التجارى لسلوك مصر الدولى هو الاساس فى علاقتها مع بعض الاقاليم كالجمهوريات الايطالية وأسبانيا •

اذن ، سلوك مصر تجاه القوى المسيحية كان له جانبان : الاول : عسكرى ونركز بالآساس فى الجانب الشرقى من الدائرة الاقليمية لمصر ، والثانى تجارى وكان محور ، علاقات مصر بالجمهوريات الايطالية وأسبانيا •

ثالثا : مظاهر سلوك مصر الخارجى

عرضت الورقة فى الصفحات السابقة للمجالات والدوائر الجيو ـ استراتيجية لسلوك مصر الخارجى ، وتعرض الآن لمظاهر هذا السلوك • أى أشكال الممارسة المختلفة التى تجسد من خلالها •

ونظرا لطول الفترة الزمية موضع التحليل وثرائها ، فان مظاهر وأساليب السلوك الخارجى لمصر كانت متنوعة ومتعددة ، ويمكن بلورة أهمها فيمايلى :

١ ـ استخدام القوة المسلحة :

كان هذا هو الطابع الغالب على سلوك مصر الخارجى • فكثيرا ما استخدمت القوة لوضـــــع حد لأى فتن أو اطماع من قبل بعض القوى الاقليمية الاسلامية وغير الاســـلامية (القرامطة ، الحمدانيون ، بلاد النوبة •• الخ) أو القوى غير الاقليمية ، الاسلامية وغير الاســـلامية الساعية للعالمية (بيزنطة ، الصليبيون ، التتار) • ويلاحظ أن أهم عمليات مصر العسكرية قد حدثت فى الشام ، وعادة ما كانت ترحف الجيوش من مصر الى الشام لتحجيم ومواجهة أى قوى يمكن أن تمثل تهديدا بدرجة أو بأخرى لمصر ، خاصة وأنها كانت مســــتهدفة من قبل كافة القوى الاقليمية وغير الاقليمية الاسلامية وغير الاسلامية مع فارق أساسى وهو أن صراعات مصر مـــع القوى الاقليمية الاسلامية كانت ثانوية ، تتم فى اطار رابطة الاسلام وغالبا ما كانت تحركها بعض الاطماع الشخصية والخلافات المذهبية بينما تناقضاتها وصراعاتهـــا مع القوى غير الاسلامية كانت أساسية ، أى مرتبطة بالوجود والعقيدة ونظام القيم •

اذن ، زيادة الاطماع ومحاولات السيطرة الخارجية على مصر هى السبب الاساسى وراء اصطباغ سلوكها الخارجى بالطابع العســـكرى ، فهى كانت حريصة على أن يكون لها القيادة الاقليمية حتى تتصدى للقوى غير الاقليمية الغازية •

٢ ــ استغلال الصراعات المحلية للتدخل العسكرى :

فى كثير من الحالات كان سوك مصر العسكرى يأتى كنتيجة لطلب أحد الاطراف المتصارعة على السلطة فى أقليم معين العون والمســـــاعدة العسكرية من مصر • وكانت السلطة فى مصر تستغل هذه المواقف لتثبيت وجودها وتدعيم من تضمن ولاءه لها •

ويمكن أن يجد المرء نماذج عديدة لهذا السلوك : « صلاح الدين الايوبى » استغل فرصة الصراع بين أمراء البيت الزنكى فى الشام بعد وفاة « نور الدين زنكى » ودعوة أحدهم له بالتدخل ليمد سيطرته على الشام • وتدخلت مصر المملوكية فى الحجاز عسكريا كاستجابة لطلب أحد

أشراف مكة عونها ومساعدتها فى خضم الصراع على السلطة بين الأشراف .. وكذلك جهزت مصر حملة للتدخل فى اليمن بناء على دعوة أحد أمراء الدولة الرسولية لها . واستغل « بيبرس » الصراع بين أمراء النوبة واستنجاد أحدهم به ليجهز حملة عسكرية اتجهت للنوبة ، وكانت النتيجة القضاء على الممالك المسيحية فى النوبة ودخول النوبة فى اطار دولة الاسلام (٣٤) .

وتكرر نفس السلوك ، عندما استغل « على بك الكبير » اندلاع الصراع بين الاشراف فى مكة واستنجاد أحدهم به ، ليتدخل عسكريا فى الحجاز . وينصب على مكة شريفا مواليا له(٣٥) .

ويلاحظ أن أغلب عمليات التدخل العسكرى التى مارستها مصر بناء على طلب أحد الاطراف المحلية فى صراع داخلى قد نجحت فى تحقيق هدف مصر المنشود ، وهو تدعيم مركزها فى نطاقها الاقليمى بحيث تمارس دور المتحكم فى التفاعلات الاقليمية .

٣ ـ تحييد بعض القوى المعادية أو التى يمكن أن تكون معادية :

وذلك لحرمان الخصم من قوة اضافية وهو سلوك نجد العديد من تطبيقاته فى تعامل مصر على المستوى الخارجى .«صلاح الدين الايوبى» سعى لتحييد البندقية فى صراعه ضد الصليبيين ، وذلك بمنحها بعض الامتيازات التجارية فى مصر والاقاليم الداخلة فى نطاقها ، وكان يمكن أن يستخدم هذه الامتيازات كأوراق للضغط عندما يستدعى الأمر (٣٦) . كذلك لجأ الى تحييد بيزنطة فى صراعه ضد الصليبيين فاتسمت العلاقة بين الجانبين بالصداقة والمسالمة فى معظم الاوقات (٣٧) . ولم يقف الامر عند حد تحييد بعض القوى فقط ، لكن كان هناك نماذج للتحالف والتنسيق مع قوى خارجية ، وهو أمر سيتم تناوله عند الحديث عن الموارد التى كانت تعبأ خلف سلوك مصر الخارجى .

٤ ـ الاتصال الدبلوماسى :

وكان يتم بصفة أساسية من خلال المراسلات والسفارات . وكانت

متعددة الاشكال والاغراض منها ما هو تجارى ، حيث يقوم الرســل والسفارات بمهمة توثيق العلاقات التجارية والاتفاق على بعض الترتيبات وكان لمصر مراســـلات واتفاقيات تجــارية مع الجمهوريات الايطالية وأســبانيا ، وبيزنطة فى بعض الفترات • هذا الى جانب اتصـــالاتها وعلاقاتها التجارية مع البلاد الواقعة فى دائرتها الاقليمية كبلاد النوبــة وبلاد المغرب والشام •

وكانت هناك سفارات ومراسلات لها أهداف عسكرية ، مثل ارسال انذار أو تهديد ـــ من مصر واليها ـــ حيث بعث « هولاكو » يهدد مصر ، وبعثت مصر أكثر من مرة تهدد النوبة ، أو طلب الهدنة والصـــلح وبرز ذلك فى سلوك مصر ازاء الصليبيين وبلاد النوبة ، فكثيرا ما كان الرسل والســـفارات يؤدون مهمة توقيع الهدنة والصـــلح بعد المواجهات العســـكرية ، ويلاحظ أن أغللبها كانت لحظات توقف مؤقت لالتقـــاط الأنفاس والاعداد للقتال مرة أخرى أو طلب العون والمساعدة •

ونلاحظ أن الجانب الأكبر من السلوك الدبلوماسى الخارجى لمصر كالنسب والمصاهرة وخلافه[٣٨] •

وتمثل رسائل صـــلاح الدين للخليفة العباسى لمباركة جهوده فى توحيد الجبهة الاسلامية ومساعدته فى حرب الصليبيين نموذجا حيـا للاتصال الدبلوماسى فى سلوك مصر الخارجى[٣٩] •

ونلاحظ أن الجانب الأكبر من السلوك الدبلوماسى الخارجى لمصر خلال الفترات موضع الدراسة كان مرتبطا بالعمل العسكرى ، كمقدمة له (البحث عن تحاللفات ومســـاندات) ، أو نتيجة لـــه (عقد الهدنة والصلح) ، يلى ذلك المراسلات والاتفاقيات التجارية •

٥ ـــ الدعوة والدعايا وأعمال الجاسوسية :

هى أساليب كانت تتبعها السلطة فى مصر ، ليس بشـــكل أساسى ، ولكن لمساندة أساليب وممارسات أخرى أكثر فاعلية ، فالدولة الفاطميـــة

بعد أن استقرت فى مصر ، ارسلت دعاتها الى كثير من البلاد للتمهيد لعملية الفتح ونشر المذهب الشيعى (٤٠) . وارسل « على بك الكبير » من يقوم بالتحريض المنظم لأهل الشام ضد الوالى العثمانى قبل ارسال حملته العسكرية الى الشام (٤١) .

وأهتم سلاطين المماليك بالتجسس على الاعداء ، لمعرفة قوتهم ، ومراكز تجمعهم ، وتحركاتهم ، وذلك حتى يتسنى لهم التخطيط السليم للمواجهة (٤٢) .

وليس من السهل على المرء أن يسوق العديد من الامثلة للأساليب سالفة الذكر . وذلك لضعف اهتمام المؤرخين بتسجيلها ورصدها ، رغم وجودها بالقطع فى الواقع والممارسة العملية ، بدرجات متفاوتة وأساليب قد تختلف من فترة الى أخرى .

وصفوة القول : ان الطابع العسكرى كان غالبا على سلوك مصر الخارجى ، ومعظم الأساليب والمسالك الأخرى كانت مكملة ومساندة . وبالرغم من أهمية البعد التجارى والاقتصادى فى سلوك مصر الخارجى باعتبار أن التجارة مصدر أساسى للدخل فى مصر ، الا انه استغل فى كثير من الاحيان لخدمة الأهداف العسكرية . ولا يمكن فهم غلبة الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى الا فى ضوء كثرة المخاطر والاطماع التى تعرضت لها مصر ودائرتها العربية الاسلامية من جانب وغلبة الروح العسكرية على الحكام الذين تتابعوا على حكمها من جانب آخر .

رابعا : تعبئة الموارد

لم تكن هذه الموارد تتسم بالثبات والاستمرارية من حيث حجمها ونوعيتها وأساليب تعبئتها ، وذلك لاختلاف الظروف الداخلية والخارجية من فترة زمنية الى أخرى ، وبعض هذه الظروف كان بفضل عوامل طبيعية كالفيضانات والزلازل وانخفاض مياه النيل ... الخ . فمثل هذه العوامل كانت تترك آثارا سلبية على القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة .

وقبل تحليل هذه الموارد يمكن الاشارة الى بعض العموميات من واقع الخبرة التاريخية المصرية : ان فاعلية السلوك الخارجى غالبا ما ارتبطت بدرجة من درجات التقدم والازدهار الاقتصادى والاستقرار السياسى فى اداخل ، وغالبا ما ارتبطت بدرجة سيطرة مصر فى نطاقها الاقليمى ، ففاعلية الدولة الفاطمية فى مواجهة بيزنطة زادت حين تمكنت من السيطرة على كثير من الاجزاء التى كانت تابعة لبيزنطة فى الشام وفرضت سيادتها لمدة قرن من الزمن على البحر المتوسط ـ عندما كانت تتمع بدرجة عالية من السيطرة الاقليمية • وأرجأ « صلاح الدين » محاربة الصليبيين حتى فرغ من تكوين جبهة اسلامية متحدة ضدهم بؤرتها مصر • كذلك يلاحظ أن جزءا من موارد مصر وخاصة الموارد المادية لم يكن يكمن فى داخلها ، وغالبا ما ارتبط التدهور فى سلوك مصر الخارجى بتدهور فى امكانياتها الاقتصادية والعسكرية ، وبموجات من عدم الاستقرار الداخلى كنتيجة لاختلافات وصراعات السلطة •

ويمكن تصنيف الموارد التى كانت تعبأ لدعم سلوك مصر الخارجى الى :

١ ـ موارد مادية وتشمل : الموارد العسكرية (الجيش والاسطول) والموارد الاقتصادية (زراعة ـ صناعة ـ تجارة) والتحالفات الخارجية •

٢ ـ موارد معنوية وتتضمن : القيادة السياسية والرموز الدينية وعقيدة الجهاد •

والغرض من تقسيم الموارد على النحو السابق ، هو تسهيل البحث والتحليل العلمى فقط ، فمثل ، هذا الجمود لا وجود له فى الواقع ، وغالبا ما يتم التفاعل بين ما هو مادى وما هو معنوى •

١ ـ الموارد المادية :

وهى التى تمثل الاساس المادى للممارسة الخارجية . ويمكن أن يكون دورها حاسما متى أدرك صانع القرار طبيعة وحجم موارده مقارنة

بأهدافه من جانب وبموارد الخصـــــوم من جانب ثان ، ومتى أمتلك تكتيكات فعالة لتعبئة وحشد هذه الموارد • وتنقسم الموارد المادية الى موارد عسكرية (الجيش والاسطول) وأخرى اقتصادية • وثالثة نتيجة للتحالفات مع قوى خارجية •

(أ) الموارد العسكرية :

انتهت الصفحات السابقة الى غلبة الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى ، ومن هنا كان لابد من الاهتمام بالجيش والاسطول •

ونظرا لتضارب وعدم دقة المصـــادر التاريخية فيما يتعلق بحجم وتشكيلات ونفقات الجيش والاسطول - فانه لا مجال هنا لاستخدام لغة الارقام والاحصاءات لقياس ومعرفة فاعلية الجيوش والاساطيـــل المصرية ، فالانجازات والانتصـــــارات التاريخية التى حققتهـــا هذه الجيوش وتلك الاساطيل خير مؤشر على فاعليتها •

وتكتفى الورقة بالاشارة الى بعض الدلالات العامة . انه خـــلال الفترات موضـــع الدراســـــة لا يوجـــد حاكم لمصر لم يهتم بالجيش والاسطول الا فى لحظات التفكك والضـــــعف والانهيار ، وذلك لتأمين السلطة والدولة والعقيدة والديار الاسلامية ضد أى تهديدات داخلية أو اقليمية أو غازية من الخارج • وغالبا ما كانت القيادات التاريخيـــــة لمصر تقوم باعادة تنظيم الجيش ، بقصد زيادة امكانياته وقدراته وكان هناك ديوانا خاصا بالجيش لتجهيزه والاشراف عليه وصرف مرتبـــــات جنوده ، فأهتم كل من « ابن طولون » و « الاخشيد » ببناء جيش قوى ، ظهـــرت فاعلياته فى مواجهـــــة « ابن طولون » وابنه « خمـــارويه » « للموفق » أخو المعتمد العباسى والدولة البيزنطية • وفى مواجهـــــة « الاخشـــيد » لغزوات الفاطميين و « لابن رائق » أمـــير الأمــــراء العباسى [٤٣] • وأهتم الفاطميون ببناء جيش قوى ، يؤكد البعض على أنه أقوى الجيوش التى وطأت أرض مصر بعـــد جيش الاســــكندر المقدونى[٤٤] • وأعاد « صــــــلاح الدين الايوبى » تنظيم الجيش من

الأمراء الأرمن واســـتجلب أعدادا كبيرة من الاتراك والاكراد جعلهم أساسا لجيشه • وأنقسم الجيش فى عهد « صلاح الدير » الى عســكر السلطان وأغلبهم من الاكراد والترك وهم بمثابة الجيش الثـابت حيث كانوا يخدمون بصفة دائمة ويتقاضون اقطاعا ، وجند الامراء حيث كان لكل أمير عدد معين من الجنود حسب متطلبات اقطاعه ، وفى حالة اندلاع الحرب يلتزم هذا الامير بتقديم عدد معين من الجنود بمعداتهم ينضمون للعســكر(٤٥) • واســتجلب ســلاطين المماليك عددا كبيرا من المماليك جعلوهم أساسا لجيشهم والذى كان يتكون من ثلاث تشــكيلات : فرق المماليك الســلطانية وكانوا أعلى شأنا وكانت تمنح لهم اقطـاعيات ، وأجناد الحلقة وكانوا من مماليك الســلاطين الســابقين وأولادهم ولا يتغيرون بتغير السلطان — أى أنهم كانوا يمثلون الجيش الثـابت ، وجند الامراء وكان عددهم يختلف حسب ثروة كل أمير وكان عليهم أن يؤدوا خدمات عسكرية وقت الحرب(٤٦) •

ويلاحظ أن نظام الاقطاع الحربى ، الذى عرفته مصر منذ العصر الفاطمى والايوبى وتبلور بشكل واضــح فى العصر المملوكى ، كان أحد مسالك تكوين وتنظيم الجيوش (٤٧) • وقبل أن يتجه « على بك الكبير » لتوســيع دائرة نفوذه عمل على اعـــادة تنظيم الجيش ، فتخلص من الحاميات العثمانية فى الجيش وكون جيشا جديدا من الفرق المملوكيــة وبعض المرتزقة من المغاربة والدروز والاحباش (٤٨) •

ويلاحظ أن العناصر الاســاسية فى الجيش المصرى لم تكن من المصريين ، فالمماليك والسودانيون كانوا أســاسا للجيش الطولونى والاخشــيدى(٤٩) • وأعتمد الفاطميون على المماليك والترك والبربر والزنج والسودانيين فى بناء جيشــهم(٥٠) • وكان الاتراك والاكراد أساسا للجيش الايوبى (٥١) ، والمماليك أســاسا للجيش المملوكى (٥٢) **وجيش على بك الكبير •**

وغالبا ما كانت هذه العناصر البشريــة تستجلب أو تشــترى من النطاق الاقليمى لمصر أو من خارجه ، فالمماليك جلبوا وأشــتروا من

جزيرة القرم وبلاد القوقاز وآسيا الصغرى وفارس وتركستان وبعض البلاد الاوروبية • وهذا لا يعنى أن المصريين لم يسـهموا فى العمليات الحربية ، وخـاصة تلك التى تمت على أرض مصر ، حيث برز دورهم فى عملية مواجهة بعض الحملات الصـليبية على مصر ، وفى عمليات التأديب التى مارستها مصر ضد النوبة •

أضف الى ذلك أن المصريين هم الذين كانوا يسـهمون بالجانب الاكبر فى تمويل هذه الجيوش والانفاق عليها ، من خلال دفع الخراج والضرائب والاشتغال بالزراعة لدى الاقطاعيين •

وعادة ما كان يسبق ارسال الحملات العسـكرية عملية تجهيز واعداد للجيش من حيث الجنود والمؤن والاسلحة ووسائل الانتقال • وغالبا ما كانت هذه الحملات بقيادة السلاطين أو الامراء •

وخلاصة القول : ان الاهتمام بالجيش كان أسـاسيا فى معظم الفترات موضع التحليل ، وان هذا الجيش تكون بالأساس من عناصر غير مصرية ، وظهرت فاعلياته فى الانتصارات التاريخية التى حققها ، ولم يفتر الاهتمام بالجيش الا فى لحظات الفوضى وعدم الاسـتقرار الداخلى والتدهور الاقتصادى •

ويجب فهم زيادة الاعتماد على عنـاصر غير مصريـة فى الجيش فى اطـار عدة أبعـاد : وجود رابطـة قوية شـاملة كانت تربط بين المصريين وغير المصريين وهى رابطة الاسـلام ، كما أن العناصر غير المصرية التى كان يتكون منها الجيش المصرى كان معروفا عنها التقاليد الحربية ، وفكرة تجنيد المرتزقة فى الجيوش لم تكن قاصرة على مصر فقط بل عرفتها مناطق أخرى •

ونظرا لطول الشواطىء المصرية وشـواطىء المناطق التى كانت عادة ما تدخل فى نطاق سيطرتها ــ على البحرين المتوسط والاحمر ، وأهميتهما كممرين تجاريين هامين للتجارة العالمية ، وتنافس بعض القوى العالمية أو الساعية للعالمية للسيطرة عليهما ، نظر لكل ذلك لم يكن اهتمام

حكام مصر بالاســـطول أقل من اهتمامهم بالجيش • وظهر ذلك فى الانتصارات التى حققها الاسطول المصرى سواء فى مواجهة بيزنطة أو الصليبيين فى المتوسط ، أو فى نقل المؤن والمعدات عبر نهر النيل جنوبـــا لتدعيم حملات مصر ضد النوبة •

وفى اطار الحديث عن الاســطول يمكن التركيز على ثـــلاثة أمور : **الأول : تزايد** اهتمام حكام مصر بصناعة السفن كأساس لبناء أسطول **قوى ، ففى عهد** « ابن طولون » نشطت صــناعة الســـفن فى جزيرة الروضة (٥٣) • وأسس « الاخشيد » قواعــد ودورا جديده لصناعـــة السفن الحربية والتجارية ، وانكان نشاط الاسطول فىشرقى المتوسط قد انخفض (٥٤) • وأهتم الفاطميون ببناء قوتهم البحرية ، فوصلوا قوتهم البحرية فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط بقوتهم البحرية فى حوضه الغربى ، وأسسوا دار « المقس » لصناعة الســـفن الى جـــانب دار الروضة ، وبذلك ارتفعت الدولة الفاطمية خلال النصف الاول من عمرها الى مصاف القوى العالمية وكانت لها السيطرة على المتوســـط ، وكان للفاطميين أسطول فى البحر الاحمر بغرض تأمينه كطريق للتجارة(٥٥) ، ولم يكن اهتمام الايوبيين بصناعة السفن أقل من اهتمام ســـابقيهم ، حيث انفق « صلاح الدين الايوبى » على الجيش بسخاء (٥٦) وأنشـــأ المماليك خلال فترة حكمهم حوالى ستة أو سبعة أســـاطيل ، بمعـــدل أسطول كل (٤٠) أو (٥٠) سنة عندما يتحطم أحد الاساطيل فى معركة حربية ، وكانت هناك دور لصناعة الســـفن فى دمياط والروضـــــــة والاسكندرية(٥٧) •

والأمر الثانى : انه كان هناك ديوان للاســـــطول ، ينظم ويراعى شئونه ، وغالبا ما كان السلطان يشرف بنفســـه على أعمال ونفقـــات الاسطول لحيوية الدور المنوط به فى حماية الشواطىء والثغور •

والأمر الثالث : أن وظيفة الاسطول الحربى المصرى كان لها جانبان أولهما : حماية الشواطىء والثغور وذلك بالتصدى للاساطيل الغازية فى معارك بحريـــة ، وثانيهما : مســـاندة القوات البرية ، من خـــلال دور

الاسطول فى نقل المؤن والجنود الى المناطق المستهدفة •

وخلاصة القول : ان الاهتمام ببناء وتطوير الجيش والاسطول كان أساسيا لدى أغلب الحكام الذين تعاقبوا على حكم مصر ، وذلك لمواجهة كافة مصادر التهديد ، سواء كانت اقليمية منافسة ، أو غير اقليمية غازية •

ويلاحظ أن جزءا من موارد مصر العسكرية لم يكن كامنا داخلها ، لكنها كانت تحصل عليه وتحشده من الاقاليم الواقعة فى دائرتها الاقليمية أو غيرها سواء بالاستجلاب أو الشراء ، مثل اعتماد الفاطميين على شراء الاخشاب اللازمة لصناعة السفن من الخارج •

(ب) الموارد الاقتصادية (الزراعة ــ الصناعة ــ التجارة) :

يعد توافر الموارد الاقتصادية والاستغلال الجيد لها من المدخلات الأساسية لأية سياسة خارجية فعالة ونشطة ، فهى التى تضمن للدولة بناء قدرات عسكرية (برية وبحرية) فعالة ، كما أنها تضمن للدولة أستقلاليتها وحرية حركتها فى تعاملاتها الدولية (٥٨) •

وفى اطار موضوع الورقة يمكن رصد عدة ملاحظات عامة : **أولها ،** انه غالبا ما كان الاهتمام بتصحيح وتطوير الاوضاع الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة ، يسبق الممارسة الخارجية وخاصة شكلها العسكرى ، فهذه القطاعات الاقتصادية كانت مصدر التمويل الاساسى لممارسات مصر الخارجية • وبرزت هذه الظاهرة بصورة واضحة فى ظل القيادات الكبرى « ابن طولون » (٥٩) و « الاخشيد »(٦٠) و « صلاح الدين » (٦١) ، وخلفاء النصف الاول من العصر الفاطمى (٦٢) وبعض سلاطين المماليك(٦٣) ، وكذلك « على بك الكبير » •

وكان للأرباح التجارية التى حصلت عليها مصر ــ وخاصة منذ بداية العصر الفاطمى ــ دور هام فى تمويل سلوكها العسكرى الخارجى كما أن الاهتمام بالزراعة والصناعة لم يكن هدفه المواطن المصرى فى

المقام الأول بقدر ما كان زيادة الموارد اللازمة لدعم حركة وحملات مصر الخارجية : **وثانيها** ، انه كان هناك عدة أساليب أتبعها الكام المتعاقبون لتعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة السلوك الخارجى ومن هذه الأساليب : الخراج ، وفرض ضرائب غير شرعية ، ومصادرة أموال بعض الاغنياء وقت الحروب « الاخشيد »(٦٤) ، والافتراض من القادرين (برقوق) (٦٥) • وتخصيص ريع منطقة معينة لحملة معينة ، حيث خصص صلاح الدين ريع « قفط » فى أحد الاعوام لتمويل حملة على بلاد النوبة ، وهذه الاساليب كانت تختلف من حاكم الى آخر ،وكان أكثرها انتشارا الخراج والضرائب غير الشرعية • أضف الى ذلك انه فى وقت الحرب كان يفرض على المستفيدين بنظام الاقطاع الحربى الزام بتقديم عددا من الجنود بأسلحتهم لينضموا الى الجيش •

وثالثها : أن جزءا من الموارد الاقتصادية التى كانت تعبأ لخدمة سلوك مصر الخارجى لم يكن كامنا فى داخلها ولكن فى نطاقها الاقليمى ، فعلى سبيل المثال ، حصل الايوبيون على موارد اقتصادية من اليمن (٦٦) وأستفاد الفاطميون من ثروات وامكانيات المغرب الاقتصادية والعسكرية (٦٧) ، وكانت الحجاز مصدرا للدخل ــ خاصة فى عهد المماليك ــ حيث كان شريف مكة والمدينة يدفع مبلغا من المال سنويا للدولة المملوكية(٦٨) • وهكذا ، كان النطاق الاقليمى لمصر يمثل مصدرا للموارد الاقتصادية والبشرية استفادت منها مصر فى دعم حركتها الخارجية ، **ورابعها** : انه كان هناك علاقة ايجابية بين التدهور الاقتصادى (كنتيجة لبعض العوامل الطبيعية أو غيرها) وبين تهرؤ سلوك مصر الخارجى وزيادة الاطماع الخارجية ، فعندما تدهورت الاوضاع فى مصر فى عهد « كافور الأخشيدى » تعددت غارات النوبة على مصر وتمرد القرامطة فى الشام ، وبتدهور الدولة الاخشيدية تمكن الفاطميون من السيطرة على مصر ، ومع تدهور الدولة الفاطمية نتيجة لانتشار المجاعات والأوبئة منذ بدايات عهد « المستنصر بالله » وما تلاه ، تمكن الشمال الافريقى من الاستقلال واقتطع السلاجقة الحجاز ، وتزايدت غارات

بيزنطة على الشام ، وأخيرا جاءت الحملة الصليبية الأولى لتقلص الوجود الاسلامى فى الشام وفلسطين وذلك بتكوين أربع امارات صليبية هناك (٦٩) • وأدى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الى ضياع موارد مالية ضخمة كان يحصل عليها المماليك نتيجة لقيام مصر بدور حيوى فى التجارة العالمية ، الأمر الذى أسهم — ضمن عوامل أخرى — فى هزيمة المماليك على أيدى العثمانيين (٧٠) •

(جـ) التحالفات الخارجية :

وهى تمثل موردا ماديا عندما ترتبط بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لاحد أطراف التحالف فى صراعه ضد قوى أخرى داخلية أو خارجية • ويمكن أن تمثل موردا معنويا ، عندما لا ترتبط بتقديم مساعدات مادية ، وفى هذه الحالة يخلق التحالف أحساسا وشعورا بالقوة لدى أطرافه وبالرهبة والتردد لدى خصومه • ويمكن للتحالفات أن تتضمن النوعين من الموارد المادية والمعنوية (تقديم المساعدة — وخلق الأثر النفسى) •

والذى يهمنا هنا هو التحالف مع قوى خارجية — أى لا تنتمى الى الدائرة الاقليمية لمصر — وهو سلوك مارسته مصر بصورة نادرة وفى ظل ظروف معينة ، كأن تواجه بخصم قوى فتلجأ الى بعض القوى الخارجية ، أن لم يكن للحصول على تأييدها فعلى الأقل لتحييدها ومنعها من الانضمام للخصوم • وكانت هذه المحالفات أقرب الى اتفاقيات الهدنة والصلح منها الى المحالفات بالمعنى الدقيق •

ويمكن أن يسوق المرء عدة أمثلة لهذه المحالفات : « صلاح الدين الايوبى » تهادن وتحالف مع البيزنطيين فى بعض الفترات للتفرغ لمواجهة الخطر الصليبى • وتحالف « بيبرس » مع مغول القفجاق ضد مغول فارس (٧١) • وتحالف مع الدولة البيزنطية ليجعل منها سندا له فى الشام — ولم تتردد دولة المماليك الثانية فى قبول أى دعم ومساعدات من السلطان العثمانى لمواجهة خطر المغول الذى تجدد مرة ثانية بقيادة

« تيمور لنك » (٧٢) • وأبدى « على بك الكبير » رغبته فى التحالف مع جمهورية البندقية على أساس مساعدتها فى السيطرة على جزر الدولة العثمانية فى البحر المتوسط مقابل تزويده ببعض المدافع والمساعدات الحربية ، لكنها لم توافق على التحالف ، الأمر الذى دفعه الى التحالف مع روسيا التى حصل منها على دعم عسكرى لجيشه وأسطوله لتنفيذ حملاته الخارجية(٧٣) •

وهكذا لم يتردد حكام مصر خلال بعض الفترات فى عقد محالفات مع قوى خارجية ــ بعضها لم تكن صديقة على الدوام ــ فى سبيل مواجهة تحديات أكبر •

٢ ــ الموارد المعنوية (الرمزية) :

تتعلق هذه الموارد بالقيم والرموز التى يلتف الناس حولها ، وبالتالى يمكن تكتيل ارادتهم من خلالها ، ودفع هذه الأرادة لتصبح ركيزة أساسية للسلوك الخارجى •

وتمثلت أهم هذه الموارد المعنوية فى تقاليد الممارسه الخارجية لمصر فى : القيادة السياسية والرموز الدينية وعقيدة الجهاد •

(أ) القيادة السياسية :

القيادة السياسية الفعالة هى التى تعبر عن قيم ومصالح الجماعة وتكون رمزا للوحدة الوطنية والتكامل القومى ، وتمتلك القدرة على تعبئة وتحريك المواطنين خلف القضايا المصيرية ، وليس هنا مجال التحليل النظرى لديناميات العلاقة بين القيادة السياسية والسياسة الخارجية ، فالمهم هو تحديد دلالات الخبرة المصرية فى هذا السياق •

وبصفة عامة يمكن القول : ان فاعلية السلوك الخارجى لمصر غالبا ما ارتبطت بوجود قيادة كبرى ، فوجود مثل هذا القائد كان يعنى عدة أمور : فهو غالبا ما أحدث تغيرات فى المجتمع ، بقصد زيادة مقدرات وموارد الدولد ، كأن يتم تطوير الزراعة والصناعة ، واعادة تنظيم الجيش••الخ•وكان وجود القائد الفعال ضمانا للوحدة والتماسك الداخلى حيث الارتفاع فوق مستوى الخلافات وتقليص من صراعات السلطة،فعندما

يبرز القادة يصمت ويتوارى أنصاف القادة • وفى كثير من الحالات كان القائد (سلطانا أو أميرا) يقود الجيوش بنفسه ، الأمر الذى يعكس معنى الاستعداد للتضحية بالذات ، والرغبة فى تحريك المواطنين خلفه •

وينطبق جوهر التحليل السابق على العديد من القادة نذكر منهم : « ابن طولون » وابنه « خمارويه » و(الاخشيد) والمعز لدين الله الفاطمى) و (العزيز بالله) و « جوهر الصقلى » و « صلاح الدين الايوبى » و (سيف الدين قطز) و « الظاهر بيبرس » و « السلطان برقوق » •••• الخ •

ويلاحظ أن أغلب الاسماء السابقة قد لعبت دورا أساسيا فى تأسيس الدولة ، وتوسيع دائرة نفوذها ، وقيادة الجيوش للدفاع عنها •

وتؤكد الخبرة التاريخية على انه غالبا ما كان يعقب اختفاء القيادة التاريخية الكبرى حالة من الفوضى والتدهور على المستوى الداخلى ، والعجز والتردى على المستوى الخارجى ، فاختفاء القيادة يخلق قدرا من الفراغ ، تزداد فى ظله صراعات السلطة بين أبناء وأمراء البيت الحاكم • وهذا مرده الى سمة أساسية ميزت النظم التى حكمت مصر منذ « ابن طولون » وهى توارث السلطة ، حيث ينتقل الكم من الأب الى الابن أو الى الأخ وعندما يكون الابن صغيرا عادة ما كان يعين عليه وصى • وأحيانا ، كان نفوذ الوزراء يفوق نفوذ الخلفاء •

اذن ، نظام وراثة السلطة كان يقود الى تفجير الصراعات بين أبناء وامراء البيت الواحد • الامر الذى يؤدى الى ضعف اهتمامهم بالجيش والاسطول ، وبتطوير المواد الاقتصادية ، بالحرص على الوحدة والتكتل لمواجهة الاخطار الاقليمية وغير الاقليمية •

بل فى بعض الحالات ، كانت الاطراف المتصارعة على السلطة فى الداخل تستنجد بقوى خارجية لتدعيم موقف هذا الطرف أو ذاك ضد

الآخرين ، الأمر الذى فتح الباب لبعض القوى المعادية لدخــول مصر ، والنموذج الصارخ لذلك هو حالة (شاور ودرغام) .

ويستطيع المرء أن يجد العديد من الامثلة تؤكد المقولات السابقة، فبوفاة كل من « ابن طولون » وابنه « خمارويه » دخلت الدولة الطولونية مرحلة التدهور وتمكن العباسيون من القضاء عليها بســهولة ، وكــان التدهور الذى أعقب وفاة « الاخشيد » من العوامل الاســاسية التى سهلت على الفاطميين فتح مصر ، وكان تزايد سلطة ونفوذ الوزراء فى الدولة الفاطمية وضعف سلطة الخلفاء من العوامل الاساسية لانهيــار هذه الدولة على يد الايوبيين ، وكانت وفاة « صــلاح الدين » بــداية النهاية للدولة الايوبية حيث بدأت الخــلافات والصراعات بين أخــوة صــلاح الدين بعد وفـــاته الامــر الذى انهك قوة الــدولة وقطع اوصالها ..... الخ .

وخلاصة القول : ان القيادات الكبرى فى تاريخ مصر لعبت دورا أساسيا فى تدعيم السلوك الخارجى ، وأعطائه المزيد من الدفع والفاعلية ففى ظل هذه القيادات اتسعت دائرة نفوذ مصر ، وغالبا ما شهدت مصر حـــالات من التــدهور والتردى على المســـتوى الداخلى والعجز وزيادة الاطماع الخارجية على المستوى الخارجى عقب اختفاء القيادات الكبرى .

(ب) الرموز الدينية وعقيدة الجهاد :

اعتمــد بعض حكــام مصر على الرموز والقيم الدينية ، لتعبئة وتكتيل الـنــاس خلف سياساتهم وممارساتهم الخارجية ، وذلك لتجذر هذه القيم فى الوجدان الجماعى ، وقدرتها على تعبئة وتحريك مشــاعر المؤمنين بها . وكان تمسك الحكام بهذه القيم ، واستعدادهم للدفـــاع عنها من المصادر الاساسية لتعميق وتدعيم شرعيتهم وخلق المســاندة والتأييد لهم .

ويمكن أن يسوق المرء العديد من النماذج التاريخية التى تؤكــد المقولات السابقة فمنذ « الاخشيد » ومصر حريصة على مد نفوذهــا

-- بشكل مباشر أو غير مباشر -- على الحجاز ، وذلك بدعوى حماية الحرمين الشرفيين وطرق الحج ، وهذا كان من شأنه تدعيم شرعيتها الدينية ودورها السياسى فى العالم الاسلامى • وكان « صلاح الدين الايوبى » حريصا على الحصول على تقليد من الخلافة العباسية ، وذلك لاضفاء صفة الشرعية الاسلامية على حكمه • وكان شعار الجهاد فى سبيل الله من العوامل الاساسية لنشأة الدولة الايوبية (٧٤) ، حيث رفع « صلاح الدين » راية الجهاد ضد الصليبيين الذين استهدفوا ، الاسلام والاماكن المقدسة -- الى جانب أهداف آخرى -- ومن ثم اتجه لتوحيد الدول والممالك الاسلامية حول مصر لمواجهة هذا الخطر • وكان لهذا الشعار أثر هام فى تعبئة الروح المعنوية ، وحشد الارادة الجماعية لدى المسلمين خلف « صلاح الدين » الذى حقق انتصارا تاريخيا فى حطين • وعمل المماليك على احياء الخلافة العباسية فى مصر ، لاضفاء الشرعية الدينية على حكمهم ، وتدعيم قيادة مصر الروحية والسياسية للعالم الاسلامى • وكان لشعار الجهاد فى سبيل الله ضد التتار اكبر الأثر فى تعبئة المسلمين خلف « قطز » و « بيبرس » ، وخلف « برقوق » لمواجهة جحافل التتار التى هددت العالم الاسلامى والحضارة الانسانية برمتها (٧٥) •

وغالبا ما كانت تتم عمليات الحشد والتعبئة المعنوية عن طريق القادة والخطباء والوعاظ فى المساجد والاسواق وأماكن التجمع • وكان لسهولة ووضوح الخطاب الدينى أكبر الأثر فى تحقيق عملية التكتل الجماعى خلف القيادة •

وصفوة القول : انه اذا كان النطاق الاقليمى لمصر قد تضمن بعض الموارد المادية التى حشدتها مصر لخدمة سلوكها الخارجى ، فان الموارد المعنوية كانت كامنة فى مصر نفسها ومتمثلة فى القيادة السياسية والارادة الجماعية والقدرة على رفع راية التحدى فى وجه الخطر الخارجى • وهنا تبرز أهمية التفاعل بين مصر ونطاقها الاقليمى أى بين الموارد المعنوية والموارد المادية -- وهذا لايعنى ان مصر لم تكن تتضمن

موارد مادية ، بل بالعكس ربما كانت تتضمن الجزء الأكبر ، لكنه يعنى ان النطاق الاقليمى بمختلف موارده يمثل مصدرا لاغنى عنه لمساندة حركة مصر الخارجية ٠

خامسا : نتائج الدراســة

من خلال العرض السابق يمكن بلورة النتائج التالية : ــ

١ ــ أن الســمة الغالبة للنظم التى حكمت مصر خــلال الفترات موضع الدراسة هى ظاهرة توارث السلطة داخل الاسر الحاكمة ، وهى ظاهرة لها جذورها التاريخية فى الخبرة العربية ــ الاســلامية ، وكانت تمثل بالنسبة للسلوك الخارجى المصرى عامل قوة وعامل ضعف : عامل قوة عندما يكون هناك قائد فعال يرتفع فوق الخلافات والصراعــــات الداخلية ويجسد معنى الوحدة والتماسك حتى تكون حركته الخارجية أكثر فاعلية ، وعامل ضعف عندما تختفى القيادة الكبرى تاركة فراغــا كبيرا يمثل بيئة ملائمة للصراعات على السلطة بين أمراء البيت أو الاسرة الحاكمة مما ينعكس بشكل سلبى على السلوك الخارجى ٠

وقد يتبادر الى الذهن التساؤل عن مدى دقة الحديث عن سلوك مصر الخــارجى ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر محكومة بواسطة أسر مسلمة غير مصرية (الطولونيون ، الاخشيديون ، الفاطميون ، الايوبيون المماليك) ٠ ومثل هذا التساؤل مردود عليه من ثلاثة جوانب : انه كــان هناك رابطة أوسع وأشمل تربط بين المصريين وغير المصريين من المسلمين وهى الاسلام ، وأغلب الاسر غير المصرية التى حكمت مصر ، لم تعش معزولة عن الشعب المصرى ، ولم يكن ولاؤهــا الاســاسى لبلدانهــا الاصلية فسرعان ما تمصرت وذابت فى الشعب المصرى ، وأصبح ولاؤها للاسلام أولا ولمصر ثانيا ، فالقيادة الروحية والدينية للعالم الاســلامى انتقلت الى مصر بعد سقوط بغداد واحياء المماليك للخلافة العباسية فى القاهرة ٠ ومن هذا المنطلق لم يتردد حكام مصر فى اللدفاع عن الديارد الاسلامية ضد كافة القوى الغازية ،اذن الرابطة الاسلامية كانت أقوى من

الروابط الوطنية الضيقة حتى وان سعى بعض الحكام لاستغلالها من أجل مصالح سياسية • وظاهرة الأسر الاجنبية التى تحكم فى غير مواطنها الأصلية لم تكن قاصرة على مصر فقط ، بل عرفتها مناطق أخرى من العالم •

٢ ــ أن السمة الاساسية التى ميزت النظام الدولى خلال فترات الدراسة هى وجود قوة أو اكثر من القوى العالمية أو الساعية للعالمية لبسط نفوذها على العالم (مفهوم الدولة الامبراطورية)• وكان هذا يعنى من زاوية سلوك مصر الخارجي : أن حركتها الخارجية كانت بالاساس تجاه تلك القوى العالمية والساعية للعالمية ، وبالتالى هى تجاه عدد محدود من الدول ويلاحظ ان تفاعلاتها الصراعية / التعاونية مع هذه القوى قد تمت فى دائرتها الاقليمية ، حيث جاءت هذه القوى غازية ، مستهدفة العالم الاسلامى ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق الا بالسيطرة على مصر •

٣ ــ أن مصر أدت فى مجالها الاقليمى ثلاثة أدوار : **الاول ، دور** التوحيد ، فمنذ « ابن طولون » لم تعرف مصر فكرة الانعزال الاقليمى أو التقوقع ، بل راحت توسع دائرة نفوذها وتضم لها أقاليم وولايات أخرى ، فالدولة الطولونية أمتدت من حدود العراق فى الشرق حتى طرابلس فى الغرب وأمتدت حتى جبال طوروس شمالا ، وشملت الدولة الاخشيدية مصر والشام والحجاز ، وأمتدت الدولة الفاطمية لتشمل الشام واليمن والحجاز والشمال الافريقى (٧٦) • وامتدت الدولة الايوبية من الفرات شرقا حتى تونس غربا وشملت الشام والحجاز واليمن والنوبة ، واتسعت الدولة المملوكية لتضم مصر والشام والحجاز واليمن وبلاد النوبة ، وعملية التوحيد غالبا ما كانت تتم بالقوة من جانب مصر بغرض مواجهة القوى المعادية والمنافسة من بين القوى الاقليمية •

والثانى : دور القيادة ، فمصر كانت دوله ــ قائد ، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الحركة ضد القوى الغازية • والدور **الثالث** ، دور الحماية والدفاع ، فمصر تصدت لكافة القوى الغازية التى كانت تستهدف مصر ودائرتها العربية ــ الاسلامية فهى التى انهت الوجود الصليبى فى الشام ، وهى التى تصدت للمغول فى عين جالوت ، وهى التى فرضت المزيد من القيود على حركة بيزنطة ، فهل كان هناك قوة أخرى ، خلاف مصر يمكن أن تقوم بذلك ؟

وفى سبيل أداء رسالتها الاقليمية (التوحيد ــ القيادة ــ الدفاع) لم تتردد مصر فى الاستفادة من وتعبئة جزء من الموارد الاقليميه الاقتصادية والعسكرية خلف حركتها السياسية • ولم يكن الانتشار الاقليمى لمصر بغرض السيطرة فى حد ذاتها وانما بغرض تحقيق القوة فى اطار التكتل الاقليمى لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية •

هذه الحقائق ادركها « محمد على » فى سياسته الاقليمية النشطة، وأدركها الاستعمار الانجليزى الذى حرص على عزل مصر عن الوطن العربى ، وتفاعل معها « عبد الناصر » الذى اعاد لمصر دورها الاقليمى مؤكدا عروبتها ومركزها القيادى فى تحرير المنطقة العربية وتوحيدها ، ورغم الآثار التى تركتها هزيمة ١٩٦٧ على دور مصر القيادى ، الا انه كان بامكانها أن تعيد تقاليدها القيادية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو مالم يتحقق نتيجة ما اعقب هذه الحرب من تطورات تتعلق أساسا بالعلاقات المصرية الاسرائيلية •

وهكذا ، تبدو مصر فى علاقاتها بمجالها الاقليمى ، فهى قوية عندما تنتشر اقليميا ، وتستفيد من امكانيات الرقعة الجغرافية المحيطة بها ؛ ولكنها تصير ضعيفة عندما تنغلق وتتقوقع على ذاتها •

٤ ــ أن تركز سلوك مصر الخارجى فى الجانب الشمالى الشرقى من مجالها الاقليمى (الشام وفلسطين) يعكس عدة دلالات [٧٧] : أن الشام تعد بمثابة جسر برى الى مصر ومن يتحكم فيها لايهدد مصر

فحسب ، ولكن يسعى للسيطرة عليها ، وأية قوة لا يمكن أن تستقر فى الشام دون السيطرة على مصر ، ومن هنا كان حرص مصر المستقلة على السيطرة على الشام ، فالدفاع عن مصر يبدأ من الشام ، لذلك نجد أن المعارك الحاسمة فى تاريخ مصر قد حدثت على أرض الشام ، كما أن أغلب القوى الغازية التى استهدفت مصر والعالم الاسلامى جاءت من الشمال (اليونانيون ـ قيصر روما ـ نابليون) ، والشمال الشرقى (الهكسوس ، الفرس ، التتار ، العثمانيون وبنو اسرائيل) ، أما الصليبيون والانجليز فقد جاءوا من الشمال والشرق •

اذن التهديد الاساسى لمصر عادة ما كان يأتى من الشمال الشرقى ، ومن هنا كان حرص مصر على ضمان التحكم فى الشام ، ومواجهة القوى الغازية على أرض الشام ، لان طبيعة سيناء المسطحة تجعل احتمالات كسب حرب تحدث عليها محدودة • وكذلك كانت مصر حريصة دائما على بناء وتطوير اسطول حربى قوى لتأمين الشواطىء والثغور وهى شواطىء طويلة ، والدفاع عنها ليس بالامر السهل •

لقد ادرك « محمد على » الاهمية الاستراتيجية والأمنية التى تمثلها الشام لمصر • وأبرم نظام « عبد الناصر » وحدة مع سوريا ١٩٥٨، وكان الانفصال من الضربات الاساسية التى أثرت سلبيا على نظام عبد الناصر •

وهكذا كانت مصر والشام دولة واحدة طوال الفترات التى تمتعت مصر فيها باستقلال تام أو شبه تام • أما فى فترات التبعية (للدولة الاموية ، العباسية ، العثمانية) فقد كان يحدث الانفصال • لكن يظل التنسيق بين مصر وسوريا ولو على المستوى الحركى من المقومات الاساسية لضمان أمن كل منهما والامن القومى العربى بصفة عامة ، خاصة فى ظل وجود اسرائيل فى قلب الوطن العربى ، وهى تسعى للقيام بدور القوة الاقليمية العظمى فى المنطقة •

٥ ـ نظر لاهمية مصر الاستراتيجية ، ودورها كدولة قائد ، تمارس مهمة التوحيد ، وترفع راية التحدى ، فانها كانت محط اطماع

القوى الغازية ، فالتحكم فى المنطقة لا يكون الا بضرب مصر ، أو على الاقل خلق العزلة بينهـا وبين اطـارها الاقليمى • ونتيجة لذلك غلب الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى لمواجهة أى قوى اقليمية تهدد التماسك داخل الدائرة الاقليمية ، والتصدى للقوى غير الاقليمية الغازية • وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بالجيش والاسطول • فكانا الضمان الاساسى لأمن مصر ودائرتها العربية — الاسلامية •

والقوة العسكرية لها مكانتها فى التاريخ المصرى ، ليس للدفـاع عن مصر فقط ، ولكن للدفاع عنها وعن دائرتها الاقليمية • وفى ضـوء تعقد الصراع الاقليمى / الدولى فى المنطقة العربية منذ نشأة اسرائيل يصبح تطوير هذه القوة والارتفاع بفاعليتها مسـألة أساسية ، أخذا فى الاعتبـار أن الصراعات العربية — العربية ثـانوية ، وأن التحدى المصيرى الذى يواجه الوطن العربى هو اسرائيل ، ومحاولات الاختراق الخارجى كما أن المعاهدة المبرمة بين مصر واسرائيل ، أو أى معـاهدات تبرم على غرارها لايمكن أن تمثل ضمانا أساسيا لامن أى دولة عربية على حده أو للأمن القومى العربى فى مجمله • وأى تسـوية لا يمكن أن تكون عادلة بالنسبة للعرب ما لم تستند الى قوة فعالة تطرح المواجهة المسلحة كبديل للتسوية ، وهذه القوة لا يمكن أن تتمحور الا حول مصر •

٦ — رغم أن حركة مصر الخارجية تركزت ناحية الشرق والشـمال الشرقى ، الا انها لم تهمل الغرب والجنوب فقد كانت حريصة على تأمين وجودها فى الغرب سواء فى شكل سـيطرة فعلية وخاصـة على الاجزاء الساحلية من الشمال الافريقى ، أو فى شـكل ضـمان وجود قوى لاتمثل خطرا على مصر من ناحية الغرب •

ولم تتردد مصر فى استخدام القوة العسكرية لتأمين حدودهـا الجنوبية ضد غارات النوبة • ففى جميع الاحوال يجب أن تكون القـوى التى تقع على الجنوب من حـدود مصر موالية وتـابعة لها ، وفى بعض الاحيان سيطرت مصر بشكل فعلى على بلاد النوبة وجعلتهـا جزءا مـن الكيان المصرى الاسلامى •

لكن المخاطر التى كانت تأتى من الجنوب ، لا يمكن مقارنتها بالمخاطر التى جاءت من الشـمال الشرقى ، فهى فى نهـاية الامر من قوة اقليمية محدودة ، تنتهز لحظة ضعف مصر أو انشغالها لتشن غـارات سريعة على حنوب البلاد ، بينما القوى التى جاءت من الشمال الشرقى كان هدفهـا مصر والعالم الاسلامى كله ، فهى قوى كانت تسـعى للسـيطرة وتكوين امبراطوريات عالمية .

وغير دقيقة تمـاما مقولة أن مصر كلما تم حصارها من ناحية الشرق اتجهت جنوبا ، فهى كانت تؤمن الجنوب لتتفرغ لمواجهة القوى الاتية من الشرق والشمال .

وتؤكد الدراسة أنه رغم وجود الاحسـاس باهمية النيل كشريـان للحياة فى مصر ، الا ان فكرة تأمين منابع النيل كأحد أبعاد الامن القومى المصرى لم تكن متبلورة كمـا هى عليه الآن وذلك لانـه لم يكن واردا ان هناك قوة تستطيع أن تحد من كمية أو تؤثر فى نوعية الميـاة المتدفقة الى مصر ، ثم أن مصر نادرا ما تخطت فى حركتها نحو الجنوب حدود النوبة الجنوبية وكانت تنتهى عند الخرطوم الحـالية ، كمـا كان لمصر بعض العلاقات التجارجة بالحبشة .

لكن يظل ، حرص مصر على تأمين حـدودها الجنوبية ، وضـمان وجود قوى صديقة أو موالية فى المناطق المتاخمة لهـا من ناحية الجنوب أحد المبادىء الاساسية لتحقيق امنها . وادركت الحكومات المتعاقبة على حكم مصر أهمية ذلك ، فكان الارتباط على مر التاريخ بين مصر والسودان. ولعب الانجليز قبل جلائهم عن مصر دورا أساسـيا فى فصـل مصر عن السودان ، وكان السودان بؤرة أساسية فى اهتمام النظم الحاكمة بعـد الثورة ، ووصل الأمر الى حد اعلان التكامل بصفة رسمية ، بغض النظر عن التقييم الموضوعى لمردود تجربة التكامل .

والخلاصة ، أن ذراعا هـاما للأمن المصرى يمتد فى افريقيـا حيث منابع النيل ، ومن ثم فان أى تهديد / لتدفق مياه النيل ، يمثل تهـديدا

أساسيا لمصر • ومن هنا فعلاقة مصر بالدول المكونة لحوض وادى النيل يجب أن يكون أساسها الود والتعاون والتنسيق •

٧ ــ ارتبط سلوك مصر الخارجى ببعض الرموز والقيم الدينية ، فالجهاد فى سبيل الله ، والدفاع عن ديار الاسلام ، وحماية الاماكن المقدسة • كلها كانت من المفاهيم الاساسية المرتبطة بسلوك مصر الخارجى وهذا يعنى عدة اشياء : تدعيم شرعية مصر الدينية ، خلق المساندة والتأييد خلف حركتها الخارجية ، هذا الى جانب قيام مصر بوظيفة قيادية حضارية فرضت عليها العديد من الالتزامات خاصة بعد أن اصحت مقرا للخلافة العباسية •

٨ ــ غالبا ما ارتبطت فاعلية السلوك الخارجى بوجود قيادة كبرى حاكمة ، وفى أعقاب اختفائها عادة ما كان يحدث العجز والتعثر على المستوى الخارجى • ومن هنا فان مقولة ، شخصانية النظام السياسى المصرى ، أى بروز دور الشخص فيه ليست حديثة فى التقاليد المصرية ، بل لها جذورها وامتداداتها التاريخية ، ويمكن أن يسوق المرء العديد من الاسماء التى تمثل استمرارية تاريخية للظاهرة •

وكانت علاقة الشعب المصرى بقياداته الكبرى علاقة تلاحم ومساندة فلم يحدث أن حدثت ثورة حقيقية ضد قيادة لها وزنها ، وكانت المشكلات الاساسية تنبعث نتيجة لصراعات السلطة داخل البيت الحاكم ، بعد اختفاء القيادة التاريخية الفاعلة •

وثمة عدة سمات تجمع بين القادة الذين تركوا بصمات واضحة على سلوك مصر الخارجى ، فهم امنوا بدور مصر الاقليمى ، أى بمبدأ الانتشار وعدم العزلة ولم يترددوا فى التصدى لاية قوة غازية ، ناهيك عما اتسموا به من مهارة وحنكة واستعداد للتضحية بالذات حيث كان بعضهم يقود الجيوش بنفسه •

٩ ــ قناعة حكام مصر بأن تأمين حدودها يبدأ من الشام ، وعدم ترددهم فى استخدام القوة لمواجهة أى تهديدات تأتى من الجنوب ،

والايمـــان بالوظيفة الاقليمية والحضـــارية لمصر (التوحيد ــ القيـــادة الحماية) ، وتكوين جيش وأسطول قوى ، والاســـتفادة من التوازنـــات والصراعات بين القوى الخارجية ، والحرص على تـــأمين الثغور وطرق التجارة فى البحرين المتوسط والاحمر . ألا يمثل كل ذلك بعض المبـــادىء الاساسية للأمن القومى المصرى فى ارتباطه الوثيق بالامن القومى العربى فى الوقت الرهن ؟

١٠ ــ أكد السلوك الخارجى لمصر منذ « أحمد بن طولون »سعيهـــا لتأكيد استقلالها سواء ازاء دولة الخـــلافة ، أو ازاء القوى غير الاقليمية الغازية والساعية للسيطرة وتمثلت مقومات الاستقلال فى : قيادة سياسية فعالة ونشطة ، وقوة عســـكرية فعالة اثبتت كفاءتها ازاء العديد من القوى وفى العديد من المواقع والاحداث . الى جانب قدرات اقتصادية مصـــدها الزراعة والتجارة (بصفة أساسية) والصـــناعة . أضـــف الى ذلك وجود قدر من التماسك والتكتل الاقليمى حول مصر التى لم تتردد فى استخدام القوة لمواجهة أى قوى اقليمية يمكن أن تخلق تشققا فى الدائرة الاقليمية، وهذا المعنى فهمه كل من « محمد على وجمال عبد الناصر » ، فى سياقات وظروف مختلفة ، ونتيجة لتوجههما الاســـتقلالى فان القوى الخـــارجية لعبت دورا أســـاسيا فى تحجيم كل منهما ، فاتفاقية لندن ١٨٤٠ هى التى وضعت النهـــاية لمحمد على ، وكانت هزيمة ١٩٦٧ اكبر الضربـــات التى وجهت لنظام عبد الناصر .

وأدت التطـــورات التى شـــهدتها مصر على المســـتويين الداخلى والخـــارجى ــ منذ مطلع السبعينيات ــ الى تعميق تبعيـــة مصر للغرب وبخاصـــة الولايات المتحـــدة الامريكيـــة ، وهى واقع ملموس على كافة المستويات والأصعدة . ويؤكد وجود ظاهرة التبعيـــة فى الوقت الراهن ، ذلك الاختلاف وتلك القطيعـــة بين مصر الراهنة بقياداتها وســـياستها وممارساتها وبين تقاليدها التاريخية والحضارية التى كان تأكيد الاستقلال باعتباره أحد أبعادها الاساسية ... فهل جاء الوقت لاعادة قراءة التاريخ والاستفادة من الخبرات التاريخية .

١١ — ثمة قضية غابت عن التحليل السابق ، وهى كيف كان يصنع قرار السياسة الخارجية ؟ وهى مشكلة من الصعب التعامل معها على المستوى التحليلى لعدة اعتبارات منها ندرة المعلومات التاريخية فى هذا الصدد ان لم يكن انعدامها ، كما أن التطور السياسى لم يكن ليسمح بوجود أجهزة وتنظيمات للسياسة الخارجية •

لكن بصفة عامة يمكن القول : ان ظاهرة توارث السلطة من جانب ، وبروز دور بعض القيادات فى السياسة الخارجية — والداخلية أيضا من جانب ثان قد عمقا من دور القائد فى صنع القرار السياسى الخارجى ، وأحيانا كانت تحدث مشاورات ، وخاصة قبل قرار الحرب بين الكبار والامراء ، كما كان هناك ديوان الرسائل ، وكان من بين مهامه اعداد وارسال الرسائل التى يبعثها السلطان أو الخليفة واستقبال ما يرسل له ، كذلك هناك الرسل والسفارات لتقوم ببعض المهام التنفيذية ، لكن ظلت سلطة اتخاذ القرار متركزة فى يد القائد والدائرة الضيقة من حوله وهى عادة ما تضم امراء البيت الحاكم • وكانت طبيعة وخصائص القائد من المحددات الاساسية لدوره فى عملية صنع القرار •

ويظل تحليل السلوك الخارجى لمصر خلال الفترات التاريخية المختلفة ، وخاصة تلك السابقة على عام ١٩٥٢ بحاجة الى المزيد من الدراسات والأبحاث ، بقصد معرفة الثوابت والمحددات التى تفيد بشكل اساسى فى التخطيط المستقبلى للسياسة الخارجية المصرية • واذا كان الحديث يدور عن علم سياسة عربى ، فان أحد الروافد لهذا العلم هو دراسة وتحليل التاريخ العربى — الاسلامى بقصد صياغة مجموعة من المفاهيم والنظريات الجزئية المتعلقة بالتطور السياسى العربى على المستويين الداخلى والخارجى •

الهوامش

(*) يشير مفهوم الاستقلال في اطار هذه الدراسة الى سعى بعض الولايات الى تقليص وتحطيم مظاهر تبعيتها لدولة الخلافة وتكوين دول أو دويلات تتمتع بدرجة أكبر من حرية الحركة على المستويين الداخلى والخارجى • وكانت بعض هذه الدويلات تشكل تهديد الدولة الخلافة في بعض الفترات وبرزت ظاهرة
بعض هذه الدويلات تشكل تهديدا لدولة الخلافة في بعض الفترات وبرزت ظاهرة
بدأ الضعف يدب في دولة الخلافة ولم تعد قادرة على فرض سلطتها المركزية ، الامر الذى شجع بعض الولايات على الاستقلال وتكوين دول كالدولة السمانية والبويهية والحمدانية ودولة الأغالبة وبرزت في مصر الدولةالطولونيةوالأخشيدية والفاطمية والأيوبية والملوكية والتى أحيت الخلافة العباسية في القاهرة بعد انهيارها في بغداد تحت حجافل التتار •

وبرز استقلال مصر من خلال عدة مؤشرات منها تمتعها بحرية حركة في سياستها تجاه النوبة أو الحجاز أو اليمن أو بالتصدى للقوى الغازية (كالصليبيين والتتار) • كذلك برز الاستقلال في تمتع مصر بارادة كاملة في ابرام اتفاقيات الصلح والمهادنة أو الاتفاقيات التجارية مع الاطراف الاخرى ، كما أن تبعيتها لدولة الخلافة في بعض الاحيان لم تتعد كونها تبعية شكلية فقط •

(١) د • حامد ربيع ، نظرية الامن القومى (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٤) ص ٥٥ ـ ١٥٧ •

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ د • أحمد شلبى ، موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ، الجزء الخامس (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٥ ، ١٩٨٢) ص ٨١ـ٨٢ •

ـ د • حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافي والاجتماعى الجزء الثالث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ١١ ، ١٩٨٤) ص ١٤١ ـ ١٤٣ •

(٣) سيدة اسماعيل كاشف ، مصر في عصر الاخشديين ، رسالة دكتوراة ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٠ • ص ٢٧١ ـ ٢٧٤ •

(٤) محمد عبد الله عنان ، مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية (القاهرة مكتبة الخانكى ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٧ ٠

(٥) فوزى نجيب حسين ، صلاح الدين وتوحيد الجبهة الاسلامية زمن الصليبيين ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٤ - ٢٧ ٠

(٦) د ٠ أحمد شبلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ ٠

(٧) محمد رفعت رمضان ، ثورة على بك الكبير ١٧٦٨ - ١٧٧٢ م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٤٥ ، صص١٢٤ - ١٢٥ ٠

(٨) محمد الحاج محمود خليل ،« علاقة الايوبيين في مصر والشام بالخلافة العباسية في بغداد ، » رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٧؛ ص ١ ، ص ٥٢ ٠

(٩) على بن حسين السليمان ، «علاقة مصر بالحجاز زمن سلاطين المماليك رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٢ ٠

(١٠) محمد الحاج محمود خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، صص١٦ - ١٧ د ٠ أحمد شلبى ، « مرجع سبق ذكره ، » ص ١٢٠ ٠

(١١) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ، الفصل الاول ٠

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

- سليمان عطية ، « سياسة المماليك في البحر الاحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباى ١٢٥٠ - ١٤٣٨ م » ،رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٩ ، صص ٣٣١ - ٣٣٣ ٠

- على بن حسين السليمان ، مرجع سبق ذكره ، صص ١١ - ١٢ ، صص ٣٢٤ - ٣٢٦ ٠

(١٣) محمد رفعت رمضان « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٠٨ ٠

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

- سليمان عطيه ، مرجع سبق ذكره ، صص ٣٣٣ - ٣٣٤ ٠

- نصارى فهمى محمد غزالى ، « العلاقات المصرية - اليمنية في عهد الدولتين الفاطمية والايوبية » ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، ١٩٨٤ ، صص ٣٧ - ٥٧ ٠

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول اهمية البحر الاحمر في بعض الكتابات الحديثة انظر : ـ

ـ محمود توفيق محمود ، البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية « السياسة الدولية » عدد ٥٧ (يوليو ١٩٧٩) ، صص ٢٤ ـ ٤١ ٠

ـ أمين هويدى البحر الاحمر والامن العربى : الاهمية الاستراتيجية ، « المستقبل العربى » ، عدد ١١ (يناير ١٩٨٠) ، صص٢٢ ـ ٣٦ ٠

ـ د ٠ عبد الله عبد المحسن ، « البحر الاحمر والصراع العربى ـ الاسرائيلى » (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ٠

(١٦) د ٠ محمد احمد امين ، تطور العلاقات العربية الافريقية في العصور الوسطى ٠ في : د ٠ خير ى عيسى (مشرف) ، العلاقات العربية الافريقية دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، د ٠ ت) صص ٣١ ـ ٨٠

(١٧)لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ سر الختم عثمان على ، « العلاقات بين مصر والسودان في العصور الوسطى بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب حامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، صص ١٧٢ ـ ١٩٠

ـ محمد محمود على « أثر النيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر من الفتح العربى حتى منتصف القرن الرابع الهجرى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ١١٣ ـ ١١٨ ٠

ـ د ٠ أحمد شلبى ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٢٢٣ ـ ٢٢٦ ٠

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ عبد المنعم المشاط ، العبد الافريقى للامن القومى المصرى « الدفاع » ،عدد (يناير ٨٥) صص ١٩ ـ ٢٩ ٠

ـ لواء أ ٠ح خليل : الامن القومى المصرى والعربى وحرب اكتوبر ، رسالة دكتوراه « الدفاع » عدد ٩ (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٦) ، صص ٣٠ ـ ٣٤ ٠

ـ لواء أ ٠ ح محمد كمال عبد الحميد ، ،لاستراتيجية الافريقية لمصر العربية « الدفاع »عدد ٩ (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) صص ٧٠ ـ ٧٥ ٠

Mohamed H. Heikal, « Egyptain Foreigm Policy » Foreign Affairs , No. 4 (July 1918) , PP0 714 - 727.

- Ali E. Dessouki «The Primacy of economics : the Foreign Policy of Egypt, » in : Koranyand Dessouki , the Foreign Politics

(١٩) انظر : ـ

ـ محمد عبد الله عنان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ ٠

ـ حورية عبده عبد المجيد ، علاقات مصر « ببلاد المغرب مـن الفتح العربى حتى قيام الدولة الفاطمية » رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جـامعة القـاهر ، ١٩٧٤ ، صص ٥٢ ـ ٥٣ ٠

(٢٠) نظير حسان سعدواى ، « التاريخ العربى المصرى في عهد صلاح الدين الايوبى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القـاهرة ، ١٩٥١ ، صص ٤٦ ـ ٤٧ ٠

ـ د ٠ احمد شلبى ،« مرجع سبق ذكره » ،ص ٦٠٧ ٠

(٢١) د ٠ عطية القوصى ، مصر الفاطمية وعالم حوض البحر المتوسط ، في د ٠ رؤوف عباس (محرر) «مصر وعالم البحر المتوسـط » (القـاهرة : دار الفكر ، ١٩٨٦) ، ص ١٤٩ ٠

(٢٢) محمد عبد الله عنان ، « مرجع سبق ذكره » ص ٧٨ ٠

ـ صابر محمد دياب حسين ، « سياسة الدول الاسلامية في حوض البحـر المتوسط من اوائل القرن الثانى للهجرة حتى نهاية العصر الفاطمى » ، رسـالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، صص ١٦٤ ـ ١٨٨ ٠

(٢٣) زبيدة محمد عطـا ، « الشرق الاسـلامى والـدولة البيزنطية زمن الايوبيين » رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القـاهرة ، ١٩٦٨ ، صص ٩٥ ـ ١٣٨ ٠

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الحروب الصليبية انظر :

ـ ستيفن / نسيمان ، « تاريخ الحروب الصليبية » ،ترجمة د ٠ السـيد الباز العرينى (بيروت : دار الثقافة ، الجزء الاول ١٩٦٧ ـ الجزء الثانى ١٩٦٨ الجزء الثالث د ٠ت) ٠

د ٠ سعيد عبد الفتاح ، « الحركة الصليبية : صفحة مشرقـة في تـاريخ الجهاد العربى في العصور الوسطى » (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣)

ـ سيد امير على « مختصر تاريخ العرب » ترجمة عفيفى البعلبكى (بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦١) ، صص٢٧٣ ـ ٣٣٢ ٠

(٢٥) محمد عبد الله عنان ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١١٣ ٠
(٢٦) د ٠ أحمد شلبى ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٥٧٢ ـ٦٦٥ ٠

(٢٧) د ٠ عبد العزيز محمد عبد الدايم ، (الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسة في مياه البحر المتوسط) في : د٠ رؤوف عباس حامد ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ٠

(٢٨) ابراهيم حسن سـعيد ، « الجيش في عصر سـلاطين المماليك » ، رسالة ما جستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١ ٠

ـ محمد ابراهيم شلبية ، « علاقات المغول بسلطنة المماليك في مصر والشام» رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٢٨ ـ ٣١ ٠

(٢٩) محمد الحاج محمود خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٨٧ ٠

(٣٠) حكيم أمين عبد الستار ، « قيام دولة المماليك الثـانية ١٣٨٢ ـ ١٤١٢ م » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ ، صص ١٧٣ ـ ١٧٧ ٠

(٣١) د ٠ فايد محمد عاشور ، « العـلاقة بين البندقيـة والشرق الادنى الاسلامى في العصر الايوبى » (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠)، ص ٢٠٣ ٠

ـ صابر محمد دياب ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ١٩٤ ـ ١٩٦ ٠
(٣٢) د ٠ سعيد عبد الفتاح عاشور ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٣٦ ٠
(٣٣) صابر محمد دياب حسين ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٩٦ ٠
(٣٤) سليمان عطية ، « مرجع سبق ذكره » ص ٣٣١ ٠
(٣٥) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ص ١٠٨ ٠
(٣٦) د ٠ فايد محمد عاشور « مرجع سبق ذكره » ، ص ٢٩٤ ٠
(٣٧) محمد الحاج محمد خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٧٥ ٠

(٣٨) منى ابراهيم عبد الرحمن ، « السفارات الاجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك » ، رسالة ما جستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣ وما بعدها ٠

(٣٩) فوزى نجيب حسين « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٣ ٠
(٤٠) محمد الحاج محمد خليل « مرجع سبق ذكره » صص ١٦ ـ ١٧ ٠
(٤١) محمد رفعت رمضان « مرجع سبق ذكره » صص ١٢٨ ـ ١٣٣ ٠

(٤٢) د ٠ على السيد على ، الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك ، فكر عدد ١٠ (١٩٨٦) صص ١٢٦ ـ ١٤٦ ٠

(٤٣) سيدة الكاشف « مرجع سبق ذكره » صص ٢٦٨ ـ ٢٧٣ ٠

(٤٤) د ٠ عطية القوصى « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٧ ٠

(٤٥) نظير حسان ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٣٢ ـ ٣٧ ٠

(٤٦) د ٠ فايد محمد عاشور ، « مرجع سبق ذكره »صص ١١ ـ ١٢ ٠

(٤٧) أحمد عبد الكريم سليمان ، الحياة الزراعية في مصر في العصر المملوكى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، صص ٢ ـ٣ ٠

(٤٨) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ،صص ٨٥ ـ ٨٦ ٠

(٤٩) سر الختم عثمان على ، « مرجع سبق ذكرة » ص ١٣١ ٠

(٥٠) د ٠ أحمد شلبى ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٢١ ٠

(٥١) نظير حسان ، « مرجع سبق ذكره » ،صص ٣٢ ـ ٣٧ ٠

(٥٢) سعيد عبد الفتاح عاشور « دراسات في الحياة الاجتماعية في مص على عصر سلاطين المماليك » رسالة دكتوراه كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ ـ ص ١١ ٠

(٥٣) عثمان عبد الحميد محمد عشرى « الاسطول والبحرية على عصر المماليك ٦٤٨ ـ ٩٢٢ هـ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م » رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٠ ٠

(٥٤) صابر محمد دياب « مرجع سبق ذكره » ص ص ٢٦ ـ٢٧ ٠

(٥٥) عثمان عبد الحميد عشرى ، « مرجع سبق ذكره » ،صص ٨ ـ٩ ٠

ـ صابر محمد دياب حسين « مرجع سبق ذكره » صص ١٢٨ ـ ١٣١ ٠

(٥٦) نظير حسان « مرجع سبق ذكره » صص ٢٩ ـ ٣٠ ٠

(٥٧) عثمان عبد الحميد محمد عشرى « مرجع سبق ذكره » ، ص ٨٨ ٠

(٥٨) د ٠ محمد السيد سليم « تحليل السياسة الخارجية » (القاهرة : بروفيشنال للاعلام والنشر ، ١٩٨٣) الفصل الرابع ٠

(٥٩) أحمد فؤاد محمد رسلان « الامن القومى : دراسة في النظرية السياسية مع التطبيق على المجتمع المصرى المعاصر » رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣٢ ٠

(٦٠) سيدة اسماعيل كاشف ، « مرجع سبق ذكره ، صص ٣٠٠ ـ ٣٠٦ ٠

(٦١) جابر سلامه المصرى « الزراعة في مصر في عهد الايوبيين والمماليك» رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٦٢) د . عطيه القوصى « مرجع سبق ذكره » .

- ابراهيم راشد البراوى ، « حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمى » رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٤ .

(٦٣) احمد عبد الكريم سليمان « مرجع سبق ذكره » .

(*) محمد رفعت رمضان ، مرجع سبق ذكره ، صص ٦٠ - ٦١ .

(٦٤) د . أحمد شلبى « مرجع سبق ذكره » ص ١٠٣ .

(٦٥) حكيم أمين عبد السيد « مرجع سبق ذكره » ص ١٧٣ .

(٦٦) نصارى فهمى محمد غزالى ، « مرجع سبق ذكره » ص ٣ .

(٦٧) د . عطيه القوصى « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٣ .

(٦٨) سليمان عطيه « نرجع سبق ذكره » ،ص ٣٣٣ .

(٦٨) سليمان عطيه « نرجع سبق ذكره » ،ص ٣٣٣ .

(٦٩) محمد الحاج محمود « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٨٠ .

(٧٠) ابراهيم حسن سعيد « مرجع سبق ذكره » ص ١٧٧ ، ص ١٨٨ .

- منى ابراهيم « مرجع سبق ذكره » ص ٢٣٠ .

- د . عبد العزيز محمود « مرجع سبق ذكره» صص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٧١) حكيم امين عبد الستار « مرجع سبق ذكره » ص ١٦٨ .

(٧٢) حكيم أمين عبد السيد « مرجع سبق ذكره » ص ٢٠٤ .

(٧٣) د. محمد سيد سليم « مرجع سبق ذكره » صص ٢٣٤ - ٢٤٦ .

- د . محمد ابراهيم فضة،أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية السياسة الدولية ، عدد ٧٤ (اكتوبر ١٩٨٣) ، صص ٥٤ - ٧٠ .

(٧٤) محمد الحاج محمود خليل « مرجع سبق ذكره » ص ٥٤ .

(٧٥) د . فايد حماد عاشور « العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الاولى » (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) صص ٥٠ -٥٢ .

A . î. Dawisha, Egypt in The Aralb Warld ; Tke elements of Foreigm Policy (London : The macmillon press, 1976) , PP.1 - 2

(٧٧) جمال حمدان « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكـان - الجزء الرابع » (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ٤٠٨ .

تعقيب :

أ • جميل مطـــر

يقدم الاستاذ حسنين توفيق دراسة مهمة ، فالموضـــوع لم يتطرق اليه أحد من قبل من هذه الزاوية وبهذه المنهجية • والفترة من التـــاريخ المصرى التى تغطيها الدراسة فترة طويلة تمتد الى حوالى ٩٠٠ عام وبذلك يكون البـــاحث قد تخلص مـــن مسؤولية أى تقصـــــــير فى المعلومات أو مراحل تدخل فى عداد المستقبل البعيد بالنســـبة لمتخذى وصـــــانعى أو تقديم استناجات أخرى •

ويتضمن هذا التعقيب اربعة أقسام • قســـم لابد منه فى مثل هـــذه الندوات ، وهو يتعلق بملاحظات على الدراسة ، أكثرها ملاحظات شكلية ربما تحولت مع التعقيب عليها والمناقشة الى ملاحظات ليست شكلية ، وفى القسم الثانى يقدم التعقيب استنتاجات عن سلوك مصر الخارجى خـــلال هذه المرحلة • وفى الثالث يلخص أهم أهداف السياسة الخارجية المصرية فى ذلك الوقت ، وفى القسم الرابع ينـــاقش بعض المقولات النظريـــة فى « علم » السايسة الخارجية على ضوء سلوك وأهداف مصر فى العصـــور الوسطى •

أولا : الملاحظات على الدراسة

١ ـــ ربط الباحث بكثرة بين معلومات وسلوك العهود التى تغطيهـــا الدراسة وبين عهود حديثة كعهد محمد على وعبد الناصر ، مما قد يوحى بأن الباحث متأثر فى اختياره للمعلومات وفى اصداره للاحكام بمرحلـــة أو الاستناجات ، ويكون المعقب قد تمتع بحرية أكبر فى اضافة معلومات القرارات فى الفترات موضع الدراسة •

٢ ـــ يقول الباحث « أن مصر المستقلة كانت حريصة ••• » ويقول « هكذا كانت مصر والشام دولة واحدة طوال ••• » اعتراضى هنا على كلمة مستقلة • فمصر لم تكن أبدا مستقلة ، ربما باستثناء العصر الفاطمى،

وحتى استقلال مصر فى هذا العهد أمر مثير للجدل • مصر لم تتمتع مثلا باستقلال يشبه المغرب فى ظل المرابطين والموحد ، أو مصر نفسها فى ظل بعض الفراعنة ، وقد يكون التعبير الأقرب الى واقع المرحلة هـو « أن الوحدة بين مصر وسوريا أو مد نفوذ مصر الى سوريا كان هدف دائمـا لحكام مصر عندما تقوى ، وعندما تضعف القوة الخارجية المهيمنة عليها •

٣ ـ ويقول الباحث « وهكذا تبدو مصر فى عـلاقاتها بمجالهـا الاقليمى ••• » •وأقول ان العكس أيضا صحيح • فمصر الضعيفة داخليا لم تقو على العمل خارج حدودها ، وتسبب ضعفهـا فى ذلك العهد فى اضعاف حلفائها • ومصر دخلت مراحل انتشارها ودعم نفوزها الخارجى عندما تقوى داخليا •

٤ ـ يقول الباحث : « أن مصر ظلت طوال الفترات موضـع الدراسة ••• » وبالفعل فمصر لم تتدخل فى النوبة ـ كذلك فى ليبيـا ـ الا كرد فعل دفاعى لحملات أو غارات ، وليس للتوسع أو أنشـاء ممالك تابعة • وفى هذا تختلف كل من النوبة وليبيا فى السلوك المصرى عن سوريا والحجاز •

٥ ـ ويقول « وهكذا كان سلوك مصر تجاه التتار ••• » فعلا التتار يقيموا لمدد طويلة فى المنطقة بما لا يسمح بوجود نمط فى السلوك المصرى تجاههم مثل نمط التعامل مع البيزنطيين والأوروبيين • ومع ذلك فالسلوك المصرى تجاه التتار استند الى نمط آخر الى جانب خروج مصر لمواجتهم دفاعا عن نفسها ، فالتتار كانوا يهددون الشرعية التى يستند اليها حكام مصر ، والمستمدة من استمرار الخلافة العباسية فى بغداد • كذلك خرجت مصر للمواجهة لأن التتار كانوا متجهين ناحية القدس بايعاز من الصليبيين بهدف اخراج المسلمين منها • ومن المعلوم أن الصليبيين تنبهوا بعد ذلك الى أن التعامل مع مصر أفضل لهم من التحـالف مع التتـار فأوحوا الى حكام مصر بمحاربة التتار مع وعد بعدم التدخل ضد القوات وهنا يتوفر

نمط ثالث تكرر فى‌هذه المرحلة وهو أن وجود قوة معادية لمصر فى جزء من سوريا لم يمنع مصر من الدفاع عن اجزاء أخرى منها ضد عدو آخر •

٦ ــ ويقول « ولا يمكن فهم غلبة الطابع العسكرى ••• »وأعتقد : شخصيا انه يمكن فهم غلبة الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى فى ضوء عدد من العوامل وليس فقط عامل واحد • وسوف أعود الى هذه النقطة فى قسم لاحق من هذا التعقيب •

٧ ــ ويقول : لم يحدث ان حدثت ثورة حقيقية ضد قيادة لها وزنها •• » وفى هذا القول مبالغة ، وتجنى على التاريخ فأكثر ثورات الفلاحين نشبت فى عهود قيادات قوية كانت تفرض ضرائب عالية لتموين حروبها وسياستها الخارجية •

٨ ــ يعدد الباحث بعض الأساليب المتبعة لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية فى ذلك الوقت ومنها الدعوة والدعاية والجاسوسية ، والملاحظ ان الدعاية لم تكن اسلوبا مصريا بقدر ما كان واحدا من أهم أساليب المنطقة بأسرها باعتبارها منطقة الأديان • وقد استخدمت الدعوة والدعاية ضد مصر بعد ان فشل الفاطميون أكثر من مرة فى احتلالها بالقوة ، وانتشرت جماعات شيعية وعلوية مختلفة فى مصر تعمل فى السر لصالح الفاطميين ولتخريب الاوضاع الداخلية • من ناحية أخرى أغفل الكاتب أسلوب الارهاب المنظم كالاغتيال السياسى ، وقد استخدمة السياسة الخارجية المصرية بغزارة ضد الكثرين من اعداء سوريا عن طريق شراء عناصر من جماعات الحشاشين وغيرهم من التنظيمات التى كانت توجد فى سوريا وفارس •

ثانيا : السلوك الخارجى المصرى

من بعض مما توصل اليه الباحث فى دراسة من معلومات واستنتاجات ، ومن بعض ما أغفله ، أقدم عددا من الملاحظات على السلوك الخارجى المصرى خلال تلك المرحلة •

١ ـ تعود غلبة العنصر العسكرى فى السلوك الخارجى المصرى الى عدد من العوامل ، على رأسها ـ فى رأيى ـ طبيعة حكـام مصر قبل أى شىء آخر • فمنذ ادخال العنصر العسكرى التركى فى الادارة العباسية فى عام ٨٣٨ حكم مصر عسكويون اتراك وطولونيون واخشيديون حتى عام ٩٦٩ • واذا اعتبرنا الحكم الفاطمى خـلافة دينية تكون الفترة من ٩٦٩ الى ١١٧١ ، فترة لم يحكم فيها العسكريون مباشرة • وهى على كل حـال مقولة تحتاج لتدقيق أكبر • ومن ١١٧١ حتى ١٢٥٢ تولى الحكم الأيوبيون فى ظل الخلافة العباسية وكانوا عسـاكر أكراد • ومن ١٢٥٢ الى ١٣٨٢ تولى الحكم المـاليك البحريـة ، ومن ١٣٨٢ الى ١٥١٧ تولاه المـاليك البرجية وكلهم من العسكر تنظيما وتدريبا ومعيشة •

٢ ـ تكشف معظم الكتابات عن هذه المرحلة عن حقيقة الانفصـال بين المجتمع العسكرى والمجتمع المدنى فى مصر • فالمصريون لم يشتركوا فى أية حروب كمقاتلين الا فى حالات نادرة أغلبها على الجبهة الغربية مع ليبيا لذلك درجت التقاليد العسـكرية ـ المملوكية على أن يعيش الجنود داخل مدن عسكرية كمدينة العسكر فى ضواحى القاهرة وغيرها من المدن العسكرية المتاخمة للمدن المصريـة • ولم يكن الاختـلاط بين الحكـام وجنودهم من ناحية والشعب من ناحية أخرى ممكنا بالشكل الذى يخلق ثقة أو ولاء بين الطرفين • وذلك فحين نقول ان بعض قيـــادات مصر التاريخية تمصرت ، يتعين علينا أن نحدد بدقة معنى التمصر • وتوجـد أدلة كثيرة تشير الى عدم ثقة الحكام فى الشـعب ـ أى فى المصريين ـ وأهمها فى رأيى ندرة استخدام المصريين فى الوظائف المدنية الكبرى •

٣ ـ ومع ذلك فان الانفصال شبه الدائم لا يعنى ان السلطة أكتفت لتوطيد حكمها بولاء جنودها أو بأستخدام القمغ ، فالسعى نحو اكتساب الشرعية وتأمينها كان من الأمور الملفة للنظر ، بل وكان فى رأيى من أهم أهداف السياسة الخارجية فى ذلك العهد ، وسوف أعود الى هذه النقطـة فيما بعـد •

٤ - يلاحظ كذلك أن مصر - رغم أنها فى مراحل متعددة توفرت لها القوة اللازمة واحاطت بها الظروف المناسبة - لم تسع فى أى وقت « للعالمية » مثلما سعى الاغريق والرومان والأمويون والمغول والعثمانيون ، وفى كل عصور القوة - بلا استثناء - لم تتجاوز طموحاتها تحقيق الأمن والنفوذ فى سوريا والحجاز وأحيانا اليمن • وفى أحيان أخرى وصلت جيوش مصر الى الفرات - خمارويه - وعنده توقفت ، والى برقة وعادت ، وعندما دخلت أسيا الصغرى أجبرت على العودة • الا أن هذا لا يعنى أن مصر لم تحقق نفوذا واسعا • فالظاهر بيبرس مد نفوذ مصر من حدود الفرات شرقا الى كثير من شواطىء سوريا والحجاز وشمال افريقيا والنوبة واتسع هذا النفوذ فى عهد الملك الناصر فى القرن الرابع عشر الى آسيا الصغرى وشمال افريقيا والفرات والحجاز وكانت لمصر فى عهده علاقات قوية مع الهند وبلغاريا والحبشة والبابا وملك أراجون وملك فرنسا • والملفت للنظر انه فى عهد الملك الناصر لم تدخل مصر حربا واحدة •

٥ - لم تخرج مصر - طوال المرحلة التى يغطيها البحث - عن وضع الدولة المهمين عليها ، صحيح أن الهيمنة فى معظم فتراتها وممارساتها كانت شكلية أو رمزية ، الا أنها كانت حقيقة ماثلة فى اذهان حكام مصر ، بل وكانوا حريصين على التمسك بها والمحافظة على رمز الخلافة فى بغداد • ويبدو ان أهداف الخلافة وأهداف حكومات مصر اجتمعت على أهمية تأمين سوريا ، وكانت مصر الاداة الوحيدة لتحقيق هذا التأمين • ولذلك لم تكن الخلافة العباسية تتدخل فى شئون السلطة المصرية الا حين تفشل هذه السلطة فى قمع اضطرابات سوريا ، مثلما حدث عندما ارسل الخلفية جيشا بقيادة محمد بن سليمان ليطيح بحكم هارون فى مصر لاخفاقه فى قمع اضطرابات النصيرين والقرامطه فى سوريا • ويدل تمسك حكام مصر بالخلافة ، انه عندما سقطت بغداد قام المماليك البحرية بتعيين خليفة عباسى فى القاهرة •

٦ - تبرز من خلال الدراسة المقدمة لنا ومن جميع المعلومات المتاحة أولويات اهتمام واضحة فى السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة. سوريا تأتى فى المقدمة وبعدها بمسافة غير قصيرة تأتى الحجاز ثم بمسافة أطول تأتى النوبة وليبيا . ولذلك تستحق سوريا وقفة خاصة .

(ا) ان سوريا خضعت لحكم مصرى مباشر أو غير مباشر أى للنفوذ المصرى معظم المدة من عام ٨٦٨ الى عام ١٥١٤ ثم بعد ذلك خلال حكم على بك الكبير فى القرن الثامن عشر .

(ب) الفترة التى لم يكن لمصر نفوذ فى سوريا أو دور رئيسى فى أحداثها هى فترة الحمدانيين (سيف الدولة الحمدانى) وهى لاتزيد عن ٢٣ سنة من ٩٤٤ الى ٩٦٧ .

(حـ) حكمت سوريا مصر مدة خمسة سنوات خلال عهد الأمير نور الدين وهى الفترة من ١١٦٩ الى ١١٧٤ ثم قام صلاح الدين مبعوث نور الدين فى مصر بضم سوريا الى مصر واعداد حملاته ضد الصليبيين وتحرير أجزاء من سوريا .

(د) منذ نهاية الدولة الأموية لم تعرف سوريا الوحدة أو حتى الانضباط باستثناء فترة حكم نور الدين . وفى الحالتين - الدولة الأموية وعهد نور الدين - وصلت الى أن تحكم مصر . والواقع أن سوريا ليست وحدها فى الوطن العربى التى لم تحقق وحدة اقليمية - سياسية فى العصور الوسطى باستمرارية معقولة نسبيا . وفى الواقع لا مصر والمغرب عرفتا الوحدة الاقليمية ففى المغرب قامت حكومة وحدة البلاد فى سنة ٧٨٨ ، وظلت موحدة الى ان قامت دولة المرابطين فى سنة ١٠٦١ ، وتلتها دولة الموحدين فى ١١٤٩ وهى الدولة التى استطاعت أن تضم الجزائر وتونس وليبيا وكادت تدخل مصر لولا ان وصولها صار فى صعود قوة صلاح الدين الايوبى .

وسقطت دولة الموحدين فى نهايات القرن الثالث عشر . ومنذ منتصف القرن السابع عشر قامت الدولة العلوية ومازالت - وعلى عكس

مصر والمغرب نجد الجزيرة العربية ــ فقد عادت الى مجتمع ما قبل الاسلام منذ خروج المسلمين منها ولم تحاول التوحد مرة أخرى الا فى القرن التاسع عشر واشتركت مصر فى القضاء على هذه المحاولات ، ثم حاولت مرة اخرى فى ١٩١٢ وقامت أول دولة فى الجزيرة منذ أن استقلت دولة الاسلام الى دمشق •

(هـ) اذن سوريا كانت الهم أو الشاغل الأول للسياسة الخارجية المصرية فى تلك المرحلة ، سوريا الساعية الى وحدة اقليمها أو سوريا المقسمة بين امراء وطوائف وأقليات • وفى نفس الوقت كانت سوريا هما رئيسيا أو شاغلا أساسيا لدولة الهيمنة سواء كان مقرها بغداد أو القاهرة ، أى سواء كانت الهيمنة عباسية أو فاطمية •

(و) سوريا لم تتوحد تاريخيا الا فى حالتين : حين تصبح جزءا من امبراطورية مقرها فى الخارج ، أو تصبح هى نفسها مقرا لامبراطورية •

(ط) خلال معظم المرحلة ، لم تكن سوريا هدفا فحسب فى السياسة الخارجية المصرية ، بل كانت أيضا أداة من أدوات هذه السياسة ، خصوصا فى تعامل مصر مع الدولة المهيمنة فى بغداد واسطنبول أو مع القوى الأخرى من خارج المنطقة •

(ى) فى عدد من عهود القوة المصرية ، تواكب هدف تأمين سوريا مع محاولات لتأمين الجزر القرينة لها ولمصر فى البحر المتوسط كقبرص ورودس وكريت •

٧ ــ تفترض الدراسة المقدمة ان الفرس لم يكن لهم دور كقوة خارجية فى هذه المرحلة ، استنادا الى أن الخطر الوحيد الذى شهدته هذه المرحلة آتيا من فارس كان على أيدى التتار ــ ولكننا بقبول هذا ، ننسى أن الفرس كانوا موجودين فى السلطة فى بغداد ، وفى أحيان كثيرة كانوا القوة الحقيقية فى الخلافة العباسية •

٨ ــ يبقى لى فى هذا القسم من التعقيب استنتاج أخير ، واظنه أكثر الاستنتاجات طلبا للمناقشة • يبدو لدارسى ــ أو قارئى ــ هذه المرحلة من تاريخ السياسة الخارجية المصرية ، كما لو أن مصر ترفض

الاندماج فى دولة عربية ٠ اسلامية أكبر ، وترفض أن تنشىء هذه الدولة حتى لو كانت القاهرة عاصمتها ومقرها صحيح أن هذا حدث وذلك حدث ، ولكنه حدث فى الحالتين بغير رضاها بمبادارت خارجية ٠ يضاف الى ذلك :

(ا) ان مصر واقصد القيادة المصرية فى ذلك الوقت – لم تحاول أن تلعب دور الدولة – القائد فى أى عملية وحدوية أو امبراطورية ٠

(ب) ان مصر قاومت الموحدين وصدت ثلاث مرات محاولات الفاطميين ، وحاربت بضراوة محاولات العثمانيين ضم مصر ، بالرغم من شعار الخلافة الدينية الذى رفعته كل هذه الغزوات ٠

(حـ) ان مصر المهيمن عليها اشتهرت بنزعاتها الانفصالية عن الخلافة وكان الولاه والحكام الذين ترسلهم الخلافة قادرين أكثر من غيرهم فى اقاليم أخرى على انتزاع حقوق استقلال متميزة لمصر ٠

(د) ان مصر رغم انها دولة قديمة ، أو ربما لهذا السبب – لم تتوسع أو تكسب أرضا جديدة تضمها لاقليم مصر ، وأنه سواء فقدت استقلالها أو اتسع نفوذها العسكرى والسياسى خارج حدودها ظلت هذه الحدود متعارفا عليها وملتزما بها من جانب القيادات المصرية الضعيفة والقوية على حد سواء ٠

ثالثا : اهداف السياسة الخارجية المصرية

تكشف هذه المرحلة محل الدراسة أن القيادة المصرية كانت تهدف الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها حسب ما أراه هى الأهداف التالية :

١ – تأمين سوريا ٠ تأمينها ضد الخطر من خارج المنطقة ، وتأمينها ضد توحدها داخليا وفى نفس الوقت تأمينها ضد انفجارات الطائفيه والجماعات المتطرفة أى تأمينها ضد تبعثرها وتأمينها ضد توحدها مع بلاد النهرين ٠

والقارىء لتاريخ هذه المرحلة يطلع على حملات مصرية متعددة لتحقيق هذا التأمين أو ذاك ٠

٢ ــ تأمين مصــادر الشرعية الدينية لحكام مصر ، فالحكام ســواء لأنهم من العسكر أو من الأجانب كانوا فى حاجة دائمة الى تأكيد شرعيتهم تجاه بعضهم البعض أو تجاه الشعب المصرى الدافع للضرائب • ولتحقيق هذا الهدف سلك حكام مصر مسالك ثلاثة•

أولها : المحافظة بأى ثمن على الخليفة العبــاسى فى بغداد •
ثانيها : الهيمنة على الحجاز •
ثالثها : الانجاز العسكرى الفعال والمستمر •

٣ ــ تأمين طرق التجارة والحج ، وخصوصا فى المرحلة السابقة على اكتشاف رأس الرجاء الصالح •

٤ ــ تجديد النخبة العسكرية الســياسية ، وهو ما تطلب حمـلات عسكرية متواصلة وتحالفات سياسية للحصول على مماليك أرمن وشراكة وآتراك ويونانيين •

٥ ــ تأمين حدود مصر الجنوبية والغربية ضد حمــلات وغــارات القبائل أو الغزو الخارجى •

رابعا : التقييم النظرى

١ ــ يتبين من قراءة هذه المرحلة فى السلوك الســياسى المصرى أن العنصر الغالب التأثير فى الســياسة الخارجية هو العنصر الخــارجى • أو ما يطلق عليه بهجت قرنى Global Constraints ــ أو ما يمكن أن نطلق عليه هنا Global and Reginal Constraints
ولم أتبين هذا بسبب ندرة المعلومــات عن دور القــائد فى صــنع القرار ادوار القوه الداخلية الأخرى ، وهى فعلا نادرة أو غــير موجودة ، ولكن لأن معظم الســلوك المصرى فى تلك الفترة بدا واضــحا أنه ردود فعل أو مبادرات تجاه أوضاع « اقليمية ــ عالمية » • فالشرعية الدينية مثلا كانت مصادرها فى الخارج أو على الأقل حتى قيام الدولة الفاطمية وبدء بروز السلطة الدينية فى مصر وتدخلها فى العملية السياسية •

٢ ـ ان السياسة الخارجية يمكن ان تكون مصدرا رئيسيا من مصادر الشرعية،وفى هذا اختلف مع الباحث فى مقاله «بالسياسة الدولية» حيث يرى أن السياسة الخارجية عنصر مكمل فقط فى الشرعية .

٣ ـ ان « الدولة » فى العصور الوسطى تشن حروبا لتغطية أزماتها الاقتصادية ، فالازمات الاقتصادية كانت تنتج عن الحرب وليس العكس.

٤ ـ ان « الدولة » التابعة لها مساحة ليست ضيقة للعمل فى مجالها الاقليمى والدولة . فالقيادات المملوكيه حققت كثيرا من أهدافها بدعوى انها تعمل اقليميا ودوليا لصالح دولة الهيمنة ، ونجحت فى العديد من العهود فى تسخير الدولة المهيمنة امكاناتها ونفوذها لصالح مصر .

٥ ـ ان تجاهل ـ أو عدم اهتمام ـ النظريات المدنية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية للتاريخ والموروث التاريخى يمثل نقصا خطيرا فيها . وما أطلق شخصيا عليه ثقل التاريخ فى منطقة كالمنطقة العربية اعتبره شرطا ضروريا لفهم السلوك الدولى فى هذه المنطقة . اننا نتحدث فى الدراسة المقدمة الينا عن مرحلة تمتد حوالى ألف عام ولم نجد مشكلة فى مناقشتها ككل أو فى جلسة واحدة ، وهو أمر قد يستحيل تكراره فى دراسة عن منطقة أخرى لايضغط التاريخ بنفس القدر على صانعى السياسة الخارجية .

تتبعوا معى نمط واحدا فقط فى السلوك المصرى عبر ١٠٠٠ سنة . ففىعام ١٠٩٩ خرج المصريون لملاقاة الصليبيين فىسوريا وتكرر خروجهم لهذا الغرض مدة ٢٠٠ سنة حتى وقعت معركة فارسكور عام ١٢٥٠ . وفى عام ١٢٦٠ خرج المصريون لملاقاة أول غزوة للتتار وكانت معركة عين جالوت وهزيمة هولاكو . وبعدها بمائة وأربعين سنة أى فى عام ١٤٠٠ خرجوا مرة أخرى لحماية سوريا من الغزو الأكبر للتتار الذين كانوا قد احتلوا حلب ثم بعد قرن من الزمان خرج المصريون لمنع العثمانيين من احتلالسوريا وهزمقنصوه الغورى فىمرج دابق.وبعد ثلاثمائة عامأخرى

خرج ابراهيم باشا الى دمشق ليحررهـا من العثمانيين ، وبعدمب ١٢٥ عاما خرج عبد الناصر الى دمشق ، ليحميها من الشيوعيين السوريين ومن الولايات المتحدة وبغداد وأنقره •

نمط آخر فى العلاقة مع قوة أجنبية يـدل على أن تأقلم السـياسة الخارجية المصرية مع وضع دولى متناقض مع مصالحها ، تـأقلم مؤقت ويتعين علينا أن ننظر اليه فى اطار هذا الثقل التاريخى على صانع القرار المصرى • هذا النمط يبرزه بوضح الصراع الممتد مع الصليبيين • فكمـا أشرت من قبل دخلت مصر أول معاركها مع الصليبيين عام ١٠٩٩ فى عهـد المستعلى بالله • وانتهى الصراع بعد ١٩٢ عاما • تخللت هذه الفترة مابدا وكأنه تأقلم على الوجود الصليبى حيث ان بعض المعارك كان يفصل بينها عشرات السنين •

فبين صلاح الدين ومعركة دمياط ٤٥ سنة ، وبين دمياط وفارسكور ٣٠ سنة وبين فارسكور وانتهاء الصراع ٤١ سنة •

وفى النهاية اعتذر لكم ومعذرة أن أطلت ، واشكر الأخ حسنين أنى استفدت •

المناقشـــــات

تبلور النقاش حول الورقة فى عدد من القضايا والتساؤلات المنهجيـــة والتاريخية أهمها : ـــ

١ـــ أهمية الوقوف على الخبرة الاوربية فى تحليل ودراسة السياسات الخارجية الاوروبية خلال العصر الوسيط ، وليس لتقليد هذه الخبرة ،لكن لمعرفة كيف يتعامل المؤرخون والمحللون الاوربيون المعاصرون مع قضـــــية تشبه تلك التى تعالجها الورقة • وانتهى النقاش فى هذا الصدد الى انـــه خلال العصر الوسيط لم تكن هناك دولة بالمفهوم الحديث الذى برز بعـــد صلح وستفاليا ، بل كانت هناك واحدات داخلية تتفاعل فيما بينها فى اطار السلطة المركزية متمثلة فى الدولة البابوية أو الرومـــانية ، وان كـــان هذا التفاعل قد انتهى باستقلال هذه الوحدات عن السلطة المركزية وتكوين دول مستقلة •وقد درست السياسة الخارجية لهذه الواحدات بالقوى الخارجية خارج أوربا •

وعلى هذا الاساس يصبح السؤال : ماهو معيار الداخلى والخارجى فى عـــلاقات مصر ؟ فهل تفاعـــلات مصر مع وحـــدات كســـوريا واليمن والحجاز •• الخ فى اطار الدولة العباسية تعد داخلية أم خارجية ؟•

وقاد هذا التساؤل الى قضية آخرى وهى معنى ومضـــمون وحدود الاستقلال بالنسبة لمصر • أى هل كانت مصر مســـتقلة وما هى طبيعة هذا الاستقلال ؟ •

وفى أى الفترات كان هذا الاستقلال اكثر بروزا وبلورة ؟ •

٢ ـــ **مفهوم وطبيعة الدولة** • كان السؤال الأساسى فى هذا الصدد : هل كانت مصر فى الفترات موضع الدراســـة تمثل دولة ؟ وما هـــو مفهوم وطبيعة الدولة فى ذلك الوقت الذى لم تكن قد برزت فيه الـــدولة بالمعنى القومى الذى عرفته أوربا ؟ •

وبخصوص هذه القضية أكد بعض المشاركين على ضرورة تحديد بعض المفاهيم مثل مفهوم السلطنة ، والولاية والامارة ، حتى يمكن الوصول الى تكييف دقيق لطبيعة الكيان المصرى خلال الفترات موضع الدراسة • وقال البعض بان السياسة الخارجية لمصر خلال هذه الفترات كانت سياسة لأسر وبيوت حاكمة ولم تكن سياسة لدولة • وقال فريق ثالث بأن مصر خلال الفترات موضع الدراسة كانت فاعلا ACTOR فى العلاقات والتفاعلات مع الوحدات الاقليمية التى تنتمى الى دائرتها الاقليمية كسياستها تجاه بيزنطة والصليبيين والتتار والبندقية واسبانيا • وطالما هناك كيان يوجد به وحدة لصنع القرار ، ويتمتع هذا الكيان بقدر من الاستقلال ويمتلك قدرا من الموارد يستطيع تعبئتها وله أهداف خارجية يسعى لتحقيقها ، فلماذا لا يطلق على هذا الكيان اسم دولة خاصة وانه لا يوجد اتفاق حول ماهيته وطبيعة الدولة ، حيث هناك اكثر من ١٥٠ تعريف لمفهوم الدولة • وكان هذا هو المنطلق التى استندت اليه الدراسة •

٣ ــ **قضية الاستقلال** •كانت الاجابة على سؤال هل مصر مستقلة أم لا ؟ وما هى حدود وطبيعة الاستقلال ؟ موضع نقاش وجدل بين المشاركين • فقد رأى البعض ان مصر ابدا لم تكن مستقلة فدائما كانت فى وضع تبعية لدولة الهيمنة • وان استقلاها كان خلال عهد الدولة الفاطمية ، حتى فى هذه الفترة فان استقلال مصر موضع نظر •• وقال آخرون ومنهم مقدم الورقة بأن مصر تمتعت خلال الفترات موضع الدراسة باستقلال تام أو شبه تام وذلك استنادا الى عدة منطلقات • **أولها** ، أنه خلال الفترات موضع الدراسة كانت دولة الخلافة تعد قادرة على فرض سلطتها المركزية ، الأمر الذى دفع بالكثير من الولايات الى الاستقلال وتكوين دول كالدولة السمانية والبويهية والحمدانية ودولة الاغالبة والادارسة••الخ•

وثانيها : أن دولة الخلافة كثيرا ما كانت تستفيد من قوة مصر لمواجهة بعض المخاطر التى تتعرض لها •

وثالثها : انه فى اغلب فترات الدرراسة كانت مصر تتمتع بحرية حركة فى اتخاذ قرارتها الخارجية سواء تعلقت بالحملات الخارجية على بلاد

النوبة أو الحجاز أو اليمن أو بلاد المغرب أو بالتصدى للقوى الغازيـــة كالصليبيين والتتار ، أو بابرام اتفاقيات الصـلح والمهـادنة والاتفاقيات التجارية •

ورابعها : ان الدولة الفاطمية والدولة المملوكية تغطيان الجزء الأكبر من الفترات الزمنية موضع الدراسة ، ولا يمكن التشـكيك فى اسـتقلال الدولة الفاطمية ، حيث سعت لتقويض وضرب الخلافة العباسية •

واذا كانت الدولة المملوكية قد أحيت الخلافة العباسية فى القاهرة ، فان الخليفة العباسى لم يكن له أى فاعلية وكان شبحا لنفسه فقط •

وعلى هذا الأساس انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أنــه طوال الفترات موضع الدراسة تمتعت مصر باستقلال تام أو شبه تام عن دولة الخلافة ولم تتعد تبعيتها كونها تبعية شكلية فى بعض افترات •

٤ ـ مفهوم النمط : طرح بعض المشاركين سؤالا حول المقصـود بمفهوم النمط عندما يرد فى اطار الحديث عن انماط السـياسة الخارجية المصرية • وهل المقصود به هو تكرار انماط وافعال معينة فى فترات زمنية مختلفة ؟ واذا كان الأمر كذلك فان هذا المفهوم يكون قد جانبـه التوفيق ، لان لكل فعل أو سلوك خصوصيته ، ولا يمكن أن تتكرر أحداث وافعـال بنفس الكيفية فى فترات زمنية مختلفة • لكن المعنى الذى انطلقت منـه الدراسة لم يكن كذلك ، بل جـاء مفهوم النمط بمعنى تحـديد مجموعة من الخصائص والسمات العامة للسلوك الخارجى لمصر تتعلق بالتوجـه الجيو ـ استراتيجى لهذا السلوك ، وطبيعة الموارد التى تعبأ خلفـه ، وأساليب تعبئتها وأدوات ترجمته الى ممارسات فعلية • وذلك من خلال تحليل السلوك الخارجى لمصر خلال الفترات موضع الدراسة •

٥ ـ النظر الى الماضى بعين الحاضر : طـرح البعض خطورة النظر الى الماضى بعين الحاضر ، واسقاط اشعاعات الحاضر على الماضى ، ومـا يمكن أن يؤدى اليه ذلك من تطويع لخبرات الماضى فى اطـار مفاهيـم ومقولات وديناميات الحاضر • واستخلص البعض هذه النتيجة من خـلال

ما ورد فى الدراسة من محاولات للربط بين ما حدث فى فترات تاريخيــة ماضية وبين تجارب حديثة كتجربة محمد على وجمال عبد الناصر •

لكن هذا المعنى لم يكن من منطلقات الدراسة ، بل كانت هناك نظرة الى الماضى بعين الحاضر من زاوية اعتماد بعض مناهج وأساليب التحليل الحديثة فى دراسة السلوك الخارجى لمصر خلال فترات تاريخية ســالفة • ويعد هذا ممارسة عملية للاســتفادة من المقولات ، والمفــاهيم الحديثة فى دراسة وتحليل التاريخ •

٦ ـ علاقة مصر وســوريا • طرح البعض مقولة أن ســـلوك مصر تجاه سوريا ، كان استجابة لطلب ورغبة دولة الخــلافة العباسية ، حيث كانت تسند الى مصر مهمة التصدى لأى اضطرابات أو قلاقل تتعرض لها سوريا سواء بفعل قوى داخلية كالقرامطة والحمدانيين أو خارجية كالبيزنطيين • وطبقا لهذا التحليل تكون مصر بمثابة الأداة لتنفيذ سياسة دولة الخلافة فى سوريا • ويقلل هذا التحليل من شأن خروج مصر الى سوريا للدفاع عن امنها وأمن دائرتها العربية ـ الاسلامية ، وان الدفاع عن مصر يجب ان يبدأ من الشام ، وهو من المنطلقات الاساسية للدراسة• وذلك نتيجة لان كافة القوى الاقليمية المنافسة (كالقرامطة والحمدانيين) أو غير الاقليمية الغازية (كالصليبيين والتتار وبيزنطة) ، التى هــددت الشام وسيطرت عليها فى فترات معينة ، هذه القــوى لم تهــدد مصر فحسب ولكن سعت للسيطرة عليها ، فالاستقرار والاستمرار فى اللشام لا يكون الا بالسيطرة على مصر ، لذلك خرجت مصر للدفاع عن نفسها وعن دائرتها العربية ـ الاسلامية ، فى وقت لم تكن هناك قوة بديلــة لتعلب هذا الدور • لكن هذا لاينتفى وجود قدر من الالتقاء بين أهداف كل من مصر ودولة الخلافة فى الشام • والاساس هو عــدم تمكين قوى داخلية أو خارجية من السيطرة على الشام •

٧ ـ عملية صنع القرار : طرح البعض سؤالا حول عملية صــنع السياسة الخارجية خلال الفترات موضــع التحليل • ومن الصعوبــة

بمكان الاجابة على هذا السؤال ، وقد نوهت الورقة الى ذلك ، نظرا لندرة المعلومات حول هذه العملية • لكن بصفة عامة كان هناك دور بارز للشخص فى عملية صنع القرار ، خاصة فى عهد القيادات الكبرى • وفى بعض الاحيان كانت تحدث هناك مشاورات قبل اتخاذ بعض القرارات وخاصة تلك المتعلقة بالحرب •

٨ ـ **حركة مصر نحو الجنوب** : اعترض البعض على ما جاء فى الدراسة من أن هدف مصر فى حركتها نحو الجنوب تمثل فى تأمين حدودها الجنوبية ضد غارات بلاد النوبة ، وقالوا بأن الهدف من التحرك المصرى نحو الجنوب كان القضاء على الاضطرابات فى صعيد مصر • ومع التسليم بأنه كان هناك بعض الاضطرابات نتيجة لتمرد بعض القبائل فى صعيد مصر ، فانه لا يمكن انكار الخطر الذى مثلته بلاد النوبة على المناطق الجنوبية من مصر ، حيث كثيرا ما أغار النوبيون عى جنوب البلاد ، خاصة فى لحظات ضعف مصر • لذلك لم تتردد مصر فى استخدام القوة لصد غارات النوبيين وتأديبهم واجبارهم على احترام المعاهدا تالموقعة بين مصر وبلاد النوبة ، ولم تخلو أى فترة من فترات الدراسة من حملة أو أكثر على بلاد النوبة • فكيف يمكن بعد ذلك القول بأن الهدف من هذه الحلات هو القضاء على التوترات فى الصعيد ، وهل كان صعيد مصر يمتد ليشمل بلاد النوبة ؟!

السلوك الخارجي لمصر
دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠ — ١٧٧٢
ومحمد على باشــا ١٨٠٥ — ١٨٤٨

د • جهاد عوده

١ — مشكلة البحث :

يدرس هذا البحث بغرض المقارنة كلا من السلوك الخارجى لمصر فى عهــد على بك الكبير (١٧٦٠ — ١٧٧٢) والسلوك الخارجى لمصر فى عهــد محمد على باشــا (١٨٠٥ — ١٨٤٨) •

وتشير دراسة السلوك الخارجى لمصر فى نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاســع عشر عدة مشاكل نظرية — تعريفيـــة ومنهجية • ومن هذه المشاكل مشكلة تعريف ما هو « الخارجى » الذى يجرى دراسته ، ففى ذلك الوقت وحتى الحرب العالميــة الاولى ، كانت مصر من الناحية الرسمية ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، تلتــزم من الوجهة القانونية بكافة المعاهدات والالتزامات التى تعقدهــا الدولة العثمانية ، وأيضــا لم يكن السلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية من حيث التعاون والصراع يمكن أن يوصف بأنه سلوكا « خارجيا » فالشــد والجذب والخضوع والتمرد من جانب النخبــة المســيطرة فى مصر فى مواجهة السلطة المركزية العثمانية كان فى أغلب الاحوال يفهم وينظــر اليه على أنه مسألة « داخلية » للدولة العثمانية •

والمشاكل التعريفية تكتسب أهميتهــا المنهجية لما لهــا من أثــر على تحديد مفردات التحليل وفئاته ، فعدم تحديد ما هو « الخارجى » خلال فترة الدراسة يعرقل الوصول الى نتائج ذات معنى نظرى ومفيد لنظرية السياسة الخارجية • ان غياب معنى محدد لمــا هو « خارجي » يجعلنــا غير قادرين على تحديد هل يمكن مثلا اعتبار حرب محمد على باشا ضــد الوهابيين ، وهى الحرب التى كانت استجابة منه لطلـــب السلطان العثمانى سليم الثالث ومن بعده السلطان محمود الثــانى ،

توسعا مصريا • ولهذا الغياب أيضا أثرا على اهتزاز صورة العلاقة السببية بين قيم صانع السلوك وهدف ومحتوى هذا السلوك ، فهل يمكن فى ظل التأكد من اختلاف القيم بين على بك الكبير المملوكى ومحمد على باشا العثمانى ان نرى هدفا مشتركا ومضمونا مماثلا لحروبهما فى الشام والجزيرة العربية •

ولا تتعلق المشاكل التعريفية من وجهة النظر المنهجية بالقدرة الانتقائية للباحث أو رغباته ، ولكن ترتبط بعملية تحديد مستوى التحليل الامثل الذى عنده يمكن رؤية الظواهر المدروسة بشكل أكثر تكاملا • ففى مجال دراسة السياسة الخارجية تعتبر الدولة القومية فى أغلب الدراسات هى مستوى التحليل الامثل لرؤية وتركيب سلوكيات الدولة تجاه الكيانات المماثلة لها • وهذا المستوى من التحليل بالقطع لا يساعدنا كثيرا فى فهم السلوك الخارجى لمصر خلال فترة الدراسة ، فمصر فى هذه الاونه لم تكن دولة قومية بالمعنى الاوربى ، فقد كانت جزء لا يتجزء من الدولة العثمانية • فالسلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية ، سواء فى عهد على بك الكبير والذى تمثل فى بعض الاحيان انزال الوالى العثمانى من على كرسيه وطلب والى أخر فى مكانه أو فى عهد محمد على باشا والذى تجسد فى رفضه ترك الولاية على مصر وقبول ولاية سالونيك والعمل على اثارة الفئات القائدة فى المجتمع لتأييده ، لم يكن يصنع ويدار وفقا لمبادىء الدولة القومية المعروفة فى ذلك الوقت والتى أخذت شكل توازن القوى ، بل كان يدور فى اطار علاقة امبراطورية قائمة على عدم اتساق القوة بين المركز والاطراف •

ولكن القول بأن العلاقة الامبراطورية هى الاطار الوحيد الذى شكل سلوكيات على بك الكبير ومحمد على باشا غير سليم تاريخيا ، ففى ذلك الوقت وخاصة منذ ١٧٥٠ حتى نهاية فترة الدراسة (١٨٤٨) كان هناك اطارا آخر أخذ فى البروز الا وهو الاطار الدولى الاوربى القائم على توازن القوى بين قوى ذات سيادة ومتقاربة فى عناصر قوتها •

وقــد أخذ هذا الاطار فى التأثير على سلوكيات النخبة الحاكمة بمصر ، فنرى سعى على بك الكبير الى التعامل مع كاترين الثانية قيصر روســيا وأيضــا يسجل التاريخ أول معاهدة للتجارة والملاحــة عقدتهــا مصر العثمانية بمفردها ، وتلك التى كانت بين مندوب وارن هاسجر حــاكم البنغال البريطانى وعلى بك الكبير أمــا بالنسبة لمحمــد على باشـــا ، فقــد كان للاطار الاوربى للعلاقات اثر عظيم ، بلغ ذروته فى رؤيـــة صراعه مــع الدولة العثمانية وخاصــة حــرب الشام الثانيــة باعتبارها ذات اثــر كبير على توازن القوى الاوربى •

وهذا ، فمعنى ما هو « خارجى » يمكن تحديده فى مجال الصراع والتوتر بين الاطار الامبراطورى للقوة والاطار الدولى الاوربى ، وما لهذا الصراع والتوتر من أثــر على تطور مكانه القوة المصرية ، فمن الناحيـــة الاجرائية ينظــر هذا البحث الى الســلوك المصرى الخارجى باعتباره ذلك السلوك الذى كان موضوعه المكانه المصرية سواء فى الاطار الامبراطورى للقوة أو الاطار الدولى الاوربى شريطة أن يكون مرتبطا بالصراع والتوتر بين الاطارين •

ومن هنا يتمثل مستوى التحليل الامثل الذى يقترحه البحـــث للمقارنة بين السلوك الخارجى لعلى بك الكبير ومحمد على باشــا ، فى المستوى النظامى للصراع بين النظــام الامبراطورى العثمانى والنظــام الدولى الاوربى ، فالوقت كان وقت الصراع بين مجموعتين من القيـــم والوسائل لادارة العلاقات بين الامم ، أولهما القيم العثمانية الامبراطورية والتى قامت على الايمان بعدم التبادل الدبلوماسى وعدم المســاواه فى الســياده وعقيده الجهاد الاسلامية ، وثانيهما ، القيم الاوربية الجديدة والتى دعت الى أهمية التبادل الدبلوماسى والمساواه فى السيادة والحرب من أجل التجارة والتوازن بين القوى • فالزمن كان زمن التغير النظامى للعلاقات الدولية ، والتغير أنصب فى جوهره ليس على شكل التفاعـــل بين النظام العثمانى والنظــام الاوربى ، بل على الترتيبات الحاكمة لمكانه الوحدات الدوليــة المتفاعلة • فالصراع الدولى كان فى الاســاس يدور الوحدات الدوليــة المتفاعلة والمكونه لكلاهما • فالصراع الدولى كان فى

الاساس يدور حول شروط وعناصر مكانه القوة الدولية ، بمعنى آخر ، كان صراعا موضوعه الخضوع والسيطرة الدوليين •

وتعتبر الثورة الصناعية وحقبة الاصلاحات والحروب النابليونية من المصادر الاساسية التى أثرت بشكل كبير على تغير توزيع وهيكل وفاعليه وعناصر القدرات الدولية ، فاذا كانت آليات الخضوع والسيطرة تتحدد بنمط توزيع القدرات الدولية فيصبح الهدف الاساسى للوحدات الدولية المتصارعة ان تؤمن من القدرات ما يضمن لها التأثير على مجرى الصراع الدولى •

وبهذا أصبح الصراع حول الترتيبات الحاكمة بمكانه الوحدات الدولية المتصارعه صراعا له علاقة بمدى قدرة النخب المتصارعه على اصلاح هياكلها لقدرات الحرب والتعبئة ، فالمستوى النظامى للصراع بين النظام الامبراطورى العثمانى والنظام الدولى الاوربى يسمح بالتالى بالبحث فى هياكل القدرات للصراع وذلك الى جانب أنماط الصراع حول المكانه الدولية •

ان مصر فى عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا واجهت تطورين نظاميين كان عليها أن تتعامل معهما ، أولهما ضعف السلطة المركزية العثمانية وتحلل النظام المركزى الامبراطورى ، ثانيهما التفوق الاوربى المبنى على الابداع التقنى والتنظيمى والتوسع التجارى والصناعى • بتفاعل هذين التطورين فى مجال الحرب والدبلوماسية والتجارة والتنظيم نشأت وتبلورت المسألة الشرقية •

وفى خلال هذه الفترة سعت مصر الى أن تنأى بنفسها عن السياق العام للدولة العثمانية والتى كانت مصر احدى ولاياتها منذ ١٥١٧ من ناحية ، وأن تجتهد فى ألا تكون جزءا من المسألة الشرقية فى استراتيجيات الدول الاوربية الكبرى من ناحية أخرى ، وكان من نتائج هذا السعى والاجتهاد أن برزت المسألة المصرية ومضمونها وجوهرها المتمثل فى عنصرين اساسيين : تفادى مصر تأكيد الهيمنه العثمانية عليها ،

وتجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى فى النظام الدولى الاوربى • وشكل هذان العنصران مفهوم الاستقلال فى عهدى على بك الكبير بصفة عامة ومحمد على باشا بصفة خاصة •

والمسألة المصرية أو بمعنى أخر مفهوم الاستقلال المصرى بهذا الشكل والوصف اختلفت جذريا عن المسألة الوهابية والمسألة اليونانية المثارتين فى ذلك الوقت ذلك الوقت • والاختلاف نبع أساسا من اختلاف هدفهما من الثورة ضد النظام الامبراطورى العثمانى ، فالثورة الوهابية كانت تسعى وتهدف الى الخروج من النظام بينما الثورة اليونانية ١٨٢١ — ١٨٢٩ كانت بالاضافة الى هذا تتطلع الى الالتحاق بنظام أخر (النظام الدولى الاوربى) ، أما الثورة المصرية أو حركة الاستقلال المصرى فكانت تعمل وتعبىء قدراتها من أجل تغيير شكل العلاقة بين القاهرة واستنبول من ناحية واصلاح بنائها الداخلى وتجدد نخبها الحاكمه والانتفاع من التقدم الاوربى من ناحية أخرى •

وتركز هذه الدراسة على البحث فى السلوك الخارجى المصرى كتعبير عن تطور بناء العلاقات الدولية ، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين التغير فى هياكل القدرات المصرية للصراع وبين تطور أنماط الصراع حول المكانه الدولية ، فالسؤال الاساسى التى تحاول هذه الدراسة الاجابة عليه هو : كيف كان التغير فى هياكل القدرات المصرية مجسدا لتغير المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية من ناحية ، والى أى درجة سمح هذا التغير فى القدرات المصرية ، لعلى بك الكبير ومحمد على باشا فى تحقيق الاستقلال المصرى بالمعنى المشار اليه من ناحية أخرى ؟ •

وتنقسم الدراسة الى قسمين ، أولهما يبحث فى العلاقة بين مضمون وأتجاه التغير فى هياكل القدرات المصرية وبين تغير المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية ، وثانيهما يدرس اثر هذا التغير

فى هياكل القدرات المصرية على أداء على بك الكبير ومحمد على باشا فى تحقيق الاستقلال المصرى •

٢ - هياكل القدرات المصرية والمعالم النظامية للعلاقات الدولية •

تأثرت هياكل القدرات المصرية ، فيما بعد عام ١٥١٧ بوضعها كولاية من ولايات النظام الامبراطورى العثمانى ، فكان التأثير العثمانى يبلغ مداه كلما اشتدت قوة الدولة المركزية ، أما فى حالة ضعفها وانصراف نظرها الى أمور أخرى غير ما يجرى فى الولايات ، أختلط هذا التأثير العثمانى بتأثيرات أخرى وافده من خارج الاطار العثمانى • وفترة الدراسة كانت من فترات ضعف السلطة المركزية العثمانية • فى هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح كيف اثر الضعف النظامى للنظام الامبراطورى على هياكل القدرات المصرية الامر الذى ادى الى تعرضها للتأثيرات النظامية القادمة من النظام الدولى الاوربى •

وتجسد الضعف النظامى للامبراطورية العثمانية فى أربعة مظاهر أولها ، انتشار واتساع نطاق تمرد الولاة أو الجماعات المسيطرة فى الولايات ضد السلطة المركزية ، وثانيها ، ازدياد سرعة اضمحلال الابنيه الاجتماعية العثمانية ، وثالثها ، تحول النظام الامبراطورى العثمانى الى نظام دولى متصل بنظام توازن القوى الاوربى القائم على مبادىء التحالفات والوساطة والحرب ، ورابعها ، ارتباط التجارة العثمانية بعجلة التجارة الاوربية • وهنا يجب التنبيه على أن كل هذه المظاهر لم توجد مجتمعه فى فترتى الدراسة : ١٧٦٠ - ١٧٧٢ و ١٨٠٥ - ١٨٤٨ • بل يمكن القول بأن هذه المظاهر انتشرت بدرجات مختلفة خلال هاتين الفترتين ، ومعرفة أى من هذه المظاهر ساد أى من هاتين المرحلتين كتيح لنا الفرصة للمقارنة بين على بك الكبير ومحمد على باشا من حيث اثر ذلك على مضمون واتجاه التغيير فى هياكل القدرات المصرية فى كلا الفترتين •

وهنك اربعة انواع من القدرات المصرية التى تهمنا فى هذا المقام

١ ــ القدرات الاقتصادية وتدور حول قدرة الدولة على المحافظة على تجديد وتنميــة موارد الدخل القومى المختلفة .

٢ ــ قدرات السيطرة ، وتدور حــول قدرة الدولة على فــرض وابداع هياكل وطرائق وعادات للسيطرة فى المجالات الغير اقتصــادية وخاصة فى مجالات الادارة والحكم والشرعية والقضــاء والقهر .

٣ ــ قدرات الدفاع ، وتدور حول قدرة الدولة على تصنيع السلاح أو الحصول عليــه وعلى بناء قوة عسكرية وبمــا يتعلق بهــا من تجنيد وتدريب ورفــع الكفاءة .

٤ ــ قدرات التحالف الدولى تدور حول قدرة الدولة على بنــاء مركز دولى يســمح لهــا بدخول تحالفات ضمنه Tacit أو رسمية .

وقد يكون من المفيد ذكــر أن هذه الانواع الاربعة من القــدرات ليست كلهــا على مستوى واحد فقدرات السيطرة والقدرات الاقتصادية هى قدرات أصلية بينما قدرات ، الدفاع وقدرات التحالف الدولى تعتبر قدرات اشتقاقية .

(أ) الفترة ما بين ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ .

يعتبر القرن الثامن عشر هو عصر التدهور للنظــام الامبراطورى العثمانى فقــد افتتح هذا القرن بعقــد الامبراطورية العثمانية معاهده كالرووذ Karlowitz والتى بمقتضاها تم التنازل فى ١٦٩٩ عن بلغاريــا وترانسلفانيا للنمســا وايضــا التنــازل عن بودوليــا لبولندا ، واستمرت التنازلات للنمســا مع معاهدة باسروودذ Passarowitz فى ١٧١٨ وبموجب معاهدة كوجيك قنارجى Kucuk Kaynarca فى ١٧٧٤ حصلت روســيا على حقوق الملاحه فى البحــر الاسود وغيرها من الحقوق على الدولــة العثمانية كبنــاء كنيســة مسيحية ارثوذكسية وبالتالى اصبح لهــا القدره على ادعاء حماية المسيحيين الشرقيين فى الدولة العثمانية .

وكان القرن الثامن عشر أيضــا هو عصر بزوغ الافكــار الاصلاحية فقــد كانت من نتــائج هزيمــة العثمانيين فى باسروودذ ، أن اضحى

السلطان العثمانى ونخبته الحاكمة واعيين بالتفوق الاوربى ، فالتشبه بأوربا كنموذج للاصلاح أصبح جوهر أفكار الاصلاح داخل النظام العثمانى ، وكان حكم الوزير الكبير داماد ابراهيم باشا (١٧١٨ — ١٧٣٠) بداية المحاولات التى تمت لاصلاح النظام العثمانى (١) ، هذه المحاولات التى أخذت فى اكتساب شرعية وقوة مع كل سلطان عثمانى تبع أحمد الثالث (١٧٠٣ — ١٧٣٠) وبلغت ذروتها فى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) ، وأصبح الاصلاح أساس التنظيم العثمانى مع السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) •

وثالثا ، شهد القرن الثامن عشر انهيار السلطة المركزية العثمانية ، فالدولة العثمانية ، كما يقر هولت ، « توقفت عن أن تصبح دولة موحدة ، وأصبحت تجمع لسلطات صغيرة ، بعضها انتقالى ، والاخر مستقر ، وهذا مع اعتبار السلطان له السيادة الاسمية » (٢) • وانقسمت الولايات العربية من حيث تكوينات القوى الى ثلاثة انماط هى (٣) : (١) حكام للولايات سعوا لان يحققوا استقلالا عمليا عن السلطة المركزية باطالة فترات ولايتهم أكثر من المقرر كحالة بغداد قبل انتقال السلطة الى المماليك وحالة اسرة العظم فى الشام ، (٢) اسر عربية ذات نفوذ معترف به كملتزمين أو ما أشبه كالشهابيين فى لبنان والهواره فى صعيد مصر وظاهر العمر فى الجليل بفلسطين ، (٣) انتقال السلطة من ممثل الحاكم الشرعى الى عسكريين متميزين كالبكوات وأمراء المماليك فى مصر لما كان لهم من قوة ونفوذ •

ورابعا ، شهد القرن الثامن عشر ثورة التطور التقنى والاقتصادى والتى تعرف بالثورة الصناعية فى أوربا • « فيما بين الستينيات من القرن الثامن عشر حتى نهايته ، قصرت الرحلة من لندن الى جلاسجو من حوالى عشرة الى اثنى عشر يوما لتصبح ست وعشرين ساعة » (٤) ، هذا الى جانب التحول من اعتبار المشكلة الزراعية هى المشكلة الاولى فى العالم الى اعتبار التجارة والصناعة هى المشكلة الاولى ، وقد حدث

التحول بصفة جذرية فيما بعد ١٧٨٠ ، وان كانت ارهاصات التحول قبل هذا التاريخ قوية وملحوظة •

وخامسا ، تميزت أوربا فى القرن الثامن عشر بنظام دولى فريد قبل الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والحروب النابليونية ، حيث كانت العلاقات بين الافراد والعروش والاستقراطيات تتصف بسيولة شديدة فالدولة القومية لم تكن قد ظهرت بعد • « وكانت نتيجة هذا الاختلاط المستمر للاوربيين هى التطور التدريجى لمختلف افكار ومؤسسات مجاورة للحدود الجغرافية » (٥) فقد كان عصر العالمية Cosmo Politanism الامر الذى ترجم فى الواقع العملى بأن أصبح هناك جندى دولى (مرتزق) ، وطائفة من الدبلوماسيين ورجال الدوليين الذين يعرضون خبراتهم على الملوك والامراء •

والسؤال الان ، هو كيف انعكس التفاعل بين مظاهر القرن الثامن عشر على هياكل القدرات المصرية خلال الفترة ١٧٦٠ — ١٧٧٢ ، أو بمعنى آخر ما هو نمط التوتر بين النظام العثمانى والنظام الاوربى خلال القرن الثامن عشر وأثر ذلك على هياكل القدرات المصرية خلال هذه الفترة ؟ •

تعتبر الفترة الممتدة من اتفاقية كالروودذ فى ١٦٩٩ حتى اتفاقية « الاتفاقية الثلاثة » Tri - Partite فى ١٧٩٩ بين الامبراطورية العثمانية وأنجلترا وروسيا ، هى فترة التحول التدريجى الى نظام دولى تابع للنظام الاوربى ، وذلك حيث تم الاضعاف المتتالى والتحلل التدريجى للانكشارية العثمانية كقوة محاربة وصعود طبقات البيروقراطيين فى الاهمية والمكانة فى النظام العثمانى • وصحب هذا التحول تحول على مستوى القيم الحاكمة للنظام فتم احلال افكار وقيم الجهاد الاسلامى بقيم الدبلومسية والتجارة كأساس للعلاقات مع أوربا (٦) •

انعكست هذه التغيرات فى الحياة المصرية خلال الفترة ١٧٦٠ — ١٧٧٢ حيث شهدت تحللا للاوجاقات العثمانية وتنشيط مكثف للنوازع

التجارية والاتصـــال بالخارج ، ولكن مع مفارقه انه بدلا من صـــعود طبقات البيروقراطيين ، كان هناك صعود للبيوتات المملوكية (٧) ٠

وكان هذا الصعود معبرا عن تغير فى هياكل القدرات المصرية ، ذلك التغير الذى اتخذ صورة متبلورة خلال الفترة ١٧٦٠ — ١٧٧٢ ٠ وقـــد أتخــذ التغير فى الهياكل ثلاثة اتجاهات رئيســـية ، أولهـــا تحلل ابنية السلطة العثمانية ، وثانيها ، نمو الاهميـــة التجارية لمصر فى اطار التجارة العالميـــة ، وثالثهـــا ، زيادة نفوذ الاقليـــات المسيحيـــة والاوربية ٠

أولا : تحــلل أبنية الســلطة العثمانية :

يعتبر الحكم العثمانى لمصر حكمـــا غير مباشرا وذلك بمعنى أن شئون مصر لـــم تكن تدار من اسطنبول من ناحية ، وان أبنيه الحـــــكم العثمانى كانت فى الاســـاس من أجـــل تحقيق الاستقرار الداخلى من ناحية أخرى ٠ ان الدولة العثمانية لـــم تكن تهـــدف الى « عثمنة »مصر، وظهر ذلك جليـــا عندما لـــم تقض على المماليك بعد هزيمتهم فى مرج دابق بل اكثـــر من ذلك ، ان أول باشـــا يعيش لحكم مصر فى سبتمبر ١٥١٧ كان خير بك وهو أحـــد امراء المماليك الذين خانوا طومان بـــــاى (٨) وترجم ذلك عمليـــا فى « قانوننامه مصر » الذى وضعه ســـــــليمان القانونى فى ١٥٢٥ هـ حيث قســـم حكم مصر بين الوالى المعين من قبـــل السلطان العثمانى وقوة عسكرية عثمانية مكونه من سته اوجاقات والمماليك الذى عهـــد اليهم بحكم اربعة عشر اقليمـــا من اقاليم مصر السفلى والوسطى وبقيت مصر العليـــا من أسيوط الى النوبه فى يـــد مشـــايخ قبائل البدو (الهواره) (٩) ٠

وتغير التوازن بين هذه الابنيه نتيجة لنمو قوة امراء المـــــاليك وتأسيسهم بيوتات مملوكيه من ناحية ، وتدهور تماسك الاوجـــاقـــات العثمانية ، من ناحية أخرى ٠ وكان من آثار هـــذا التغير ان اصبح للمماليك النفوذ والقدرة على صرف الوالى العثمانى من مركـــــزه وان

يتخللوا ابنيه الاوجاقات العثمانيــة مما أدى الى وجود نظــام مزدوج من الانتماء ، « ومن الامثلة الواردة بالوثائق يبدو تغلغل المماليك فى كافة الاوجاقات ، وقد يخدم المماليك مع سيدهم جنبا الى جنب فى أوجاق واحد وخاصة فى الاوجاقين الرئيسيين (مستحقظان وعزبان) ، أو يســعى الامير المملوكى الى ادخال مماليكه فى عدة اوجاقات ليضمن بذلك وجــود اتباع يخضعون لسيادته داخل الاطار العسكرى للاوجاقات ، يقفــون بجانبه اثناء الازمات والصراعات المملوكية المستمرة فىسبيل السلطة»(١٠) ويعتبر « رضوان بك الجلفى كتخدا » أوجاق العزبان عند توليه منصب شيخ البلد فى ٣ ديسمبر ١٧٥٤ تجسيدا لانهيار التقسيم لابنيه السلطــة العثمانية وفقا « لقانوننامه مصر » .

ومع انهيار الابنية العثمانية استطاع المماليك ان يخلقوا منصبــا جديدا غير موجود فى « قانوننامه مصر » ، وهو منصب شيخ البلد . فحسب تصنيفات « حسين أفندى » كان للمماليك مناصب محدده وفقــا للتقســيم القانونى والادارى لمصر العثمانى وهى قائم مقــام (نائب الوالى العثمانى) وقباطنة الموانى وهى اسكندرية ودمياط ورشــــيد والسويس ، وأمير الحج والدفتــردار ومســـئول الارسالية وحكــام الاقاليم (١١) ، فهذا المنصب الجديد ارتبط بصعود البيوتات المملوكية . ورغم الخلاف فى البحث التاريخى حول تحديد من كان أول شيخ بلد من المماليك فان هذا المنصب كان لا يفوز به الا رئيس البيت الاقوى والذى يجعل المماليك الاخرين يخضعون له . ووفقا للتقاليد المملوكية كان على من يتولى المنصب ان يناوىء الوالى ويعارضه (١٢) وهكذا امتلك المماليك منصــبين هامين ، احدهمــا رسمى وهو منصب القائم مقــام والاخــر فعلى وهو منصب شيخ البلد . وقــد تولى « على بك الكبير » هذين المنصبــين معا » ، فكشيخ بلد اســـتمر من ١٧٦٠ حتى ١٧٦٦ ومن ١٧٦٧ حتى ١٧٧٢ ، وكقائممقام (وهذا يفترض عدم وجود الوالى عثمانى) مــن ١٦٩ حتى ١٧٧٢ .

وقد قام على بك الكبير فى أثنــــاء حكمه بتحطيم الاوجاقـــات

العثمانية وخاصة المراتب الدنيا منهـا وتحطيم اماره الهواره فى الصعيد وقضى بذلك على اى وجود فعلى لابنية السلطة العثمانية (١٣) •

ثانيا : نمو الاهمية التجارية لمصر فى اطار التجارة العالمية •

خرجت مصر بدخولهـا تحت الهيمنة العثمانية من مجال التجارة العالمية ، وذلك نتيجة لاعادة هيكلة نقاط الارتكاز للتجـارة بعيده المدى• ففى ظل الدولة العثمانيـة وحتى ١٧٦٠ اختفت مصر كنقطة ارتكـاز اساسية فى التجارة العالمية وذلك عن طريق فصـل الشـام كوحدة تجارية — ادارية عن مصر من ناحية ، ومنع السفن الاجنبيـة من الابحار فى البحر الاحمـر شمال جدة من ناحية أخرى • ولم تبق مصر كنقطة ارتكاز للتجارة بعيده المدى الا فى مجال جلب العبيـد واستيراد الاشـيـاء الثمينة من السودان وافريقيا واعادة تصديرهم أو تسويقهم الى انحاء الدولة العثمانيـة أو اوربا (١٤) • ولم تظهـر مصر مـرة أخرى منـذ ١٥١٧ فى اهتمام الدول التجارية العظمى الا مـع صعود هولنـدا كدولة تجارية كبرى وحصولهـا على امتيازات من الدولة العثمانيـة فى ١٦١١ — ١٦١٢ (١٥) • ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٧٥٠ نمت مصر لتكـون مركزا هاما للتصديـر والاستيراد داخل اطـار النظـام العثمانى (١٦) • ، ولكن مصر اكتسبت أهمية كبيرة من منظور التجارة العالمية (الاوربية) مع اشتداد الصراع بين فرنسـا وانجلترا أو غيرهمـا من الدول الاوربية الكبرى التجارية على السيطرة على خطوط تجارة المحيط الهنـدى وذلك ما بين ١٧٥٠ وحتى نهاية القرن (١٧) •

ودخلت مصر فى المشروعات التجارية الفرنسـية كنتيجة لتراجع فرنسـا أمام انجلترا فى الهند ، والتى بدأت فى الخسارة أمام انجلتـرا ابتداء من ١٦٧٤ حتى انتهت باقرار التفوق الانجليزى فى الهند باتفاقية باريس ١٧٦٣ (١٨) ، هـذا بالاضـافة الى ضعف التكنولوجيـا الفرنسية فى بناء السفن فى مواجهـة التكنولوجيـا الانجليزيـة ، فضلا عن تخلف فرنسـا فى التكنولوجيـا الزراعية ممـا ادى بهـا فى ١٧٥٠ الى الاعتماد الى حـد كبير على استيراد الحبوب والقمح خاصة فى ضوء

ازدياد هجرة السكان من الريف الى المدينة (١٩) • كل هـذه الاسـباب ساهمت فى دفـع فرنسـا الى النظـر باهتمام الى مصر كطريق تجـارى وكمورد للقمح ، ففى اواخـر القـرن السـابع عشر فيمـا بين ١٦٨٣ ـ ١٦٨٦ تمكنت من الحصول على فرمانات من البـاب العالى تأمـر السلطات المصرية باحترام الامتيازات التى تمتـع بهـا الفرنسـيون فى الدولة العثمانية منذ القـرن السـابق وبتخفيض الضريبة عـلى البضـائع المنقولة من السويس الى البحـر المتوسـط الى ٣٪ من قيمتها فتوثقت العلاقات بين الموانى الفرنسية على البحـر المتوسط ومصر (٢٠)، وأخذت التجارة بين فرنسـا ومصر تتصـاعد حتى انه فى ١٧٥٦ اغلقت انجلترا قنصليتها التجارية فى مصر وعهـدت الى القنصـل الفرنسى بادارة امور التجارة الانجليزية عديمة الاهمية (٢١) •

وكان من نتائج انهيار ابنية السلطة العثمانية ، أن احتـل المماليك دور الاوجاقات فى حماية التجار ، وبالتالى اصبح لهم مصلحة فى ازدهار التجارة ، هـذا الى جانب ازديـاد حاجة المماليك الى المال لشراء السلاح والمماليك لدعم قواتهم خلال حروبهم المتصلة ضـد بعضهم البعض • توافق هـذا التطور مـع سـعى التجار الاوربيين الى فتـح الطريق شـمال جدة للتجارة الاوربيـة وجعـل السويس نقطـة ارتكـاز ودخـول للتجـارة العالميـة ، وبالتالى اصبح للمماليك مصلحة فى جعل السويس الميـنـاء الرئيسى للتجارة فى البحـر الاحمـر بمـا يحملـه ذلك من زيادة كبيرة لدخول التجار والمماليك • وقـد عارض حاكمـا مخـا ومكه اللذان سيطرا على محطتى مخا وجدة للتجارة المسـاعى الاوربيـة فى جعـل السويس نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة (٢٢) •

ثالثا : زيادة نفوذ الاقليـات المسيحية والاوربيـة :

يمكن ارجاع اسباب هجرة الاقليـات المسـيحية الشامية الى الاضطراب الشـديد الذى اجتاح الشـام فى اوائل القرن الثامن عشر حيث ازداد طغيـان الباشوات الاتراك واشتعلت الاضطرابات الطائفية فى مدينتى دمشق وحلب وكان من آثار نمو النفوذ التجارى والقنصـلى

الفرنسى فى الشام أن اعتنق الكثير من المسيحيين الارثوذكس المذهب الكاثوليكى فازداد الاضطهـــاد لهم ليس فقط من الدولة العثمانية بل أيضـــا من الكنيســـة الارثوذكسية ، فمــا كان الا ان هاجرت اعدد كبيرة كبيرة منهم الى مصر فى حوالى ١٧٢٥ (٢٣) واذا كان الدافع الاســاسى لهجرة الشوام المسيحيين الكاثوليك هو الاضطهــاد الدينى ، فان الدافع الذى دفـــع الشوام المسلمين الى الهجرة الى مصر كان التجارة (٢٤) •

وكان نتيجة انهيار الابنية العثمانية للسلطة وازدياد الاهتمام بالامور الماليـــة التجارية ، ان برز دور الاقباط المصريين باعتبارهم خبراء فى الماليـــة فكان هناك تحالف بين الاقباط والمسيحيين الكاثوليك فى مواجهـــة اليهود (٢٥) الذين كانوا يديرون الجمارك كملتزمين فى اطار تنظيم ديوان « الروز نامة » • ومـــع صعود على بك الكبير الى مشيخة البلد فى ١٧٦٠، تم القبض على معلم دواوين الاسكندريـــة « يوسف ليفى ومعلم دواوين بولاق اســـحق اليهودى ومصادرة اموالهـــا واعدامهـــا ، وعزل بقيـــة معلمى الدواوين من اليهود وعهـــد بالاشراف على ادارتهـــا الى رجال من الشوام المسيحيين الكاثوليك (٢٦) • وهـــذا التحول يرجـــع سببه الى الرغبة فى التحكم فى مصادر الدخل المالى من خلال مسئولين تابعـــين مباشرة لشيخ البلد ومناوئين الدولة العثمانيـــة من ناحيـــة ، ومرتبطين بعلاقات طيبة مع الدول التجارية الاوربيـــة •.وتتبع ذلك أن صعد لاول مرة فى تاريخ مصر العثمانية فيمـــا قبل ١٧٦٠ مجموعـــة من المسيحيين ليحتلوا مكانا متميزة على مقربة من صـــانع السياســـة الاول فى مصر •

أما بشأن النفوذ الاوربى فقـــد تمت ممارسته من خلال تجمـــع التجار الفرنسيين فى اتحاد الامة الفرنســـية بالقاهرة Le Corps de La Nation Fracaise etablie au Caire مع لغرفة التجارة بمرسيليـــا ، وأيضـــا من خلال تجمـــع مماثل مارس التجار من البندقية نفوذهم ، La Nazione Veneziane in Egitto. كان قنصلا فرنســـا والبندقيـــة يرأســـان هذين التجمعين ، وقـــد لعب التاجـــر البندقى « كارلوروزيتى»

Carlo Rosetti دورا هاما فى توجيه سياسات على بك الكبير ، خاصة فى مجال تهيئة وجعل مصر نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة العالمية •

(ب) الفترة ما بين ١٨٠٥ — ١٨٤٨ •

بدأ التحول للقرن التاسع عشر للنظام الاوربى الدولى من ١٧٧٩ الفرنسية مرورا بعام ١٧٨٩ تاريخ بدء حقبه الحروب النابليونية وانتهاء بعام ١٨١٥ وذلك بتأسيس التحاليف الرباعى بين انجلترا والنمسا وروسيا والمانيا القيصرية فى ٢٠ نوفمبر من هذا العام ، بينما بدأ التحول للقرن التاسع عشر للنظام الامبراطورى العثمانى مع تولى السلطان الغازى سليم الثالث مقاليد الحكم فى اسطنبول فى عام ١٧٨٩ وانتهاء بعامى ١٨٠٧ / ١٨٠٨ وذلك عندما خلع الانكشارية السلطان سليم الثالث من الحكم فى ١٨٠٧ وولوا بدلا منه السلطان الغازى مصطفى الرابع والذى انتهى امره بخلعه وقتله من جانب القوى المؤيده للاصلاح وتنصيب السلطان الغازى محمود الثانى فى ١٨٠٨ محلة •

وبينما قاد التحول الاوربى للقرن التاسع عشر الدول الاوربية الى نظام دولى محافظ قائم على توازن القوى ، خرج النظام الامبراطورى العثمانى من تحوله للقرن التاسع عشر اكثر تفتتا وعرضه للاختراق الاوربى • وانكشاف النظام الامبراطورى العثمانى للاختراق الاوربى تمثل فى ابلغ معانيه ليس كما يعتقد البعض فى الاحتلال الفرنسى لمصر فى ١٧٩٨ ، بل فى تلك الاتفاقية الثلاثية التى عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية وبريطانيا فى ١٧٩٩ من أجل التعاون لاجلاء فرنسا عن مصر • والمعنى البالغ الدلالة لهذه الاتفاقية : ان الدولة العثمانية اصبحت غير قادرة على الدفاع عن نفسها من غير حليف اوربى • وهكذا تحول النظام الدولى العثمانى مع مطلع القرن التاسع عشر الى نظام ضعيف وتابع لنظامى التحالف والحرب الاوربيين •

ويعتبر هذا المظهـر النظامى ، ألا وهو التبعية والاندماج فى النظام الاوربى للتحالف والحرب ، الفارق والاختلاف الكيفى (من منظور بناء العلاقات الدولية) بين فترة ١٧٦٠ — ١٧٧٢ وفترة ١٨٠٥ — ١٨٤٨ • وقـد مرت عملية الدمج هذه بوقفات هامه كلهـا حدثت بـين ١٧٧٤ — ١٧٩٩ (٢٧) • ففى ١٧٧٤ وقعت معاهدة كوجك قنارجى مع روسـيا القيصرية والتى سمحت لها بالابحـار الحـر فى البحـر الاسود والذى كان مغلقـا فى وجه السفن غير التركية منـذ القرن السـادس عشر مما فتح الباب الدول الاوربية الاخـرى للمطالبة بالمعاملة بالمثل • ثانيا ، فى ١٧٧٥ حدث لاول مـرة ان تنازلت تركيـا عن ارض لدولة أوربيـة بدون حرب وذلك عندما تنازلت عن بوكوفين Bukovina للنمسـا تحت التهديـد بالحـرب • ثالثا ، فى ١٧٧٩ عندما اعترفت بساهين جيورية Scha hin - Guerai كحاكم على أقليم القرم مـع التنازل عن استخدام الاسباب الدينيـة من أجل التدخـل السياسى ، ورابعـا وأخيرا ، بعقد الاتفاقية الثلاثة فى ١٧٩٩ •

ومن الملاحظ أن التوتر بين النظام العثمانى والنظام الاوربى خلال القرن الثامن عشر كان موضوعه الاول التنافس التجارى ، بينمـا فى القرن التاسـع عشر أصبح موضوعه الاول التوسع والسيطرة بالمعنى العسكرى والسياسى ، فقبـل ١٧٧٤ عندما لـم يكن النظـام العثمانى نظاما دوليـا تابعـا ، كان الصراع بين السلطة المركزية فى اسطنبـول والولاه المتمردين لا يهدد بافسـاد الانساق الاوربية للحـرب والسلام أما بعـد ١٨١٥ فتمرد الولاة على السلطة المركزية اصبح موضوعا مرتبطا بتوازن القوى وبالصراع الاستعمارى الاوربيين (٢٨) •

واذا كان القرن الثامن عشر هو عهـد النفوذ الفرنسى فى الشرق العربى ، فان القرن التاسـع عشر قد شهد ارتفاعا وتكثيفا للنفـوذ الانجليزى • فقـد بدأ الاهتمام الانجليزى بالامبراطورية العثمانيـة وأحوالها وبالصراع الدولى على مصيرهـا عندما عقـدت روسـيا كاترين

الثانيــة مع النمسا « جوزيف الثانى » معاهــدة تحالف فى ١٧٨١ كانت تهدف الى تقســيم الممتلكات الاوربيــة للدولة العثمانيــة بينهمــا ، وعندما عقدت روسيا مع فرنسا فى ١٧٨٧ معاهــدة تجارية ، وكان معنى هاتين المعاهدتين لانجلترا ان روســيا لا يمكن اعتبارهــا عدوا طبيعيا تقليديــا لفرنســا (٢٩) من ناحيــة وأن تقســيم الدولة العثمانيــة بناء على توافق روسى نمساوى فرنسى يؤدى الى اخــلال توازن القوى ضــد انجلترا والحاق الضرر بمصالحهــا فى الهند من ناحية أخــرى ، وتم تدعيم هذا الوعى الانجليزى الجديد بضرورة التواجــد وممارسة النفوذ على الدولة العثمانيــة بالاحتلال الفرنسى لمصر فى ١٧٩٨ . وكما كان هناك دافــع انجليزى لممارســة النفوذ عــلى مجريات الامور بالدولة العثمانية كان هناك دافــع عثمانى لتأييد هــذا الدور . ففى الفترة ١٧٩٠ — ١٧٩٨ وجدت الدولة العثمانية نفسهــا بصفة متزايــدة بين المطرقــة الروسية والسندان الفرنسى فكان لهــا ان تتلمس حليفــا أوربيــــا جديدا ليخرجهــا من هــذه المعضلة (٣٠) .

تحول النظام العثمانى للقرن التاسع عشر من خلال تشابك احداث الحروب والصراع الداخلى حول معنى ومدى الاصلاح وثورات الولاة . فالنظــام العثمانى بعــد عقــد معاهــدة ياسى Jessy فى يناير ١٧٩٢ مع روسيا ، تلك المعاهدة التى توسطت فيهــا انجلترا والمانيــا (بروسيا) وهولندة ، التفت للاصلاح الداخلى ، ودار الاصلاح حول ثلاثة مجــالات كبرى : (١) تحديث البناء العسكرى للامبراطورية ، (٢) اصلاح الهيكل المالى والتنظيمى (٣) اصلاح العلاقة بين السلطة المركزيــة وولاة الاقاليم . بالنسبة لتحديث البناء العسكرى اعتمــد « النظام الجديد » ومنطقة اعادة تنظيم القوات العثمانية وفقــا للقواعــد الاوربية ، فسعى السلطان الغازى سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) الى خلق جيش محتــرف Pro Bessional وذلك بالفصــل بين الوظائف العسكرية والوظــائف الادارية للقوات العسكرية — مــع تطبيق نظــام صارم للقيادة والسيطرة والرتب العسكرية (٣١) فتم انشاء أول فرقه نظامية فى ١٧٩٦ وكان عددها

١٦٠٠ جندى تحت قيادة ضابط انكليزى دخل الدين الاسـلامى وسمى « انكليز مصطفى » (٣٢) ، وفى حروب الشام الثانية ١٨٣٩ كانت قيادة الجيش العثمانى تعاونها هيئة من الضباط الالمان برياسة « فون مولتكة » ، (٣٣) ولم يكن الامر سهلا فقد فشل سليم الثالث فى فرض النظام الجديد على الانكشارية التى بمعاونه العلماء ثارت عليه متهمة اياه بتقليد الكفار ، وظل اصلاح الجيش بين مد وجزر حتى ١٨٢٦ عندما استطاع السلطان محمود الثانى تدبير مذبحة للانكشارية وفرض النظام الجديد •

وفى مجال اصلاح الهيكل المالى والحكومى للامبراطورية العثمانية ، تركزت الجهود حول فرض معايير جديدة وصارمة للامانة والكفاءة وربط الالقاب الادارية مع المناصب المناسبة لها ، فتم تقليل عدد من يحمل لقب وزير لعدد المناصب الوزارية (٣٤) • وفى مجال اصلاح العلاقة بين السلطة المركزية والولاة فى الاقاليم ، انتهجت السلطة المركزية العثمانية ثلاثة أساليب :

أولا : الاعتراف بالولاية للوالى مدى الحياة فى مقابل الولاء للسلطة المركزية والاستعداد لخدمتها فى حروبها ، (بازوند اوغلى والى «ودين» بالصرب فى ١٧٩٧ ، وعلى باشا والى بانيه Janina والجزار باشا والى عكا ودمشق (٣٥) •

ثانيها : العمل على القضاء على الاسباب الداعية لثورة الاهالى فى الاقاليم • ومثال ذلك عندما ارسل الباب العالى الى « بكير باشا » والى بوسنة يأمره بمساعدة الصرب ومحاربة الانكشارية وطردهم لما سببوه من اضطهاد للاهالى فى بلغراد وأيضا حملة « قبودان دريا جزايرلى غازى حسن باشا » فى ١٧٨٦ ــ ١٧٨٧ على مصر للقضاء على عدم الاستقرار الذى سببه الصراع بين ابراهيم بك ومراد بك على مشيخة البلد •

ثالثها : محاولة الاتفاق على عقد اجتماعى جديد بين السـلطة المركزية والولاة فى الاقاليم ، ومثال ذلك ، محاولة « مصطفى باشـا البيرقدار » ١٨٠٨ م (وهو أول صدر أعظم يأتى من الاقاليم فقـد كان أحـد نبلاء بلغاريا) فى الحصول على موافقـة وتوقيـع الولاة عـلى وثيقـة تحدد العلاقـة بينهم وبين السلطان • وقـد تم التوقيـع عليها فى ٧ أكتوبر ١٨٠٨ والمهم فى هذه الوثيقة هـو الاعتراف العثمانى بالحكم الذاتى للولاة وذلك فى المادة السادسـة عندما تعهـد الولاة باحترام الاراضى والاستقلال الذاتى لبعضهم البعض مـع التعهـد بمسـانده الدولة العثمانيـة فى مواجهـة اى تمرد • (٣٦) وقـد وقـع منـدوب عن محمد على باشـا على هذه الوثيقة فى الاجتماع الذى عقـد لذلـك فى اسطنبول فى ٧ اكتوبر ١٨٠٨ (٣٧) •

هكذا استقبل النظام الامبراطورى العثمانى القرن التاسـع عشر كنظام دولى تابـع ، يحتاج الى حليف دولى فى حالة الحرب ، ويعتمد الدبلوماسية للاحتفاظ على وحـدة اراضية ، وينتهج الاصلاح على النمط الاوربى ويعترف بقـدر ما من الاستقلال الذاتى لبعض الولايات •

وقد انعكس هذان التحولان العثمانى والاوربى للقرن التاسـع عشر على هيكل القدرات المصرية بشكل سمح لمحمـد على باشـا فيما بعد أن يقيم دولة ويؤسس جيشـا وبيروقراطيـة وينتهج سلوكـا خارجيـا متميزا • وقـد اتخذ التأثير على هياكل القدرات المصريـة ثلاثة اتجاهات رئيسية ، أولهـا تعاظم وذبول هياكل القوة المحليـة ، وثانيهـا تكثيف نقـل الخبرات الفنيـة الاوربيـة ، وثالثهـا ، تزايد الاهتمام الاوربى الدولى بمصر •

أولا : تعاظم دور هياكل القوة المحلية وذبولها •

كانت من النتائج المباشرة لانهيار ابنية السلطة العثمانية ، ان افسح المجـال لهياكل القوة المحليـة (غير العثمانية) لان تلعب دورا اكثـر فاعليه فى تقرير المجريات السياسـية ، ولكن لان التحـول كان هـو

السبب فى ان هـذه الهياكل أضحت تمارس نفوذا أكبـر ، فان انتهـاء فترة التحول كان العامـل الاسـاسى وراء انهيار قوة الهياكـل وبالتالى سهولة تعرضهـا وخضوعهـا لخطط محمد على باشـا فى التحديث • ويعتبر علمـاء الازهـر والجماعة القبطية والتجار أهـم الهياكل التى شهدت ازدهارا وللمفارقة قضى عليهـا خلال فترة التحول •

استطاع الازهـر الحفاظ على استقلاله فى مواجهة السـلطة العثمانية خلال قرون الهيمنة العثمانية على مصر وذلك لعـدة أسباب (٣٨)، أولها ، عدم التدخل فى شئون الازهـر من جانب العثمانيين الذين لـم يفرضوا عليه الدراسـات التركيـة اللغوية والادبية أو دراسة الحضارة التركية أو الفكـر التركى ، وثانيها ، الاستقلال المالى للازهـر من خلال نظام الاوقات الخيرية ، وثالثا ، عدم تعيين العلماء العثمانيين فى منصب شيخ الازهـر - بعكس منصب القضـاة الذى كان حكرا على العلماء الاتراك • ومن خلال هـذا الاستقلال استطاع علمـاء الازهـر ان يلعبوا دورا ضابطا لسلوك الولاة العثمانيين وأفعـال البكـوات المماليك ، فالشعب فى وقت المظالم والفوضى لم يكن يجـد الا علماء وشيوخ الازهر للدفـاع عنه ، وهناك العديد من المواقف التى جسـد العلماء ومارسوا فيهـا دورهم الضـابط للسلوك الرسمى (٣٩) •

ومع ضعف السلطة المركزية العثمانية وازدياد عنف حروب المماليك مع بعضهم البعض ، برز دور العلماء كمقرر ومتحكم فى مجريات الامور، وقد ساعد على ذلك انتقال كثير من الالتزام الذى كان فى عهده المماليك اليهم ، فقد كانوا يشترون الالتزام وذلك لحاجة المماليك للمال • وتعتبر الحركة الشعبية التى قادها الشيخ عبد الله الشرقاوى فى شـهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥ م) (٤٠) من اوائل الممارسـات لهـذا الدور ، وهذه الحركة كانت فىالاصل ضد مظالم مماليك محمد بك الالفى، ولكنها تطورت الى حركة ضد ابراهيم بك ، حيث نادت بضرورة وضع حد للمظالم التى يتعرض لها الشعب والمطالبة بضغط المصروفـات والحد من الاسراف فى استيراد المماليك وتـأمين الافراد على اموالهم

وارواحهم [٤١] والمهم هنا تلك الوثيقة التى صدرت وتضـمنت شروط العلماء واعلان توبة الامراء عن الظلم والتزامهم بالعدل ، وقد جاء فيها اسماء العلماء فى الترتيب قبل اسماء المماليك [٤٢] وبذلك حققت حركـة العلماء عدة اهداف : أولا ، أنهم أجبروا الامراء على التفاوض معهم ، وثانيا نزل الامراء على ارادة العلمـاء ووافقوا على الغـــاء جميع التشريعات الضرائبية الجائرة ، وثالثا عزل الحكام الجائرين من المناطق التى تضررت بوجودهم بها ، ورابعا امتدت مطالبهم لتشـمل تقرير ميزانية الدعم للحرمين ، وخامسا استصدروا وثيقة بهذه الحقوق وقع عليها القاضى والامراء بحضور والى مصر [٤٣] .

وازداد هذا الدور أهمية وتوسعا مع الاحتلال الفرنسى لمصر فى ١٧٩٧ فقد اعتمد نابليون على العلماء لاكساب قرارته شرعية ، فقـد كانت كافة قرارته تخرج للناس ممهورة بامضاء العلماء الذين ضـمهم ديوان القاهرة الذى انشأه فى ٢٦ يوليو ١٧٩٨ [٤٤] ، ولكن زعمـاء الأزهر كالسـيد عمر مكرم نقيب الاشراف خرجوا مع الامراء المماليك عازمين على المقاومة ، وهكذا اصبح العلماء نخبة حاكمة وقادة للمعارضة الشعبية .

والدافع الاساسى لثورة العلمـاء على الفرنسيين ، حتى لهؤلاء الذين ضمهم ديوان القاهرة ، كان معارضـتهم لمظـاهر الحيـاة التى صاحبت التسلط الفرنسى ووقوفهم أمام المشروعات الفرنســية فى فرنسة القانون والقضاء ورؤيتهم لنابليون كساعى لفصم العلاقة بين مصر والدولة العثمـانية . ولكنهم فى ثورتهم ضد الفرنسيين لم يلقوا الـدعم والتأييد العسكرى المنتظر من العثمانيين والمماليك فقد تركوا فى الساحـة بمفردهم ، الأمر الذى ادى بهم الى الوعى بضرورة أخذ نصـاب الامور بيدهم ، وبعدم أحقية العثمانيين أو المماليك فى تولى الولاية [٤٥] .

ووقف علماء الأزهر وجها لوجه ازاء التنـاقض فى النظام العثمانى الذى خلقته عملية التحول للقرن التاسع عشر ، حيث اصبحوا امام معضلة

التوفيق بين ضرورة وجود حاكم قوى يستطيع الدفاع عن مصر وفرض النظام وبين ضرورة الالتزام بالعدل والافكار المحافظة القائمة على التدخل المحدود للحكومة فى أمور الناس ، ففى ضوء انهار أبنية السلطة العثمانية والايمان بعدم أحقية العثمانيين أو المماليك فى تولى الولاية وتزايد دور العلماء فى تقرير الامور وجدوا الحل والتوفيق فى شخصية محمد على قائد القوات الالبانية فى مصر . وأختيار محمد على من المنظور التاريخى كان اختيارا صحيحا ولكن بالتأكيد لاسباب خاطئه من جانب العلماء ، فقد آمل العلماء أن يكون محمد على ، على بك آخر يتحالف معهم ويحمى مصالحهم ويقيم الأمن والنظام (٤٦) والخطأ يأتى من عدم ادراكهم ان وجود حاكم قوى للدفاع عن مصر فى ضوء ذلك التوتر النظامى بين الامبراطورى العثمانى والنظام الاوربى الدولى لايعنى الا شيئا واحد ألا وهو تقوية ساعد الدولة وبروز فئات وقوى جديدة كالعسكر والبيروقراطيين ، وبالتالى اختفاؤهم كقوة مؤثرة وذلك لارتباطهم التاريخى بنظام هزم عسكريا وساهم فى استنزاف الثروات وهذا هو ما حدث فى ١٨٠٧ (فيما بين الثالث من شعبان ١٢٢٢ هـ ، والسادس من شعبان ١٢٢٢ هـ) .« لما انقضى الأمر واستقر الباشا وأطمان خاطره وخلص له الاقليم المصرى وثغر الاسكندرية الذى لم يكن لليوم فى حيازته حتى قبل احتلاله بالانجليز ، فان أول ما بدا به أنه ابطل مسموح المشايخ والفقهاء ومصافى البلاد التى التزموا بها (٤٨) وخرج العلماء نهائيا كجناح فعال فى النخبه الحاكمه بعد عام ١٨١١ (٤٨) .

وبالنسبة للاقباط ، فقد ظهروا كهيكل للقوة مع ١٧٥٠ ، كما سبقت الاشارة ، وبلغوا اوج قوتهم فى ظل على بك الكبير ، ولكن مع انقضاء عهده وتولى محمد بك ابو الذهب وفيما بعده مراد بك وابراهيم بك ، فقد تعرض الاقباط للاضطهاد وخاصة تلك الشخصيات التى ساهمت فى نظام على بك الكبير ، كالمعلم رزق ، ولكن احتفظ الاقباط بادارة الجمارك كالتزام وأيضا حافظوا على نفوذهم فى مجال المال والتجارة (٤٩).

ومع قدوم الفرنسيين الى مصر انقسم المجتمع القبطى الى أقليه تعاونت مع السلطات الفرنسية تحت قيادة المعلم يعقوب حنا وأغلبية

شاركت فى المقاومة برئاسة المعلم جرجس الجوهرى (٥٠) وأكدت القيادات القبطية سواء المتعاونة مع الفرنسيين أو المعارضة على فكرة مصرية الاقباط وكانوا مدفوعين لذلك بتذبذب مواقف الاحتلال الفرنسى تجاهم وذلك تبعا لعلاقة السلطات الفرنسية مع المسلمين • ففى عهد كليبر الغيت كافة الاجراءات الاستثنائية ضد الاقباط ولكن فى عهد مينو وخاصة بعد اسلامه فقد تم طردهم من خدمة الحكومة وجباية الاموال (٥١) وترك ذلك أثر اكثر عمقا فى نفوسهم تمثل فى عدم اعتبارهم فرنسا أو غيرها من القوى الاوربية حامية طبيعية لهم ، فكانت دعاوى المعلم يعقوب حنا للاستقلال وتكوين الجيش القبطى (٥٢) ومما رسات المعلم غالى عندما أكد على ضرورة ان يكون المال اللازم لانشاء المشروعات مالا مصريا ورفض البابا بطرس الجاولى حماية روسيا القيصرية (٥٣) •

وهكذا كان التأكيد على فكرة وممارسات الوحدة الوطنية سببا فى اعطاء قوة دفع اكبر لهيكل القوة القبطى ، إلا أنه للمفارقة اضحى سببا لضعف قوتهم وذلك انهم اصبحوا عرضة كاى فرد آخر من الشعب لبطش الوالى ، هذا الىجانبانهم لم يعد ينظر اليهم كجزء منالسياسات التجارية للدول الاوربية ، وبالتالى فقدوا اهميتهم فى صياغة السلوك الخارجى المصرى ، وبهذا اصبح التوتر العثمانى الاوربى يمارس من خلال القناصل والاقليات الاوربية بدلا من الاقليات المحلية كما كان الأمر فى القرن الثامن عشر • ولم يكن من الغريب اذن انه « فى التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٢٢٠ هـ (١٨٠٥) طلب محمد على باشا دراهم سلفة من النصارى والتجار ، وهو أول طلب طلبه محمد على باشا بعد رياسته » (٥٤) أو فى ١٥ جمادى الاول من سنة ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ م) « طلب محمد على من المعلم غالى الف كيس والزمه بها فوزعها على المباشرين والكتبه وجمعها فى اقرب وقت » (٥٥) ووصل الأمر الى قيام ابراهيم باعدام المعلم غالى عندما عارضه غالى بشأن بعض الضرائب المفروضة •

أما بالنسبة للتجار ، فقد شهدوا صعودا الى مواقع التأثير فى عهد

على بك الكبير ، وذلك للحاجة اليهم لتمويل مشروعاته فى السياسة الخارجية هذا الى جانب العوامل الداخلية الأخرى التى تمت الاشارة اليها من قبل • ولكن مع قدوم محمد بك ابو الدهب وتغير هيكل الحاجه اليهم وخاصة فى ضوء تأكيد الانتماء والاندماج فى النظام الامبراطورى العثمانى ، اتى التجار تحت سيطرة شيخ البلد • فرغم تشجيع محمد بك ابو الدهب التجارة مع الهند ، إلا أنه الزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التى يحصلون عليها منها فى خلال ثلاثين يوما (٥٦) وهكذا دخل التجار فترة التحول للقرن التاسع عشر وهم فى وضع شبه تابع للمماليك بدلا من وضعهم كحليف لهم كما كان الأمر فى عهد على بك الكبير •

ومع الفوضى المسلحة التى عمت مصر فىظل المماليك ، اصبح التجزا أكثر عرضة لاستغلال الوالى العثمانى وتعرضا للنهب وذلك بسبب افتقادهم للحماية المسلحة التى تمتعوا بها منذ منتصف القرن الثامن عشر من جانب بكوات المماليك • وبسبب السياسات الفرنسية فى مصر فى احتكار التجارة واتباع طريقة السندات على الخزينة فى تأدية ما عليها من الديون (٥٧) انضم التجار الى الحركةالشعبية ضد الفرنسيين ،وتاريخ السيد احمد المحروقى يقف دليلا على هذه التطورات (٥٨) •

وساهم التجار فى صعود محمد على الى السلطة ، فقد كانوا أول حلفائه بالاشتراك مع المعلم جرجس الجوهرى (٥٩) وكان دافعهم فى ذلك مماثلا لدافع العلماء فى تصورهم لمحمد على على انه على بك آخر (٦٠) ، فمحمد على كان منقذهم من الاضطهاد الذى تعرضوا له من الوالى العثمانى والقوى العثمانية التى حضرت مصر بعد الجلاء الفرنسى فى ١٨٠٢ • ولكن صعود محمد على الى السلطة فى مصر اذن بانتهاء التجار كهيكل مستقل للقوة • فقد كانت نتيجة الفوضى المالية الضاربة فى البلاد وتحت الضغط المتزايد من السلطان الغازى محمود الثانى من أجل الاصلاح المالى للنظام العثمانى ، ان صدر فرمان سلطانى فى اواخر جمادى الاول سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨) : « إلى والى مصر والدفتر دار

والقضاة ونوابهم بمصر والاسكندرية وأمناء الجمارك وعموم الحكام بمنع تعلية قيمة العملة الذهبية والفضية عن المتداول بالآستانة الحاقاً للاوامر التى صدرت من قبل » (٦١) ، وتبعه فرمان آخـر فى أوائل شـهر ربيع الثانى ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م « بعدم التصريح للتجار باحتكار الغـلال والحبوب من حنطة وارز وخلافه واخراجها الى خارج القطر وبارسـال تلك الاصناف فى موسمها الى دار السعادة لبيعها لسكان الآستانة » (٦٢)، وهكذا كان الاصلاح المالى والتسويقى للنظام العثمانى وخاصة فى ضوء حاجة الباشا المزدوجة للتأييد العثمانى ضد المماليك والانجليز والى المال لتمويل حملاته ضد المماليك ومجابهة نقص السـلع يعنى سـلطات أكبر للدولة والباشوية فى مصر فى تنظيم طرائق الحصول على المال وبالتـالى تدهور التجار كهيكل مستقل للقوة ورجوعهم الى ماكانوا عليه من مركز شبه تابع للحاكم فى القاهرة • واضحى من السهل على محمد على فى غرة ذى القعدة ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م عزل السيد المحروقى عن نظارة الضربخانه وتنصيب شخصا من اقاربه (٦٣) واصبح الطريق مفتوحا لتنفيذ سياسات الاحتكار للتجارة والتى بدأت فى ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م باحتكار تجـارة النشوق (٦٤) •

ثانيـا : تكثيف نقل الخبرات الفنية الاوربية

كانت من نتائج انتهاء حقبة الحروب النابليونية وجنوح فرنسـا نحو المحافظة واتباع السلطة المركزية العثمانية منـاهج الاصـلاح على الطريق الغربى والحملة الفرنسية على مصر ، أن نشـطت حركة نقـل الخبرات الفنية الاوربية • وهذه الحركة لها جانبان أولهـا انتقـال الاوربيين ذوى الخبرات الفنية فى مختلف المجالات الى مصر ، وثانيهمـا نقل الخبرات الاوربية الى مصر من خلال ايفاد البعثات الى اوربا للتعلم والترجمة • وما يهمنا هنا هو الجانب الأول ، حيث يعتبر الجانب الثانى من الآثار المباشرة للجانب الأول ، علما بأن عملية نقل الخبرات الاوربية

من خلال المصريين قد بدأت فى ١٨١٣ • ومن الجديد بالذكر أن عملية انتقال الاوربيين ذوى الخبرات الفنية الى مصر استمرت حتى نهاية الفترة فى ١٨٤٠ ، وهذه العملية تجسدت مظاهرها الكبرى فى ١٨٣٣ وذلك بمجىء السان سيمونيين الى مصر •

بدأ الانتباه الى التفوق الاوربى العسكرى مع على بك الكبير ، فنجد ١١ ضابطا أوربيا فى قيادة جيوشه بالاضافة الى استئجار اليونانيين لبناء السفن ، هذا وان كانت البداية فى هذا الاتجاه بسيطة إلا أنها أخذت دفعة أكبر أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مع تكثيف جهود الرهبان الفرنسيسكان والمدرسين الاوربيين الذين كانوا بمدارسهم، فأصبحت اللغة الايطالية هى اللغة الاوربية الاولى فى مصر (٦٥) ، ولكن مع قدوم الحملة الفرنسية اخذ هذا الاتجاه يشتد ويتكثف ، فالمصريين جاءوا لأول مرة منذ ١٥١٧ وجها لوجه مع التقدم والتنظيم الاوربيين • فيسجل التاريخ اسم الضابط فرانسية فيسير والذى كان قائدا فى جيش نابليون كأحد الاوائل من الاوربيين والذين ساهموا بخبراتهم العسكرية فى حملات محمد على باشا ، فقد صحب بصفة خبير القائد ابراهيم باشا فى حملة الحجاز ١٨١١ ، (٦٦) وايضا كان طبيب الجيش فى هذه الحملة فرنسيا ويسمى دوساب Dussap (٦٧) ، ويعتبر كلوت بك واحدا من أبرز الاوربيين الذين رحلوا الى مصر ونقلوا اليها خبرتهم وانشأ بها مدرسة للطب فى ١٨٢٧ (٦٨) •

وكانت الخبرات الاوربية فى التنظيم والادارة والتى نقلت الى مصر من خلال الحملة الفرنسية من الاصول التى استفاد منها محمد على باشا فى بناء دولته ، فالبيروقراطية التى وضع اساسها محمد على باشا فى ١٨٢٤ كانت صورة مشابهة للتقسيم الادارى النابليونى ، وتكرر ذلك فى مجال انشاء الجيش الذى جاء نسخة شبيهة الى حد كبير بالجيش الفرنسى النابليونى Levee en Masse وفى مجالات التعليم والقانون (٦٩) •

واستدعى التعامل مع هذه الخبرات صعود فئة هامة الى النخبة الحاكمة ، وهى فئة المترجمين ، « فباغوص بك » الارمنى المسيحى والذى

عمل كمترجم عند محمد على باشا والذى عرف بمعلوماته الوفيرة عن الاسواق الاوربية والوحدات السياسية بأوربا [٧٠] استطاع من خلال عمله أن يصبح اول وزير للخارجية المصرية ، وذلك حيث عين رئيسا لديوان الامور الافرانكية والتجارة عند تنظيم الادارة فى ١٨٣٧ ، وفى هذا الاتجاه أيضا تم انشاء مدرسة الالسن فى ١٨٣٦ ، واصبحت مدرسة الالسن طريقا رئيسيا للصعود الى النخبة الحاكمة [٧١] .

وفى مجال تصنيع السلاح لعب الفرنسيين دورا هاما ففى ١٨١٤ كان مصنع المدافع تحت اشراف فرنسى اسمه جونو **Gonons** أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر اسمه قسطى **Coste** رئيس مهندسى الباشا وانشىء مصنع الاسلحة والبنادق فى عام ١٨٢٣ بفضل مجهود فرنسى يدعى « جيلمان » ولم يلبث أن خلفه ايطالى يدعى « فرانجينى » ، كما أنيط بالكولونيل « ادوار ويليم راى » تنظيم مدرسة المدفعية فى عام ١٨٢٥ [٧٢] ، وكان للقنصل الفرنسى « درفتى » دورا كبيرا فى استخدام الخبراء الفرنسيين العسكريين الى مصر [٧٣] ولم يقتصر المجال على النشاط الفرنسى ، فكان هناك نشاط للبعثة البولونية فى ١٨٣١ حيث جاءت هجرتها الى مصر كجزء من تاريخ الجهود التى بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد روسيا وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها أو الانضمام الى جيوش اعدائها أو تأييد الدولة العثمانية فى كفاحها مادامت فى حرب مع الروس أو مؤازرة محمد على فى حروبه ضد السلطان [٧٤] .

ولم تكد تمر عشر سنوات على ١٨١٥ (نهاية الحروب النابليونية)، حتى كانت مصر تعج بالعديد من الخبراء الاوربيين ، واذا كان الفرنسيون انتشروا فى الجيش (سليمان باشا الفرنساوى وغيره) وفى البيروقراطية، فقد تم استئجار « روست » **Rousset** لتنظيم المالية المصرية فكان للانجليز أيضا دور وخاصة فى مجال صناعات السكر فى الصعيد [٧٥] « فمعظم الزائرين من أوربا سمح لهم بمقابلة الحاكم (محمد على باشا)

حيث كان يسأل بصفة خاصة عن الماكينات الجـديدة التى اخترعت وعن الاغراض المختلفة لها » (٧٦) •

ثالثا : تزايـــد الاهتمام الاوربى الدولى بمصر :

دخلت مصر الى نطاق الاهتمام السـياسى الاستراتيجى الاوربى الدولى باحتلال فرنسا مصر فى ١٧٩٨ • ويعتبر هذا التاريخ هو بـداية الاهتمام الجدى الانجليزى بمصر ، هذا علما ــ كما تمت الاشـارة من قبل ــ أن الاهتمام الانجليزى بما يجرى بصفة عامة فى النظـــام الامبراطورى قد بدأ برد فعلها للمعـاهدة الروسـية ــ النمسـاوية فى ١٧٨١ • وقـد لعبت انجلترا دورا هـاما فى عقـد معـاهدة السـلام لاجلاء الفرنسيين عـن مصر فى ١٨٠٢ المعقودة فى امينز Amiens فقد فاوض الروس والانجليز نيابة عن الدولة العثمانيةشروط الاتفـاق مع فرنسا ، وعند رحيل الانجليز عن مصر بعد جلاء الفرنسيين اخذوا معهم الالفى بك وذلك لتعميق ارتباطهم بمصر•

وتطور الاهتمام الاوربى الدولى بمصر من مجرد اهتمـام مرتبط بموضوعات وصراعات حول التجارة العالمية الى اهتمام مرتبط بموضوعات وصراعات سياسية ــ استرتيجية اوربية نتيجة عاملين اساسيين ، أولهما انه نتيجة تأسيس نظام توازن القوى الاوربى اصبحت منطقـة الشرق العربى هى المجال الذى يمكن ان تتصارع فيه الدول الاوربية بدون تهديد توازن القوى الاوربى ، (٧٧) فى ضوء اسـتقرار الهند فى يـد انجلترا وانتهاء الحروب الامريكية وعدم ظهور افريقيا فى هذا التاريخ كمجـال اساسى للصراع الاوربى • وثانيهما بروز المسألة الشرقية بمعنى المشاريع الاوربية المختلفة لتقسيم النظام العثمانى ففى ١٨٠٦ اقترحت روسيا أن تأخذ انجلترا مصر فى مقابل أن تحصل روسيا على ملدافيـا Moldavia والشيا Wallachia (٧٨) وبعبارة أخرى كان تطور هذا الاهتمام ليصبح سياسيا استراتيجيا مظهرا منمظاهر تبعية النظام العثمانى الامبراطورى للنظام الاوربى الدولى •

وأنعكس هذا البعد الجديد فى احداث سنوات ١٨٠٦ و ١٨٠٧ ، ففى

اكتوبر ١٨٠٦ عندما اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وقفت انجلترا الى جانب روسيا وأرسلت اسطولها لحصار اسطنبول فى أوائل ١٨٠٧ ، ولكن تغير الموقف الانجليزى بمجرد أن سعى السلطان سليم الثانى الى عقد تحالف رسمى مع نابليون والذى كان فى حرب مع انجلترا فى أسبانيا ، فأسرعت انجلترا بترك المعركة ضد السلطان العثمانى وتوجهت لغزو مصر فى ١٨٠٧ اعتقادا بأن التحالف المنتظر بين العثمانيين ونابليون سوف يقود الى وقوع مصر تحت الاحتلال الفرنسى وهذا مالا تسمح به انجلترا لما فى ذلك من اخلال للتوازن فى البحر المتوسط واضرار بمصالحها فى الهند • ويمكن القول بأن عام ١٨٠٧ يسجل بدء ظهور المسألة المصرية من المنظور السياسى الاوربى وذلك بمعنى ان الصراع الدولى لم يعد يدور فقط حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ، بل أيضا حول من يسيطر على مصر • يظهر ذلك جليا من عدم وجود ترتيبات متعلقة بالصراع حول الامبراطورية العثمانية فى الاتفاق على جلاء الانجليز ، فالجلاء تم بالاتفاق بين قومندان البحر هانويل وقائد الجنود البرية الانجليزية وبين محمد على باشا والى مصر • وهكذا فقد كان هناك غياب كامل للقوى الاوربية الأخرى غير انجلترا بالاضافة الى غياب الدولة العثمانية ، كما ان الاتفاق لم يتضمن أى شرط سياسية لانجلترا ماعدا شرط تأمين المماليك (الشرط الرابع) • وقد تقدمت انجلترا بطلب رسمى منفصل عن الاتفاقية بالسماح لها بشراء قمح من مصر • هذا الطلب الذى رفضه محمد على باشا فى أول الامر ، ولكن نزولا على رأى باغوص بك وذلك لما فى هذه الصفقة من آثار سياسية اعتمادا على أن تكون وسيلة لتحييد انجلترا فى موقفها من مصر ، تمت الصفقة فى ١٨٠٨ •

وأصبح محمد على باشا نتيجة لذلك اكثر وعيا بهذا التبلور الاوربى للمسألة المصرية ولذلك طلب فى « المحرم ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م من الصداره العظمى اعطاءه سندا بأنه غير مسئول عن تعديات الدول الاجنبية على

مصر التى هى مطمح انظارها عند تكليفه بالتوجيه الى الاقطار الحجازية » (٧٩) •

(جـ) خلاصة :

فى هذا الجزء كان الهدف هو ايجاد علاقة سببية بين المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية وتطورها وبين التغير الذى اصاب هيكل القدرات المصرية • والمقولة الاساسية هى أن تطور المعالم النظامية لبناء العلاقات الدواية فى فترات تحوله وخاصة فى فترات ١٧٠٠ ــ ١٧٥٠ و ١٧٨٩ ــ ١٨١٥ خلق لمصر الفرصة الموضوعية لتحسين شروط مكانتها الدولية • وقد تجسد هذا التطور النظامى فى ازدياد التوتر والصراع بين النظام الامبراطورى العثمانى والنظام الاوربى الدولى • وقد انعكس هذا التطور على أبنية القدرات المصرية من حيث التأثير وتوجيه نمط تغيرها •

ويركز الجزء التالى على توضيح كيفية تفاعل السلوك المصرى فى عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا وخاصة فى مجالات الحرب والدبلوماسية وما اتبعه من خلق هياكل القدرات اللازمه لذلك مع هذه الفرصة الموضوعية •

٣ ــ السلوك المصرى والصراع حول شروط المكانة الدولية :

كانت الفرصة الموضوعية لتحسين شروط المكانة الدولية لمصر ، أكبر فى عصر محمد علىباشا منتلك النى سعى علىبك الكبير لاقتناصها ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى اختلاف طبيعة نمط التوتر والصراع بين النظام الامبراطورى العثمانى والنظام الاوربى الدولى فى كلا العصرين ، فحتى ١٧٧٤ كان نمط التوتر فى الاساس تجاريا ، فى حين انه مع ١٨١٥ اصبح الصراع استراتيجيا ، ففى ظل التوتر التجارى لم يكن لمصر الا ان تنشط تجاريا وبشكل شبه مستقل عن النظام الامبراطورى العثمانى ، بينما اعطى التوتر الاستراتيجى مصر المساحة والفرصة للعمل على تشكيل مقومات القوة الاستراتيجية المستقلة ، فمجال الاستقلال التجارى هو المجال الذى صاغ أطار الصراع بين على بك الكبير والدولة العثمانية،بينما

مجال استقلال القوة هو المجال الذى شكل موضوعات الصراع بين محمد على باشا ضد الدولة العثمانية والدول الاوربية العظمى ٠

ان نمط التوتر التجارى الذى صاغ العلاقة بين النظام العثمانى والنظام الاوربى حتى ١٧٧٤ لم يكن يتعلق فى المقام الاول بالتأثير على مدى تكامل الاراضى للوحدات المتصارعة ، هذا بالاضافة الى أن الحروب من اجل التوسع التجارى لم تهدف الى تدمير الخصم ، الأمر الذى عنى فى الواقع العملى عدم ضرورة التعبئة الشاملة لموارد الوحدات المتصارعة فى حين ان نمط التوتر الاستراتيجى انصب اساسا على التأثير على مدى تكامل الاراضى للوحدات المتصارعة ، وشنت حروبه بغرض تدمير الخصم الأمر الذى تتطلب تعبئة شاملة للموارد ، فالفرق الاساسى بين النمطين يتمثل فى ان النمط التجارى لا يخلق بالضرورة حاله عضوية من الصراع ، هذا بعكس النمط الاستراتيجى الذى بالضرورة يخلق حاله عضوية من الصراع ٠

(أ) على بك الكبير والاستقلال التجارى : ــ

تنقسم فترة حكم على بك الكبير الممتدة من ١٧٦٠ الى ١٧٧٢ الى أربع مراحل وذلك حسب مدى اطلاق سلطته وسيطرته على مقدرات البلاد ٠ المرحلة الأولى (١٧٦٠ ــ ١٧٦٤) حكم فيها على بك مصر وكان فيها تحت اشراف ونصيحة «عبد الرحمن كتخدا» أغا اوجاق المستحفظين ورئيس بيت القازدغلية ٠ وفى هذه المرحلة أهتم على بك الكبير بتدعيم منصبه تجاه استاذه عبد الرحمن كتخدا من ناحية وضد الوالى العثمانى والبكوات المماليك المناوئين له من ناحية أخرى ٠ المرحلة الثانية (١٧٦٥ ــ ١٧٦٦) وحكم فيها على بك من غير اشراف عبد الرحمن كتخدا بعد أن نفاه وتولى رئاسة بيت القازدعليه ولكنه دخل فى صراع ضارى مع الوالى العثمانى والبكوات المماليك مما أدى الى طرده من مصر ونفيه ٠ والمرحلة الثالثة (١٧٦٧ ــ ١٧٦٩) وفيها عاد على بك الكبير الى منصب مشيخه البلد وذلك بالتعاون مع الوالى العثمانى ، وفى هذه الفترة سادت علاقات التعاون بين الوالى العثمانى وعلى بك الكبير وخاصة فى مجال محاربة

بكوات المماليك والقبائل العربية • وأخيرا المرحلة الرابعة (٦٩/١٧٧٠ ـ ١٧٧٢) وشهدت الحكم المطلق لعلى بك الكبير بعد قيامه بطرد الوالى العثمانى واخضاع مصر لسيطرته الكاملة من اسوان الى الاسكندرية ، وقد سقط على بك الكبير فى ١٧٧٢ بانقلاب محمد بك ابو الدهب قائد جيشه عيله •

وحكم على بك الكبير فيما بعد ١٧٦٩ لايجب ان يفهم على أنه كان حكما ديكتاتوريا ، فهو يعنى فقط ان على بك الكبير فى هذه الفترة أستطاع ان يقضى على القوى المناوئة لسلطته والساعية لاسقاطه • فعلى بك الكبير حكم مصر بتحالفقائم بين التجار والاقليات والعلماء ، حيث كانت بين هذه القوى الثلاث علاقات تعاون وتوافق ، كما كانت هناك علاقات صراع بين الاقليات والعلماء هذا بالاضافة أن على بك الكبير كان عرضة للتأثر بالمصالح الخاصة طالما انها تتوافق مع التوجه التجارى العام لسلوكه الخارجى •

كان التوجه العام لسلوك على بك الكبير الخارجى نتيجة للتفاعل بين نمط التوتر بين النظام العثمانى والنظام الاوربى وما افرزه من تغيرات اصابت هياكل القدرات المصرية وبين نمط النظام السياسى الحاكم كنظام اوليجاركى ـ تجارى تقوده ايديولوجية تشجيع التجارة وفرض النظام والامن • ومن تفاعل النمطين تولدت اشكالية السلوك الخارجى ، فالجانب التجارى كان متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث التوسع التجارى واعادة هيكلة طرق التجارة العالمية ، كما أنه كان نتاجا ومدعما للاجماع بين عناصر التحالف الحاكم ، بينما لم يكن الجانب العسكرى متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث نمط الصراع الاوربى الدولى وطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات كما كان سببا للخلاف والفرقة بين عناصر التحالف الحاكم ، فمعضلة السلوك الخارجى لعلى بك الكبير تمثلت فى ان الاهداف العسكرية والمعبرة فى معظمها عن خصوصية تطور الواقع المصرى من حيث ظهور البيوتات المملوكيه ابطلت أو على الاقل بددت معظم نتائج ومفعول النجاحات

التجارية والمعبرة فى اغلبها عن طبيعة واتجاه التغير النظـامى فى بنـاء العلاقات الدولية .

اولا : الجانب التجارى ، يعتبر مبدأ تشـجيع التجـار الاوروبيين وحماية التجارة الاوربية واحدا من المبادىء الاساسية لسـلوك على بك الكبير الخارجى ، ففى خلال المشيخه الأولى وخاصة بعد ان خلصت لـه رئاسة بيت القازدغلية (١٧٦٥ – ١٧٦٦) حاول على بك الكبير اقنـاع الوالى العثمانى حمزة باشا (١٧٦٥ – ١٧٦٧) أن يصدر فرمانا بالسماح للسفن الاوربية بحمل البن الى اوربا دون جمارك ، ورغم رفض الباشـا العثمانى اصدار هذا الفرمان ، فان على بك الكبير استمر فى وعوده للتجار بأن اسطنبول سوف تصدر هذا الفرمان وانه إذا لم يصدر فإنه قـادر على منحهم هذا الحق ، ولكن التجار رفضوا المخاطرة بالعمل فى البحـر الاحمر وتجارته خشية رد الفعل العثمانى (٨٠) . ولكن فى فترة التعـاون بين على بك الكبير والوالى العثمانى خـلال المشـيخة الثـانية : نجح فى استصدار هذا الفرمان من الوالى العثمانى فى ابريل ١٧٦٨ وقد اعتمـد السلطان العثمانى هذا الفرمان (٨١) .

وتطلبت هذه السياسة تغييرا فى التنظيم القـانونى – الاجتمـاعى لمصر ، فقد كانت هناك العديد من العوائق التى تعمل على ابعاد مصر عن العالم الخارجى (٨٢) مثل العائق الدينى من حيث الايمـان بفكـرة دار الاسلام ودار الحرب والعائق الاجتماعى من حيث وجود ازمة ثقـة بين المسلمين والاجانب الأمر الذى ادى الى عزل التجار الاجانب فى خـانات خاصة ، كما كان الاتصال بهم محرما اجتماعيا ، فما كان من على بك الكبير الا أن شرع وفرض تشريعـات تحض على عـدم التميز الاجتمـاعى والاقتصادى ضد التجار الاجانب (٨٣) ، كما لجأ على بك الكبير الى معاقبة أى مسئول أو مملوك يتعدى على التجار الاجانب بالابتزاز (٨٤) .

فى هذا الاطار ، اتخذ نفوذ الاقليات آبعادا جديدة لم تعرفها مصر العثمانية من قبل ، فمثلا عندما طلب السلطان الغازى مصطفى الثانى فى

١٧٦٩ من على بك الكبير أن يعد العدة لمساعدة الأمير عبد الله أمير مكة فى صراعه على عرش الامارة ، تردد على بك ، ولم يحسم امره بالاستجابة للطلب فى ١٧٧٠ إلا عندما اقنعه كــلا من روزيتى Rossetti والمعلم رزق بالمغانم التجارية من الحملة المتمثلة فى تحويل جزء من تجارة الهند لتمر عبر مصر (٨٥) وفى مقابل ذلك منح كلا من روزيتى واخيه حق تأسـيس بيت تجارى فى جده (٨٦) .

كان الحصول على المغانم التجارية وتعظيمها سـببا من الاسـباب الرئيسية التى دفعت على بك الكبير للقضاء على امارة الشـيخ همـام فى الصعيد . فقد كان احتكار زراعة القمح واحدا من اهم مصادر قوة الشيخ همام فى مواجهة حكـام القاهرة ، فكان يسـتطيع كما حدث فى مرات عدة ان يوقف تصديره الى القاهرة فتسود الفوضى والمعـاناه بهـا (٨٧) ، هذا بالإضافة الى حاجة حكام القاهرة الى القمح لازدياد الطلب العالمى عليه وخاصة من جانب فرنسا ، فاحتكار القمح داخليا بالنسبة لعلى بك كـان الوسيلة لفرض اسعار عالية فى مواجهة الفرنسيين (٨٨) .

واندفع على بك الكبير ليؤكد استقلاله التجارى وذلك بعقد معاهدة تجارية فى ١٧٧٢ مع جيمس بروس مندوب وارن هاسـتنجز حـــاكم البنغال (٨٩) . وهذه المعاهدة كانت اول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج على المستوى الرسمى ، ونصت هذه المعاهدة على حصول الجمارك فى السويس على ٨٪ من قيمة البضائع المستوردة من الهند وخمسين تالر رسوم رسو عن كل سفنية ، وتعهد (على بك) فى مقابل ذلك برحماية التجار البريطانيين وقباطنة السفن ، لكن الحكومـة البريطانية لم تعترف بهذا الاتفاق ابقاء على صلاتها الطيبة بالدولـــة العثمانية ، الا ان هذا لم يمنع التجـار الانجليز من الاسـتفادة من تلك الاتفاقية . وايضا أرسل على بك الكبير قبطيا كمندوب عنه لتوقيع معاهدة تجارية مع مدينه ليفورنو Livorno (٩٠).

ولم يكن هذا التوسع التجارى والنشاط مع الاروبيين يدفع السلطة

المركزية باسطنبول للاعتراض ، وذلك لأن فى زيادة الدخل لمصر مصلحة للدولة العثمانية ، فقد كانت مصادر الايراد للدولة العثمانية فى مصر ، ثلاثة انواع من الايرادات[٩١] •

١ ــ خراج اراضى ولاية مصر (ضرائب الاراضى) •

٢ ــ ضرائب الجمارك (محصول أسكلها ومقاطعات) •

وهذان النوعان يشكلان ما يعرف «بخزينة الارسالية » التى ترسل سنويا من مصر الى السلطة المركزية فى اسطنبول • أما النوع الثالث ، عبارة عن ضرائب متفرقة (اموال متفرقة) • ومن هنا كان تنشيط التجارة يعنى بالنسبة للدولة العثمانية زيادة خزينه الارسالية ، فحتى ١٧٦٩ / ١٧٧٠ استمر التأييد العثمانى لعلى بك الكبير باعتباره المملوك الوحيد القادر على السيطرة على البلاد وبالتالى تنمية مواردها ، الأمر الذى كان يعنى فى نهاية المطاف زيادة خزينة الارسالية الى السلطة المركزية بأسطنبول ، فرقيم باشا آخر والى عثمانى فى عهد على بك الكبير استطاع فرض السيطرة المالية على مصر الى الحد أنه كان فى مقدوره ارسال ٣٧ر٥ مليون بارة الى اسطنبول[٩٢] •

وتاريخيا ، كان رد فعل الدولة العثمانية ازاء اعتياد المماليك نهب الخزينة غير عنيف[٩٣] كما أن عدم ارسالها من جانب المماليك المسئولين عنها (حسب نصوص قانوننامه) لم يكن يدل على تمرد على الدولة من عدمه • لقد اوقف على بك الكبير أرسال الخزينة الى الدولة نهائيا من عام ١٧٦٨ حتى سقوطه فى ١٧٧٢ ، ولكن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من الطلب من على بك الكبير ان يجهز حملة للحجاز فى ١٧٦٩ • وهذا لأنه كان للدولة مصدر آخر للدخل وهو الحلوان[٩٤] ، وهو ثمن اعادة بيع الممتلكات أو المناصب الخالية بوفاة اصحابها الى من يدفع لتنتقل اليه • ومع أشتداد الحروب بين المماليك وأنهيار أبنية السلطة العثمانية فى مصر « كانت الدولة تستمتع كل حين وآخر بالحصول على ملايين البارات التى يدفعها المماليك والبكوات المنتصرين للحلول محل اعدائهم فى املاكهم

ومناصبهم » (٩٥) . ووصل الأمر الى أن أصبح الحلوان الى حد كبير يحل محل الارسالية (٩٦) .

وشعرت الدولة العثمانية بالقلق من النشاط التجارى المصرى عندما وجدت ان كثيرا من الأموال المجنية من التجارة تذهب لنواح عسكرية لتأكيد سلطة على بك الكبير ، فضلا عن تخوفها من علاقات على بك الكبير العسكرية مع روسيا وسعيه لاقامة تحالفات عسكرية مع ضاهر العمر ، الوالى المتمرد على الدولة العثمانية .

ثانيا : الجانب العسكرى ، مع صعود البيوتات المملوكية وسيطرتها على الساحة السياسية فى مصر ، ثم احياء المبدأ الفقهى (الحكم لمن غلب) (٩٧) وقد أدى هذا التطور الى تدعيم العلاقة والتحالف بين المماليك والعلماء ، وبصعود على بك الكبير الى مشيخه البلد وخاصة المشيخة الثانية وفيما بعد ١٧٦٩ ، اصبح هذا المبدأ هو الموجه لسلوك مصر الخارجى فى المجال العسكرى .

وترجم هذا المبدأ اولا ، فى الداخل ، حيث سعى على بك الكبير فى تصفية كل مصادر القوة الخارجة عنه : المماليك من خارج بيته والوالى واوجاقاته والقبائل العربية فى الوجهين القبلى والبحرى (٩٨) . وكان ذلك خرقا غير مقبول للنظام الامبراطورى العثمانى ، فعملت السلطة المركزية على اثارة العداوات والنزاعات ضد على بك الكبير ، ففى ١٧٦٩ بينما كان يستعد لمحاربة الشيخ همام ارسلت السلطة المركزية جواسيسها واعوانها بغرض تجميع المناهضين لعلى بك وتكوين جيش لمقاتلته فى اسيوط (٩٩) . وفى هذا الوقت ظهر تطوران هامان من الناحية العسكرية فى النظام الامبراطورى العثمانى ، أولهما سباق بين الولايات اعثمانية المختلفة فى مجال استئجار الضباط الاوربيين وشراء الاسلحة الأوربية (١٠٠) وثانيهما انشغال الدولة العثمانية بمحاولة مجابهة تخطيطات كاترين الثانية قيصر روسيا لتقسيم بولندا ، وتهديد الدولة العثمانية الأمر الذى ادى الى حرب شاملة بين الدولة العثمانية وروسيا من ١٧٦٨ — ١٧٧٣ انتهت بهزيمة العثمانيين وتوقيع معاهدة كوجك قنارجى .

وشارك على بك الكبير فى هذا السباق على التسلح ، فاتصل بالبندقية الحصول على مساعدات عسكرية وأتصل فى نفس العام بكبير « فرسان القديس يوحنا » فى مالطة للحصول على مدفعية حديثة وذخيرة (٣١) كما عين عددا من الضباط الأوربيين لتدريب جيوشه (١٠٢) وكانت لتلك الخبرات الأوربية القليل من التأثير على القدرات القتالية لجيوش على بك الكبير ، وذلك لأن الابنية الاجتماعية ـ الاقتصادية اللازمة لرفع الكفاءة القتالية والاستعداد التنظيمى للجيش لم تكن متوافرة ولم يعمل على خلقها (١٠٣) ، ولجأ الى ابتزاز الفلاحين والتجار وموظفى الحكومة لتوفير الاموال اللازمة لحملاته العسكرية (١٠٤) .

وفى مواجهة الحاجة المتزايدة الى الدعم العسكرى وخاصة فى ضوء حملته على الشام فى أواخر ١٧٧٠ ، اتصل على بك الكبير بروسيا ، بعد أن فشلت اتصالاته مع جمهورية البندقية بغرض المحالفة والمساعدة فى امتلاك الجزر التابعة للدولة العثمانية فى البحر المتوسط (١٠٥) وتطورت الاتصالات بين على بك الكبير والمسؤولين الروس وخاصة الكونت « الكسيسى أورلوف Orlov » واثمرت الاتصالات عن حصول على بك الكبير على خدمات ضباط بحريين يونانيين كانوا يعملون فى الاسطول الروسى ومعهم معدات حربية ، ولكنه كان قد سقط وهرب الى فلسطين فى ٢٩ ابريل ١٧٧٢ قبل وصول هذه الامدادات .

ومن الملاحظ أن الدول الاوربية التى سعى على بك الكبير للحصول على معونات عسكرية منها كانت مترددة فى مساعدته ، وحتى فى حالة تقديم هذه الدول لهذه المعونات فان الاخيرة لم تكن ذات وزن أو تأثير يسمح له بهزيمة الدولة العثمانية ، فمحاولة على بك الكبير لترجمة مبدأ « الحكم لمن غلب » ضد الدولة العثمانية لم تكن امامه فرصة موضوعية للنجاح لان نمط التوتر الاساسى بين النظام العثمانى والنظام الاوربى فى تلك الفترة كان تجاريا وليس استراتيجيا .

اضف الى ذلك أن السلوك الخارجى لعلى بك فى المجال العسكرى وخاصة فى ضوء تعرض الدولة العثمانية للهزيمة عى يد احدى القوى

الاوربية المسيحية كان دافعـا هاما وراء انقلاب محمد بك ابو الدهب على سيده على بك الكبير بحجة أن على بك الكبير كان كافـرا بتعاونه مع قوى مسيحية من أجل تدمير الامبراطورية الاسلامية (١٠٦) • وهذا الشعور قد سـاد مصر خلال الايـام الاخيرة لعلى بك الكبير ، مدعمـا بغضب العلماء من ازديـاد الحريات المسموح بها للاقليات •

وبسقوط على بك الكبير كنتيجة مباشرة لسلوكه الخارجى العسكرى، ووفاة محمد بك أبو دهب فى ١٧٧٥ ، بدأ التدهور التجارى لمصر حيث سـاد الاضطراب والفوضى والصراع بين الامراء والمماليك ، الامر الذى انتهى بالفتح العثمانى الثانى لمصر فى ١٧٨٦ — ١٨٨٧ •

فالزمن لم يكن ناضجا بعد لتأكيد عدم الهيمنه العسـكرية — الاستراتيجية العثمانية على مصر • ما كان مسموحا به فقط ، من منظور التطور النظامى لبناء العلاقات الدولية ، هو تحقيق الاستقلال التجارى•

(ب) محمد على باشـا واستقلال القوة :

شهدت مصر خلال حكم محمد على باشا ، ١٨٠٥ — ١٨٤٨ ، وعلى الاخص خلال الفترة ١٨١١ — ١٨٤٨ ، حكمـا مطلقا An Absolute Rule حيث كانت الحكومة ، « مزيجا من الفردية القائمة على أسـس ذلـك التنظيم المركزى ينتهى عند طرفه الاعلى بشـخص الباشـا ، ومن الشورى التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التى انشـأها محمد محمد على لبحث المشروعات واعدادهـا قبل أن تعرض عليـه وتصدر بتنفيذهـا فى النهاية أوامره » (١٠٧) وهذا الشكل من الحكم ، وخاصة فى ظل ضعف وذبول هياكل القوة المحلية خاصـة بعـد مذبحة المماليك فى ١٨١١ ، اعطى لمحمد على باشـا قدرا كبيرا من حرية الحركة من أجـل تركيز القوة • وكانت من الوسـائل التى لجأ اليهـا الوالى بصـدد ذلك ، وهى الالتجاء الى الاصـلاح الادارى والاقتصـادى وشـن الحروب والمناورات الدبلوماسية •

كان محمد على باشــا واليا عثمانيــا على مصر ، هــذا بعكس على بك الكبير الذى كان فقط شيخ بلد وقائمقام (نائب للوالى فى حالة غيابه) وهذا الفرق من الاهمية بمكان فى فهم حجم الفرصة الموضوعية التى اتيحت لمحمــد على باشــا لتحسين شروط المكانة الدولية لمصر • فرغم أن محمد على باشــا جاء الى منصب والى مصر ــ مفروضــا على السلطة المركزية باسطنبول من جانب هياكل القوة المحلية الا أنه جلس على مقعد الوالى بفرمان عثمانى والاهم من ذلك أنه مــع صعود السلطان الغازى محمود الثانى الى منصب السلطة فى ١٨٠٨ ظهرت حاجة السلطة المركزية اليه وخاصــة فى مجــال فرض الامن ومحاربة المماليك والوهابيين ، فمحمد على باشا فى صعوده كان مظهرا من مظاهر ذلك التغير البنائى العميق فى النظام العثمانى نحو الاصلاح والاهتمام بالعمــــل على تضامن وحدات النظام ، فمحمد على باشــا لم يات ليمثل موجه انفصالية على النظام العثمانى • أما بشــأن على بك الكبير فقــد جاء ممثلا لصعود المماليك كقوى محلية مناوئة للنظــام أما بشــأن على بك الكبير فقــد جاء ممثلا لصعود المماليك كقوى محلية مناوئة للنظام العثمانى ومستهدفة الخروج من النظــام ككل ، فصعود على بك الكبير جاء فى زمن تحلــل أبنيه السلطة العثمانيــة ، بينمــا جاء صعود محمد على باشــا فى زمن الاصلاح وعــدم المركزيــة العثمانية والدعــوة الى بناء مؤسســـات جــديدة •

وظهر هذا الفرق بين على بك الكبير ومحمد عى باشــا من حيث علاقاتهمــا بالدولة العثمانية ، كان محمد على حريصا على تأكيـــد السلطة الاسمية للسلطان العثمانى بينمــا لــم يكن على بك الكبير على نفس مستوى الاهتمام حتى وصــل به الامــر الى طــرد الوالى العثمانى ومنع أى والى آخر من النزول الى مصر خلال المدة ١٧٦٩ ــ ١٧٧٢ • كانت هناك قطيعة عثمانية لعلى بك الكبير ، بينمــا كان هناك عددا من العثمانيين الذين قدموا الى مصر لمساعدة محمد على باشــا فى مشروعات الاصلاح (١٠٨) هذا بالاضــافة الى أن محمد على لــم

يحدث أن تحالف أو سعى للتحالف مع قوى اوربية معادية أو فى حرب مع الدولة العثمانية ، وهذا بعكس على بك الكبير •

بالنسبة لعلى بك الكبير ، كان العمل على تفادى مصر تأكيد الهيمنه العثمانية عليها يعنى الحرب من أجل الانفصال اذا امكن ذلك بينما كان يعنى لمحمد على باشا تغير فى شروط التعامل بينه وبين السلطة المركزية • والمفارقه أنه ، بالنسبة لعلى بك الكبير فانه كان يسعى لذلك من خلال الاتصال بالدول الاوربية والتى كان ترددها فى تأييد مشروعاته السبب الاساسى فى أنهيار المحاولة • أما بشأن محمد على باشا ، فانه كان يسعى لتحسين شروط التعامل من خلال الاتصال بالدول الاوربية أيضا ، هذا الى جانب بناء دولة قادرة ، ولكن تحالف واتفاق هذا الدول عليه فى ١٨٤٠ كان السبب الاساسى فى تحجيم المحاولة •

وكان استقلال القوة من أهم معانى العمل على عدم تأكيد الهيمنه العثمانية على مصر فى عهد محمد على باشا ، بعبارة أخرى ، كان العمل على الاستقلال العسكرى والادارى والمالى مرادفا للعمل على عدم تأكيد الهيمنة العثمانية على مصر • وتمثلت اشكالية السلوك الخارجى لمحمد على باشا فى أن استقلال القوة قاد الى تحالف واتفاق الدولة الاوربية بالاضافة الى الدولة العثمانية ضده بدلا من دفع السلطة المركزية العثمانية الى تحسين شروط التعامل معه ، فتجربة محمد على باشا من حيث حدودها وآفاقها كانت نتاج التفاعل بين اتجاهين متعارضين من التغير النظامى : أولهما الاصلاح العثمانى ، وثانيهما التوسع الامبرايالى والتوازن الاوربى •

أولا : الاصلاح والقوة :

تميزت فترة ١٨١١ — ١٨٣٧ باشتداد ساعد الاصلاح ، وأتخذ الاصلاح المسارات التالية : (١) الاحتكار ، (٢) بناء البيروقراطية (٣) التجديد الهيكلى لمصادر الايراد ،(٤) بناء جيش حديث •

وتمثل الاحتكار فى نوعين : « الاحتكار الداخلى » وهو الاحتكار الزراعى وبمقتضـاه كان الباشـا يقتسـم مع الفلاحين المحصولات الزراعية وكان له النصيب الاكبـر من هذه القسمة ، « والاحتكـار الخارجى » وهو الاحتكار التجارى الذى استطاع محمد على عن طريقة أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية » (١٠٩) وقـد بلغ مكسب الحكومة من الاحتكار ٣٤٠،٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٨٢١ من مجموع الدخل وهو ١،١٩٩،٧٠٠ جنيه مصرى وفى سنة ١٨٣٦ بلغ مكسب الحكومة ٧٥٠،٠٠٠ جنيـه مصرى من مجمـوع الدخل وقـدره ٣،٠٦٤،٣٠٠ جنيه مصرى (١١٠) .

وكان الاحتكار فعالا فى وضع التجارة الوطنية والتجارة الاجنبيـة تحت اشراف الحكومة . وأثار ذلك غضب أوروبا من محمـد على لما انطوى عليه هذه الاحتكار من اجبار التجار الاوربيين على الشراء والبيع للحكومة فقط وبالاثمان التى تقررها ، فاتهمت أوروبا محمـد عـلى بمخالفة معاهدة الامتيازات الاجنبية الموقعة مـع الدولة العثمانيـة ، وفى عـام ١٨٣١ أكـد قنصـل فرنسا « ان من سوء حظ الشعب المصرى وطبقة التجار الاوربيين ان الدول الاوربيـة لـم توقف اساليب التجارة الاحتكارية التى اتبعهـا الباشـا عندما اتضحت للمره الاولى » ، وفى عام ١٨٣٨ صرح قنصـل بريطانيـا العام بنفس الشىء تقريبـا واضـاف « أن بلادة الهيئة القنصلية أو أهمـال رجالهـا القيـام بواجبهم سمح للبشـا بمخالفة نصوص الامتيازات الاجنبية ، وان هـذه المخالفات قـد أصبحت حقا مكتسبا بمضى الزمن » (١١١) .

وعانى الفلاحين المصريين من الاحتكار مما دفـع الكثير منهم الى الهرب ومغادرة اراضيهم ، خاصـة مع اكثار محمد على باشـا من عـدم اعطاء نقود فى المقابل لمجهودات الفلاحين بل تذاكر مالية بالقيمـة على الخزانة . وعندما ساءت أحوال الفلاحون قرر الباشـا منذ عام ١٨٣١ تقريبـا ان يترك لهم اختيار المزروعات التى يريدونهـا ، كمـا ترك لهم الحبوب الاربعة التى يعتمدون عليهـا فى غذائهم ومعاشهم ومنع الاتجار

مع الخارج فى هذه الاصناف الاربعة (١١٢) ، وفى ١٨٣٧ ، الغى الباشا رسميا احتكار الحبوب لحدوث ازمة فى الحبوب (١١٣) •

ويعتبر احتكار التجارة الخارجية حالة مثلى لتوضيح فكرة تحسين شروط التعامل مع الدولة العثمانية • كانت السيطرة على الجمارك وتعريفاتها واحده من الرموز التاريخية للسيادة العثمانية ، فكانت الموانى لاتتبع من الناحية الادارية الولايات بل تتبع الادارة المركزية فى اسطنبول وبالتالى دخولها تخص مباشرة الخزينة المركزية • وكان محمد على باشا ذكيا عندما لم يمس الجمارك بالتدخل ورفع تعريفاتها ، كما فعل غيره كعلى بك الكبير فى سعيه للاستقلال التجارى بل لجأ الى الاحتكار للتجارة الخارجية فقد احترم محمد على جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ، فكانت مصر تحصل ٣٪ على البضائع المستوردة ، وهى الضريبة المعمول بها فى تركيا وممتلكاتها ومنها مصر ، أى ان محمد على احتكر السوق مما جعل مسألة التعريفه المنخفضة للبضائع الاجنبية غير ذات معنى اقتصاديا ، وبهذا لم يقطع روابطه مع الدولة العثمانية من ناحية ونجح فى تدعيم قوته من ناحية أخرى •

أنشأ محمد على ديوان « التجارة والمبيعات » فى ١٨١٩ — ١٨٢٠ ، وكان مختصا بالتعامل مع التجار الاوربيين ، وفى ١٨٢٦ عند اعادة تنظيم الادارة تولى بوغوص بك رئاسة هذا الديوان « وهو تعين حاز رضا التجار الاوربيين الذين كانوا يعتبرون التعامل مع بوغوص اسهل منه مع أى تركى » (١١٤) وفى تنظيم ١٨٣٧ أعيد تنظيم هذا الديوان فى شكل وزارة للتجارة والشئون الخارجية (ديوان التجارة المصرية والامور الافرنكية) وتولاها بوغوص بك حتى ١٨٤٤ ، ومن بعده أرتين بك من ١٨٤٤ — ١٨٤٨ •

وكان تأسيس مصلحة « التمغة على المصاغات والمنسوجات » فى ١٢٢٤/١٨٠٩ (١١٥) أول تدخل بيروقراطى من أجل تنظيم السوق ،

الامر الذى تطور بشكل متكامــل فى قانون « السياستنامه » فى يوليو ١٨٣٧ لتنظيم الحكومة الداخلية وتوزيــع الاختصاصـــات والاعمــال بين دواوينهــا • ونص هذا القانون على انشــاء سبعة دواوين وهى : الديوان العالى (الخديوى) وديوان الايرادات وديوان الجهاديــــة وديوان البحر وديوان المدارس وديوان الامور الافرنكية والتجــارة المصرية وأخيرا ديوان الفابريقات (الصناعة) •وكان هذا القانون هو أول محاولة متكاملة من الاقتباس من أوربا فى مجــال التنظيم مع الاخــذ فى اعتبار الظروف المصرية ، وقــد جاء فى ديباجه القانون : « تختص كل مملكـــة من ممالك أوربا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهدافهــا وأخلاقها ودرجة تربيتهــا وتدار بموجبهــا أمورهــا الحكومية فى المحور اللائق بهــا ، الا أنه لما كان معلوما أن قانون المملكــة الواحدة لا يـــوافق المملكة الاخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضـــع بنصـــه موضع الاجراء فى هذه البلاد ؛ على أن الحكومات وأن انقســمت من حيث أنواعهــا الى جمهورية ومستبده فانهــا غير منقســمة ولا مختلفة من حيث أصولهــا الاساسية التى هى واحده بعينها فيها جميعا ، فهذه الاصول المتحدة هى التى تكـــون مراعاتهــا فى هذه البلاد موجبة لحسن سير الاعمــال وقضــاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد » (١١٦) •

ومن الملاحظ أن التطور الذى ادخله محمد على على ابنية الحكومة الادارة جاء متسقا مع التجديد فى هياكل مصادر الايــراد ، فمنذ ادخال القطن طويل التيلة الى مصر فى عام ١٨٢١ كثرت اعــادة تنظيم الحكومــة بغرض الوصول بالعائد المالى الى أقصى حــد ممكن (١١٧) ، فكــان قرار محمــد على فى عــام ١٨٢٤ بانشــاء ســـلطات محلية بغرض تنشيط وضمان كفاءة جمــع الاموال والاشراف على موارد الدخـــل المختلفة ، وتم استقاء المعلومات الخاصــة بشأن أساليب زراعـــة وتخزين القطن من امريكــا (١١٨) • وكان لزراعة القطن اثرهــا فى تغيير هيكل الصادرات المصريـــة ، « فبعد أن كانت صادراته ٩٤٤ قنطارا

في ١٨٢١ اصبحت ٣٥ر١٠٨ قناطير فى السنة التاليـــة (١٨٢٢) ثـــم زادت الى ٤٢٦ر١٥٩ قنطارا فى سنة ١٨٢٣ ثم الى ٠٧٨ر٢٢٨ قنطارا فى سنة ١٨٢٤ (١١٩) » •

وقد أدى ارتفاع ثمن القطن وخاصة بعد ١٨٣٣ الى اتساع زراعة وزيادة محصولة ، حتى بلغت قيمة صادراته الى أوربا ٩٠٣ر١٤٤ر١ جنيهـــا مصريا ، أى ٨٦ ٪ من قيمة مجموع صادرات مصر اليهـــا فى سنة ١٨٣٦ (١٢٠) ، الى جانب التجديد فى الهيكل المحصولى لمصر ، كان هناك تجديدا فى أســـاليب حيـــازة ورى الارض (١٢١) وفـــرض الضرائب (١٢٢) •

وجاء بناء الجيش الحديث أو بعبارة اخرى تطبيق النظـــام الجديد فى المجال العسكرى فى ابريـــل ١٨٢٢ لتكتمل معالم تركيز القوة • وكان هناك خلافا حول كيفية الدمج بين النظام العثمانى والنظام الفرنسى ،ولكن الامـــر انتهى الى الاخذ بالنظـــام النابليونى مع اضافة بعض معالم النظام العثمانى والخاصـــة بالرتب وبحجم وتقسيم القوات (١٢٣) ، وقد خاض محمد على حروب شبه جزيرة الموره ١٨٢٢ — ١٨٢٨ وحروب الشـــام ١٨٣٢ — ١٨٣٩ بهـــذا الجيش الجديد •

وواجه محمد على فى هذا الصدد مشكلتى تصنيع السلاح وتجنيد الافراد • بالنسبة لتصنيع السلاح ، لعبت حملة فريزر عام ١٨٠٧ دورا هاما فى تأكيد أهمية سلاح البحرية كرمز للقوة (١٢٤) وقد واجه محمد على تحدى بناء ســـلاح بحـــرى قوى بمناسبة احداث الحملـــــة الوهابية ١٨١١ — ١٨١٩ ، فاشترى مما كان يلزمه من اخشـــاب صالحة لصناعة السفن من البلاد العثمانية ، ونجـــــح فى صنع ١٨ ســـفينة فى مدة شهرين ساهم فى انشائهـــا نحو الف عامـــل مصرى واجنبى (١٢٥)، وكانت الشـــام بالنسبة له ولابراهيم باشـــا هى المصدر الذى يجب على مصر ان تضع يدهـــا عليه وخاصـــة فى ضوء ازديـــاد الحـــــاجة

الى الخشب مع ازدياد عدد مصانع الذخيرة التى تحتاج الى كميات كبيرة من الاخشاب ، « فى الفترة ما بين ١٨٣٢ - ١٨٤٠ ارسل رجال محمد (من الشام) مئات الالاف من جذوع الاشجار ، انتفع بها فى بناء البوارج وفى معامل الذخيرة والسلاح فى مصر » (١٢٦) • هذا الى جانب ما كانت لبنان تتمتع به من غنى فى معادن الحديد والنحاس والذهب والفضة والزنك • وتم تجديد الاسطول فى الفترة ١٨٢٧ - ١٨٤٨ ، وكانت هناك اربعة ديار لصناعة السفن فى كل من بولاق ، السويس ، الخرطوم ، الاسكندرية •

وقد استعان محمد على بالخبرة الفرنسية فى تنظيم مصانع الذخيرة والبنادق والمدفعية ، ففى ١٨٢٥ ارسل الى وزير الحربية الفرنسية من أجل الموافقة على ارسال بعض الضباط لتنظيم المصنع الذى كان يقوم بصنع مدافع الباشا واسلحته وكذلك للقيام بتعليم رجال المدفعية المصرية ، وقد وافق الملك شارل العاشر على هذا الطلب وقد طلب « راى » الضابط الفرنسى المسئول عن تصنيع الاسلحة من محمد على ان يبتاع اسلحة جيشة من فرنسا لرداءه صنع الاسلحة فى مصر ، غير أن الباشا ابى اجابة هذا الطلب واستمر فى جهوده على صعيد تطوير صناعة مصرية للسلاح (١٢٧) •

وبالنسبة لتجنيد الافراد ، لم يلجأ محمد على الى تجنيد الفلاحين المصريين الا متأخرا وذلك فى ١٨٢٢ ، وقبل ذلك حاول اصلاح جنوده الالبان فى ١٨١٥ ، وفشلت المحاولة ، كما حاول مع السودانيين وفشلت أيضا المحاولة (١٢٨) ، كما فكر فى تجنيد الدروز ولكن الاضرابات فى جبل لبنان صرفت نظره عن ذلك - قال محمد على « من جبال لبنان اجند جنودى فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف به الا على ضفاف دجلة والفرات » (١٢٩) ، وأخيرا أستقر رأيه على تجنيد الفلاحين المصريين فى الجيش • وبلغ عدد الجيش الجديد قبل الحروب السورية الاولى فى مايو ١٨٣١ - ٤٢٩٨٣ جندى منهم ٣٣ الف مشاه و ٦٣٨٤ فرسان و ٢٤٠٠ مدفعية (١٣٠) والفلاحون كانوا فقط يجندون كجنود

وليس كضباط ، « ولا يغيب عن البال ان الضباط الكبار كانوا غير مصريين » (١٣١) والغريب انه بينما كان « العزيز يبحث عن اشهر المدربين واقدرهم فى اعلى الاوساط العسكرية فى فرنسا كان أولوا الامر فى الاستانه يسألونه ان يبحث اليهم بمدربين وطنيين من قواده لتدبير شئون الجيش فيها » (١٣٢) •

ثانيا : التوسع الامبريالى وتوازن القوى الاوربية :

كان استقلال القوة الذى عمل من أجله محمد على باشا ، وبل نجح فيه الى حد كبير مناقضا تماما لتحول النظام الامبراطورى العثمانى الى نظام دولى تابع ومندمج استراتيجيا فى النظام الاوربى الدولى ، فسياسات مثل الاحتكار وتجديد هياكل مصادر الايراد وبناء جيش حديث اعتبرت من جانب القادة الاوربيين تهديدا للمصالح الاوربية والتوازن الاوربى • وكان جوهر هذا التضاد يكمن فى أن تجربة محمد على من الناحية النظامية اوضحت انه يمكن ومن خلال مشروعات الاصلاح ان تهرب الدولة العثمانية من التبعية الاستراتيجية للنظام الاوربى الغربى ، فالعداء الاوربى لمحمد على فى مضمونه كان عملا أوربيا لتأكيد ضعف وتبعية النظام العثمانى •

فى هذا الاطار ، جاءت حملة شبه جزيرة المورة فى ١٨٢٢ — ١٨٢٨ والتى انتهت فى نافارين بتدمير الاسطول العثمانى — المصرى فى ٢٠ اكتوبر ١٨٢٧ ، وبخروج محمد على من اليونان وكريت فى ١٨٢٨ وقد لجأ السلطان محمود الثانى الى طلب المساعدة العسكرية من محمد على باشا والى مصر بعد هزيمة السلطان فى مواجهة الثورة اليونانية فى ١٢ مايو ١٨٢١ • وقد استجاب محمد على لطلب المساعدة على أمل ان النجاح فى قهر الثورة اليونانية سوف يتيح له قدرا أكبر من حرية الحركة وفرصة لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية كما يفوز بتنظيم المورة ويبسط حكمه

على جنوب أوربا ليتحول بذلك شرق البحر المتوسط الى بحيرة مصريه (١٣٣) • وكانت انتصارات ابراهيم باشا فى ١٨٢٥ — ١٨٢٦ عظيمة وكبيرة ، بحيث اعادت للاذهان تاريخ الغزو العثمانى لاوربا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وهذا الامر أثار مخاوف القيصر نيقولا مما دفعه الى اصدار انذار نهائى لمحمد على بالانسحاب فى مارس ١٨٢٦ ، وبهذا الانذار تحولت المسألة اليونانية الى موضوع من موضوعات توازن القوى الاوربى •

وتحركت انجلترا وفرنسا من ناحية لمنع روسيا من التحرك المنفرد على نحو مخل بالتوازن الاوربى ، ومن ناحية اخرى لدفع محمد على خارج الاراضى اليونانية ، فعقدت انجلترا برتوكول بطرسبرج للتفاهم والتعاون مع روسيا فى ابريل ١٨٢٦ واتفق الطرفان بموجبه على ضرورة العمل على اغراء محمد على بسوريا كحل للازمة اليونانية ، فكتب « ستراتغورد كانينج » الى قنصله بالاسكندرية سالت Salt : « أمن الممكن ان نقنع والى مصر أذا لم نخض الحرب ضده — بالتجاوب مع الوساطة بصدد المسألة اليونانية وذلك عن طريق اعطائه الامل فى ولاية سورية عوضا عن المورة ، اذا كان سلوكه حسنا ، بمساعده معينة فى مشاريعة لبناء السفن ؟ ••• انى امهم تماما ان بروتوكول بطرسبورج لا يعنى استخدام القوة الا أنه لا ينطوى على استبعاد هذه الوسيلة » (١٣٤) وكثفت الاتصالات الاوربية من فرنسا والنمسا وانجلترا مع محمد على لاقناعه بترك المورة •

وأمام التصلب المصرى النابع من شك محمد على باشا فى نوايا الدول الاوربية ، قررت روسيا ان تغادر توازن القوة الاوربى وان تحصل بالدبلوماسية على ما تريده من الدولة العثمانية ومن هنا انعقد المؤتمر الروسى العثمانى باكريمان Akkerman فى اكتوبر ١٨٢٦ • وانتهت الدبلوماسية الاوربية خلال مؤتمر فيينا فى ٢٥ مارس ١٨٢٧ الى عقد مؤتمر فى يوليو ١٨٢٧ بين روسيا وفرنسا

وانجلترا ، والوصـول الى اتفـاق لندن والذى ينص على العمـل المشترك ضـد من يرفض مبدأ وقف الحـرب سواء من جـانب الاتراك أو اليونانيين .

ومن ذلك التاريخ ايقن محمـد على باشـا بأن الاصلاح لابد ان يبدأ من اسطنبول وأن - الخطأ هو خطأ السلطان محمود الثانى ، واذا كان هذا الدرس المستخلص صحيحا ، الا أنه من ناحية اخرى استمر غافلا عن رؤية مدى التوافق الاوربى حيث قال ، « ينبغى ان نلاحـظ مع ذلك ان احداث هذا العالم قـد اثبتت أن كل ساعة تمـر تجلب معها قوة جديدة ، خاصـة وان الدول الاوربية الكبرى ، وهـذا ما اثبتته التجربة ، ليست متفقة فيمـا بينهـا ، واننا اذ لـم نستطيع ان نتوصل عن طريق انقسـامهـا الى التخلص من الدول الكبرى الثلاث معـا ، فعلينـا ألا نجـد فى مواجهتنـا سوى دولة كبرى واحدة وهـذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد وسيخفف العبء الذى يثقل كاهلنا »(١٣٥)، فالقضية عند محمـد على باشـا كانت مجرد حسن ادارة السياسـة الخارجية وليست مسألة نظامية ، فالفشـل كان سببه عـدم النجاح فى مزج الدبلوماسية بالحـرب . ولم يدر يخلد محمـد على ان هيكل القوة فى النظام الدولى قـد تحدد بشكل جامد وان القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالميـة بـل تفادى اثار تقسـيم الامبراطورية العثمانيـة من جانب الدول الاوربية .

وجاء محمد على وجهـا لوجه مع هذه الحقيقة النظامية خـلال حروبه فى الشـام (١٨٣٢ - ١٨٣٩) (١٣٦) والتى انتهت باتفاقيـة لندن فى ١٨٤٠ ، فبعـد منح ولايـة الشـام لابراهيم باشا بفرمان عثمانى ،لـم يفهم محمـد على باشـا بأن هـذا الفرمان لـم يـأت نتيجة لرضـاء السلطان ولكن نتيجة للضغط الاوربى وعقـد معـاهدة كوتاهيه فى ٤ - ٥ مايـو ١٨٣٣ ، واتبع ابراهيم باشـا سياسـات تركيز القوة فى الشـام (١٣٧) ، الامـر الذى وضـع حكمه فى تناقض حـاد مع المصـالح التجارية البريطانيـة والفرنسية . وحـدث

الصدام مع انجلترا عندما رفض محمد على باشا تنفيذ المعاهدة التجارية الانجليزية العثمانية فى ١٨٣٧ والتى تضمنت شرط الغاء الاحتكار فى ربوع الامبراطورية العثمانية مقابل التزام انجلترا بالمحافظة على تكامل الاراضى العثمانية ، ومن هنا اصبحت طرفا أساسيا فى الصراع محمد على والسلطان العثمانى ، بل وصل الامر الى القيام بمناورات مشتركة بين الاسطول البريطانى واسطول السلطان العثمانى (١٣٨) • وانتهى الصراع بفرض مقررات مؤتمر لندن ١٨٤٠ على محمد على (١٣٩) والتى رغم نصها على اعطاء مصر لمحمد على واسرته ، الا أنها اكدت تبعيته للدولة العثمانية من ناحية ، وأدت الى تحطيم الابنية التى اعتمد عليها محمد على باشا فى تحقيق استقلال القوة من ناحية اخرى ، وهكذا غنم محمد على باشا مصر فارغة من عناصر القوة !! •

ومن هنا يمكن القول أن الخطأ الاساسى لمحمد على باشا تمثل فى عدم فهمه لحقيقة التبعية الاستراتيجية للنظام الامبراطورى العثمانى للنظام الاوربى الدولى •

(جـ) خلاصة :

ان المقولة الاساسية فى هذا الجزء هى انه بسبب التطور النظامى لبناء العلاقات الدولية توافرت لمصر فى الفترتين ١٧٦٠ — ١٧٧٢ و ١٨٠٥ — ١٨٤٨ فرصتين موضوعتين لتحسين شروط المكانة الدولية • واستطاع على بك الكبير ومحمد على باشا أن ينتهزا هاتين الفرصتين ويحققا انجازات عديدة (الاستقلال التجارى لعلى بك واستقلال القوة لمحمد على باشا) ، ولكن بسبب ما فرضته هذه الانجازات من ضغوط عليهما وبسبب المشكلات المترتبة على سياساتهما انتهت محاولتهما لتحسين شروط المكانة الدولية الى الانهيار ، والسبب النظامى لهذا الانهيار يكمن فى أن ماصبيا اليه من مكانه دولية ، لم يكن نمط توزيع القوة ونمط التغير الدوليين يسمحان بها •

خاتمة : ما بعد محمد على باشا : السياسة الخارجية في ظـل تزايـد القيود الدوليـة

بعد اتفاقيات لندن ١٨٤٠ ، اتخذت المسـألة المصريـة معنى جديدا ظل مسيطرا على السياسـة الخارجية المصريـة حتى ١٨٨٢ • ويتلخص هذا المعنى فى محاولة صانع القرار المصرى تفادى ما تفرضـه القيود الدولية من التزامات • وهكذا تحول مفهوم الاستقلال من تفادى مصر تأكيد الهيمنة العثمانيـة عليهـا وتجنب الخضوع لاحـدى الـدول الكبرى فى النظـام الدولى الاوربى الى محاولة أما التحكم فى عنـاصر الاختراق الخارجى لابنية القدرات المصرية أو تقبل بعضهـا ذو الاثر المحتمـل لابطال وتحييد عناصر أخـرى أشـد ضرارا •

وجاءت القيود الدولية والتى كانت قد بدأت تثقل كاهل مصر منذ ١٨٣٧ لتعضد وتعمق بنـاء قدرات مختلف تمما عن ذلك الذى أرتبـط بمفهوم أستقلال لقوة • فبعـد أن كانت الدولة محور بناء قـدرات استقلال القوة ، أصبحت الطبقة الاستقرارية (أولاد الذوات) هى محور هذا البناء الجديد ، وبعد أن كانت القدرة على تأمين مصادر داخليـة للدخل القومى سمه بناء استقلال القوة أصبح العمـل على تأمين مصادر خارجية للدخل القومى هو المجهود الاسـاسى للطبقـة الحاكمـة • بعبارة أخرى ادتت القيود الدولية الى شل يد الدولة فى تعضيد احتكاراتها بل والى العمـل على فك هذه الاحتكارات من ناحية والى سـلب الدولة القدرة على السيطرة على مصـادر الدخل المختلفة (كالجمارك) من ناحيـة أخـرى •

ووضع التحول فى مصادر القوة من نطاق الدولة وممثلهـا الخديوى ذو السلطة المطلقة الى نطاق الطبقة الدستورية المثقفة وممثلهـا محمـد شريف باشا وصحبه من ذوى النزعات الدستورية بذور الصراع السياسى حول مدى سلطة خديوى البلاد ، هـذا فى الوقت الذى دخلت فيه طبقة أخـرى حلبه الصراع السياسى الا وهى طبقـة الاعيان (العمـد

وأولادهم فى الجيش) لتضيف موضوعا جديدا للصراع ، وهـو هل مصر للمصريين أم للاتراك والشراكسة (وهم يشكلون الاصـول الطبقيـة للاستقراطية أو أولاد الذوات) • وهكذا تقاطـع الموضوعان : مـدى سلطة الخديوى ومن هى الطبقـة التى يجب أن تحكم ، ليصيب بنـاء القدرات الجديد بالشلل والتمزق •

بينما كان التحول نحو الصراع والضعف يصيبان مصر ، كان هناك تحولا آخـر فى النظـام الدولى جعـل من أنجلترا القابض الاول على مقاليـد توازن القوى ، فقـد أنهزمت فرنسـا أمام بسمارك عام ١٨٧٠ وبالتالى أصبحت حسب قواعـد توازن القوى متوافقة فى اغراضهـا مع أنجلترا ، وانهزمت تركيـا أمام روسـيا فى ١٨٧٧ — ١٨٧٨ وبالتالى أصبحت مصر من وجهة النظـر البريطانية تحت التهديد الروسى •

ويعتبر عام ١٨٧٨ عاما حساما بكافة المعايير فى تايخ المسألة المصرية ففيه اعلنت الدولة العثمانية عجزهـا عن سـداد ديونها ، الامـر الذى جعل مصر بالتالى عاجزة عن سداد ديونهـا ، وهكذا ساهم العجـز العثمانى فى تأكيد وتعميق العجز المصرى • فى هـذا العام أيضـا بدأت عملية احتلال مصر والتى أنهت بنزول القوات البريطانية أراضى مصر ١٨٨٢ ••• وفى هـذا العـام أيضـا شكلت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشـا ، وبدأت عملية ابعاد الخديوى اسماعيل عن عرشه والتى تمت فى ١٨٧٩ •

ونتيجة لهذه التحولات ، اعتمد سلوك مصر الخارجى اساسـا على قاعدة « ذهب المعز دون سيفه » ، فكاننت لمصر سياسة دائمة فى رشوه أولى الامر فى استنبول وذلك بغرض تأمين الرضا العالى أو أصـدار فرمان لتأكيد الوضع الخاص لمصر فى داخل النظـام الامبراطـورى العثمانى ولتمكين الخديوى من ممارسـة سلطات كزيادة عدد الجيش أو القدرة على الاقتراض ، وكانت مصر بصفة عـامة ناجحة فى هـذا الصـدد • اعتمـدت مصر أيضـا على تقديم المسـاعده العسـكرية ،

فحاربت بجانب تركيـــا فى حرب القرم ولكن هذا السلوك ادى فى النهاية الى توريط مصر اكثـــر مع السقوط المالى والعسكرى للدولة العثمانية •

وكانت السيطرة المصرية على الســـودان من أحدى الموضوعات الهامة والتى دار حولهـــا الصراع العثمانى ــ المصرى من ناحيــــــة والمصرى ــ الادوربى من ناحية أخــرى ، فالسودان قد اعطى لمحمد على مدى حياته على أن يؤل بعـــده الى السلطة العثمانية وذلك وفقـــا لفرمان ١٣ فبرايـــر ١٨٤١ • والمشكلة السودانية فى العلاقـــات المصرية ــ العثمانية تمثلت فانه لـــم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على ، فالفرمانات التى صدرت لعباس الاول وســـعيد واسماعيل كانت تتعلق بتقليد هؤلاء ولاية باشوية مصر وتوابعهـــا أو ملحقاتها • واصبحت قضية الصراع هى الى أى مدى يمكن اعتبار الســــــودان من توابع أو ملحقات باشوية مصر وذلك اعتمادا على حق الفتح ــ الـــذى قالت به مصر بناء على فتحها للسودان فى ١٨٢١ • اما بالنسبة للسودان كموضوع فى الصراع المصرى ــ الاوربى فكان جزء من موضوع اكبـــر هو موضوع الامتيازات الاجنبية ، وبالتالى فالصراع كان اداريـــا فى طبيعته بمعنى أن السلوك المصرى كان يهـــدف الى اثبات السيطرة الاداريـــة عـــلى على السودان عتمثل ذلك فى محاربة تجارة الرقيق وفى ريادة الكشـــوف الجغرافية وفى تحسين التنظيم الادارى والامنى • وظل التمسك المصرى بالسودان موضوعا وهدفا هاما للسلوك المصرى الخارجى حتى فى ظــــل الاحتلال البريطانى •

ويعتبر محمد شريف باشـــا صانع السلوك الخارجى لمصر خـــلال معظم فترة ما بعـــد محمد على حتى استقالة وزارته الاخيرة ١٨٨٤ أثر خلافه مـــع السلطات الانجليزية حول موضوع الوجـــــود المصرى فى الســــودان ، فكان شريف باشـــا ممثلا حقيقيـــا للطبقة الاسقراطية ، وقد تولى نظاره الخارجية من عام ١٨٥٧ الى عام ١٨٦١ ومن عـــــام ١٨٦٣ اى نوفمبر عام ١٨٦٦ ثم فى عـــام ١٨٧٠ أثنـــاء غياب نوبـــار وفى اعوام ١٨٧٦ و ١٨٧٨ • وكان المنطق العـــام لتمثيله المصـــــالح

المصرية سواء فى موقفه من الدائنين الاوربين أو تجاه القوى الاوربية الساعية للسيطرة على مصر أو فى علاقته بالباب العالى متمثلا فى محاولة وضع عناصر الاختراق الخارجى بمختلف اشكاله ضد بعضها البعض بغرض تحييد آثارها من ناحية وبهدف تدعيم قوة طبقة أولاد الذوات فى مواجهة السلطة المطلقة للخديوى ٠

فى النهاية ، يمكن النظر الى احتلال مصر فى ١٨٨٢ باعتبارة قمة فشل سياسة شريف باشا وطبقة أولاد الذوات فى محاولة تجنب القيود الدولية ٠ ودخلت مصر مع ١٨٨٢ عصرا جديدا بقوى اجتماعية جديدة وعلاقات مع النظام الاوربى الدولى من نوع جديد ألا وهى علاقات المستعمرة بالمستعمر وهى تختلف اختلافا جذريا عن علاقات الولاية بالسلطة المركزية فى اسطنبول ٠



الهوامش

-- Stanford Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey; Volume I : Empire of the Gazis : The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280 - 1808.**

(Camb ridge : Cambr idge University press, 1976) ; pp . 233 -- 238 .

٢ - -- P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - 1922 : A Political History (I Thaca : Cornell University Press, 1966) : P. 69.

٣ - دكتور عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثانى من القرن الثامن عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ص ص ٦١ - ٦٣ ·

٤ - -- E. J. Hobsbawm, The Age of Revolution 1789 - 1848. (A MentorBook : NewAmerican Library, 1962) : P. 24 .

٥ - -- Richard N. Rosecrance, Action and Reaction in World Politics : Internationa Systems in Perspective. Boston : Litle, Brown and Company 1963) P. 19.

٦ - -- Thomas Naff, "The Ottoman Empire and the European States System" , in : Hedley Bull and Adam Watson, eds., The Expansion of International Society (Oxford : Clarendon Press, 1984) P. 152.

٧ - انظر في اسباب صعود البيوتات المملوكية :

-- P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent ..., PP. 85 - 101

د · عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى في مصر في القــرن الثامن عشر واوائــل القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥) : ٣٥ - ٥١ ·

٨ ـ محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق الدكتـــور احســان حقى ، الطبعة الثانية (بيروت ، دار النفائس ، ١٩٨٣) : ص ١٩٥٠

٩ ـ دكتور عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ٠٠٠٠ ، ص ص ١١ ـ ١٢ ٠

١٠ ـ د ٠ عراقى يوسف محمد ، الوجـود العثمانى المملوكى في مصر ٠٠٠ ص ٤٣ ٠

١١ _ -- Huseyn Efendi , Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution. Trans. , with Introduction and Notes by Stanford J. Shaw (Harvard : Center for Middle East Studies, 1964), PP. 36 - 38.

١٢ _ - Daniel Crecelius , The Roots of Modern Egypt : A Study of the Regimes of Ali Bey Al-Kabir and Mohammad Bey Abu Al-Dhahab , 1760 1775, (Chicago : Bibliotheca Islamica, 1981), P. 32.

يجب ذكرانه كان لابد من صدور فرمان عثمانى لتثبيت شيخ البلد ، ولكن في السياسة العملية كان هـذا الاجراء مجرد اعترافا بالواقع ، كما كان المنصب آلية هامـة ، في حالة التوافق بين الوالى وشيخ البلد لجمع المال المطلوب ارسالة سنويا من مصر الى السلطة المركزية باسطنبول ٠

راجـع :

- Huseyn Efendi , Ottoman Egypt 000 , The Introduction by S. J. Shew , P. 11.

١٣ ـ بالنسبة لتحطيم على بك الكبير للاوجاقات ، راجع :

-- John William Livingston , Ali Bey Al-Kabir and The Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt 1760 - 1772 , A Doctor Dissertation , Princeton, 1968, PP. 53 - 55.

بالنسبة للقضـاء على حكم الهوارة في الصعيد ، راجع :

-- Ibid , PP. 32 - 35.

١٤ - Terence Walz, Trade Between Egypt and BILAD AS SUDAN , 1700 - 1820. (Institut Francais D'Archeologie Orientale Du Caire, 1978) : PP. 61 - 64.

١٥ - Immannel Wallerstein, The Modern World-System II : Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy , 1600 1750 . (N.Y. Academic Press , 1980) P. 49.

١٦ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٨٩ م» ٠ ، المجلة لعربية للعلوم الانسانية ، العدد التاسع ـ المجلد الثالث (شتاء ١٩٨٣) ص ١٧ ٠

١٧ - I. Wallerstein, The Modern World-System II... , P. 48.

١٨ - Ibid ., P. 273.

١٩ - Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism : Egypt 1760 - 1840. (Austin : University of Texas Press, 1979) , P. 7.

٢٠ ـ احمد احمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر (القاهرة : مطبعة المصرى ، ١٩٦٧) : ص ص ٢٢ ـ ٢٣ ٠

٢١ - J.W. Livingston, Lli Bey Al-Kabir ... , P0 66.

٢٢ - D. Crecelius , The Roots 000, P. 69.

٢٣ ـ د ٠ عبد الله محمد عزباوى ، الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) : ص ١٠٢ ٠

٢٤ ـ المرجع السابق ص ١١ ٠

٢٥ - J.W. Livingston, Ali Bey Al-Kabir ..., PP. 287 - 288.

٢٦ـ د ٠ عبد الله محمد عزباوى ، الشوام في مصر ٠٠٠٠ ، ص ٢٩ ٠

٢٧ ـ راجع :

- M.S. Anderson, The Eastern Quastion, 1774 - 1923 · A Study in International Relations (London : Macmillan, 1966) , PP. 1-27.

٢٨ ـ رأيا مماثلا ـ مع بعض الاختلاف ، في :

- L. Carl Brown, International Politics and the Middle East, Old Rules, Dangerous Game (Princeton : Princeton University Press, 1984) , P. 39.

وينبع الاختلاف من أن الاستاذ / براون لم يأخذ في اعتباره بعد التبعية النظامية كسبب نظامى عند تفسير اختلاف النمطين ، واقتصر فقط عـلى وصف الاختلاف بين النمطين ٠

٢٩ ـ - M.S. Anderson, The Eastern Question..., P. 17.

٣٠ ـ راجـع :

- Shafik Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali . (London : George Routledge and Sons, LTD. , 1928) , PP. 53 - 69 .

٣١ ـ - S.J. Shaw , History of the Ottoman Empire , Vol . I... P. 261.

٣٢ ـ محمد فريد بك المحامى ، تاريخ الدولة العلية ٠٠٠ ، ص ٣٧١ ٠

٣٣ ـ عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لعصر محمد على بك الكبـــير (القاهرة : دار المعارف ١٩٥٠) : ص ٤٥٧ ٠

٣٤ - S.J. Shaw, History of the Ottoman Empire, Vol. I..., PP. 264 - 265 .

٣٥ - S.J Shaw, Between Old and New : The Ottoman Empire Under Sultan Selim III, 1789-1807 (Harvard : The President and Fellows of Harvard College, 1971) , PP. 283 - 326 .

٣٦ ـ - Stanford Shaw and Ezal Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume II : Reform Revolution, and Republic-The Rise of Modern Turkey, 1808 - 1975 (Cambridge : Cambridge University Press, 1977) : PP. 1 - 3 .

٣٧ ـ من الملاحظ أن محمد فريد بك المحامى لم يشر من قريب أو بعيد في مؤلفه « تاريخ الدولة العلية » الى هذه الوثيقة ٠

٣٨ ـ راجع ، د ٠ عبد العزيز « دور الازهر في الحفاظ على الطابع العربى لمصر ابان الحكم العثمانى » ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة : (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٧١) ٠

٣٩ ـ انظر د ٠ مصطفى محمد رمضان ، دور الازهر في الحياة المصرية ابان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩ ٠ (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٦) : ص ص ٤٦ ـ ٥١ ٠

٤٠ ـ انظر وقائع هذه الحركة في المرجع السابق ، ص ص ٥٣ ـ ٦٣ ٠

٤١ ـ أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ١١٣ ٠

٤٢ ـ انظر نص الوثيقة في د ٠ مصطفى محمد رمضان ، دور الازهر في الحياة المصرية ٠٠٠٠ ص ص ٥٥ ـ ٦٠ ٠

٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ٦٠ ، وانظر أيضا في هذا الصدد :
محمد فريد أبو حديد ، زعيم مصر الاول السيد عمر مكرم ، كتاب الهلال، العدد لسابع (القاهرة ١٩٥١) : ص ٥٨ ٠

٤٤ ـ Afaf Loutfi El-Sayed, "The Role of the Ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century" , in : P.M. Holt, ed ., Political and Social Change inModern Egypt (London : Oxford University Press, 1968) : P. 262.

٤٥ ـ شفيق غربال ، الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر في سنة ١٨٠١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٣٢) : ص ١٦ ٠

عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثانى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) : ص ص ٢٦١ ـ ٢٨٦ ٠

٤٦ ـ Afaf Loutfi El-Sayyid Marsot , Egypt in the Reing of Muhammad Ali (Cambridge : Cambridge University Press, 1984), P. 50.

(٤٧) أمين سامى تقويم النيل وعهد محمد على باشا ، ص ٠ ٢٠٧ ٠

٤٨ - Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign ... , P. 73 .

٤٩ - د ٠ عبد الوهاب بكـر ، الدولة العثمانيـة ومصر ٠٠٠ ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ٠ وهى نص الاتفاقية التى وقعهـا يوسف كساب رئيس جمـارك مصر مع الشيفالية دى تروجية القنصل الفرنسى في مصر ومندوب الكونت دى شوازو ل سفير ملك فرنسـا في القسطينطينية في ١٢ ربيـع الاول ١١٩٩ هـ / ١٧٨٥ م ٠ واكدت هذه الاتفاقية الارتفاع نفوذ الاقباط الى حـد اكتسابهم القدرة لهم القدرة على توقيـع اتفاقيات نيابة عن دولة مسلمة ٠

القاهرة : (مكتبة المحبة ، ١٩٨١) : ص ١٠١ ٠

٥٠ - رياض سوريال ، المجتمع القبطى في مصر في (القرن ١٩) ٠
٥١ - المرجع السابق ص ١٠٣ ٠
٥٢ - شفيق غربال ، الجنرال يعقوب ٠٠٠٠ ، ص ص ١٦ - ٢٤ ٠
٥٣ - رياض سوريال ، المجتمع القبطى ٠٠٠ ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤
٥٤ - أمين سامى ، تقويم النيـل وعصر محمد على باشا ، ص ١٩٥ ٠
٥٥ - المرجع السـابق ، ص ٢١٧ ٠

٥٦ - ب ٠ س ٠ جيرار ، وصف مصر : الحياة الاقتصـادية في مصر في القرن الثامن عشر ، ترجمـة زهير الشايب ، المجلد الرابع ، الجـزء الاول (القاهرة : مكتبة مدبولى د ٠ ت) : ص ٢٨٠ ٠

(٥٧) الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ٠٠٠٠ ، الجزء الثانى ، ص ١١٩ ٠

٥٨ - المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٦ ٠

٥٩ - Afaf L.S. Marsot , Egypt in the Reign...., P. 60 .

٦٠ - Ibid. , P. 43.

٦١ - أمين سامى ، تقويم النيـل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٢ ٠
٦٢ - المرجع السابق ، ص ٢١٦ ٠
٦٣ - لمرجع السابق ، ص ٢١٤ ٠
٦٤ - المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ٠
٦٥ - جرجس سلامة ،تاريخ التعليم الاجنبى في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ٠ (القاهرة : المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٣) : ص ص ٣٤ - ٣٥ ٠

٦٦ ـ عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لعصر ٠٠٠٠، ص ١٦٠ ٠

٦٧ ـ المرجع السـابق ، ص ١٦١ ٠

٦٨ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، الطبعة الرابعة ،
(لقاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ص ص ٤٠١ ـ ٣٠٤ ٠

٦٩ ـ F. Robert Hunter, Egypt under the Khedives, 1805 1879 : From Household Government to Modern Bureaucracy . (Pittsburgh : University if Pittsburgh Press, 1984) : P. 22 . -

٧٠ ـ Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reing... , P. 67. --

٧١ ـ انظر قائمة ببعض اسماء خريجى مدرسة الالسن في عهـد محمد على باشـا وماتولوه من مناصب بعد التخرج ٠

السيد صالح مجدى ، حلية الزمن بمناقب خادم الوطن : سيرة رفاعـه رافـع الطهطاوى (القاهرة : وزارة الثقافة نوالا رشاد القومى ١٩٥٨) ٠
ص ص ٤٣ ـ ٧١ ٠

٧٢ ـ عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى ٠٠٠ ص ٢٤٤ ٠

٧٣ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ٠

٧٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢٧٩ ٠

٧٥ ـ احمد احمـد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ٠٠٠٠ ص ١١١ ٠

٧٦ ـ Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 78 . --

٧٧ ـ L. Carl Brown, International Politics and the Middle East... , P. 32. --

٧٨ ـ Ibid. , P. 35 . --

٧٩ ـ أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٠ ٠

٨٠ ـ د ٠ عبد الوهاب بكر الدولة العثمانيـة ومصر ٠٠٠ ، ص ٧٦ ٠

٨١ ـ D. Crecelins , The Roots... , P. 71 . --

٨٢ ـ د ٠ عبد الوهاب بكـر ، الدولة العثمانية ومصر ٠٠٠ ، ص ص ٧٠

٨٣ ـ -- J.w. Livingston , Ali Bey Al-Kabir... , P. 59.

٨٤ ـ - D. Crecelins , The Roots... P. 66 .

٨٥ ـ -- Ibid. P. 72 .

٨٦ ـ - Ibid. P. 72 .

٨٧ ـ - J.w. Livingston , Ali Bey Al-Kabir... P. 29.

٨٨ ـ -- Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 16 .

٨٩ ـ د • عبد الوهاب بكـر ، الدولة العثمانية ومصر ••• ص ٧٨ •

٩٠ ـ المرجع السابق ، ص ٧٧ •

٩١ ـ -- Stanfard Shaw , The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt , 1517 - 1798 . (Princeton : Princeton University Press , 1962) , PP. 283 - 312 .

٩٣ ـ د • عبد الوهاب بكـر ، الدولة العثمانيـــة ومصر ••• ، ص ١٠٨

٩٢ ـ - J.W. Livingston, Ali Bey Al-Kabir... , PP. 41 - 42 .

٩٤ ـ -- S. Shaw, The Financial000 , PP. 313 - 315 .

٩٥ ـ د • عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ••• ، ص ١٠٨

٩٦ ـ -- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... ,P. 38 , (The Footnote) .

٩٧ ـ د • قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعى ، عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الثانية ،

(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) ص ١٥ •

٩٨ ـ -- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 19 .

٩٩ ـ -- Ibid. , P. 51 .

١٠٠ ـ - Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 5 .

١٠١ ـ -- D. Crecelius , The Roots... , P. 76 .

١٠٢ - Ibid. , P. 77 .

١٠٣ - J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 138 .

١٠٤ - F.R. Hunter, Egypt under the Khedives... , 140 .

١٠٥ - J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 140 .

١٠٦ - د . عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ... ، ص ٨١ .

١٠٧ - J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 106 .

١٠٨ - دكتور محمد فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) : (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٤٨) : ص ٨ .

١٠٩ - P. Gran, Islamic Roots... , P. 109 .

١١٠ - د . محمد فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٤٧ .

١١١ - أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٦٧ .

١١٢ - هيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطى ومسطفى الحسينى . (القاهرة : دار المعارف ١٩٦٧) : ٢٦١ .

١١٣ - فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٥٢ .

١١٤ - أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٦٦ .

١١٥ - هيلين ان ريفللين ، الاقتصاد والادارة .. ، ص ٢٦٣ .

١١٦ - امين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٨ .

١١٧ - فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ١٥ .

١١٨ - هليين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة ... ، ص ١٢٥ .

١١٩ - المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

١٢٠ - أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٨٥ .

١٢١ - المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

١٢٢ - راجع فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة ... اص ٢٨ - ٣٨ . وهيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة ... ، ص ٩١ ١٠٩ .

١٢٣ - راجع فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٧١ - ٧٩ .

١٢٤ - عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لمصر ... ، ص ١٦٤ - ١٦٥، ص ١٦٧ .

١٢٥ - Afaf, Egypt in the Reing... , P. 63 .

١٢٦ ــ عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لمصر ٠٠٠ ص ٤٥ ٠

١٢٧ ــ لمرجع السابق ، ص ٣٨٤ ٠

١٢٨ ــ المرجع السابق ، ص ٢٦٨ ٠

١٢٩ ــ راجع ، د ٠ حسن أحمد ابراهيم ، محمد على في السودان ٠

(لخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم ، د ٠ تمام همام تمام « الرقيق والجندية في نظر محمد على » ، المجلة التاريخية المصرية المجلد لسابع والعشرون : (١٩٨١): ص ١٢٠ ــ ١٥٧ ٠

١٣٠ ــ عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لعصر ٠٠ ، ص ٣٨٤ ٠

١٣١ ــ المرجع السابق ص ٢٧٩ ٠

١٣٢ ــ المرجع السابق ص ٥١٣ ــ ٥١٤ ٠

١٣٣ ــ المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ٠

١٣٤ ــ المرجع السابق ، ص ١٧٨ ٠

١٣٥ ــ د ٠ جوزيف حجار ، اوربا ومصير الشرق العربى حرب الاستعمار على محمد على والنهضة العربية ترجمة : بطرق الحلاق وما جد نعمة ، مراجعة حسن فخر (بيروت : المؤسسة العربية للدراســـات والنشر ، ١٩٧٦) : ص ٢٨ ــ ٢٩ ٠

١٣٦ ــ المرجع السابق ص ٣٤ ٠

١٣٧ ــ راجع احداث الحملة ٠

عبد الرحمن زكى التاريخ الحربى لعصر ٠٠٠، ص ٣٧١ ــ ٤٩٥ ٠

١٣٨ ــ راجع بشأن سياسات ابراهيم باشا في الشام

لطيفة محمد سالم ، الحكم المصرى في الشام ١٨٣١ ــ ١٨٤١ ٠
(قاهرة : دار الكتاب الجامعى ١٩٨٣) ٠

١٣٩ ــ د ٠ جوزيف حجار ، أوربا ومصير الشرق العربى ٠٠ ، ص ٠١١

١٤٠ ـ انظر اتفاقيات لندن ١٨٤٠ و ١٨٤١ في .

-- J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics : A Documentary Record, Vol. I, European Expansion, 1535 - 1914 (New Haven : Yale University Press, 1975) , PP. 271 - 279 .



تعقيب

د . نازلى معوض أحمد

تثير هذه الدراسة القيمة العمقية العديد من الملاحظات أهمها ما يلى:

الملاحظة الأولى :

ان الزميل الدكتور جهاد عودة قد نجح بالفعل الى حد بعيد فى تطويع حقائق تاريخية ثابتة وصارمة فى حدودها ومضامينها بل فى العقل المصرى عن التاريخ السياسى المصرى الحديث ونجح فى اخضاعها بمرونة لمناهج عصرية حديثة فى علم السياسة بصفة عامة ،وفى دراسات السياسية الخارجية بوجه خاص . وقدم لنا الباحث رؤية تحليليه سياسية تقوم على دعائم منهجية ثلاث : المنهج النظمى والمنهج المقارن ثم منهج الربط Linkage سواء مابين معطيات السياسة الخارجية ومقومات السياسة الداخلية ـ أو ما بين السياسة الخارجية للفاعل الوطنى المعين وسمات وتطورات النظام الدولى فى نفس المرحلة التاريخية المعنية أو خصائص البيئة الدولية العالمية والاقليمية المحيطة بذلك الفاعل.

وهكذا اصبحت الخبرتان التاريخيتان محل البحث ، تحت مجهر دقيق يوضح بجلاء ابعاد التفاعل الحقيقى الذى حدث بين متغيرات عديدة متباينة فى طبيعتها وفى منطلقاتها وفى اهدافها ، أولها : مقومات وخصائص البئية والنظام فى المجتمع الدولى والأوروبى القائم فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر وثانيها التطورات البنيانية للدولة العثمانية فى نفس الحقبة المذكورة ، سواء داخليا من محاولات اصلاحية ادارية وتنظيمية ومن اضمحلال لقوى السلطة المركزية العثمانية على ولاياتها، ثم خارجيا ، انضواء الدولة العثمانية استراتيجيا كطرف أضعف فى حسابات وترتيبات التوازن الأوربى الدولى القائم .

وثالثها المتغيرات والتفاعلات والتطورات الذاتية فى مصر خلال نفس الفترة ، وذلك على صعيد القدرات بانواعها داخليا وخارجيا وعلى مستوى السلطة المحلية المصرية المتمثلة فى شخصيتى على بك الكبير ومحمد على باشا .

ان هذه دراسة تقدم للمتخصص مزجا ونيقا محكما وواعيا فى آن واحد بالفواصل والقواطع والتقاطعات فيما بين هذه المجموعات الثلاثة من المتغيرات وفى هذا الصدد لفت نظرى فى جلسة الصباح من هذه الندوة عن « تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية » ان هناك اتجاها ملحوظا بين المشتركين فيها اساسه عدم قبول عملية « النظر الى الماضى بمنظور الحاضر » ، ولا أجد شخصيا مبررات موضوعية لهذا التحفظ فالهدف الأساسى من اعمال وابحاث هذه الندوة هو الفهم العلمى الحديث لذلك الماضى من السياسة الخارجية المصرية مع كامل الاحترام والاعتبار لمقومات ذلك الماضى وخصائصه الذاتية ولكن محاولة تفسيره وتحليله علميا تمثل جوهر مهمتنا الأولى فى هذه الندوة

الملاحظة الثانية :

أن هذه المناهج الحدثية التى طبقها الزميل الدكتور جهاد انتجت معلومات ونتائج جديدة مستخلصة من التفاعلات التعددية المذكورة ، فنجد اضافة بحثية تتمثل فى تبلور ادراك واضح لدى كل من على بك الكبير ومحمد على باشا لمضمون الاستقلالية الحركية الخارجية وهو « تفادى مصر لتأكيد الهيمنة العثمانية عليها وتجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى فى النظام الدولى الأوربى القائم » ، ونجد فى البحث فكرة أخرى جديدة عن الادراك السلطوى لدى المصريين على مر العصور ، فعندما تتحقق عمليا الازدواجية الرسميةوالفعلية أو الشرعية والمشروعية فى بناء السلطة السياسية القائمة يصبح من فى قمة هذه السلطة متمتعا بقوة مطلقة .

وقدم الزميل جهاد اضافة جوهرية تكاد تنسخ احدى المسلمات الفكرية

التاريخية التى رسخت فى الذهن العربى عامة وفى العقل المصرى خاصة وهى ان الحملة الفرنسية كانت أول مد أوربى استراتيجى وسياسى داخل الامبراطورية العثمانية فيذكر الباحث ان اتفاقية ثلاثية عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا عام ١٧٩٩ للتعاون على اجلاء فرنسا عن مصر ، ويدلل على انها تمثل التغلغل الأوربى الحقيقى على المستوى السياسى الدولى فى البناء العثمانى ككل •

وقدم الباحث اضافة أخرى ناتجة عن استخدام المناهج الحديثة فى تحليل الخبرة التاريخية وهى ان محمد على تخلص من علماء الأزهر ورجال الدين عامة كقوة سياسية ساندته واتت به الى قمة السلطة ليس فقط لرغبته فى التخلص منهم والانفراد بالسلطة بل لأن ظروف نشأة الدولة الحديثة فى مصر ابرزت فئات وقوة جديدة على رأسها العسكر والبروقراطيين كما ان علماء الأزهر ارتبطوا تاريخيا بالنظام العثمانى اسميا وشرعيا وبالقوى المملوكية اجتماعيا وفعليا وذلك فى اطار تفاعلات رجال الأزهر سواء بالسلب أو بالايجاب مع كل من النظام العثمانى والهياكل السلطوية المملوكية •

والعبارة الهامة الواردة فى هذا البحث « نتيجة لتأسيس نظام توازن القوى الأوربى ، اصبحت منطقة الشرق العربى هى المجال الذى يمكن أن تتصارع فيه الدول الأوربية بدون تهديد لتوازن القوى الأوربى » ، تجعلنا نعتقد أن النظام الدولى الأوربى فى القرن التاسع عشر قد عرف ظاهرة « يالتا » خاصة به بملامح وسمات ذاتية تتسق مع الظروف العامة لذلك القرن ، وان ما يحدث من صراع بين قوى العالمية على منطقتنا منذ انتهاء الحرب الثانية وحتى اليوم ما هو الا استمرارية واضحة لهذه القاعدة الجيوستراتيجية ذات الابعاد العالمية •

وفى هذا البحث نجد فكرة هامة وجديدة « فالعداء الأوربى لمحمد على فى مضمونه كان عملا أوربيا لتأكيد ضعف وتبعة النظام العثمانى فالتجديد والنهضة للنظام العثمانى كان بالضرورة ضارا بمشروعات

التوسع والتوازن الاوربيين » • اذن ، لم تكن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ فقط تقليصا أوربيا قسريا لتجربة محمد على لهدم أية محاولة لبناء قوة حقيقية فى تلك البقعة الخطيرة من قلب العالم وهى مصر ، بل كانت حفاظا على بقاء « الرجل المريض » مريضا كما هو خشية ان تساهم فى علاجه نجاحات وانجازات الدولة المصرية الحديثة •

الملاحظة الثالثة : تتعلق بمنطق المقارنة فى هذه الدراسة ، فلقد وضح الباحث الاركان الموضوعية للمقارنة بين السلوك الخارجى لمصر بين عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا • ومجملها يدور حول انفصاليه على بك الكبير وصراعه ضد الدولة العثمانية فى مجال الاستقلال التجارى بينما قام محمد على ببناء اصلاحى تحديثى لمصر مع هدف تغيير شروط التعامل الخارجى مع الدولة العثمانية وليس الانفصال الرسمى عنها ومن ثم انطلق صراع محمد على ضد السلطة المركزية العثمانية فى مجال استقلال القوة أى الاستقلال العسكرى والادارى والمالى •

ولكن اين منطق المقارنة فى هذه الدراسة بين ظاهرتى على بك الكبير ومحمد على باشا ؟ فهل يجوز علميا المقارنة بين ظاهرتين متفاوتتين الى حد بعيد فى الثقل والوزن والأثر والمدى الموضوعى لكل منهما — استنادا الى مجرد كون كل منهما خبرة تاريخية مصرية فى السلوك أو الجهد الاستقلالى السياسى الخارجى ؟

ان تجربة محمد على قدمت خبرة حضارية بنائية متكاملة ورائدة على صعيد بلاد الشرق جميعا ودامت ثلاثة واربعين عاما من بينها سبعة وثلاثون عاما من الحكم المطلق بينما لم تدم تجربة على بك الكبير فى السلطة المطلقة اكثر من عامين ونصف ، فهل لنا ان نقارن بين خبرة وتجربة هاتين الشخصيتين ؟ أم كان الأجدر بنا ان ندرس السلوك الخارجى المستقل لمصر فى العصر الحديث كظاهرة متكاملة قوامها الأساسى هى خبرة محمد على مع اعتبار خبرة على بك الكبير مقدمة تمهيدية تاريخية ونظامية ضرورية لتجربة محمد على ؟ •

الملاحظة الرابعة :

عندما قرأت عنوان الدراسة هيأت عقلى لاستقبال دراسه سياسية عمقية لصورتين شهيرتين من الكاريزما السياسية فى تاريخنا الحديث • ولكن للأسف لم أجد ضالتى المنشودة فلم تهتم الدراسة ــ رغم قدرة باحثها فى هذا الشأن ــ على استجلاء الملامح النفسية والسلوكية لكل من الشخصيتين ، تلك الملامح التى لا يمكن انكار أثرها فى تحديد السلوك السياسى الخارجى لتجربة كل منهما •

وأخيرا اشكر الزميل الدكتور جهاد واهنئه على هذا الجهد العلمى الموفق •



المنـــاقشـــات

تمثلت أهم قضـــايا ومحاور النقاش حول هـــذه الورقة فيما يلى :

١ـ اثار البعض قضية « طبيعة العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وطرحت فى هذا الصدد بعض الاشكاليات مثل : مـــدى أهميـــة وفاعلية استخدام مناهج البحث الحديثة فى فهم وتحليل التـــاريخ ، والانتقاء من التاريخ لتأكيـــد مقولات وطروحات معينة لدى الباحث .

وانتهى النقاش الى تأكيد أهمية البحث عن الجذور التاريخيه لبعض المشكلات الاجتمـــاعية والسياسية التى نعيشها ، وذلك لمعرفة الثوابت والمتغيرات ، وحدود الاستمرارية والتغيير . والهدف من دراسة الخبرات التاريخية السابقة ليس لتكرارها ، ولكن الاستفادة من دلالاتها فى فهم الحاضر والتعامل معه ، وفى التخطيط للمستقبل .

٢ ـ جاء فى الورقة الحديث عن نظـــام الامبراطورية العثمانيـــة باعتباره نظاما دوليـــا تابعـــا خلال الفترات موضع الدراسة . واعترض بعض المشـــاركين على استخدام مفهوم « نظـــام دولى تابع » ، وأثاروا بعض التساؤلات حول طبيعة وعناصر مفهوم التبعية خـــلال القـــرن التـــاسع عشر والفـــرق بينه وبين الاستخدام الراهن للمفهوم كما برز فى كتابات بعض مفكرى العـــالم الثالث ، وخاصة فى أمريكا اللاتينية . وكيف يكون النظـــام دوليـــا وفى نفس الوقت يكون تابعـــا ؟ . وانتهى المشـــاركون الى ان هـــذه النقطة فى حاجة الى المزيـــد من البحـــث

٣ ـ أكد بعض المشاركين على ان الورقة ركزت على أثـــر المتغيرات الدوليـــة متمثلة فى ديناميات التحول الى نظـــام دولى أوربى جديـــد على السياســـة الخارجية المصرية خلال الفترات موضع الدراســـة ،ولم تمنح الورقة اهتمـــاما كافيا بالتطورات والتعـــدلات الداخلية فى مصر وآثارها على السياسة الخارجية المصرية .

٤ - طرح البعض سؤالا مفادة : لماذا تم اختيار محمد على حاكما لمصر ولم يتم اختيار شخصية مصرية ؟ •وتعددت الاجابات فى هذا الشأن ، فقال البعض بأن هذا يتمشى والخبرة المصرية فى مجال الحكم ، حيث كان حاكمها من خارجها منذ انتهاء الدولة الفرعونية ، وقال آخرون أن محمد على تمكن من خداع القوى الشعبية التى رأت فيه تجسيدا لآمالها وطموحاتها • وهناك من قال بأن محمد على امتلك القوة ، فى وقت كان فيه امتلاك القوة المعيار الحاسم فى تحديد من يحكم ، واستندت قوة محمد على الى عصبيته الالبانية • وكان هذا التفسير الاخير موضوع جدل ، حيث اعترض عليه البعض ، لان محمد على اعتمد على الحركة الشعبية التى قادها العلماء فى الوصول الى حكم مصر ، كذلك ما أن ثبت أقدامه فى الحكم حتى سعى للتخلص من هذه القوى ، ليس لانها ارتبطت بنظام عتيق على وشك الانهيار - لانها كانت ضد هذا النظام •وليس لنمو قوى منافسة كالبيروقراطيين والعسكر • ولكن لان هذه القوى هى التى كانت تشكل مصدرا للخطر بالنسبة لنظام محمد على ، لانها تمتلك القدرة على تعبئة وتحريك المصريين فى حركة شعبية مضادة يمكن ان تعرقل أهدافه وطموحاته ، ومن هنا فان التخلص منها كان أمرا ضروريا •

٥ - فى اطار المقارنة بين على بك الكبير ومحمد على باشا ، طرح البعض سؤالا مضمونه • لماذا اتجه على بك الكبير نحو الاستقلال ولم يفعل ذلك محمد على ؟ • وهل فهم محمد على ما فعله على بك الكبير ؟ •

٦ - أثار أحد المشاركين سؤالا نصه : ما هى بالتحديد أهداف السياسية الخارجية لعلى بك الكبير ومحمد على باشا ؟ وذلك حتى يتسنى الربط بين الورقة الاولى « السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون الى على بك الكبير » • والورقة الثانية والاوراق التالية لها والتى

تغطى السياسة الخارجية خلال فترة الديمقراطية الليبرالية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، وعهدى عبد الناصر والسادات •

وأكد مقدم الورقة فى سياق رده على هذا السؤال على ان الهدف الاساسى للسياسة الخاجية لكل منهما تمثل فى تأمين النظام الداخلى لكل منهما •

٧ — ثار نقاش حول الاهداف الحقيقية لمحمد على ، وادراكه لهذه الاهداف ، والنتائج التى ترتبت على سياساته وسلوكياته بغض النظر عما اذا كان قد قصد أن يفعل ذلك أم لا •

واتفق الحاضرون على أن أهداف محمد على باشا تمثلت فى : السعى لاستقلال مصر ، واقامة دولة عربية تكون قاعدتها مصر ، وتنشيط واحياء الدولة العثمانية • وكان الاخير هو الهدف الارجح لمحمد على باشا ، فربما يصبح هو الوزير الاول • وتتمثل أحد جوانب فشل محمد على فى عدم ادراكه لحقيقة التغير فى النظام فى التدهور والانهيار وبدأ يحل محله نظام أوربى جديد بخصائص جديدة وهكذا ، كان محمد على يسبح ضد حركة التاريخ •

سياسة مصر الخارجية : ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢

أ ٠ د ٠ / سمعان بطرس فرج الله

لم تنـــل دراسة السياسة الخارجية المصرية ، طوال الحقبة الممتدة من سنة ١٩٢٢ (تاريخ نهاية نظام الحماية البريطانية) الى ١٩٥٢ (قيام ثورة يوليو) ـــ وهى الفترة التى يطلق عليهـــا عادة اصطلاح « الفترة الليبرالية » (١) ـــ حظهـــا فى التحليـــل العلمى المتكامل ٠ وربمـــــا يرجـــع السبب فى ذلك الى أن معظم الدارسين لتلك الحقبة اعتقدوا بأنه لم يكن لمصر ـــ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ سياسة خارجيـــة بالمفهـــــــوم الصحيح ٠ وفى ذلك يقول جمال حمدان :

« من الصعب ، ربما من العبث ، ان نتحدث عن سياســـة خارجيـــة لمصر فى ظل الاستعمار ٠٠٠٠ (فقد) فرض الاستعمار على مصر « العزلة السياسية » من الدرجة الأولى ، فلم يعد لهـــا علاقات خارجية دوليـــة اقليميـــة أو عالمية الا من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه، وبذلك احتكـــر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة » (٢)٠

ويؤكد محمـــد حسنين هيكل بان سياسة مصر الخارجية فى هذه الحقبة كانت مقصورة على مسألة واحدة هى « العلاقة مع بريطانيا » ٠ وهكذا فان سياسة مصر الخارجية مع العالم كله تتمخض عن علاقة ثنائية مع قوة واحدة من قواه هى بريطانيا » ٠ ويستطرد هيكل فيقـــول بـــان « القصر الملكى كان هو الذى يديـــر ويوجه » (٣) ٠

ونعتقد أن هذه نظرة ضيقة الى الموضوع (٤) ٠ صحيح أن محور سياســـة مصر الخارجية كان يدور حول القضية الوطنية ـــ « الاستقلال التام ووحدة وادى النيـــل » ٠ وصحيح أيضـــا أن ادارة العلاقـــات البريطانية ـــ المصرية كانت تمثل الأداة الرئيسية لتسوية القضيـــــة الوطنية بشطريها ٠ وصحيح كذلك أن القصر قـــام بدور هـــــام ، بل ورئيسى فى بعض الاحيان ، فى تحديد ابعـــاد « القضـــــية الوطنية »

واسلوب ادارتهـا • وصحيح أيضـا أنه فى نطاق العلاقات بين الدول الكبرى ، كانت مصر أقرب الى كونها محلا Object لتلك العلاقات من كونها فاعلا مسـتقلا Subject • ومع ذلك فان المتتبع لتطور سياسة مصر الخارجيـة فى تلك الحقبة الطويلة من التاريخ لابـد وأن يلاحظ انهـا تطلعت الى القيـام بدور ايجابى ، بـل وقيادى احيانا ، على مسرح العلاقات الاسلامية • ومن الامثلة على ذلك اهتمامها بموضوع « الخلافة » ومشاركتهـا الفعالة فى المؤتمرات الاسلامية • كما نلاحظ أيضـا تطلع مصر الى القيام بدور قيادى فى نطـاق العلاقات العربية • وفى الامثلة على ذلك موقفهـا المؤيد للثورات العـربية فى فلسطين لا سيما ابتداء من ١٩٣٦ ، وقـد عبرت عن هـذا التأييد ليس فقط على المستوى الشعبى ولكن أيضـا فى اطار عصـبة الامـم ومشـاركتهـا الفعالة فى مؤتمـر لندن لعـام ١٩٣٩ • كما وضح توجهها العربى بابرام معاهدات صداقة مع الدول العربية المستقلة • وعلى رأسها معـاهدة الصداقة المصرية ــ السعودية فى مايو ١٩٣٦ ، ودورها القيادى فى انشـاء جامعة الدول العربية فى ١٩٤٥ ، وموقفها الصلب ازاء قضـايا الاستعمار الفرنسى فى المشرق وفى المغـرب العربيين ، وقضية تصفية المستعمرات الايطالية فى ليبيـا وفى الصومال بعـد الحرب العالميـة الثانيـة ، فضلا عن موقفها الرافض للاستعمار الايطالى فى الحبشه فى منتصف الثلاثينات • يضـاف الى ذلك أن مساندة مصر لقضايـا تصفية الاستعمار الغربى فى آسيا وفى افريقيـا بعـد الحـرب العالمية الثانية مباشرة فتح امامهـا قنوات متعددة للتعامـل مع الدول وحركات التحرير الآسيوية والافريقيـة • وأخيرا وليس آخرا ، يجب التنويه الى محاولات مصر التعامـل مع التوازنات الدولية العالميـة خاصـة بعد بروز قوة « المحور » ، الامـر الذى انعكس على الدبلوماسية المصرية ابان الحـرب العالمية الثانية ، بالاضـافة الى موقفهـا من الصراع بين « الشرق والغـرب » بعـد تلك الحـرب ••••• الخ •

حلاصة القول أن اهتمامات مصر الخارجية لـــم تكن قاصرة على تسوية « القضية الوطنية » بالرغم من محوريتها ، بل اتسعت افاقهـا لتشمل أيضـا ابعادا اقليمـة وعالمية • ولم تكن تلك السياسـه مجـرد انعكاس لسياسة بريطانيـا ، ولكنهـا عبرت عن توجهـات مصريـة أصيلة اختلفت فى مضمونهـا وفى مظاهرهـا عن توجهـات السياسة البريطانيـة • يضـاف الى ذاك أن آليات سياسة مصر الخارجيـة لم تقتصر على استخدام الادارة الدبلوماسية الرسمية ، ولكنهـا لجأت أيضـا الى استخدام وسائل الضغط العسكرى (حـرب فلسطين وحرب التحرير فى منطقة قناة السويس) ووسائل الضغط الاقتصادى (المقاطعة) ومن حيث الادارة الدبلوماسية فانها لم تقتصر على الدبلوماسـية الثنائية التقليدية ولكن تجـاوزتهـا الى الدبلوماسـية الجمـاعيـة المفتوحة ، لاسيما بعد انضمام مصر الى عصبة الامم فى ١٩٣٦ ومن ومن بعدهـا الامم المتحدة والمنظمات الدولية العديدة الاخـرى اقليمة كانت أو عالمية ، حكومية أو غير حكومية • كمـا لجأت مصر الى ما يسمى الآن « بالدبلوماسية الشعبية » عن طريق الاهتمام بالتأثير عـلى الرأى العام الوطنى والعالمى كاداة ضغط فعالة أحيانا لتحقيق اهـذاف سياستها الخارجية • كانت سياسة مصر الخارجية اذن متعددة الاهـــداف والتوجهـات والاليات حتى فى الحقبة موضوع البحث ، (من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢) • ويرجع هـذا التعدد الى تفاعل عوامـل عوامل عـديدة داخلية واقليمة وعالميـة تمثـل اسسا لتلك السياسـة • ولا يتسـع المجال هنا لتنظير السياسة الخارجية المصرية وبيـان انماط التفاعل بين « الثوابت » و « المتغيرات » • ونكتفى فقط بابداء بعض الملاحظـات العـامة على العوامل التى كيفت سـياسة مصر الخـارجية مـن حيت تحديد اهدافهـا وتوجهـاتها وآلياتهـا ، أخذا فى الاعتبار تغير الوزن النسبى لتلك العوامل من فترة الى أخرى •

فلا يخفى على احد ان موقع مصر الجغرافى وطبيعتها الجغرافية ، أضفيا عليها أهمية استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة للتوازنات العالمية

فالاستعمار البريطانى لمصر (جوهر القضية الوطنية) كان فى جوهره لاغراض استراتيجية ، كذلك فان هـذا الوضع الجغرافى هو مصـدر للخطـر الخارجى ، الامـر الذى دفـع مصر الى ان تسعى دائما الى تأمين بلاد الشـام حتى جبال طوروس كشرط اساسى لتحقيق أمنهـا الوطنى • الايفسر ذلك عداء مصر لسياسة الاستيطان الصهيونى فى فلسطين والتى ارتبطت بالاستعمار البريطانىللمنطقة ، وعدائهاالاسرائيل بصرف النظر عن ايديولوجية القومية العربيـة ؟ وهذا العداء الكافى سيظل قائما بالرغم من ابرام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية فى ١٩٧٩ • وسبب ديمومة هـذا الصراع انه نابع من خطورة الموقـع الجغرافى نفسه • كذلك الا يفسر هـذا الوضع اهتمام مصر بقضيـة السودان (التى تحطمت بسببهـا جميـع محاولات التفاوض بين مصر وبريطانيـا حتى عام ١٩٣٦) وبدول حوض النيـل والقرن الافريقى عامة ؟ هذا البعـد الجغرافى فرض على مصر ، من منظور تحقيق أمنها الوطنى ، تعدد توجهـات سياستهـا الخارجية حتى فى ظل تبعيتهـا القانونيـة أو الفعلية لبريطانيـا طوال الحقبة موضوع الدراسـة • ان هذه التبعية حدت فاعليه تلك السياسـة ، ولكنهـا لـم تصادر اهدافهـا أو توجهـاتهـا بان تجعلهـا قاصرة على علاقـات ثنائيـة بين مصر وبريطانيـا دون غيرها من العلاقات •

كذلك فان العنصر السكانى اثر فى سياسة مصر الخارجية خـلال تلك الحقبة من حيث كثرة عدد الجاليات الاجنبية ، وبصفة خاصـة أهميـة نشاطاتهـا الاقتصادية فى ظل نظـام الامتيازات • فقد اتخذ الاستعمار البريطانى من تواجد هذه الاقليـات ذريعة لاستمرار وجوده الفعلى كمـا ظهـر فى تصريح ٢٨ فبرايـر ١٩٢٢ حيث كانت « حماية الاقليات » بندا من بنود « التحفظات الاربعة » على اسـتقلال مصر القانونى • كذلك فان تواجد هذه الجاليات الاجنبية أثـر فى سـياسة مصر الخارجية بطريق غير مباشر باذكاء تيارات ايديولوجية متباينـة • وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فان جالية « الشوام » ، وكانت مهيمنة على

الصحافة ، ساهمت فى تقوية ايديولوجية القومية العربية • وتواجـــد الجالية الايطالية كان حافزا لاتجاه بعض القوى السياســية الى التقرب من دول « المحور » ، الامـــر الذى كان لـــه أبعد الاثر فى الدبلوماسية المصرية اثنـــاء الحـــرب العالميـــة الثانية ، كما ان طائفـــة اليهود قامت بدور هام فى بث التيارات الاشتراكية ، لا سيما فى تنظيم الحركـــة الشيوعية المصرية • كما ان هذه الطائفة عملت جاهـــدة عـــلى اخفـــاء حقيقة الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين بالتركيز عـــلى طابعه الانســـانى وليس السياسى •

وأثرت الحياة الاقتصادية المصرية فى تلك الحقبة فى توجهـــات السياسة الخارجية المصرية • منذ اتجهت نحو التصنيع (٥) وما ترتب على ذلك من انعكاسات دولية هامة من حيث الارتباط بمراكز الصناعة العالمية (الاوروبية على وجه الخصوص) ، وبالتالى وقوعها فى براثن التبعية الاقتصادية والسياسية رغم حصولهـــا على الاستقلال الاسمى والسيادة القانونيـــة بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ • هذا الوضع يزداد وضوحـــا اذا اخذنا فى الاعتبار ان نشاط الجاليـــات الاجنبية تركز اساسا فى القطاعات الحديثة من الاقتصـــاد المصرى : التجارة (خاصة تجارة القطن) ، والاعمـــال المصرفية والماليـــة ، وادارة المرافق العامة (قناة السويس ، النقل والمواصلات ، ميـــاه الشرب ، الكهرباء ••• الخ) • اذا اضفنـــا الى ذلك أن الطبقة المالكـــه للارض من المصريين قد اشتركت فى عملية التصنيع ، الى جانب الطبقـــة البورجوازية المصرية ، وكانت هى المسيطرة على نظـــام الحكم ، فانـــه يتضح أن نمط الحياة الاقتصادية فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ يشير الى ارتباط مصر باوروبا أكثـــر من ارتباطهـــا بالعالم العـــربى • بعبارة أخـــرى ، فان التوجه الرئيسى لسياســـة مصر الخارجية فى تلك الحقبة كان توجهـــا رأســـيا وليس أفقيـــا : فقد اتجهت مصر نحـــو شمال البحر المتوسط (تحت ضغط التصنيع وتجارة القطن) ، كمـــا اتجهت جنوبا لضبط ميـــاه نهر النيـــل وتوزيعهـــا بما يخـــدم التوسع

الزراعى ، أما توجهها شرقا أو غربا نحو العالم العربى بشطريه فقد كان هامشيا .

ومن المنظور الثقافى الحضارى ارتبطت مصر ارتباطا وثيقا منذ بداية القرن التاسع عشر على الاقل بالفكر الاوربى المعاصر المرتبط بنمو الاقتصاد الرأسمالى والديمقراطية الليبرالية . وقد جاء دستور ١٩٢٣ انعكاسا لهذا الارتباط الذى ارتكز أساسا على بلورة الوعى الوطنى المصرى ، على غرار ايديولوجية القوميات فى أوروبا ، وذلك بالتقابل مع ايديولوجية « الوحدة الاسلامية » ، وايديولوجية « القومية العربية » . وان تاريخ مصر السياسى ، ومن ثم توجهات سياستها الخارجية طوال الحقبة الممتدة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، هو تاريخ هذه الايديولوجيات الثلاث . ويبدو لنا ان هذا التداخل انتهى الى تغليب « الوطنية المصرية » على غيرها من الايديولوجيات(٦) والشاهد على ذلك اخفاق المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القاهرة فى ١٩٢٦ وفى مكة المكرمة فى نفس العام للنظر فى موضوع احياء « الخلافة الاسلامية » التى الغتها الحكومة التركية فى ١٩٢٤ (٧) . وفى ذلك يقول عبد الرزاق السنهورى ، اكبر فقهاء القانون فى عصره : « ان رفع لواء الوحدة الاسلامية لا يعبىء سوى بعض المسلمين الحالمين . فان جميع شعوب الشرق تلبى نداء الوطنية » (٨) .

وما ينطبق على ايديولوجية الوحدة الاسلامية ينطبق ايضا على ايديولوجية الوحدة العربية وان كان بدرجة أقل ، فطوال فترة ما بين الحربين العالميتين نلاحظ ان ايديولوجية القومية العربية فى مصر لم تتجاوز النطاق الفكرى لبعض المثقفين (٩) ، اما ترجمتها عمليا الى اهداف وتوجهات لسياسة مصر الخارجية فلم تتبلور بصفة تدريجية الا ابتداء من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا والتى عاصرت الثورة العربية الكبرى فى فلسطين . وحتى بالنسبة لهذا التطبيق ، فقد ارتبطت ايديولوجية القومية العربية ارتباطا وثيقا بتسوية القضية الوطنية المصرية . وفى هذا الصدد يمكن الاشارة الى أن

انشـــاء جامعة الدول العربيـــة فى ١٩٤٥ بتأثير فعـــال من مصر ، جاء تعبيرا عن تنظيم اقليمى للحكومات العربيـــة ، اكثـــر تعبيرا عن البعـــد الوحدوى الديناميكى العربى الذى يرتكز على « اندماج » الشـــعوب العربية متجاوزا اطر السيادات الاقليميـــة التى فرضهـــا الاستعمـــار على تلك الشعوب ، فهذا البعـــد الاخير لـــم يتأكد فى مصر ايديولوجيا الا بنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠

هذه الاسس العامة لسياسة مصر الخارجية لا تظهـــر ابعادهـــا الحقيقيـــة ، من حيث ترجمتهـــا الى اهداف وتوجهـــات وآليـــات ، الا بالنظـــر الى التطور الفعلى للبيئة المحليـــة والاقليمـــة والدوليـــة وفقا لتفاعل العديد من العوامـــل ، فهذا التفاعل يحدد العلاقة بـــين « امكانيـــات » السياســـة الخارجية المصرية « والقيود » المفروضة عليهـــا ٠ وحيث ان هذا التفاعل متغير دوما ، فانه يتعين لوضوح الرؤية تقســـيم الحقبة موضوع الدراســـة الى فترات تتميز بســـمات خاصة ومن هنـــا يأتى تقســـيم الدراســـة الى اربعـــة مباحث فرعية تتناول :

أولا : سياسة مصر الخارجية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

ثانيا : سياسة مصر الخارجية فى ظل معاهـــدة ١٩٣٦ وحتى نشوب الحـــرب العالميـــة الثانيـــة فى ١٩٣٩ ٠

ثالثا : دبلوماسية الحرب العالمية الثانية ، (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ٠

رابعا : سياسة مصر الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠

ان هذا التقســـيم لا يعنى الفصل التام بين هذه المراحل الاربع ، فالتداخل قائم فيما بينهـــا ، فوضع مصر القانونى لم يتغير من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥٢ ، ومع ذلك فان تطور البيئة الداخلية والبيئة الاقليميـــة والعالمية طبع ممارسة سياســـة مصر الخـــارجية بطـــابع خـــاص يختلف من مرحلة الى أخرى باختلاف « الامكانيات » و « القيـــود » ٠ هـــذا التقســـيم الزمنى يمتزج بطبيعة الحـــال بالتقســـيم الموضوعى

أى دراســة اهم الموضوعات المتعلقة بسياســة مصر الخارجيــة فى اطار التقســيم الزمنى •

المبحث الأول
سياسة مصر الخارجية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

صدر تصريح ٢٨ فبرايــر ١٩٢٢ بارادة منفردة من جانب بريطانيا، وفى ظل ظروف دوليــة ومحلية عصيبة • فقــد كشفت الحــرب العالمية الاولى عن تقلص مركز اوروبا فى العالم لصــالح الولايــات المتحدة الامريكية والى حد ما لصالح اليابان ، وان لــم يظهــر هذا التحــول بصورة واضحة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الا فى القارة الامريكية والنصف الشمالى من المحيط الهادى • وظلت منطقة الشرق الاوســط داخلة فى مجال تفاعلات العلاقات الاوروبيــة ، ولكن فى ظــل تنافس بريطانى — فرنسى • وفى ظل خوف من روســيا البلشفية • ولكن هذا التكالب الاوربى الجديد على اقتسام دول المنطقة تحت ستار الانتداب أو الحماية المفروضة (مصر) ، تم فى فترة تميزت باضطراب اوروبى شــامل من حيث تدهور الاوضــاع الاقتصــادية وما ترتب عليهــا من اضطرابات أجتماعية وعدم استقرار سياسى ، بالاضــافة الى الصراعات المتنامية بين القوميــات الاوروبية •

وقد فطنت الشعوب الخاضعة للاستعمار لهــذا الضعف الاوروبى العــام فشجعهــا ذلك على المطالبة باستقلالها ، مستخدمة فى بادىء الامر الوسائل الدبلوماسية السلمية ، لا سيما اداة الدبلوماسية الجماعية المتاحة فى ذلك الوقت والتى تمثلت فى مؤتمرات الصــلح وفى انشاء عصبة الامم•ولكن سرعان ما أيقنت هذه الشعوب أن الادارة الدبلوماسية لا تصلح كوسيلة لتسوية المصالح المتعارضــة الا فى ظل تكافــؤ القوى • وبالرغم من الضعف الاوروبى العــام ، فقــد ظل ميــزان القوى فى صالح الدول الاوروبيــة بالقياس الى وضــع الشعوب التى كانت خاضعة لهيمنتها قبل الحرب • ولذلك تمكنت الدول الاوربيــة

من فرض ارادتها على الشعوب المستعمرة ، ومنها شعوب الشرق الاوسط • فقد اقرت معاهدة صلح فرساى ومعاهدات الصلح الاخرى التالية لها ، بوضع بريطانيا الخاص فى مصر ، اى اقرت استمرار نظام « الحماية » البريطانية بالرغم من تعارضه مع مبدأ « حق الشعوب فى تقرير مصيرها » الذى ادعى الحلفاء أنه اساس التسوية العالمية لاوضاع ما بعد الحرب الكبرى • عندئذ بدأت حركات التحرير تتسم بقدر كبير من العنف الثورى كاداة لتدعيم موقفها فى العملية التفاوضية • وفى هذا الصدد تعتبر الثورة المصرية فى ١٩١٩ الى ١٩٢٢ ، بشمولها واشتراك كافة طبقات الشعب فيها ، نموذجا اهتدت به الحركات الوطنية فى أقطار كثيرة مثل المغرب وسوريا وايران والهند والصين ••• صحيح ان هذه الثورات التحررية فشلت فى النهاية فى تحقيق استقلال البلاد من نير الاستعمار بسبب عدم تكافؤ القوى بينها وبين القوى الاستعمارية العتيدة ، الا أنها نجحت نسبيا فى انتزاع بعض حقوق شعوبها • وفى مصر ، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تكريسا لهذا الانجاز الكبير بمقاييس العصر لانه أدى الى الغاء الحماية والاعتراف بمصر « دولة مستقلة ذات سيادة »، وان كان استقلالا مقيدا لدرجة تجريده فى الواقع من أى مضمون حقيقى (١٠) اهم من ذلك ، أن هذا الانجاز كان بمثابة اقرار لبعث جديد للشعب المصرى سياسيا باعلان دستور ١٩٢٣ وقيام الحياة النيابية ، واقتصاديا بنمو طبقة رأسمالية وطنية والاتجاه نحو تمصير الاقتصاد المصرى (انشاء بنك مصر فى ١٩٢٠) ، واجتماعيا بتكريس الوحدة الوطنية وتحرير المرأة والتوسع فى التعليم الحديث •••• الخ •

وهكذا اصبح لسياسة مصر الخارجية مضمونا حركيا سياسيا يسعى الى التخلص من القيود التى فرضها تصريح فبراير ١٩٢٢وتوسيع قاعدة الاستقلال المصرى • وقد كان ذلك هو محور نضال الشعب المصرى • ومحور سياسة مصر الخارجية حتى ابرام معاهدة التحالف

والصداقة بين مصر وبريطانيا فى ١٩٣٦ ، وان تغيرت آليات هذا النضال تبعا لتغير التوازنات الداخلية بين القوى السياسية الرئيسية فى البلاد والتى عكست تغيرات هيكلية فى البنيان الاجتماعى المصرى ، ووفقا لتطورات البيئة الدولية ٠

ان الهدف المحورى لسياسة مصر الخارجية فى تلك المرحلة تركز على تسوية « القضية الوطنية » المتمثلة فى جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية ٠ ووحدة مصر والسودان ، بعبارة أخرى تحويل السيادة القانونية الاسمية الى سيادة فعلية بممارسة أعمال السيادة بحرية فى المجالين الداخلى والخارجى ٠ أما اهداف سياسة مصر الخارجية الاخرى ، سواء فى الاطار الاسلامى أو فى الاطار العربى فقد ظلت هامشية بالاضافة الى كونها مكملة أو مساندة لقضية التحرير الوطنى ٠

ومن حيث التوجهات ، فقد تركز التوجه الرئيسى حول العلاقات الثنائية المصرية البريطانية مع بذل محاولات نحو اقامة علاقات مع دول أخرى ، لا سيما مع الدول الاوروبية التى كانت تتمتع بنظام الامتيازات ومع الولايات المتحدة الامريكية ومع الدول الاسلامية ، ولكن هذه التوجهات ظلت مقيدة بالتحفظات الواردة فى تصريح فبراير ١٩٢٨ وبوضع مصر الاقتصادى التابع لبريطانيا ٠

ومن حيث الاليات أو الوسائل ، فنلاحظ انه لم يكن امام مصر سوى اسلوب التفاوض مع بريطانيا ، وان لجأت تدعيما لمركزها التفاوضى الى تعبئة الرأى العام العالمى والوطنى (حث الشعب المصرى على تقديم الاحتجاجات والقيام بالاضرابات واعمال الشغب ضد التواجد البريطانى ومقاطعة المنتجات البريطانية ٠٠٠٠ الخ) ، ولكن فاعلية هذه الاساليب ظلت محدودة للاسباب التى سنبينها فيما بعد ٠

ولا يتسع المقام هنا لاستعراض جولات المفاوضات المتكررة والفاشلة فى ذات الوقت ، بدءا « بمفاوضات سعد زغلول _ ماكدونالد

فى ١٩٢٤ ، الى مفاوضات مصطفى النحاس ـ هندرسون فى مارس ومايو ١٩٣٠ (١١) • وقد تعثرت هذه المفاوضات لاتساع شقة الخلاف بين اهداف الطرفين : هدف بريطانيا باستمرار وجودها الفعال فى مصر وهيمنتها على السودان وهدف مصر باصرارها على الحصول على استقلال وطنى حقيقى فى اطار وحدة مصر والسودان • ونكتفى فقط بالاشارة الى نقاط الضعف فى الدبلوماسية المصرية بصورة عامة على النحو التالى :

١ ـ الوضع الدولى :

بعد فترة الاضطراب العميق ، اتسمت العلاقات الاوروبية بقدر كبير من الاستقرار فى الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٢٩ (١٢) • فقد انتعشت أوروبا اقتصاديا بفضل الاصلاح النقدى والعودة الى نظام قاعدة الذهب ، ونشطت التجارة الخارجية نتيجة لخفض الرسوم وتخفيف الحواجز الجمركية (المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد فى جنيف عام ١٩٢٧) ، وارتفعت الاستثمارات الداخلية والخارجية حتى ان الاستثمارات الامريكية الخاصة فى اوروبا والقروض التى قدمتها الحكومة الامريكية الى الدول الاوروبية فاقت بكثير اقساط ديون الحرب التى كانت الدول الاوروبية تدفعها سنويا للولايات المتحدة ، وكانت عاملا هاما فى نجاح خطة دوز Dawes بشأن قضية « التعويضات الالمانية » والتى وافق عليها مؤتمر لندن فى ١٩٢٤ ، وقد وصل الانتعاش الاقتصادى الاوروبى الى ذروته فى منتصف عام ١٩٢٩ •

وقد صاحب الانتعاش الاقتصادى استقرار سياسى فى أوروبا تجلى فى التوفيق بين مصالح الدول الاوروبية المتعارضة بابرام اتفاقيات لوكارنو فى ١٩٢٥ ، وقبول المانيا فى عصبة الامم المتحدة فى ١٩٢٦ ، واتفاق بريان ـ كيلوج فى ١٩٢٨ بشأن تحريم الحروب العدوانية وضرورة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية •••• الخ • يضاف الى ذلك أن الاتحاد السوفيتى ، بعد فشل محاولاته الاولى لتصدير الثورة البلشفية الى الخارج ، اقتنع بضرورة

التركيز على بناءه الداخلى (الاشتراكية فى بلد واحد) ، الامر الذى ساعده على الخروج من العزلة التى فرضتها عليه الدول الغربية وبدأ يتقرب من تلك الدول التى اعترفت به قانونا Dejure فى ١٩٢٤ (ايطاليا ، بريطانيا ، فرنسا . وكانت المانيا قد اعترفت به بمقتضى معاهدة راباللو فى ١٩٢٢) وانضم الى ميثاق بريان - كيلوج فى ١٩٢٨ والى عصبة الامم فى ١٩٣٤ بعد سيطرة النازية على الحكم فى المانيا وبعد استعمار اليابان لمنشوريا (١٣) . وهكذا تم تحجيم « الخطر الالمانى » و « الخطر السوفييتى » عى الدول الغربية . وقد انعكس تخفيف حدة التوترات الاوروبية على عصبة الامم التى عاشت عصرها الذهبى كاداة للتعبير عن المصالح الاوروبية . وادت هذه التطورات الى اكتساب الدول الاوروبية لمزيد من الثقة فى نفسها فاتسمت سياستها ازاء حركات التحرر الوطنى « بغطرسة القوة » (١٤) : قمع ثورة سوريا وثورة الريف فى المغرب فى ١٩٢٤ ، وطرد الجيش المصرى من السودان عقب اغتيال السردار « لى ستاك » فى ١٩٢٤ (١٥) ... الخ .

الوضع الدولى لم يكن اذن فى صالح المفاوض المصرى فى محاولاته لتسوية « القضية الوطنية » عن طريق التفاوض مع بريطانيا ، وقد برز ذلك فى عدم تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان لعام ١٩٢٣ الذى اقر معاهدة الصلح مع تركيا (١٦) ، وفى تجاهل عصبة الامم لشكوى مصر ضد سياسة القوة البريطانية عقب اغتيال السردار فى ١٩٢٤ (١٧) . ورغم أن مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد فى برلين فى اغسطس ١٩٢٨ استنكر تعطيل الحياة النيابية فى مصر ، الا أنه امتنع عن التنديد بالسياسة البريطانية (١٨) .

٢ - الضعف الاقتصادى والتبعية الاقتصادية :

من المسلمات البديهية ان النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الداخلى يؤثر على السياسة الخارجية لكل بلد . ولا تشذ مصر عن

هذا الوضع • ولكن الصعوبة تبدو فى تقييم الدور الـذى يقـوم به العامل الاقتصادى فى تحديد أهداف الدولة وتوجهـات سياستهـا الخارجية • وترجع الصعوبة الى طبيعة هذا العامل ، فهو من المتغيرات سريعة التقلب ، كما أنه يخضع فى تقييمه لانتماءات ايدلوجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصـالح طبيعية متغيرة • وبطبيعة الحال لا يتسـع المقـام لدراسـة دقيقـة ومتعمقه للبنية الاقتصادية والاجتماعيـة للمجتمـع المصرى عند صدور تصريح فبراير ١٩٢٢ والتطورات التى لحقت بتلك البنية حتى عام ١٩٣٦ (١٩) ، ولذلك نكتفى فقط برصـد بعض الملاحظـات العامة والتى ترتبط بفاعلية السياسـة الخارجية المصرية فى تلك المرحلة :

(أ) لا شك أن مصر كبلد زراعى فى الاسـاس ، عرفت التقسـيم الطبقى بين « الاعيان » و « الفلاحين » • ولا شك أيضـا أنه مـع النمو التجارى والصناعى وتقـدم التعليم المهنى الحديث والتقـدم العمرانى ، نشـأت طبقة بورجوازية / رأسمالية • وطبقة « عمالية » فى الحضر • ومع ذلك فان التقسيمات الطبقيـة المألوفة بين « الاعيان » « والرأسمالية » و « البورجوزية / الرأسمالية » ، (والعمـال) ، « والفلاحين » لا تنطبق بدقة على البنية الاقتصاديةوالاجتماعية المصرية فى هذه المرحلة على الاقـل ، فالمجتمـع المصرى فى فترة ما بين الحربين العالميتين كان يمـر بمرحلة « سيولة اجتماعية »
حيث تنظيم الطبقـات الاجتماعية لم يكن يتم فى دوائر مغلقة ،ولكن فى اطار من التداخل حيث كانت كل طبقة تجذب اليها افراد من طبقات أخرى فلم تكن هناك فى الحقيقة فروق جوهرية تفصـل بين « الاعيـان » و « البورجوازية / الرأسمالية » ، بل لقد لوحظ ان عددا كبيرا من ملاك الأراضى استثمروا جزءا من اموالهم فى مشروعات تجارية أو صناعيـة أو عمرانية كما أن تطور الزراعة فى الملكيـات الكبيرة وتسـويق المنتجات الزراعية شجع الطبقة البورجوازية التجارية على تملك الاراضى الزراعية (تم ذلك اساسا عن طريق البيع الجبرى سـداد للقروض التى

كانت تقدمها البنوك والشركات التجارية الى المزارعين) ، ومن ثم أصبح هناك ترابطا وثيقا بين « البورجوازية الزراعية » الحضرية (خاصة اصحاب المهن الحرة) من جانب ، وبينها وبين طبقة « العمال » من الجانب الآخر ، وذلك نتيجة لهجرة سكان الريف الى الحضر • ولعل ابرز مثال على ذلك ان سعد زغلول ، زعيم ثورة ١٩١٩ ومن بعده مصطفى النحاس وكثيرين غيرهما ينتمون أصلا الى طبقة « الفلاحين » •

(ب) يترتب على الملاحظة السابقة استنتاج هام فيما يتعلق بسياسة مصر الداخلية والخارجية ، مؤداه أن عدم جمود التقسيم الطبقى أدى الى غموض الخيارات السياسية Political Choices لتلك الطبقات • والدليل على ذلك ان حزب الاحرار الدستوريين الذى اشتهر بانه حزب « الاعيان » كان يضم بين صفوفه وقياداته العديد من الافراد الذين ينتمون الى « البورجوازية » الحضرية • وحزب الوفد لم يدع انه حزب طبقي ولكنه كان يفخر بانه يمثل الأمة بكافة طبقاتها • ومن ناحية أخرى ، فان هذه السيولة الطبقية لم تنعكس بوضوح على توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سعيا وراء تحقيق مصالح طبقية محددة • والسبب فى ذلك يرجع فى الحقيقة الى نمط الاقتصاد المصرى فى جميع قطاعاته ، فقد كان مرتبطا بالاقتصاد الرأسمالى الاوربى • أما طبقة « العمال » فلم يكن لها تأثير يذكر فى توجيه سياسة مصر الخارجية نظرا لضعفها عدديا وتنظيميا • ولذلك نلاحظ ان الاتحاد السوفيتى اعلن عداءه السافر لثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول التى ارتبطت بالديمقراطية الغربية • وظل هذا العداء قائما حتى عام ١٩٣٦ ، ففى مؤتمر الكومنترن السادس فى ١٩٢٨ ، اعلن « فاسيليف » Vasiliev أن «الوفد هو اكبر عدو للعمال وللفلاحين وان جميع الشيوعيين مدعوون الى توجيه ضربة قاضية الى هذا التنظيم الرجعى (٢٠) • ولكن هذه الدعوة كانت فى الحقيقة دعوة جوفاء • صحيح كان هناك بعض الشيوعيين فى مصر ولكن غالبيتهم كانوا من الاجانب ، اما « البروليتاريا » المصرية فلم تتجاوز اهتماماتها نطاق تحسين اوضاعها المعيشية ، وكانت سياسيا مؤمنة

بالحركة الوطنية المصرية الممثلة أساسا فى حزب الوفد •

(جـ) لقد ظل اقتصاد مصر بعد الحرب العالمية الاولى فى الاساس اقتصادا زراعيا يقوم على انتاج القطن كسلعة تجارية كانت تمثل قرابة ٨٦٪ من الصادرات المصرية • ومن المعلوم ان مثل هذا النمط الاقتصادى يتميز بالضعف لأن الانتاجية الزراعية مرتبطة بزيادة المساحة الزراعيـة واستمرار خصوبة التربة ومقاومة الآفات الزراعيـة • وطبيعـة مصر الجغرافية فرضت عليها محدودية الاراضى الزراعية ، خاصة بالقياس الى النمو السكانى ، كما ان انتاجية الفدان انخفضت كثيرا بسبب اجهـاد الارض وارتفاع منسوب المياه الجوفية وعدم كفاءة الصرف ، ومن ثم عانت مصر من محدودية مواردها الاقتصادية •

الأهم من ذلك أن هذا الاقتصاد الضعيف سيطر عليه الاجـانب • فقد كان اذن « اقتصادا استعماريا »• ويعتبر الاقتصاد استعماريا اذا تمت علاقة الانسان بالطبيعة (اى الانتاج والتوزيع) لصالح الاجنبى على حساب الوطنى • ونكتفى هنا برصد بعض الحقائق :

ــ تملك الاجانب قرابة ١٠٪ من الاراضى الزراعية •

ــ سيطرة الاجانب على تجارة القطن عن طريق ادوات تمـويل الانتاج (البنوك) وعن طريق الشركات التجارية شـبه المحتكرة لتلك التجارة •

ــ سيطرة الاجانب على بورصة الاوراق المـالية والأئتـمان العقارى •

ــ ارتباط تجارة مصر الخارجية بوضع الاقتصاد الرأسـمالى الأوربى ، وبالتالى تأثر الاقتصاد المصرى بالازمات التى كان يتعرض لها النظام الرأسمالى ككل •

ــ ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، فكان الأول تتذبذب قيمته صعودا وهبوطـا مع تقلبـات هيكل النظـام الاقتصـادى البريطانى (٢١) •

وظهر بوضوح ضعف الاقتصاد المصرى وتبعيتــه للاقتصـــــــاد الرأسمالى اثناء الازمات الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ — ١٩٣٤) التى تمثلت آثارها فى مصر فى انخفاض سعر القطن انخفاضا كبيرا بلغ حوالى ٤٧٪ ، وحتى مع هذا الانخفاض كانت هنـــاك صعوبة كبرى فى تصريف القطن مما أدى الى انخفاض حصيلة الصادرات وعجز الميزان التجارى (٢٢) ، وما ترتب على ذلك من انخفاض مستويات المعيشة للسواد الاعظم من المصريين ، الامـــر الذى أجبر الحكـــومة على الدخول مشترية فى سوق القطن بقصد الحد من انهيار الاسعار وقد أدى هذا الى زيادة المخزون لدى الحكومة فوصـــــل فى يوليو ١٩٣١ الى ٣½ مليون قنطار ، أى بلغ حوالى نصف المخزون العالمى فى تلك الفترة (٤٣) وقد عرض هذا التدخل الاحتياطى الحكومى (١٤ مليون جنيه) للخطر • ولان هذا الاحتياطى يمثل مدخرات عشر سنوات وبدلا مـــن اســـتثماره اخذت الحكومة فى دفع تكاليف التخزين والتأمين هذا بالاضافة الى نقص الوزن والخسارة التى نجمت من فرق الاسعار عند اعادة التسويق • وقد قدرت خسارة الحكومة نتيجة لهذا التدخـــل بحـــوالى ٧ مـــلايين مـــن الجنيهات (٢٤) • وقد اجبر الاقتصاد العـــالمى مصر الىا تخـــاذ بعض التدابير لاصلاح المسار الاقتصادى أهمها فرض الحماية الجمركيـــــة أو زيادة معدلاتها بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية كما حدث فى حالـــة القمح وقصب السكر وصناعته (٢٥) كما أنها اتبعت سياسة ايجابيـــــة للتسليف الزراعى بانشاء بنك التسليف الزراعى فى صـــــيف ١٩٣١ • وتدخلت فى تسوية الديون العقارية التى حدثت فى فترة الكساد العالمى الكبير وذلك بوقف عمليات البيع الجبرى وتجميد المتأخرات والحلول مكان الدائنين وتخفيض اسعار الفائدة ، وكان من شأن ذلك ارهاق ميزانيـــــة الدولة •

ومع ذلك يتعين التنويه بان مصر ، على المستوى الحكومى والشعبى، حاولت وضع اسس لبناء نظام اقتصادى جديد يقوم على مبدأ الاستقلال الوطنى الاقتصادى ويرتكز على دعامتين : تنويع الانتـــــاج الزراعى ،

والعمل على تصنيع البلاد • وفيما يتعلق بهذه الدعامة الاخيرة انشئت فى ١٩٢٠ مصلحة التجارة والصناعة للقيام بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها • وقامت الحكومة فى ١٩٢٧ بمحاولة تمصير الشركات تمصيرا جزئيا عندما اوجبت ان يكون بمجلس ادارة كل شركة عضوان مصريان على الاقل وأن يكون ربع الموظفين مصريين وأن تعرض ربع الاسهم للاكتتاب فى مصر ويخصص منها أربعة اخماس للمصريين (٢٦) واخيرا فرضت الحكومة ضريبة جمركية فى ١٩٣٠ والتى تعتبر نقطة الانطلاق الحقيقية للصناعة المصرية الحديثة •

وعلى المستوى الخاص والشعبى ، نذكر انشاء « اتحاد الصناعات المصرية » فى ١٩٢٢ ،بالاضافة الى مجهود شعبى محدود تمثل فى « مشروع القرش » كمحاولة فى سبيل الاستقلال الاقتصادى عن طريق التعاون الشعبى ، وبذلك انطوى على ارهاصة وطنية شعبية صادقة (٢٧) وتمثلت أهم المجهودات الخاصة فى سبيل تحرير الاقتصاد الوطنى فى انشاء بنك مصر فى ١٩٢٠ ومجموعة شركاته • فقد كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مصر (بعد حكم محمد على الكبير) التى يقوم فيها النشاط الصناعى برأس مال مصرى تحت ادارة طبقة من المنظمين المصريين • وقد قام البنك بالاستثمار وتمويل شركات مختلفة ولأن هو منها بمنزلة الشركة القابضة Holding company • واصبحت مجموعة بنك مصر أكبر مستثمر فى مجال الصناعة فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان رؤوس الاموال الاجنبية توجهت نحو قطاع التجارة الخارجية ، كما أن البنوك الأخرى فى مصر كانت فروعا لبنوك اجنبية تعمل بوحى من مراكزها الرئيسية دون مراعاة لصالح مصر الاقتصادية القومية •

وبالرغم من هذه المجهودات الحكومية والخاصة والشعبية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، فقد ظل الاقتصاد المصرى حتى ١٩٣٦ تنطبق عليه معايير « الاقتصاد التابع » ، ومن ثم ارتبطت مصالح الطبقات التى

تولت مقاليد الحكم فى مصر (« البورجوازية / الرأسمالية » و « الاعيان ») بالمصالح الاجنبية الاستعمارية ارتباطا غير متكافىء ، الأمر الذى يعزز مطلب الاستقلال السياسى الذى يفترض تحقيق الاستقلال الاقتصادى أيضا • ولكن هذه الملاحظة الاخير فى حاجة الى مزيد من التحديد • فحيث اننا بصدد الحديث عن قدرات السياسة الخارجية المصرية والقيود المفروضة عليها فى اطار العلاقات المصرية ــ البريطانية ، فانه يتعين ملاحظة ان الاستغلال الاجنبى لمصر لم يكن استغلالا بريطانيا صرفا (كما كان الوضع فى الهند) ، ولكن مارسته قوى اوروبية متعددة ، وهو وضع املاه وجود الامتيازات الاجنبية • أما الاستعمار البريطانى لمصر ، وان انطوى على جانب اقتصادى ، الا أنه كان فى جوهره استعمارا استراتيجيا اساسه السيطرة على شريان حيوى من شرايين المواصلات الامبراطورية الذى يربط بين بريطانيا والشرق• وبالتالى فان المصالح الاقتصادية البريطانية فى مصر ، على اهميتها ، كانت محدودة بالمقارنة بتواجدها العسكرى الاستراتيجى • وينتج عن ذلك أن ممارسة قدر من الضغط الاقتصادى على بريطانيا ، مثل الدعوة الى « مقاطعة المنتجات البريطانية » لم تكن لتترتب عليها آثار فعالة فى مؤازرة الجانب المصرى فى « مفاوضات الجلاء » • وعلى العكس فان ضعف الاقتصاد المصرى ، وتبعيته جزئيا للاقتصاد البريطانى عزز الموقف التفاوضى للجانب البريطانى على حساب الجانب المصرى •

٣ ــ القوة العسكرية المصرية : (٢٨)

من البديهيات ان تقوم القوات المسلحة بدور فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية لكل دولة • فالقوات المسلحة فى كل أمة هى سياج استقلالها • ولكن فى المرحلة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٦ ، كان دور الجيش المصرى فى النضال الوطنى شبه معدوم بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية التى قامت على اضعاف الجيش المصرى عددا وعتادا وتدريبا ، كما انها عملت على السيطرة عليه تماما قيادة وتنظيما ، فاحاطته بسياج منيع من الرقابة الشديدة اشرف عليها ، بعد اغتيال السردار فى ١٩٢٤ ،

« المفتش العام » للجيش المصرى (وهو بريطانى الجنسية) من خــلال « مجلس الجيش » و « لجنة الضباط » • هذه السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى كانت تتفق وسياستها العامة التى كانت بموجب تصريح فبراير ١٩٢٨ ــ تقوم على احتفاظها بمسئولية « الدفاع عن مصر مــن كل اعتداء أو تدخل اجنبى» و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر » •

وقد سعت الحكومات المصرية ســعيا متواصــلا لدى الحكومــة البريطانية لتقوية الجيش واصلاحه والنهوض بــه • واصــبح الجيش المصرى محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لاهميته القصوى فى تدعيم اســتقلال البــلاد ولكن جميع محــاولات الاصــلاح ، رغم محدوديتها ، باءت بالفشل ازاء اصرار بريطانيا على السيطرة على الجيش المصرى والحيلولة دون تسيسه • هذا الاصرار يمكن تفسيره بالنظر الى التركيب الاجتماعى للجيش المصرى فى ذلك الوقت • فان نظام البــدل العسكرى قد ادى الى ان التجنيد اصبح قاصرا على طبقة المعدمين مــن الفلاحين • وهذه النوعية من المجندين يمكن ان تكون اداة طيعة فى يــد الضباط المصريين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة التى تولت قيادة الحركة الوطنية فى مصر • ولذلك استبقت بريطانيا هيمنتها التــامة على الجيش المصرى كما كان فى عهد الحماية وسلبته من المقدرة على احداث أى اثر فى المحيط السياسى العام ومؤازرة سياسة خارجية نشطة تهدف الى تحقيق الاستقلال الوطنى الفعلى •

٤ ــ التوازنات الداخلية :

لايتسع المقام هنا لاستعراض وتحليل الصراعات على السلطة بين القوى السياسية فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ • فقد اسهب الدارسون (٢٩) ذوى الانتماءات السياسية المختلفة والمستقلون منهم فى دراسة الحركــة الوطنية المصرية • ما يهمنا هنا هو التأكيد على حقيقة واضحة ، وهى ان هذه الصراعات ادت الى عدم الاستقرار الوزارى (٣٠) ، ومن ثم ضعف

موقف المفاوض المصرى امام بريطانيا التى عمدت على ازكاء هذه الصراعات الداخلية تطبيقا لمبدأ « فرق تسد » •

٥ ـــ بالرغم من عودة وزارة الخارجية المصرية ، فانها لم تتمتع بصلاحية كافية لادارة سياسة مصر الخارجية • صحيح ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ انتقل بسياسة مصر الخارجية الى مرحلة جديدة تختلف عن مرحلة الحماية حيث كان وضع مصر القانونى آنذاك يحرمها من أن تكون طرفا اصيلا فى العلاقات الدولية • واول مظهر لوضع مصر الجديد هو اعادة وزارة الخارجية المصرية فى ١٩٢٣ كرمز للاعتراف بسيادة مصر القانونية ، وما ترتب على ذلك من تمتعها بحق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى • ولاشك ان التمثيل الدبلوماسى يفتح قنوات جديدة للاتصال بالدول الاخرى ، والانفتاح على هذه الدول يعزز من مركز مصر الدولى ومن ثم يدعم موقفها التفاوضى مع الجانب البريطانى • ولكن هنا يثور تساؤل محدد وهو : هل تمت ترجمة التوسع فى التمثيل الدبلوماسى المصرى مع الخارج الى اتساع فعلى لآفاق السياسة الخارجية المصرية ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل فى نظرنا هى بالنفى للاسباب التالية :

(ا) ان تنظيم وزارة الخارجية ، وبصفة خاصة تولى المهام الدبلوماسية فى الخارج كان يعكس صراع الطبقات والمصالح الاسرية فى المجتمع المصرى ، وكانت بعض العواصم تعتبر وقفا على اسماء وشخصيات خاصة أو دوائر مغلقة (٣١) • وهكذا شغلت الوظائف الدبلوماسية « بالمحاسيب » والوصوليين غير المتمتعين بالكفاءة المهنية المطلوبة وغير القادرين على تمثيل المصلحة القومية العليا •

(ب) ان التمثيل الدبلوماسى المصرى فى الخارج ، كرمز للسيادة الوطنية ، خضع منذ البداية لسيطرة القصر ، فقد اصر الملك فؤاد على تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين له شخصيا وجعل صلاتهم به رأسا ، واراد الانفراد بأمر اختيارهم • واكثر من ذلك خلق الملك نوعا

من الترابط الوظيفى بين تمثيل مصر فى الخارج وبين الـديوان الملكى •
ونظرا لارتباط هذا المظهر الشكلى من مظاهر الاستقلال بقضية ممارسـة السيادة فى الخارج وادارة سياسة مصر الخارجية ، سرعـان مـا دب الخلاف بين القصر والحكومة التى اصرت على أن تكون تبعيـة الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، وأن تنظـر الوزارة فى أمر مناصـب السلكين الدبلوماسى والقنصـلى ، وألا تتم مخابرات خارجية بين الملك والدول الا من خـلال وزارة الخـارجية وموافقتها عليها (٣٢) • ولكن باستثناء الفترات القصيرة التى تولى فيها حزب الوفد مهام الحكم ، ظل التمثيل المصرى فى الخارج خاضعـا لاشراف وتوجيهات القصر ، الأمر الذى خلق نوعا من الازدواجيـة فى اتخاذ القرار السياسى المتعلق بالشئون الخارجية بين القصر والوزارة •

(جـ) بالرغم من عودة وزارة الخارجية المصرية ، فقد حـاولت بريطانيا ، وبنجاح كبير ، الهيمنة على علاقات مصر الخارجية • وقـد اتخذت هذه الهيمنة سندا لها فى التحفظات الواردة على منح مصـر الاستقلال والسيادة تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وقد اتخذت هذه الهيمنة مظهرين : المظهر الأول هو فرض قيود اجرائية على علاقات مصر الخارجية ، فقد قامت الاقتراحات البريطانية فى المباحثات المصرية مـع لجنة ملنر فى ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ومفاوضات عدلى ـ كيرزن فى يوليو ١٩٢١ على اساس الزام وزير الخارجية المصرى بأن يبقى على اتصـال وثيق بالمندوب السامى البريطانى ، كما اكدت الحكومة البريطانية على أنـه لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة اجنبية دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى (٣٣) وحيث ان الجانب المصرى قد رفض هذه القيود ، وحيث ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد صدر مـن جانب واحد ، فان هذا المظهر الاجرائى من مظاهر الرقابة البريطانية لم يصبح قيدا على سياسة مصر الخارجية التى خضعت **للقيود الموضـوعية** المتمثلة فى « التحفظات الاربع » التى اوردتها بريطانيا على ممارسـة استقلال مصر فى الخارج ، مع ملاحظة أن الحكومات المصرية التى تولت

الحكم على اساس تصريح فبراير المذكور خضعت للقيود الواردة فيه بحكم الواقع وعملت جاهدة على التخلص منها عن طريق التفاوض • أما حكومة حزب الوفد فقد رفضت هذا التصريح من حيث المبدأ • ولذلك فان بريطانيا لم تكن واثقة من التزام مصر فعليا بهذه القيود ، فلجأت الى المظهر الثانى من مظاهر تقييد سياسة مصر الخارجية بطريق غير مباشر ، وذلك بدعوة الدول الى احترام العلاقات الخاصة بين بريطانيا ومصر ، وعدم المساس بأى من التحفظات الواردة فى تصريح فبراير ١٩٢٢ باعتبارها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها (٣٤)• وقد اعتبر هذا التحذير بمثابة « مبدأ مونرو بريطانى » بخصوص مصر (٣٥) • وبمقتضى التضامن الفعلى بين الدول الاستعمارية فيما يتعلق بمواجهة حركات التحرير الوطنية ، التزمت الدول فعلا بمراعاة هذه الرغبة البريطانية (٣٦) • وهكذا فرضت بريطانيا نوعا من الوصاية على حق مصر فى ادارة سياستها الخارجية ، حتى بالنسبة لموضوع حيوى هو تسوية « القضية الوطنية » • ولذلك فان الدعاية المصرية فى الخارج لحمل الرأى العام العالمى على تأييد حق مصر فى الاستقلال لم تترتب عليها نتائج ايجابية فعالة (٣٧)•

٦ — ان المقاومة الشعبية للتواجد البريطانى فى مصر والتى اخذت صورا متعددة (الاحتجاجات ، الاضرابات ، والاغتيالات ، مقاطعة المؤسسات الاقتصادية البريطانية ، ••• الخ) ، فشلت كاداة مساندة لعمليات التفاوض وذلك لسببين رئيسيين :

(ا) عدم تكافؤ القوى والتجاء بريطانيا الى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا (« دبلوماسية الزوارق المسلحة » — Gun Boat dip lomacy ، لارغام وزارات مصرية على الاستقالة وتكوين وزارات أخرى اكثر « تفهما » ، أو لوقف القصر عند حده حسب مقتضى الحال •

(ب) لقد استخدمت هذه الاداة بكثرة فى اطار الصراع على السلطة بين القصر والوزارات الوفدية من جانب ، وبين الاحزاب

السياسية المتنافسة من الجانب الآخر • فقد كانت أساسا اداة للتوازنات الداخلية اكثر منها أداة للضغط على بريطانيا لحملها على تغيير موقفها من تسوية « القضية الوطنية » •

هذا عن القضية الوطنية • أما اهداف سياسة مصر الخارجية الأخرى وتوجهاتها ووسائلها فقد ظلت هامشية ، سواء فى الاطار الاسلامى أو فى الاطار العربى • ولا يتسع المقام هنا لتحليل التداخل الايدلوجى بين الوطنية المصرية والوحدة الاسلامية والقومية العربية ، والجذور التاريخية لذلك التداخل (٣٨) ونكتفى فقط بابراز مدى تأثر سياسة مصر الخارجية بالعاملين الاسلامى والعربى بصدد اثارقضيتين من اهم القضايا الاسلامية والعربية فى ذلك الوقت وهما : قضية الخلافة وقضية فلسطين •

عقب الغاء تركيا للخلافة العثمانية ثار موضوع اعادة هذا المنصب تعبيرا عن تضامن الشعوب الاسلامية وادعى بعض حكام الدول الاسلامية احقيتهم فى الخلافة ومن بينهم ملك مصر ، الذى كان يسعى الى أن يكتسب لنفسه مكانة خاصة بين ملوك العالم الاسلامى ، وان يستفيد من هذا المركز الدينى فى توطيد نزعته التسلطية على حساب الحكم الدستورى (٣٩) ، ولذلك لجأ الملك الى كبار علماء الازهر للدعوة الى عقد مؤتمر اسلامى غير حكومى فى مايو ١٩٢٦ للبحث فى مسألة الخلافة من جميع نواحيها •

ومن ناحية أخرى ، دعا الملك عبد العزيز بن سعود الى عقد مؤتمر اسلامى آخر فى مكة المكرمة فى يونيو /يوليو ١٩٢٦ • وقد ضم هذا المؤتمر ممثلين عن بعض الحكومات الى جانب ممثلين عن جمعيات اسلامية مختلفة •

واخيرا نذكر المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القدس فى ديسمبر ١٩٣١ بدعوة من الحاج « أمين الحسينى » مفتى فلسطين « وشوكت

على » أحد زعماء المسلمين فى الهند ومن كبار الداعين لعودة الخلافة الاسلامية (٤٠) ٠

ولم تسفر هذه المؤتمرات الثلاثة عن عودة الخلافة (٤١) وذلك لثلاثة اسباب رئيسية هى : معارضة الدول الاستعمارية الكبرى التى لم تقبل وحدة الشعوب الاسلامية خوفا من خطورة هذه الوحدة على وضعها الاستعمارى ، والتنافس الشديد بين ملوك وزعماء العالم الاسلامى حول تولى الخلافة (٤٢) ، ومعارضة الحركات الوطنية الداعية الى اقامة نظم ديمقراطية على النمط الغربى ٠

ما يهمنا هنا هو الاشارة الى ازدواجية السياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بالتوجه الاسلامى والتوجه العربى ٠ فمن جانب سعى الملك فؤاد الى تولى الخلافة ، وفى الجانب الاخر عارضت الاحزاب السياسية فى مصر نظام الخلافة (٤٣) أو على الاقل عارضت تولى الملك فؤاد لهذا المنصب بهدف تدعيم نزعة التسلطية فى شئون الحكم (٤٤) ٠

وتظهر هذه الازدواجية أيضا فى نطاق التوجه العربى ، ويقدم مؤتمر القدس الاسلامى فى ١٩٣١ ابلغ دليل على ذلك ، فبعد ان قبلت الحكومة المصرية الاشتراك فى المؤتمر عدلت عن ذلك ولكنها لم تمانع فىاشتراك وفود مصرية تمثل حزب الوفد والجماعات الاسلامية (الرابطة الشرقية ، جمعية الشبان المسلمين ، جمعية الهداية الاسلامية) (٤٥) وبينما ندد الاعضاء المصريون فى المؤتمر بالصهيونية وبالسياسة البريطانية فى فلسطين (بسبب قضية البراق) وقفت حكومة محمد محمود فى ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت جريدة « السياسة » (لسان حال الاحرار الدستوريين) تهدد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لاثارتهم الرأى العام خوفا من غضب بريطانيا (٤٦) ٠

واذا اخذنا موقف حـــزب الوفد كمؤشر لتوجه مصر العربى فى المستقبل ، نلاحظ ان هــذا التووجه تأثــر بالعامل الاســلامى من جانب وبعامل محاربة الاستعمار البريطانى من جانب أخــر ، فقــد اشترك حزب الوفد فى مؤتمر القدس الاسلامى وتبنى وجهة النظــر الدينيــة الاسلامية ، كمــا اشترك فى المؤتمــر العربى الــذى انعقــد عــلى هامش المؤتمــر الاول وتبنى وجهة النظــر العربية القومية فيمــا يتعلق بقضية فلسطين التى يعتبرها أحمــد طربين « البداية السياسية الفكرية لاكتشـــاف مصر لعروبتهــا » (٤٧) •

خلاصة القول ، ان كل من البيئة الدولية والبيئة الداخلية حرمت مصر من القدرة الفعلية على ادارة سياستهــا الخارجية طـــوال الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٦ •

المبحث الثانى
سياسة مصر الخارجية فى ظل معاهـدة ١٩٣٦
وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩

تعتبر الفترة الممتدة من ابرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا الى قيـام الحـرب العـالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ فتره هـامة فى تاريخ السياسـة المصرية لانهـا ساهمت فى تحديد الملامح الرئيسية لسياسـة مصر الخارجية ، والتى تأكدت ابان تلك الحـرب وامتدت الى ثورة يوليـو ١٩٥٢ •

وقد جاءت معاهدة ١٩٣٦ فى ظل ظروف الصراع العالمى الكبير بين « كتلة الديكتاتوريات » و « المعسكر الديمقراطى » • وان اتخذ الصراع هذا المظهـر الايديولوجى ، فقـد كان فى جوهره تجسيدا لتعارض المصـالح بين الدول الكبرى التى بدأت تتلمس اسباب طموحاتهـا التوسعية (اليابان ، المانيا ، ايطاليـا) ، واسباب المحافظة على مركزها الدولى المتميز (فرنسـا وبريطانيـا) ، أو مجـرد المحافظة على امنها القومى (الاتحاد السوفيتى) ، من خـلال اقامة المحاور والتكتـلات تحسبا لنشوب حرب كبرى فيما بينهـا • ازاء هـذا الانقسام الخطير، ترددت الدول الصغرى — ومنهـا مصر — فى تحديد توجهاتهـا السياسـية نحو هذا المعسكر أوذاك أو محاولة البقـاء على الحيـاد تبعـا لتقييمهـا لمصدر الخطـر عليهـا •

وقد تمخض هذا الصراع الكبير عن اثارة قضايـا امنيـة بالغة الخطورة وعلى رأسـها قضيـة سيطرة اليابان على منشوريا (١٩٣٠ — ١٩٣٢) ومن بعدهـا على شـمال الصين (ابتداء من ١٩٣٧) ، وقضية اعادة تسليح المانيـا الهتلرية منذ منتصف الثلاثينات ، محاولة ادماج النمسـا (قضية الانشلوس) فى اطار الرايخ الالمانى (١٩٣٤ — ١٩٣٥) ، وقضيـة الحـرب الاهلية فى اسبانيـا (١٩٣٦) والتى كانت نموذجا مصغرا لصراع التكتلات فى أوروبا ؛ وقضية الحبشـة (١٩٣٥ — ١٩٣٦) •

بعبارة موجزة ، فان التوازن الدولى الذى وضعته معاهدات الصلح فى ١٩١٩ وكفلته عصبة الامم ، بدأ يختل اختلالا جسيما لصالح « الدول الفاشية » التى باتت تمسك بزمام المبادرة فى توجيه العلاقات الدولية على حساب « الدول الديمقراطية » • ولعل اخطر قضية مثلت ضغطا شديدا على كل من بريطانيا ومصر ودفعتهما الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، هى قضية الحرب الايطالية ــ الحبشية •

ولا حاجة بنا الى العودة الى خلفية العلاقات بين ايطاليا والحبشة ، والتى ترجع الى اواخر القرن التاسع عشر • ولكن ننظر الى هذه القضية ــ واقترانها بتدعيم القوة العسكرية الايطالية فى ليبيا وتطلعات ايطاليا الى الهيمنة على منطقة بحر الادرياتيك ومنطقة بحر ايجه ــ كمؤشر لاختلال توازن القوى فى منطقة شرقى البحر المتوسط ومنطقة القرن الافريقى ، الامر الذى يمثل تهديدا مباشرا لامن مصر (٤٨) ، وتهديدا لطرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وتحديا لمركز بريطانيا الدولى • ولذلك فان بريطانيا هى التى اقترحت على عصبة الامم توقيع العقوبات على ايطاليا عملا بنظام « الضمان الجماعى » • وقد اعلنت الحكومة المصرية ــ بالرغم من انها لم تكن قد تمتعت بعضوية عصبة الامم بعد ــ انها على استعداد لتوقيع كافة العقوبات عى ايطاليا ، ليس من قبيل التبعية لبريطانيا فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولكن عن قناعة تامة بان ايطاليا الفاشية اصبحت تمثل خطرا حقيقيا على الامن الوطنى المصرى (٤٩) فنحن هنا امام حالة نادرة لتوافق المصالح بين بريطانيا ومصر • هذا الخطر المشترك هو الذى يفسر تخلى بريطانيا عن بعض التحفظات التى وردت فى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وقبول مصر ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، لالتزامات امنية فى فلك الاستراتيجية البريطانية العامة •

لقد اسفرت المفاوضات المصرية ــ البريطانية فى ١٩٣٦ عن التوصل الى ابرام معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا وتسوية

« القضية الوطنية » المصرية مرحليا على الاقـل • وهنـا يثور تساؤل هام حول ما اذا كانت مصر قد احسنت استغلال موقفها التفـاوضى للتوصـل الى افضـل اتفاق ممكن بالنسبة لها ، ام على العكس يمكن القول بان معاهدة ١٩٣٦ لـم تحقق الامانى الوطنيـة المصرية بالقدر الذى كان يمكن التوصـل اليه ؟ • ان الاجابة عن هـذا التسـاؤل تتطلب تقييم المعاهدة المذكورة على ضوء الملابسـات الدوليـة والمحلية التى احاطت بابرامهـا •

ان محور معاهدات التحالف يدور حول الشروط التى يجب تحققها لقيـام الطرفين المتحالفين بالالتزامات العسكرية التى يفرضها عليهمـا التحالف Casusbelli • وتقرر المادة السابعة من معاهـدة ١٩٣٦ تقديم مسـاعدة متبادلة بين الطرفين فى حالة « الحرب أو خطـر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » • وهذه العبـارة الاخيرة غير محددة المضمون ولم تـرد فى مشروع النحاس ـ هندرسون فى ١٩٣٠ • اذن معاهدة ١٩٣٦ وسعت نطاق التحالف لكى يشمل حالات التوتـر الدولى الحاد وليس مجرد « الحرب » أو « خطر الحرب » • كذلك حددت المعاهدة عدد القوات البرية البريطانيـة التى توجـد بقرب قناة السويس بما لا يتجاوز عشرة الاف ، وكان الحد الاقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانيـة الاف ، بل ان العدد المذكور فى المعاهدة قابـل للزيادة ، فقـد استدركت المادة الثانة فاوردت فى صدرها عبـارة « من غير اخلال باحكام المادة السابعة فى حالة الحـرب أو خطر الحرب أو قيام توتـر دولى حاد فانه يجوز زيادة عدد هذه القوات للحـد اللازم دون التقيد بالعدد السابق » • فضلا عن ذلك توسـعت معاهدة ١٩٣٦ فى اماكن اقامة القوات البريطانية وفى المساحات التى تجـرى فيهـا هذه القوات مناوراتهـا • واخيرا مضت المعاهدة على ان اعادة النظـر فيهـا بناء على طلب احد الطرفين بعد عشرين عاما من نفاذها وتعديلهـا يجب ان يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين • فكأن مبدأ التحالف تحول من مبدأ مؤقت الى مبدأ دائم • بعبارة موجزة

فان الالتزامات العسكرية الواقعة على مصر بمقتضى المعاهدة كانت أبعد مدى من الالتزامات التى قبلهـا الطرفان فى مشروع النحاس ـ هندرسون لعـام ١٩٣٠ • ولذلك قال البعض ان مصر لم تستغل الموقف الدولى المتأزم فى ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ (اعادة تسليح المانيـا ، وقضيـة النمسا وقضية الحبشة وقضية الحرب الاهلية فى اسبانيـا) لارغـام بريطانيـا على تقديم تنازلات جوهرية ثمنا لتحالف مصر معهـا • وفى ذلك يقول الدكتور مصطفى الحفناوى « لو أن الساسة المصريين قـد فهموا وضع بريطانيـا الحرج فى ذلك الوقت لاستطاعت مصر ان تقبض من انجلترا الثمن ، وان تحملهـا على تغير اسلوبهـا الاستعمارى ، رضيت ام كرهت (٥٠) •

وهذا التقييم محل نظر ، فصحيح ان بريطانيـا كانت تواجـه ظروفا دولية حرجة نتيجة لاختلال التوازن الاوروبى واضطـراب الاوضاع فى الشرقين الاقصى والاوسط (تحرش اليابان بالصين وثورة الشعب الفلسطينى) ، وبالتالى حرصت اشـد الحرص على عـدم اثارة القلاقل مـرة أخرى فى مصر • وتحقيق بيئة داخليـة مستقرة ولذلك حرصت على تسوية المسألة المصرية شريطة عدم اعاقة تأمـين المواصلات الامبراطورية الذى يحتم ضرورة الدفاع عن مصر ، ولكن من ناحية أخرى • فان مصر فى ١٩٣٥ كانت متأثرة تأثيرا عميقـا بالازمة الدولية (قضية الحبشة) واحست بضرورة تنظيم علاقاتهـا مـع بريطانيـا تحسبا لنشوب حرب تتخذ مصر ميدانا رئيسيا لهـا ، وهذا الشعور بالقلق أدى الى توحيد الصفوف فى شكل جبهة وطنية من جميع الاحزاب للقيـام بالتفاوض مـع بريطانيـا (٥١) • وهكذا زال احد مصادر ضعف موقف المفاوض المصرى فى السـابق والذى تمثـل فى الصراعات والمزايدات الحزبيـة المتواصلة • ونلمس هنا تفاعلا واضحا بين البيئة الدولية والبيئة الداخلية بحيث أدى هـذا التفاعل الى قبـول مصر الالتزامات عسكرية ما كان يكن ان تقبلهـا فى الظروف العادية •

وعلى أية حال فانه بابرام معاهـدة ١٩٣٦ دخلت ادارة مصر

لسياستهـا الخارجية مرحلة جديدة اكثـر مرونة عن ذى قبل ، فقـد فتحت امامهـا مجالا أوسع فى استخدام الاداة الدبلوماسـيـة • وبمقارنة نظام ١٩٣٦ بنظـام ١٩٢٢ ، نلاحظ ان مصر تمتعت بالمزايا التالية :

ـ الحق فى رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الى مرتبة السـفارة ، ووضع التمثيـل الدبلوماسى البريطانى فى القاهـرة فى نفس درجة التمثيل الدبلوماسى المصرى فى لندن •

تضمن الاتفاق حق مصر فى التمتع بعضوية عصبة الامم ، وبالتالى فتح مجال الدبلوماسية الجماعية أمامها ، الامر الـذى كان من شأنه أن يدعم مركزهـا التفاوضى فى مواجهـة بريطانيا والدول الكبرى الاخرى من حيث قوة التأثير على الرأى العام العالمى ، وعن طريق تكتيكـات التكتل التى تلازم « الدبلوماسية الجماعية » •

نصت معاهدة ١٩٣٦ على مبدأ الغاء الامتيازات الاجنبية • وقد تم ذلك فعلا بابرام معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ • وكانت هذه ميـزة حقيقيـة منحت الاستقلال المصرى مضمونا فعليـا ، منذ استردت مصر حريتهـا فى التشريع للاجانب وفى فرض الضرائب المباشرة عليهم ، ومن ثم تنميـة موارد الدولة ممـا مكنهـا من مواجهـة اعباء تطويـر الجيش المصرى ومواجهـة اعباء التنميـة فى مجتمـع حديث العهـد بالاستقلال •

ولكن من ناحية أخرى ، تضمنت معاهدة ١٩٣٦ ما نصه : « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الدولية » • وكان هذا النص بمثابة قيد وصـاية جديد فرضه الجانب البريطانى على حق مصر فى ادارة سياستها الخارجية والذى جعـل منهـا دولة تدور فى فلك بريطانيـا وترتبط معهـا بتحالف

ومع ذلك فان هذا القيد لم يبلغ ، فى محك التطبيق العملى ، المدى الذى بلغته القيود التى فرضها تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وذلك لان بريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية وفى خلالها وما بعدها، واجهت تحديات سياسية وعسكرية خطيرة من جانب دول قوية ، مما افسح المجال أمام مصر لاتباع سياسة خارجية تتسم بقدر كبير من الاستقلال وان كان مقيدا بالقدر الذى تراه بريطانيا انه لا يتعارض مع مصالحها الحيوية • وقد اتضحت آفاق هذا المجال ومحدوديته فى بعض القضايا التى ثارت داخل عصبة الامم وخارجها قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها تبدو اكثر وضوحا من خلال سياسة مصر الخارجية اثناء تلك الحرب كما سنرى فى المبحث التالى •

ولم تعقد عصبة الامم ، بعد انضمام مصر اليها ، فى ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، سوى دورتين : الاولى فى سبتمبر ١٩٣٧ ، والثانية فى سبتمبر ١٩٣٨ (٥٢) • وقد تركز اهتمام مصر فى كل الدورتين حول القضية الفلسطينية ، التى كانت تمر بمرحلة حرجة بعد ثورة ١٩٣٦ وتقرير لجنة بيل الملكية Peel Commission الذى تضمن اقتراح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود • وقد عارضت مصر هذا الاقتراح على اساس ان التقسيم ينافى حقوق العرب الطبيعية ، وان الرأى العام العربى المسلم والمسيحى لا يقبل نزع الاماكن المقدسة من ايدى العرب (تضمن الاقتراح تدويل مدينة القدس واستمرار خضوعها للانتداب البريطانى) ، وان مصر لا تأمن قيام دولة يهودية مصطنعه بجوارها •

ويعبر هذا الموقف المصرى عن بعض الامور الهامة : أولا ، ان انتماء مصر العربى بدأ يأخذ شكلا حركيا واضحا ، وظهر ذلك فى التنسيق الذى حدث بين الوفدين العراقى والمصرى عند عرض وجهة النظر العربية الفلسطينية امام عصبة الامم • ثانيا ، أن موقف مصر

من القضية الفلسطينية ارتبط ليس فقط بمبدأ حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ولكنه ارتبط أيضـا بمفهوم الامن الوطنى المصرى •
ثالثا : ان مقدرة مصر على اتخـاذ موقف مختلف عن موقف بريطانيـا فى عصبة الامم يمكن تفسيرهـا بان العصبة كانت قـد بلغت درجـة الانهيار التام بعد فشلهـا الذريع فى تطبيق نظـام الضمان الجماعى ، ولذلك فان جميـع القضايا العامة التى كانت تتعلق بتوازن القوى الدولى تمت معالجتهـا خارج عصبة الامم ، ولهذا لـم تهتم بريطانيـا كثيرا بموقف العصبة من القضيـة الفلسطينية • نخلص من ذلك الى ان استفادة مصر من ادارة « الدبلوماسية البرلمانية » لـم تثبت عمليا قبل انشاء الامم المتحدة فى ١٩٤٥ •

وعندما كان الأمر يتعلق بمصلحة حيوية لبريطانيا ، كان قيد وصايتها على سياسة مصر الخارجية يبدو بوضوح تام ، كما دل على ذلك رضوخ مصر لرغبة بريطانيا فى عدم ارتباط مصر بميثـاق عـدم اعتداء مـع ايطاليا (٥٣) • فازاء قلق مصر من تزايد القوة العسكرية الايطاليـة فى ليبيا وحشدها بالقرب من الحدود المصرية ، استطلعت حكومة الوفـد فى اغسطس ١٩٣٧ رأى الحكومة البريطانية حول عقد ميثاق عدم اعتداء ايطالى ـــ مصرى ، خاصة فى ظل الاتجاه القائم فى ذلك الـوقت نحـو تسوية العلاقات البريطانية ـــ الايطالية عن طريق التفاوض لتهدئة التوتر فى القارة الاوروبية ولكن الرد البريطانى لم يكن مشجعا بحجة ان الوقت غير مناسب ، وضرورة ابلاغها مقدما بأية مقترحات تنوى الحكومـة المصرية تقديمها للجانب الايطالى للتحقق من عدم تعارضها مع معاهـدة ١٩٣٦ • وقد استجابت الحكومة الوفدية لهذه المطالب البريطانية •وأثارت القضية من جديد بعد ابرام الاتفاق البريطـانى ـــ الايطـالى فى ابريل ١٩٣٨ حول مصالحهما المشتركة فى منطقة البحر المتوسط (٥٤) • فقـد اعربت وزارة محمد محمود عن رغبتها فى ابرام ميثاق عدم اعتداء مـع ايطاليا ، أو على الاقل اتفاق حسن نوايا ، ومرة أخرى رفضت بريطانيا هذا الطلب واذعنت الحكومة المصرية لوجهة النظر البريطانية • وهكـذا

عند اول اختبار لصلاحية مصر فى ادارة سياستها الخارجية ، نلاحظ ان هذه الصلاحية لم تكن افضل مما كانت عليه فى ظل تصريح فبراير ١٩٢٢ حين تعلق الامر بمصلحة حيوية بريطانية مرتبطة بتوازن القوى بين الدول الكبرى •

خلاصة القول ، ان معاهدة ١٩٣٦ فتحت أفاقا جديدة أمام سياسة مصر الخارجية ولكن الممارسة العملية لتلك السياسة خضعت لقيود عديدة فرضتها البيئة الدولية ، كما ان فاعليتها ارتبطت بالمقدرات الفعلية لمصر طوال الفترة الممتدة من ١٩٣٦ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ • وفى هذا الصدد يمكن ابداء بعض الملاحظات العامة :

١ ــ لقد كفلت معاهدة ١٩٣٦ ، ومعاهد مونترو فى ١٩٣٧ ، حق مصر فى تصفية الامتيازات الاجنبية واقامة علاقات أكثر توازنا مع الدول فى مجال التبادل التجارى وفى مجال التنمية الاقتصادية والاستثمارات • وقد استخدمت مصر هذا الحق فى محاولة تحرير اقتصادها من التبعية للاقتصاد الاوروبى ، ولكن هذه المحاولة ظلت محدودة للغاية للاسباب التالية :

(ا) ضعف الاقتصاد المصرى عموما بسبب انخفاض اسعار القطن ونقص محصوله بسبب عوامل مناخية وبسبب مهاجمة الآفات •

(ب) بالرغم من تقدم اصناعة بفضل نشاط مجموعة شركات مصر فقد ظلت مساهمة رؤوس الاموال الوطنية فى هذه النشاطات محدودة (من ٢٠ الى ٢٥ ٪) ، كما ان تسويق الانتاج الصناعى واجه منافسة متزايدة من جانب الصناعات الاوروبية التى اخذت فى الانتعاش منذ ١٩٣٥ بعد الكساد العالمى الكبير فى النصف الاول من الثلاثينات •

(ب) بالرغم من تقدم الصناعة بفضل نشاط مجموعة شركات مصر الامتيازات الاجنبية (فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على القيم المنقولة التى كانت فى أغلبها مملوكة للاجانب) ، فان مقدرة مصر المالية

ظلت محدودة بسبب عجز ميزانها التجارى ، خاصة فى ظل زيادة الأعباء المالية التى فرضتها عليها معاهدة ١٩٣٦ •

وقد أدى سوء الحالة الاقتصادية الى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة واتساع التمايز الطبقى بين الاثرياء والفقراء ، الأمر الذى يفسر زيادة نشاط الحركات المتطرفة المعارضة لنظام الحكم البرلمانى والتى اخذت فى الانبهار بمنجزات النظم الفاشية والنازية فى ايطاليا والمانيا واليابان • ولا حاجة بنا للتأكيد مرة أخرى ان ضعف الاقتصاد الذى يصاحبه خلل اجتماعى متزايد لا يصلح اساسا لسياسة خارجية ايجابية •

٢ — من اهداف مصر الخارجية جلاء القوات البريطانية عن البلاد ، وصحيح ان معاهدة ١٩٣٦ حولت تلك القوات من قوات احتلال الى قوات متحالفة كما نصت على تمركزها فى منطقة قناة السويس ، ولكن تغيير الصفة لا يؤدى بالضرورة الى تغيير الدور ، فقد ظل تواجد هذه القوات قيدا واردا على سياسة مصر الخارجية ، خاصة فى حالات الازمات الدولية الحادة التى تكون بريطانيا طرفا فيها • ومن ناحية أخرى ، فان تحقيق هدف الجلاء ظل مرهونا بتسليح الجيش المصرى واعادة تنظيه وتدريبه بحيث تصبح مصر قادرة على الدفاع عن نفسها • وفى هذا الصدد فقد اصطدمت مصر بضعف مواردها المالية من جانب ، وبالدور المعوق الذى قامت به بريطانيا استنادا الى بنود معاهدة ١٩٣٦ ومن خلال البعثة العسكرية البريطانية المنوط بها تدريب وتنظيم الجيش المصرى من جانب آخر فقد حتمت المعاهدة الا يختلف طراز اسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، وقد ماطلت بريطانيا فى توريد السلاح الى الجيش المصرى ، متذرعة بانشغال المصانع البريطانية باعادة تسليح القوات البريطانية حتى تتمكن من مواجهة تهديد المانيا بقواتها ذات التسليح المتفوق ، وفى الحقيقة فقد كان من مصلحة بريطانيا تعطيل نمو الجيش المصرى لان عدم وصوله الى درجة الكفاية للدفاع عن قناة السويس بمفرده كان يعطيها الحجة لبقاء القوات البريطانية بها الى

اجل غير محدد • ولكن الوضع تغير فى عام ١٩٣٨ بسبب تزايد خطورة الموقف الدولى (ازمة تشيكوسلوفاكيا)، مع النقص الوضح فى القوات البريطانية فى شرق البحر المتوسط فى مواجهة الحشود الايطالية ، الأمر الذى أدى الى اتجاه بريطانيا الى زيادة الاعتماد على الجيش المصرى • ومن هنا تم الاتفاق فى صيف ١٩٣٨ بين بريطانيا ومصر على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الاسلحة للجيش المصرى من غير المصانع البريطانية تجنبا للإبطاء (٥٥) فكأن تسليح الجيش المصرى فتح افاقا جديدة أمام سياسة مصر الخارجية ، كما ان تقوية الجيش تعتبر دعامة لتلك السياسة فى المستقبل •

وما هو اخطر من ذلك بالنسبة للتطورات المستقبلية هو ان الجيش اصبح عنصرا « هاما » منعناصر التوازنات السياسية الداخلية فى مصر ، خاصة فى مجال الصراع بين حزب الوفد والقصر ، فقد انتهزت حكومة حزب الوفد فرصة عهد الوصاية على العرش واصدرت قانونا بانشاء مجلس الدفاع الاعلى وهيئة أركان الجيش مما قطع الصلة بين الجيش والملك من الناحية الفعلية (٥٦) ، واصبحت سياسة الجيش خاضعة لمبدأ المسئولية الوزارية ، كما اصبح الجيش اداة لحماية الدستور (فقد ادخل تعديل على قسم ضباط الجيش بحيث يتضمن الطاعة للدستور ولقوانين الامة المصرية) • وهكذا ظهر عنصر جديد على المسرح الوطنى لم يكن له دور منذ ثورة عرابى ، وهذا العنصر هو ضباط الجيش (٥٧) • ولكن فاعلية ذلك العنصر لم تظهر بوضوح الا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد تلك الحرب (حرب فلسطين فى ١٩٤٨ وثورة يوليو ١٩٥٢)•

٣ ـ اقرت معاهدة ١٩٣٦ بعودة مصر الى ادارة السودان بالاشتراك مع بريطانيا ، ولذلك كان من اهداف سياسة مصر الخارجية استغلال هذا الوضع الجديد لتحقيق وحدة مصر والسودان ، ولكن تحقيق هذا الهدف اصطدم بمعارضة بريطانية عنيدة •

ومن حيث توجهات السياسة الخارجية المصرية «بظل التوجه

الرئيسى أساسه الارتباط بمعسكر الديمقراطيات الليبرالية من خلال علاقات مصر الخاصة ببريطانيا • ومع ذلك نجد بعض الشواهد على توجهات أخرى جانبية مثل محاولة التقرب من دول المحور وخاصة ايطاليا ، فقد اتهم النحاس بعد اقالة وزارته فى ديسمبر ١٩٣٧ الوزارة الجديدة « بانها مصطبغة بصبغة ايطاليه شديدة •• وانها خيانة للبلاد ان تصبح الآن كل تنظيمات دفاع البريطانيين السرية مكشوفة لامثال وزير الحربية الجديد (حسين رفقى) الذى كان اداة فى يد القصر ويصبح كل شىء معروفا لايطاليا » (٥٨) وفى يونيو ١٩٣٦ ، كان مصطفى النحاس قد اتهم حركة مصر الفتاة بانها « تعمل لحساب دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد » ، وربطت الصحف الوفدية بين نشاط احمد حسين المعارض لمعاهدة ١٩٣٦ ونشاط الايطاليين فى مصر •

ولكن من ناحية أخرى نجد السفير البريطانى فى مصر يؤكد لحكومته « أن موقف الحكومة ، وكذلك موقف الملك فاروق تجاه بريطانيا ظل وديا وسليما سواء فيما يختص بعلاقة مصر مع الدول الاجنبية الأخرى وخصوصا ايطاليا أو فيما يتعلق بالتدابير المحلية الخاصة بتعاوننا كحلفاء » (٥٩) ، ورغم ان الملك كان يحيط نفسه ببعض الايطاليين، وكان ميالا وجدانيا لايطاليا وكان يتوق الى اقامة علاقات ودية معها ،ولكن هذه العلاقات لم تبلغ درجة اتباع سياسة خارجية تتعارض مع التحالف مع بريطانيا ، باعتراف السفير البريطانى نفسه (٦٠) • كذلك من المسلم به أنه كان هناك تقارب ايديولوجى بين حركة مصر الفتاة والنظم الفاشية فى اوروبا ، ولكن لم يكن فيه ما يشير بحال من الاحوال الى وجود « علاقة خاصة » بينها وبين ايطاليا (٦١) • وبناء عليه يمكن القول بان اتهام القصر والحكومة وحركة مصر الفتاة بالتقرب من دول المحور كان من قبيل التكتيك الوفدى فى اطار الصراع على السلطة فى مصر ، فقد ظلت سياسة مصر الخارجية محتفظة بتوجهها الرئيسى ، ألا وهو الارتباط بمعسكر الديمقراطيات الليبرالية ولكن ذلك لا يمنع من أن الميل الوجدانى أو التقارب الايديولوجى قد يتحول الى اقامة علاقات سياسية مع دول

المحور اذا سنحت الفرصة لذلك ، وهذا ما حدث الى حد ما ، أثناء الحرب العالمية الثانية كما سنرى •

ومن ناحية أخرى ، وبتأثير الاتجاهين الاسلامى والعربى ، بدأت مصر على الصعيدين الرسمى والشعبى تدرك ضرورة الارتباط بالدول العربية المستقلة والتضامن معها لضمان الأمن الوطنى لكل منها والامن العربى ككل فى مواجهة الخطر الصهيونى فى فلسطين • ومن الملاحظ أنه فى الفترة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ظل انفتاح مصر على العرب محتفظا بسمة اسلامية واضحة ، ولكنه أخذ يتجه بدرجة أكبر نحو فكرة التضامن العربى لمقاومة الصهيونية والاستعمار • ومنذ منتصف الثلاثينات ، وخاصة بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ وتحت تأثير الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ — ١٩٣٩)، أصبح التوجه العربى للقوى السياسية فى مصر يرتكز على اعتبارات قومية ومصلحية ، وان تضمن هذا التوجه بالضرورة سمات اسلامية ، فقد دافع محمود عزمى عن الرابطة العربية باعتبارها « اكثر تمشيا مع روح العصر » ، واكد عبد القادر المازنى ايمانه « بالقومية العربية » واعتقاده بان « من خطل السياسة وضلال الرأى ان تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها » ، وندد احمد ماهر فى ١٩٣٦ (قبل خروجه على الوفد) بالسياسات الاستعمارية مؤيدا « ان وحدة الشرق ازاء هذه السياسات الاستعمارية هى السبيل الى درء خطرها » وفى ١٩٣٩ دافع مكرم عبيد ، وهو قبطى وسكرتير عام حزب الوفد ، عن عروبة مصر التى تجد اساسا لها « فى الجهاد من اجل الحرية وفيما يجمع بينها وبين البلاد العربيةمنروابط **اللغة والتقاليد** والخصائص الاجتماعية الاساسية » ، وذكر أن الوحدة العربية فى حاجة الى تنظيم من أجل « ايجاد جبهة **تناهض الاستعمار** وتحفظ القوميات وتوفر الرخاء وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلى وتزيد **تبادل المنافع وتنسيق المعاملات** » • ان هذه الاقتباسات وغيرها كثير ، (٦٢) تنم عن مدى التطور الذى لحق بمفهوم انفتاح مصر على العرب ، ومن ناحية أخرى تخطت السياسة المصرية حدود اظهار التعاطف مع نضال الشعوب العربية

خاصة شعب فلسطين ، وبدأت تتجه نحو التأييد العملى لهذه الشعوب، وفى هذا الصدد نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، اجراء مباحثات مع العراق لابرام معاهدة تحالف معه دون استشارة بريطانيا (٦٣) ، واشتراك مصر بوفد غير رسمى فى مؤتمر بلودان العربى فى ١٩٣٦ ، وانعقاد المؤتمر البرلمانى العربى فى القاهرة فى ١٩٣٧ ، كما انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى فى اكتوبر ١٩٣٨ ، واخيرا وليس اخرا اشتراك مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فىلندن فى١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية • ولكن هذا الدعم المصرى للقضية الفلسطينية ظل دعما سياسيا ودبلوماسيا (والى حدما اقتصاديا على المستوى الشعبى عن طريق جمع التبرعات) لأن ضعف الجيش المصرى وتواجد القوات البريطانية فى مصر وفى فلسطين حال دون استخدام الاداة العسكرية •

ومن حيث آليات ووسائل السياسة الخارجية المصرية ، ظلت مصر تعتمد على الدبلوماسية الثنائية ولم تسنح لها فرصة حقيقية لاختبار مزايا الدبلوماسية البرلمانية نظرا لاحتضار عصبة الأمم حتى قبل انضمام مصر الى عضويتها فى ١٩٣٧ ، وبذلك حرمت مصر من اداة هامة للتأثير على الرأى العالم العالمى • وفيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسى ، يلاحظ انه بعد اقالة حكومة الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ ، هيمن القصر على الدبلوماسية المصرية ولعل خير شاهد على ذلك تولى على ماهر ، رئيس الديوان الملكى ، رئاسة وفد مصر الى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن فى ١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية ، دون رئيس الوزراء أو وزير الخارجية (٦٤) • وظل الرأى العام الداخلى اداة للصراع على السلطة فى الداخل ، اكثر من كونه دعامة لسياسة خارجية نشطة •

وقد خضع الجانب الحركى لسياسة مصر الخارجية لنفس القيود التى خضع لها فى المرحلة السابقة ، وان خف بعضها نسبيا ، بينما اشتد البعض الآخر ، فقد ظلت مصر خاضعة للوصاية البريطانية فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعسكرية الهامة التى تؤثر فى توازن القوى الدولى،

وان تمتعت بحرية اكبر فى المجالات الاخرى ولا سيما فى الميدان العربى . ومن بين العقبات أيضا استمرار الصراع الداخلى بين القوى السياسية الرئيسية فى البلاد ، وقد ازداد هذا الصراع حدة بظهور تنظيمات ذات اتجاهات فاشية وتشكيلات شبه عسكرية اجتذبت اليها كثيرا من الانصار والمؤيدين ، خاصة من عنصر الشباب المثقف ، وبذلك « تلون الصراع السياسى الداخلى فى هذه المرحلة بنفس الصبغة التى كانت تلون الصراع العالمى » (٦٥) ، الأمر الذى أنعكس على سياسة مصر الخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية . واخيرا نذكر القيد المتمثل فى ضعف الاقتصاد المصرى ، وضعف قواتها المسلحة وهما الركيزتان الحقيقيتان لسياسة خارجية نشطة ومتحررة من الوصاية الاجنبية .



المبحث الثالث

دبلوماسية الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ (٦٦)

ان دراسة دبلوماسية الحرب العالمية الثانية تمثل أهمية قصوى سواء بالنظر الى تحول مسار العلاقات الدولية نحو نظام عالمى مختلف تماما فى اساسياته عن النظام السابق ، أو بالنظر الى النظام الاقليمى ، أو بالنظر الى وضع مصر فى النظامين العالمى والاقليمى •

وليس هنا مجال تتبع احداث الحرب وانعكاساتها على سياسة مصر الخارجية أثناء تلك الفترة الحرجة من تاريخ البشرية • ونكتفى فقط ببيان التوجهات الرئيسية للسياسة المصرية من خلال دراسة بعض الموضوعات العامة الحيوية التى تفرعت عنها قضايا أخرى عديدة •

اندلعت الحرب العالمية الثانية فى اول سبتمبر ١٩٣٩ عندما بدأت المانيا فى غزو بولندا ، وفى اعقاب ذلك اعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد المانيا ، وفى يونيو ١٩٤٠ تدخلت ايطاليا فى الحرب الى جانب المانيا ، وفى يونيو ١٩٤١ اصبح الاتحاد السوفيتى طرفا فى الحرب بعد غزو المانيا لاراضيه ، وفى ديسمبر ١٩٤١ تدخلت الولايات المتحدة ضد دول المحور عقب هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربور الامريكية فى المحيط الهادى ، وهكذا امتدت الحرب الى سائر ارجاء العالم ، وانتهت بهزيمة دول المحور : فقد استسلمت ايطاليا فى سبتمبر ١٩٤٣، واستسلمت المانيا فى مايو ١٩٤٥ ، واخيرا استسلمت اليابان فى اغسطس ١٩٤٥ • والسؤال الذى يطرح نفسه بداهة هو : ماذا كان موقف مصر من تلك الحرب على ضوء معاهدة التحالف البريطانية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ •

ان مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد دول المحور الا قبيل انتهاء الحرب من الناحية الفعلية ، وذلك بهدف المشاركة فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أقر ميثاق الأمم المتحدة • والسؤال هو : ما مدى علاقات مصر مع الطرفين المتحاربين وهل استفادت مصر من هذه العلاقات

فى ظل ظروف الحرب فى استعادة استقلال سياستها الخارجية من الوصاية البريطانية التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ ؟ واذا كانت الاجـابة عن هذا التساؤل بالنفى ، فهل يعنى ذلك أن مصر فشلت فى استغلال حاجـــة بريطانيا اليها للحصول على ضمانات محددة لتحقيق هدفها الاســاسى المتمثل فى الاستقلال التام • واذا كانت الاجابة عن التســاؤل المطروح بالايجاب ، فما هى مظاهر استقلال السياسة الخارجية المصريــه فى تلك المرحلة الحرجة من تاريخها ؟

موضوع دخول مصر الحرب :

أثار هذا الموضوع كثيرا من الجدل بين الدارســين نظرا لاختــلاف مواقف القوى السياسية الرئيسية فى مصر آنذاك من هذا الموضــوع فنادى البعض بضرورة دخول مصر الحرب الى جانب بريطانيا عمــــلا بالتزاماتها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، ونادى آخرون من المتعاطفين مــع دول المحور بضرورة بقاء مصر على الحياد ، ولم يرفض فريق آخر دخــول مصر الحرب الى جانب بريطانيا من حيث المبدأ مع المطالبة بارجاء هــذه الخطوة الى الوقت المناسب لتجنيب مصر ويــلات الحرب لأطــول وقت ممكن ، وأخيرا رأى البعض دخول مصر الحرب الى جانب بريطــــانيا ولكن بشرط تعهد الحكومة البريطانية باجلاء قواتها تماما عن البلاد بعــد الحرب وضمان حقوق مصر فى السودان •

وحيث اننا فى معرض الحديث عن سياسة مصر الخارجية ، فـــان مواقف القوى السياسية المختلفة من الحرب لاتعنينا الا بقدر تأثيرهـــا على توجهات تلك السياسة • ولاشــك ان هذه التوجهــات تطورت مع تطورات احداث الحرب ذاتها ، فالوضع عند بداية الحرب اختلف عــن الوضع بعد دخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا وهزيمة فرنســـا فى يونيو ١٩٤٠ ، كذلك فانه مع بداية غزو المانيا لاراضى الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٤١ ، ودخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب فى ديسمبر

١٩٤١ ، نلاحظ ان الوضع الدولى قد تغير تماما ، وظهرت الخلافات الحادة داخل « معسكر الديمقراطيات » حول الاستراتيجية التى يتعين اتباعها لهزيمة دول المحور ، ولم تكن هذه الخلافات بمعزل عن الاهداف السياسية لتلك الدول بعد انتهاء الحرب ٠ وزادت تلك الخلافات حدة بعد تحول الحرب لصالح الديمقراطيات ابتداء من ١٩٤٣ بعد انتصارها فى فىمعارك العلمين وستالينجراد وغيرهما فى آواخر ١٩٤٢ ٠ وقد انعكس تغير الوضع الدولى (خاصة بعد هزيمة ايطاليا فى ١٩٤٣)على وضع مصر فى اطار الصراعات الداخلية الحادة ٠ فهل افسحت هذه البيئة الدولية المتغيرة المجال امام مصر لاتباع سياسة خارجية مستقلة وغير خاضعة للوصاية البريطانية ؟ وما هو مضمون هذه السياسة وقدرات تنفيذها ؟ وهل عدم اجماع الامة على استرتيجية مستقبلية موحدة شكل قيدا على سياسة مصر الخارجية فى تلك الفترة ؟

يؤكد الباحثون المصريون ان الوثائق البريطانية حاسمة فى ان الجانب البريطانى طلب من حكومة على ماهر اعلان حالة الحرب فور ان تعلن بريطانيا الحرب على المانيا (٦٧) ، بينما يؤكد آخرون عكس ذلك (٦٨) ، كما نفته الحكومة البريطانية ٠ وقد تباهى الساسة المصريون ، خلال الحرب العالمية الثانية بالانجاز الذى قاموا به بعدم الانضمام الى بريطانيا الا قرب نهاية الحرب ٠ وقد رأوا ان هذه السياسة التى تبنوها، **والتى اسموها « تجنيب مصر ويلات الحرب » عبرت عن تمكن مصر اخيرا من الامساك بزمام ادارة سياستها الخارجية بيدها ، الى الحد الذى مكنها من ان تتخذ هذا الموقف الدولى المخالف للموقف البريطانى ، وفى قضية على هذه الدرجة القصوى من الاهمية ٠(٦٩)**

وفى الحقيقة ، لايهمنا فى هذا المقام مناقشة هذه القضية من المنظور القانونى ، فان بقاء مصر على الحياد القانونى لم يكن يعنى فى حد ذاته اتباع مصر لسياسة خارجية مستقلة تماما عن الوصاية البريطانية ، لأن العبرة هى بمفهوم مصر لموقفها الحيادى ، وما اذا كان هذا المفهوم

بتعارض مع السياسة البريطانية من عدمه ، بعبارة أخر ىفان المهم فى تقييم استقلالية سياسة مصر الخارجية هو الموقف الفعلى لمصر من الطرفين المتحاربين بصرف النظر عن التكييف القانونى لهذا الموقف .

حين تولى على ماهر رئاسة الوزارة ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، كانت الحرب متوقعة فى اية لحظة بسبب القضية البولندية (٧٠) . وقد قابله ممثل بريطانيا واشار الى ان الحكومة البريطانية ترى انه قد قامت « حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » بالمعنى الذى نصت عليه المادة السابقة من معاهدة التحالف بين الدولتين ، وطالب الحكومة المصرية بان تقدم الى الحكومة البريطانية ما تنص عليه المادة المذكورة من تسهيلات ومساعدات . وبناء على ذلك ، اتخذ على ماهر عدة تدابير لتهيئة البلاد لاوضاع الحرب (٧١) . وفى اول سبتمبر ، وهو اليوم الذى هاجمت فيه المانيا بولندا ، استجاب على ماهر لطلب السفير البريطانى واعلن الاحكام العرفية . وكان التساؤل عاما عن موقف ايطاليا من الحرب واحتمال انضمامها الى المانيا والخوف من هجوم تقوم به على مصر ، ولذلك ابدى على ماهر استعداده لاعلان حالة الحرب . وفى ٣ سبتمبر اعلنت بريطانيا انها فى حالة حرب مع المانيا فاعلن على ماهر فى نفس اليوم قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا ، ومنع التعامل التجارى معها ، واصدر قرارات باعتقال الرعايا الالمان المقيمين فى مصر ، ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة واتخذ عدة تدابير أخرى لتأمين سلامة البلاد بالاشتراك مع السلطات البريطانية ، ووضع جميع موارد مصر ومرافقها العامة لخدمة المجهود الحربى البريطانى . وبلغ التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى مدى لا يتحقق الا بين جيشين يقاتلان جنبا الى جنب فعلا (٧٢) . بعبارة أخرى تصرفت مصر كما لو كانت فى حالة حرب مع المانيا . والجدير بالذكر أن السلطات الالمانية صادرت شحنة خشب لمصر محملة على سفن يونانية وقضت محكمة هامبورج فى ابريل ١٩٤٠ بمشروعية هذه المصادرة باعتبار ان مصر تعتبر دولة معادية بحكم الواقع وليست دولة محايدة ومن ثم جاز الاستيلاء على ممتلكاتها باعتبارها غنائم حرب (٧٣) .

ازاء هذا الموقف المتعاون تماما مع بريطانيا ، يثور التساؤل حول عدول الحكومة المصرية عن اعلان حالة الحرب رسميا الا فى حالة وقوع عدوان فعلى على اراضيها ؟ الاجابة عن هذا التساؤل ترجع الى عدة اسباب من اهمها موقف ايطاليا من الحرب ، ففى اول سبتمبر ١٩٣٩ اعلنت ايطاليا بانها دولة « غير محاربة » •

واكد سفيرها فى مصر بانها اعتزمت الاحتفاظ بحيادها فلن تبدأ الهجوم على أية دولة أخرى ، كما أكد ما تكنه ايطاليا لمصر من صداقة ومودة (٧٤) • ومن ثم لم يصبح الخطر الايطالى خطرا داهما ولم تعد هناك حاجة الى اعلان مصر الحرب على المانيا ــ فضلا عن ذلك ، فان اعلان الحرب رسميا على المانيا يتطلب وفقا للدستور الحصول على موافقة البرلمان ، ولم يكن على ماهر واثقا فى الحصول على تلك الموافقة خاصة وان معظم القوى السياسية فى البلاد ، وان كانت متفقة على ضرورة الدفاع عن مصر اذا هوجمت اراضيها ، الا انها لم تكن مقتنعة تماما باعلان الحرب على المانيا وما يترتب على ذلك من اضرار اقتصادية بالغة بالاضافة الى التضحيات فى الارواح اخذا فى الاعتبار ضعف ثقة المصريين عموما فى مقدرة بريطانيا على الدفاع عنهم بعد ان اتضح تفوق القوات الالمانية فى بولندا وفى شمال غربى اوروبا (النرويج ، بلجيكا هولندا ••)• وهنا يبرز على وجه الخصوص موضوع تسويق القطن المصرى •

مع قيام الحرب تزايد سوء الحالة الاقتصادية والمالية بسبب انخفاض اسعار القطن فى ١٩٣٨ /١٩٣٩ ، وزاد الأمر سوءا بتزايد الضغط على ميزانية الدولة نتيجة طلبات السلطات العسكرية البريطانية ، وعند اندلاع الحرب فى اوروبا اصبح محصول القطن مثار قلق شديد للمصريين خوفا من العجز عن تصريفه وانخفاض اسعاره خاصة وقد وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تصديره بحجة عدم تسربه الى بلاد الاعداء • وتحت ضغط البرلمان ، تعهدت الحكومة بالعمل على ان تشترى بريطانيا محصول القطن • وبعد المماطلة والتسويق عرضت الحكومة البريطانية شراء جزء بسيط من المحصول يعادل ما كانت تشتريه

دول المحور ، وبسعر منخفض بالقياس الى ارتفاع اسعار الواردات ، الأمر الذى ادى الى شعور عام بالاستياء من بريطانيا التى تعمل على جر مصر الى الحرب واستنزاف مواردها بينما تحصل هى على الغنم كله • وقد انعكست موجة التذمر هذه فى المذكرة التى قدمها حزب الوفد فى اول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى (٧٥) •

وهكذا فانه بسبب تطور البيئة الدولية (انتصارات المانيا وبقاء ايطاليا على الحياد) ، وسوء الاوضاع الاقتصادية فى مصر وموقف بريطانيا الاستغلالى ، تمكن على ماهر من اتباع سياسة « المراوغة » ورفض اعلان حالة الحرب ازاء المانيا مدعيا انه يعمل من منطلق استقلال مصر والحرص على مصالحها وعدم الرضوخ لضغوط بريطانيا لجر مصر الى ويلات الحرب •

ورغم أن سياسة على ماهر كان لها مظهر الاستقلال الا أنه كان استقلالا زائفا لأن الضغوط البريطانية المشار اليها لم تكن من القوة بحيث يمكن القول بان عدم الاذعان لها يمثل موقفا استقلاليا حقيقيا • ولاشك ان بريطانيا كانت ترغب فى دخول مصر الحرب الى جانبها ليس كضرورة ملحة ولكن تحسبا للمستقبل • فقد خشيت بريطانيا ان عدم اعلان مصر حالة الحرب قد يؤدى فى المستقبل الى ترددها فى تقديمها التسهيلات اللازمة الى الجانب البريطانى خوفا من اغضاب المانيا اذا احرزت هذه الاخيرة انتصارات عسكرية فى ميادين القتال ، أو على الاقل ان تضع مصر شروطا لتقديم هذه التسهيلات ، كما وضح فى مذكرة حزب الوفد التى اشرنا اليها • فدعوة مصر الى الدخول فى الحرب هو بمثابة الضمانه لاستمرار مصر الى جانبها سياسيا وعسكريا • وحيث انه لم تكن قد قامت ظروف تهدد مصالح بريطانيا ومركزها فى مصر تهديدا خطيرا ، لم تصر على ضرورة اعلان مصر الحرب بالرغم من اعتبار ذلك امرا مرغوبا فيه • بل يذهب احد الباحثين المصريين ، استنادا الى الوثائق البريطانية ، الى ان موقف مصر الحيادى فى الحرب قد تم « بموافقة بريطانيا ، ان لم يكن بمباركتها » (٧٦) فعلى صعيد العلاقات المصرية

يتعلق بمطالب بريطانيا الرئيسية التى لم تتورع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا اذا تعلق الأمر بقضية تعتبرها حيوية بالنسبة لها ، وهذا ما حدث عندما امتدت الحرب الى حوض البحر المتوسط فى يونيو ١٩٤٠ وحتى معركة العلمين فى ١٩٤٢ ٠

لقد اجتاحت القوات الالمانية النرويج والدانمارك وهولندا وبلجيكا (ابريل — مايو ١٩٤٠) ،كما اجتاحت فرنسا وفرضت عليها اتفاقية هدنة فى ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ، وكانت ايطاليا قد اعلنت الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونيو للمشاركة فى عملية اقتسام مغانم الحرب ، وكانت هزيمة فرنسا ودخول ايطاليا الحرب نقطة تحول هامة فى مسار الحرب انعكست مباشرة على سياسة مصر الخارجية سواء على صعيد علاقاتها مع بريطانيا أو على صعيد علاقاتها مع الدول الأخرى ٠ وفى هذا الصدد يتعين ابداء ملاحظة عامة تتعلق باختلاف الاستراتيجية الالمانية عن الاستراتيجية الايطالية فى البحر المتوسط وما ترتب على هذا الاختلاف من تأثير على وضع مصر الدولى ٠

بعد أن حقق هتلر جميع اهدافه فى غرب اوروبا ، لم يعد يقلقه سوى الوضع فى شرق اوروبا ومنطقة بحر البلطيق حيث استغل الاتحاد السوفيتيى فرصة الحرب على الجبهة الغربية لالمانيا لتدعيم مركزه مستندا الى معاهدة الصداقة الالمانية السوفيتية التى ابرمت فى أغسطس ١٩٣٩ والمعاهدات الأخرى المكملة لها واللاحقه عليها (٧٩) ٠ ولذلك نلاحظ ان هلتر ، بعد ان تم له القضاء على القوات الفرنسية واجبار القوات البريطانية على العودة الى الجزر البريطانية ، عرض الصلح على بريطانيا (٨٠) لكى يتفرغ لا قامة «النظام الجديد» فى اوروبا بزعامة المانيا ، وكل ما كان يطلبه من بريطانيا هو الاعتراف بهذا التوازن الأوروبى الجديد وتعايش الامبراطورية الالمانية مع الامبراطورية البريطانية التى كان يعتبرها عامل استقرار فى العلاقات الدولية على المستوى الكونى (٨١) ٠ اذن لم يكن هتلر يعارض فى تمتع بريطانيا بمركز

خاص فى مصر أو فى المشرق العربى عموما ، ولكن بريطانيا ، بالرغم من ان التوازن العسكرى لم يكن فى صالحها فى ذلك الوقت ، رفضت هذا العرض رفضا قاطعا لأنه لم يكن فى وسعها أن تقبل الهيمنة الالمانية الكلية على القارة الاوروبية لما فى ذلك من تهديد مباشر لوضع بريطانيا العالمى كما أكد ذلك الجغرافى ماكيندر ، وماهان من قبل (٨٢) • ومن حيث عدم التكافؤ العسكرى بين الدولتين ، فان الحكومة البريطانية كان يراودها امل كبير فى تدخل الولايات المتحدة فى الحرب ضد المانيا اذا أشرفت الامبراطورية البريطانية على الانهيار ، كما أنها قدرت ان الوضع فى شرق اوروبا وفى البلقان يحمل فى طياته حتمية الصراع بين المانيا والاتحاد السوفيتيى ، وازاء اصرار بريطانيا على مواصلة الحرب ، اقدم هتلر على شن « معركة بريطانيا » الشهيرة ، ولكنه فشل فى أخضاع بريطانيا لارادته (٨٣) •

ان فشل خطة غزو الجزر البريطانية اضفى طابعا خاصا على الصراع الالمانى — البريطانى ، فقد بات واضحا ان المانيا عاجزة تماما عن هزيمة بريطانيا هزيمة مباشرة ، ولذلك كان يتعين عليها وضع استراتيجية عسكرية بديلة تحقق نفس الهدف ، الا وهو اجبار بريطانيا على الاعتراف بالنظام الالمانى الجديد فى القارة الاوروبية • وقد فكر بعض القادة الالمان — وعلى رأسهم الادميرال Raeder قائد البحرية — فى ان هذه الاستراتيجية تتمثل فى خنق بريطانيا اقتصاديا عن طريق شن حرب الغواصات فى المحيط الاطلسى ونقل الحرب الى حوض البحر التوسط ، وفى هذه المنطقة الاخيرة كان يتعين السيطرة على مضيق جبل طارق (بالاتفاق مع حكومة الجنرال فرانكو فى اسبانيا) ، والقيام بحملة ابتداء من ليبيا للاستيلاء على قناة السويس ومنها الانطلاق نحو السيطرة على منطقة الشرق الاوسط حتى ايران جنوبا ومنطقة القوقاز شمالا ، وكانت هذه الخطة تحقق لالمانيا عدة مزايا اهمها :

١ — ان الاستيلاء على مضيق جبل طارق من شأنه منع بريطانيا (ربما بالاشتراك مع الولايات المتحدة) من إنزال قواتها فى شمال غرب

افريقيا لاتخاذها قاعدة للهجوم على ايطاليا وقاعدة لابطال مفعول حرب الغواصات فى المحيط الاطلسى •

٢ — ان الاستيلاء على قناة السويس يؤدى الى قطع خطوط مواصلات بريطانيا مع مستعمراتها فى شرق افريقيا وفى آسيا (بصفة خاصة الهند) ، كما يعرقل صلاتها مع دول الكومنولث فى المحيط الهادى (استراليا ونيوزيلندا)، وكانت هذه الدول وتلك المستعمرات تمد بريطانيا بالمواد الاولية اللازمة للصناعات الحربية وبالمواد التموينية وبالقوة البشرية لمواصلة مجهودها الحربى ضد المانيا ، هذافضلا عن حرمان بريطانيا من بترول الشرق الاوسط •

٣ — ان سيطرة المانيا على آسيا الصغرى تهدد أمن الاتحاد السوفيتيى عند حدوده الجنوبية ، الأمر الذى قد يجبره على الرضوخ للارادة الالمانية فى نهاية المطاف •

بالرغم من هذه المزايا التى اضفاها بعض القادة الالمان على خطة السيطرة على حوض البحر المتوسط ، فان الخطة فى شمولها لم تقنع هتلر لتعذر تنفيذها عمليا (٨٤) ولذلك وضع استراتيجيته العامة على اساس السيطرة على شرق اوروبا لتحقيق « المجال الحيوى » عن طريق غزو الاتحاد السوفيتيى (٨٥) • واذا كان قد اضطر الى التدخل فى البحر المتوسط،فقد كان تدخله من قبيل الدفاع لانقاذ وضع ايطاليا المتدهور فى شمال أفريقيا ، ولحماية مصادر البترول فى رومانيا ، وحماية الجناح الجنوبى لقواته المكلفة بغزو الاتحاد السوفييتى (تدخله فى اليونان وفى كريت) •

واختلفت استراتيجية أيطاليا تماما عن الاستراتيجية الالمانية ، فقد كان هدف ايطاليا الفاشية تحويل البحر المتوسط الى بحيرة ايطالية بما ينطوى عليه ذلك من سيطرتها التامة على شمال افريقيا (بما فى ذلك مصر) وشبه جزيرة البلقان ، مع ملاحظة ان ايطاليا لم تكن تملك المقدرة الفعلية على تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية • ويبدو لنا ان بعض القوى السياسية فى مصر التى أظهرت تعاطفا مع دول المحور بعد امتداد الحرب

الى حوض البحر المتوسط تحسبا لانتصارها (القصر ، حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين) ، لم تتبين حقيقة التعارض بين الاهداف الاستراتيجية الالمانية واهداف الاستراتيجية الايطالية .

على ضوء هذه الملاحظات العامة يمكن تقييم سياسة مصر الخارجية فى هذه الفترة الحرجة التى تمتد من يونيو ١٩٤٠ الى آواخر ١٩٤٢ .

كان دخول ايطاليا الحرب يعنى تهديدا مباشرا لوضع بريطانيا فى شرق افريقيا ، وتهديدا لخطوط مواصلاتها فى البحر المتوسط التى ترتكز اساسا على سيطرتها على قناة السويس وقاعدة الاسكندرية البحرية والى حد ما جزيرة مالطا . وكان التدخل الايطالى يعنى ايضا تهديدا لمصر بحكم اتخاذها قاعدة رئيسية للنشاط العسكرى البريطانى . كان طبيعيا أن يكون دخول ايطاليا الحرب ضد بريطانيا مثار قلق شديد فى مصر ، خاصة وأنه كان معلوما ان ايطاليا حشدت قوات ضخمة فى ليبيا تفوق بكثير القوات البريطانية المخصصة للدفاع عن قناة السويس وعن مصر . هذا الشعور بالقلق أثار من جديد موضوع الخيار بين دخول مصر الحرب الى جانب بريطانيا وضد ايطاليا ، أو البقاء على الحياد . وصعب فى هذا الخيار تصريح موسولينى بان « ايطاليا لا تعتزم جر الشعوب الأخرى التى تجاورها برا وبحرا الى الصراع » (٨٦) . وجاء اعلان سياسة الحكومة المصرية والتى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ انعكاسا لهذا الشعور بالقلق بسبب التفاوت فى القوة العسكرية بين بريطانيا وايطاليا لصالح الاخيرة ، وانعكاسا للأمل الذى خلقه تصريح موسولينى سالف الذكر ، فقد وافق البرلمان على تصريح على ماهر الذى أكد « بان المعاهدة لاتلزم مصر بدخول الحرب ، وانها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ، ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الآتية :

١ — اذا غزت القوات الايطالية الاراضى المصرية .

٢ — اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

٣ ــ اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى (٨٧) ٠

وتلى هذا الاعلان صدور قرار بانسحاب القوات المصرية المرابطة على الحدود الى داخل البلاد بمسافة ٢٣٠ كيلو مترا من السلوم الى مرسى مطروح منعا للاشتباك مع القوات الايطالية وتوريط البلاد فى الحرب (٨٨) ٠ ويتضح من ذلك ان رفض حكومة على ماهر اعلان الحرب على ايطاليا لم يكن من قبيل العداء لبريطانيا أو تعبيرا عن ميل لدول المحور ، ولكنه كان نتيجة لتقييم الحكومة للتوازن الدولى فى ذلك الوقت والذى رأت فيه تفوقا لدول المحور ٠ ولذلك نلاحظ ان موقف حكومة على ماهر كان متسقا واتجاهات الرأى العام المصرى (٨٩) الذى تأثر كثيرا بالانتصارات الالمانية وهزيمة فرنسا ٠ وبصرف النظر عن صحة هذا التقييم من عدمه (٩٠) ، فان على ماهر صور موقف حكومته بأنه حرص على مصلحة مصر القومية التى تتعارض مع مصلحة بريطانيا التى ترى ضرورة دخول مصر الحرب ضد دول المحور (٩١) ٠ وهذا تصور غير صحيح ٠ فلم تكن القضية المطروحة فى ذلك الوقت من جانب بريطانيا تتعلق بضرورة دخول مصر الحرب ضد دول المحور ، ولكنها كانت تتعلق بعدم استجابة حكومة على ماهر لما تطلبه منها السلطات البريطانية من اجراءات لازمة لسلامة القوات البريطانية وعدم عرقلة مجهودها الحربى، ولم يقنع الجانب البريطانى فى طلباته باقل من الخضوع الكامل له وتعبئة الجبهة الداخلية الى جانبه ومنع الدعاية لصالح دول المحور ، كما طالبت بريطانيا بسرعة ترحيل الوزير المفوض الايطالى ورجال المفوضية والقنصلية الايطالية والى أن يتم ذلك ينبغى محاصرة المفوضية والقنصلية لمنع الاتصال بالناس فى الخارج على أساس ان رجال المفوضية كانوا يعملون على نشر العداء لبريطانيا ، وأن تمنع الحكومة التعامل التجارى والمالى مع ايطاليا بأى شكل من الاشكال وتجميد الارصدة الايطالية فى البنوك المحلية ، وتعيين حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية هى الاسكندرية والصحراء الغربية وقناة السويس٠٠الخ٠ ولم يكن فى استطاعة على ماهر ان ينفذ هذه الطلبات بالصورة التى اصرت عليها بريطانيا لأنها كانت تهدف فى الحقيقة الى احراج وتوريط

على ماهر مع الايطاليين بما يؤدى الى سوء العلاقات بين مصر وايطاليا أو الى الحرب ، فى وقت بدت فيه موازين القوى مائلة بشكل كبير ضد بريطانيا • ولذلك اصرت بريطانيا على ضرورة اقصاء على ماهر عن السلطة وتشكيل وزارة أخرى أكثر ولاء لبريطانيا (تبليغ ١٧ يونيو ١٩٤٠) ، وهددت باستخدام القوة اذا لزم الأمر لتحقيق ذلك • وبعد فترة وجيزة من المناورات بين القصر والاحزاب السياسية ، صدر المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة برئاسة حسن صبرى فى ٢٧ يونيو • وهكذا فرضت بريطانيا ارادتها على مصر فى مسألة تتعلق بصميم ادارة سياستها الخارجية الى درجة التدخل العنيف فى شئون الحكم • وهنا تظهر أهمية حادثين : قطع العلاقات الدبلوماسية فى ٦ يناير ١٩٤٢ بين مصر وحكومة فيشى المتعاونة مع المانيا ، وحادثة ٤ فبراير المعروفة •

فبالرغم من اعتراض عدد من الوزراء رضخت حكومة حسن سرى لطلب بريطانيا باتخاذ قرار سريع بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى دون مشورة الملك • وقد ترتب على هذا السلوك ازمة حادةبين الملك والحكومة ، وبينه وبين السطات البريطانية فقد أعتبر الملك هذا القرار تعديا على حقوقه الدستورية لأن اعضاء السلك الدبلوماسى المصرى فى الخارج « يمثلون الملك ، فلا يجوز التصرف فى امورهم قبل عرض الأمر عليه » (٩٢) ووجه اللوم الى وزير الخارجية الذىاضطر الى الاستقالة• وقد احتج السفير البريطانى على هذا التدخل غير المحتمل من جانب الملك وتطورت الازمة الى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ •

ولا محل هنا لتحليل حادثة ٤ فبراير التى تناولها العديد من الكتاب الذين ارخو للحركة الوطنية فى مصر ، خاصة من زاوية الصراع على السلطة • وما يهمنا هو مجرد الاشارة الى دلالتها بالنسبة لسياسة مصر الخارجية • فقد استخدمت بريطانيا القوة بالفعل ضد الملك الذىزادت اتصالاته بدول المحور فى فترات الانتكاسات العسكرية التى المت بالقوات البريطانية فى الصحراء الغربية وفى منطقة البلقان (٩٣) • وقد استند الملك فى سياسته الى فئات وقوى سياسية اعربت مرارا عن عدائها

للانجليز (٩٤) • الامر الذى هدد باضطراب الامن فى البلاد فى ظل الازمات التوينية التى عانى منها الشعب اشد المعاناة • وقد فرضت بريطانيا على الملك قيام حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس تتمتع بقدر أكبر من التأييد الجماهيرى وولائها التام للمعسكر الديمقراطى • وقد حددت الحكومة الجديدة موقفها من الحرب فى خطبة العرش بانها « تعرب عن شديد تمسكها بسياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب » ، كما انها تلتزم « بتنفيذ معاهدة الصداقة بينها وبين بريطانيا العظمى نصا وروحا فى جو من الثقة والمساواة والكرامة (٩٥) • وهكذا اتفق موقف حكومة الوفد مع الموقف البريطانى تماما •

ولكن يلاحظ أن وصاية بريطانيا على سياسة مصر الخارجية خفت الى حد كبير بعد زوال خطر المحور على مصر ، وبعد ان اصبحت المبادرة الاستراتيجية بيد الحلفاء ابتداء من آواخر ١٩٤٢ • وعندما لاحت بوادر النصر لهم فى ١٩٤٣ (سقوط موسولينى وتوقيع اتفاقية الهدنة بين ايطاليا والحلفاء فى يوم ٣ سبتمبر ١٩٤٣) ، لم يترك حزب الوفد مناسبة الا واعلن نيته فى تعديل معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب وفقا للمطالب التى جاءت فى مذكرة الحرب بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠ التى سبقت الاشارة اليها(٩٦) ومن ناحية أخرى ، استدعى الملك رؤساء المعارضة وطلب اليهم اجراء اتصالات مع الثلاثة الكبار (روزفلت ، وتشرشل ، وشيانج كاى شيك) الذين اشتركوا فى مؤتمر القمة بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ لابلاغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب ، وقداعد هؤلاء مذكرة بمطالب مصر ، قدموها الى الاقطاب الثلاثة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣، وتضمنت المطالبة بالاستقلال التام وجلاء القوات الاجنبية عن مصر بعد نهاية الحرب واسترداد مصر كامل سلطاتها على قناة السويس والاعتراف قانونا بالروابط العديدة بين مصر والسودان والتى « جعلت منهما وحدة غير منفصمة » وأن تتبوأ مصر مقعدها فى مؤتمر السلام كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها (٩٧) •

الى جانب القضية المحورية المتعلقة بموقف مصر من الاطراف

المتحاربة ، ثارت قضايا أخرى بشأن علاقات مصر مع الدول العربية فى اطار رسم معالم العلاقات الاقليمية بعد الحرب .

عقب قمع ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق ، اشاد وزير خارجية بريطانيا فى ٢٩ مايو ١٩٤١ بالصداقة التى تربط العرب ببريطانيا ، وأكد ترحيب الحكومة البريطانية بتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية (٩٨) . ان تاريخ صدور هذا التصريح يشير الى أن بريطانيا كانت تهدف لاسترضاء الشعوب العربية واستمالتها فى وقت حرج من تاريخ بريطانيا حين كانت تواجه انتكاسات عسكرية فى صحراء مصر الغربية وفى البلقان ، كما كانت على وشك الاقدام على احتلال سوريا ولبنان لطرد سلطات حكومة الموالية للمحور منهما .

وبعد انحسار خطر المحور عن دول المشرق العربى بعد انتصار بريطانيا فى موقعة العلمين ، صرح وزير خارجية بريطانيا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ بأن حكومته « تنظر بعين العطف الى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الجلى أن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتى من العرب انفسهم(٩٩) . هذا التصريح عبر فى الحقيقة عن رؤية مستقبلية لوضع بريطانيا فى المنطقة تحسبا لمنافسة فرنسا لها فى سوريا لبنان (١٠٠) ، ومنافسة الولايات المتحدة التى وان كانت قد تركت المبادرة السياسية فى المنطقة لبريطانيا الا أنها كانت تسعى الى فتح اسواق لها فى منطقة الشرق الاوسط تطبيقا « ليساسة الباب المفتوح » ومنافسة بريطانيا فى الحصول على امتيازات استغلال بترول المنطقة لا سيما فى المملكة العربية السعودية ومن هنا ارادت بريطانيا تشجيع اقامة منظمة عربية تخضع لنفوذها السياسى وتحويل « مركز تموين الشرق الاوسط » بعد الحرب الى منظمة اقتصادية اقليمية فى اطار منطقة الاسترلينى .

ولاشك ان التصريح البريطانى كان حافزا قويا لأن تقوم الحكومة المصرية بالمبادرة بتزعم حركة الوحدة العربية على الصعيد الرسمى ، فقد

جاء بيان رئيس الحكومة فى مجلس الشيوخ : « منذ أعلن مستر أيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية (١٠١) • وانتهيت من دراستى الى انه يحسن بالحكومة المصرية **أن تبدر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل** » •

واذا قلنا ان التصريح البريطانى كان حافزا للحكومات العربية للعمل على تحقيق الوحدة العربية ، فان ذلك لا يعنى ان هذه الحكومات كانت تعمل لحساب بريطانيا ، لان هدف الوحدة كان نابعا من داخل المنطقة ، وبريطانيا ارادت فقط تسخير قوة تيار الوحدة لصالحها • وبالنسبة لمصر ، فان هويتها العربية تأكدت بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ خاصة فى ظل تطور القضية الفلسطينية ، ولكن كيف ترجمت هذه الهوية الى واقع ملموس ، وما هو الاطار التنظيمى لتلك الوحدة ؟

بمقارنة مشروع مصر باقامة « جامعة الدول العربية » ومشروعات أخرى معاصرة له مثل مشروع سوريا الكبرى (امارة شرق الاردن) ومشروع الهلال الخصيب (العراق) ، وعلى ضوء المباحثات التى سبقت التوقيع على بروتوكول الاسكندرية فى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ، وتلك التى سبقت التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وبمقارنة صياغة هاتين الوثيقتين (١٠٢) ، يتضح ان مفهوم الوحدة العربية ، على المستوى الرسمى الحكومى ، قد تحدد من منطلق التنافس بين الحكومات العربية حول الزعامة الاقليمية ، وليس من منطلق التعاون فيما بينها • كما تشير هذه المباحثات الى ان مصر كانت تصبو الى القيام بهذا الدور استنادا الى قدراتها البشرية والاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى دورها الحضارى المتميز (١٠٣) •

من العرض السابق يمكن ابداء الملاحظات التالية :

١ - بالنسبة لهدف مصر القومى - جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان - فان مصر لم تحرز أى تقدم ، وهو أمر طبيعى فى ظروف الحرب . وبالنسبة للقطر السودانى فقد واجهت مصر موقفا حرجا : فهى لم تستطع أن ترفض ، من حيث المبدأ ، حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، ولكن كان يتعين عليها فى نفس الوقت أن تعمل على تطبيق هذا المبدأ بطريقة تحول دون انسلاخ السودان عنها (١٠٤) .

٢ - بالنسبة لتوجهات سياسة مصر الخارجية ، فقد ظلت الازدواجية قائمة بين القصر والوزارة ، ربما باستثناء فترة وزارة على ماهر (١٨ اغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) وفترة أحمد ماهر (اكتوبر ١٩٤٤ - فبراير ١٩٤٥) ، فقد أظهر القصر ميلا نحو دول المحور حتى آواخر ١٩٤٢ ، بينما تمسكت الوزارات المصرية بمبدأ التعاون مع بريطانيا تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وان امتنعت عن اعلان الحرب رسميا على دول المحور . ولكن هذه الانقسامات الداخلية لم تمنع من ان يكون التوجه العام لسياسة مصر الخارجية الارتباط « بالمعسكر الغربى » بعد أن بدأت اتعداد من ١٩٤٣ تظهر آفاق الخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة من جانب والاتحاد السوفييتى من جانب آخر ، فلم تتجاوز علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى مستوى تبادل التمثيل الدبلوماسى منذ أغسطس ١٩٤٣ ، ولكن الحكومات المصرية المتعاقبة دأبت على قمع الحركات اليسارية التى تنشطت قبيل الحرب واثناءها . ويظهر هذا التوجه الغربى فى البيان الذى القاه رئيس الحكومة امام مجلس النواب فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بشأن اعلان مصر الحرب على المانيا واليابان (كانت أيطاليا قد استلمت فى ١٩٤٣) . فقد جاء فى هذا البيان ان من بين قرارات اعلان الحرب كسب « عطف الولايات المتحدة » (١٠٥).

وبالنسبة لتوجهات مصر العربية ، فقد ازدادت وثوقا خلال

الحرب العالميـــة الثانيـــة واتجهت نحو اتخاذ طابع تنظيمى محـــدد بمبادرة مصر بانشاء جامعة الدول العربية ٠

٣ ــ ومن حيث آليات ووسائل سياسة مصر الخارجية فانهـــا كانت ترتبط بطبيعة الحال بقدراتهـــا بالقياس الى تطور البيئة الدولية خلال الحرب ، وهنا ظهـــر القصور فى الجانب الحركى لتلك السياســـــــة من حيث عجزهـــا فى تحقيق الاستقلال التام عن بريطانيـــا وتبدى هذا القصور فى ثلاثة جوانب رئيسية :

(أ) ضعف الادارة الدبلوماسية بسبب عـــدم وضوح ووحـــدة الرؤية الاستراتيجية نتيجة للانقسامات الدخلية بين القصر والوزارة من جانب ، وصراع الاحزاب السياسية على السلطة من جـــــــانب آخـــر ٠

(ب) بالرغم من حاجة بريطانيا الماســـة والحيويـــة لتعاون مصر معهـــا فى المجهود الحربى ، فان مصر لـــم تستغل هذه الحاجة للحصول على ضمانات محددة لتحقيق الاستقلال التام ، ثمنـــا للتضحيـــات الجسيمة التى تكبدتهـــا لنصرة الحلفاء ٠

(جـ) لا نجد تفسيرا مقنعا لامتناع مصر عن اعلان الحرب رسميا على دول المحور ، خاصـــة بعد ان تغير توازن القوى فى غير صالحها ، فبدخول الاتحاد السوفييتى الحـــرب (يونيو ١٩٤١) ثم الولايـــات المتحدة (ديسمبر ١٩٤١) ، اصبحت النتيجة من وجهة نظـــر الحقائق الاستراتيجية مؤكدة لهزيمة دول المحور ٠ فالذين تقربوا من دول المحور (القصر وحلفاءه) « راهنوا على الجواد الخاسر وبنوا سياســـــتهم الخارجية على هـــذا الاعتقاد » ٠ هـــذا ما قاله مصطفى النحاس فى بيانه عن حادث ٤ فبرايـــر ١٩٤٢ (١٠٦) ٠ ومع ذلك فانـــه مـــع علمه بهذه الحقيقة الاستراتيجية ، امتنـــع النحاس عن اعلان الحـــرب على دول المحور بحجة « تجنيب مصر ويلات الحرب » بالرغم من زيف هـــذا الشعار ٠ فقـــد قاست مصر جميـــع ويلات الحرب دون أن تحصل

على ميزة حقيقيـــة تتمثـــل فى تقوية الجيش المصرى من حيث التسليح والتدريب وبصفة خاصـــة من حيث تمرسه باعمـــال القتال الحديثة ولو كان الجيش المصرى قد اشترك فعلا فى العمليـــات القتاليـــة لاصبح له شأن آخـــر بعد الحرب سواء فى حرب فلسطين أو كاداة اساسية لتحقيق الاستقلال وكدعامة لسياسة خارجية نشطه ومتحررة وقـــد فطنت بريطانيـــا لهـــذه الميزة فاصبحت من دعاة عـــدم دخـــول مصر الحرب اكتفاء بالتسهيلات التى تقدمهـــا الى القوات البريطانيـــــة المحـــاربة •

المبحث الرابـــع

سياسة مصر الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية

وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

تميز النظـــام الدولى الجديد فى فترة ما بعـــد الحرب العالميـــة الثانية باربع خصائص رئيسية : الاستقطاب ، طفـــرة الحركـــــات القومية ، بروز مشكلة التخلف الاقتصادى وارتباطهـــا بظاهـــرة التحرر القومى ، واخيرا تطور المنظمـــات الدوليـــة من حيث زيادة عددهـــا واتســـاع نطاقهـــا الوظيفى كاداة هامة « للدبلوماسية الجماعية » التى اصبحت تحتل مكانا بارزا فى ادارة العلاقـــات الدولية .

ان تفاعل هذه العوامل الاربعة بالقياس الى المصالح القوميـــة المصرية هو الذى حدد سياسة مصر الخارجية من حيث صياغة اهدافها وتوجهاتها وآلياتهـــا فى الفترة الممتدة من ١٩٤٥ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولا شـــك ان هذا التفاعل يفتح افاقا جديدة امام سياســـة الدول الخارجية ، كمـــا انه قد يفرض قيودا شديدة عليهـــا . فكيف طوعت مصر سياستهـــا الخارجية لهذا التغير الجذرى الذى لحق بالبيئة الدولية ؟

ان الفترة الممتدة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٢ مليئة بالاحداث الهامة ، بل والثرية ، سواء على المستوى الداخلى فى مصر ، أو على المستوى الدولى لدرجة أنه يتعذر متابعة تطوراتهـــا فى اطار هذه الدراســـة الموجزة . لذلك نكتفى بابداء بعض الملاحظات العـــامة بصدد هدف مصر الاســـاسى (جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والســـودان) ، وسياستهـــا العربيـــة ، وموقفهـــا من الصراع الدولى بين المعسكرين الامريكى والسوفييتى .

من الثابت ان بريطانيـــا اصرت على بقاء قواتها فى مصر واستمرار سيطرتهـــا على السودان فى اطار استراتيجية عامة هدفهـــا الاحتفاظ

بهيمنتهـا على منطقة الشرق الاوسـط كجزء من استراتيجية غربية متكاملة تقوم على مبدأ ضرورة « احتواء » الاتحاد السوفييتى ٠

ومن الثـابت أيضـا ان المسـألة الوطنيـة طفت على سـطح الحياة السياسية فى مصر ٠ ففى يونيو ١٩٤٥ ، ارسـل حزب الوفـد الى السفير البريطانى مذكرة طلب فيهـا الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ٠ وطالبت الجماهير - فى خـلال مظاهرات صاخبة - بالعمـل على الغـاء معاهـدة ١٩٣٦ واجلاء القوات البريطانيـة فورا عن البلاد ، ولكن حكومة النقراشى ظلت ساكنة متبعة « سياسة الصمت » بحجة انتظار الوقت المناسب ٠ ولم تتحرك الحكومة الا بعـد أن شعرت بان الزمام بدأ يفلت من يديهـا عندما جنحت المظاهرات الشعبيـة الى استخدام العنف ولم يكن التحرك الحكومى بطينا فحسب ، ولكنه اتسم أيضـا بالتساهل الكبير مـع بريطانيا ، كمـا يتضح من المذكرة التى ارسلتهـا الى الحكومـة البريطانيـة فى ٢٠ ديسـمبر ١٩٤٥ (١٠٧) ، فبعـد ان لاحظت ان وجود وقوات أجنبيـة زمن السلم فى البلاد « يجرح الكرامة الوطنيـة على الدوام » ، اكتفت بطلب فتح باب التفاوض لاعادة النظـر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وقيـام العلاقات بين البلدين على اسـاس من التحـالف الصداقة الخالصـة من شوائب ريب الماضى ، كما ان هذه المفاوضـات ستتناول « مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السـودانيين وأمانيهم » ٠

وجاء الرد البريطانى متأخرا (٢٦ ينايـر ١٩٤٦) ومتسما بالتعالى والصلف وماسا بكبرياء الشـعب المصرى ، فقـد اكد بان المبـادىء الاسـاسية التى قامت عليهـا معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، كمـا اكـد ربط مصر بمجموعة الامم البريطانيـة British Commonweapth وكان رد الفعل الشعبى عنيفا ووقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين (حادثة كوبرى عباس فى فبراير ١٩٤٦) ، وما تبعهـا من استقالـة

حكومة النقراشى • ومع ذلك استأنفت وزارة اسماعيـل صـــدقى المفاوضـات مع بريطانيـا ، وتوصلت بالفعل الى مشروع اتفـاق (« مشروع صدقى — بيفن ») تم التوقيـع عليه فى ٢٥ اكتوبـر ١٩٤٦ • ولم يحقق هـذا المشروع الامانى القوميـة المصرية ، فقـد نصت المادة الثانيـة على اتفاق الطرفين المتعاقدين على انه « فى حالة ما اذا اصبحت مصر محلا » لاعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اصـبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيمـا بينهمـا وكنتيجة لتشاورهما ، العمـل الذى قـد يعترف بضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السـلم الى نصابة » (١٠٩) • ولكى يتاح احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذهـا للدفاع المشترك ، اتفق الطرفان على انشاء « لجنة مشتركة للدفاع » مؤلفه من السلطات العسـكرية المختصـة فى الحكومتين ، وهى حينئذ استشارية تختص باقتـراح التدابير الواجب اتخاذهـا والخاصـة بالدفـاع المشترك ، كمـا تقوم اللجنة بدراسـة الآثار العسكرية التى تنجم عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التى تنجم عن « كل الاحداث التى قد تهدد أمن الشرق الاوسط » وتقدم فى هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفى حالة وقوع احداث مهددة لامن أية دولة « من الدول المجاورة لمصر » ، تتشاور الحكومتان بقصد اتخـاذ التدابير التى قـد يعترف بضرورتهـا (المادة الثالثـة) • واضح من هذا النص أنه استخدم عبارة « أمن الشرق الاوسط » وعبارة « الدول المجاورة لمصر » ، وهى عبارات تختلف عن عبارة « الـدول المتاخمة لمصر » الواردة فى المادة الثانيـة ويسـتفاد من ذلـك ان اختصاصات لجنة الدفاع المشترك ليست قاصرة على الجـانب الفنى الخاص بالدفـاع المشترك فى حالة وقـوع اعتداء على مصر أو فى حالة اشتباك بريطانيـا فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمـة لمصر ، ولكنهـا تتمتـع أيضـا باختصاصات سياسـية لانهـا هـى التى تقترح التوصيات المناسبة بصدد الاحداث التى قـد تهـدد امن الشرق الاوسط ككل ، كمـا تقترح التدابير التى تتخـذ ازاء وقـوع

احداث مهـددة لامن اية دولة فى الدول « المجاورة » لمصر ، وليس فقط الدول المتاخمة لمصر • وهكذا فان هـذا النص يعكس فى الحقيقـة اتفاق وجهات نظر اسماعيل صدقى والحكومة البريطانية فى ان تسوية القضية المصرية لا يمكن ان تتحقق الا من خـلال نظام دفاعى اقليمى تشرف عليه بريطانيـا عن طريق لجنة الدفاع المشترك التى تصبح من هذا المنظور اداة تحريك السياسة الخارجية المصرية • وبالنسـبة للشطر الثانى فى القضية المصرية والخاص بوحدة مصر والسودان ، فقـد نص « بروتوكول السودان » المرفق « بمشروع صدقى — بيفن » على على بقاء الوضع على ما هو عليه على أن يتعهـد الطرفان باتبـاع سياسـة فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك » تكون اهدافهـا الاساسية تحقيق رفاهية السـوادنيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليـا « للحكم الذاتى » ، وتبعا لذلك « ممارسة حق اختيار النظـام المستقبل للسودان » • هذه الصياغة الفضفاضة كانت تعكس رغبة بريطانيـا فى العمل على فصـل السودان عن مصر فالحكم الذاتى للسودانيين يجب ان يؤدى الى ممارسة « حق تقرير المصير » فى جانبه الدولى ، أى فتح مجـال الخيار أمـام شـعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال • هذا الموقف البريطانى واضح تماما فى تصريحات المسئولين البريطانيين سواء قبل « مشروع صدقى — بيغن » بالحروف الاولى ، أو بعد ذلك التوقيع • فقـد صرح حاكـم السودان فى ١٨ ابريل ١٩٤٦ بان حكومة السودان « تهـدف الى سودان حر مستقل يستطيع حينمـا يصل الى ذلك الاستقلال ان يحدد بنفسـه نوع علاقته مع بريطانيـا ومصر » (١١٠) • وتكررت نفس التصريحات فى ديسمبر ١٩٤٦ ، ففى بيان للحاكم العام للسودان بتاريخ ٣٠ ديسمبر جاء فيـه ما يلى : « ان مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصرى مع سيادة فعلية ، وهو ما لـم توافق عليه حكومة السـودان ولا السودانيين الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بغير سـيادة تسيطر عليهم •• وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا الى ان ينـال السودان استقلاله » ، واضـاف الحاكم أنه الى ان يتم تحقيق حـق

الســـودانيين فى تقرير مصيرهم على النحو الســـالف فان « السيادة المصرية ستكون رمزية فقط لا أثــر لهــا مطلق » ، ثــم ذكــر أن موقع السودان الجغرافى الاستراتيجى لـــه أهمية العالمية وانفصـــاله عن الشرق الاوسط بالاستقلال التام مستحيل عمليـــا فهو مرتبط بالشرق الاوســـط مهمـــا ينل من استقلال » (١١١) وقد تمت ترجمـــة هـــذه السياسة البريطانية عمليـــا فى طريق « سودنة » حكومة الســـــودان المركزية ، وعدم السماح بزيادة الموظفين المصريين فى السودان ، ومنع الدعايـــة المصريـــة ضـــد نظـــام الحكم القائم ، ورفض تجديد انتداب الشيخ حسن مأمون قاضيـــا لقضـــاة الســـــودان وتعيين احـــــد السودانيين بدلا منه ... الخ .

ويتضح مما تقدم أن « مشروع صدقى ـــ بيفن » كان فى الحقيقة ترجمة لسياسة بريطانيـــا فى منطقـــة الشرق الاوسط وســـتارا لحماية بريطانية مقنعة أهـــدرت ســـيادة مصر واستقلالهـــا ، بالاضـــافة الى ســـيطرة بريطانيـــا الفعلية على الســـودان . ولذلك انهـــار « مشروع صدقى ـــ بيفن » امام المقومة العنيفة والدمويـــة للشـــعب المصرى . وكان ذلك بمثابة انتصار « للدبلوماسية الشعبية » على الدبلوماســـية الرسمية الثنائيـــة التى اتبعتهـــا الحكومة المصرية .

واذا كان الكفاح الشعبى العنيف منع الحكومة من ربط مصر بعجلة الاستعمار البريطانى بصورة سيئة دائمة ، الا أنه ظل عاجزا ـــ نظرا لعدم توازن القوى بينه وبين القوة الاستعمـــارية البريطانيـــة ـــ عن تحقيق الاستقلال التام والحقيقى للبلاد . وقد استوعبت، حكومـــــة النقراشى الثانيـــة هـــذا الدرس ، حيث انهـــا ظلت منفصلة عن الكفاح الشعبى ، فقد تعين عليهـــــا البحث عن بديـــل سلمى آخر لتسويـــــة « القضية الوطنية » ، بعـــد أن اتضح فشـــل أسلوب التفاوض الثنائى ورأت البديل فى تدويل القضـــية بعرضـــها على مجلس الامن وخوض تجربة « الدبلوماســـية الجماعية » ، ووافق مجلس النواب على هـــذا البديل فى ٢٧ ينايـــر ١٩٤٧ .

وفشلت تجربة « الدبلوماسية الجماعية » فى تسوية القضية الوطنية بما يحقق أمانى الشعب فى الاستقلال « ووحدة وادى النيل » ، فقد قرر مجلس الامن تجميد النظر فى القضية الى أجل غير مسمى وهنا يثور التساؤل هل كان هذا الفشل يرجع الى تقصير من جانب الحكومة المصرية ، ام ان كان يرجع الى اسباب خارجة عن ارادتها ؟ فى الحقيقة ان هذا الفشل يرجع الى عدة اسباب متداخلة أهمها :

١ - يرى البعض (١١٣) ان الحكومة المصرية قد اساءت التقدير عندما طرحت القضية على الامم المتحدة وذلك من حيث التوقيت ، فقد طرحت القضية رسميا فى يوليو ١٩٤٧ ، ولو كانت قد بادرت بطرح القضية منذ ١٩٤٥ لتمتعت بقدرة أكبر على المناورة عن طريق الربط بين جلاء القوات السوفيتية عن شمال ايران (مطلب بريطانى - امريكى) والقوات الفرنسية عن سوريا (مطلب بريطانى) وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، فقد كان فى العسير على مجلس الامن ان يقرر مبدأ على مصر • يضاف الى ذلك ان تنسيق الاستراتيجية البريطانية والاستراتيجية الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط لم يكن قد استقر بعد خاصة بعد ان تحولت الصهيونية من الاعتماد على بريطانيا الى الاعتماد على الولايات المتحدة • وهذا المنطق يقوم على افتراض لا يستند الى وقائع ثابتة ، ففى الحقيقة أن مجلس الامن لم يقم بدور يذكر فى جلاء القوات السوفيتية عن ايران ، أوجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان ، وكل ما فعله مجلس الامن هو دعوة الاطراف المعينة الى تسوية المنازعات فيما بينها بالتفاوض ، وهذا ما فعله بالنسبة لقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر • ان فشل مجلس الامن فى تسوية القضية المصرية لم يرجع الى خطأ فى التوقيت من جانب الحكومة المصرية ، ولكن الى عجزه الاصيل فى تسوية أية قضية مرتبطة بالحرب الباردة بين المعسكرين الامريكى والسوفييتى ومنها القضية المصرية بالنظر الى موقع مصر الاستراتيجى فى شرقى البحر المتوسط •

٢ ـ معاداة الحكومة المصرية للاتحاد السوفيتي أفقدها سندا قويا في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني ، فقد صرح النقراشي فور وصوله الى نيويورك لحضور جلسات مجلس الامن بأنه واثق من أن امريكا ستهتم بالجهود التي تبذلها مصر للحصول على سيادتها وسلامة اراضيها ، كما شن حملة شديدة على الشيوعية وعلى النظام السوفيتي ونادى بوجوب ثقة الغرب في مصر الديمقراطية المعادية للشيوعية » • وقد طرحت تصريحات اعضاء الوفد المصري بان مطالب مصر تخدم المصالح الامريكية (١١٤) • ورغم أن الاتحاد السوفييتي وبولندا ، في منطلق الحرب الباردة ، أيدا الجلاء البريطاني للتام عن مصر ، الا انهما ابديا الرغبة في تأجيل البت في مسألة السودان عكس ما طلبت مصر (١١٥) •

٣ ـ ان مجاهرة مصر بعدائها للاتحاد السوفييتي لم تحقق لها مناصرة الولايات المتحدة لاهدافها القومية • ان المتتبع لدبلوماسية الحرب العالمية الثانية يلاحظ ارتفاع مستوى التنسيق في خطاب وزير امريكا المفوض الى الحكومة المصرية في فبراير ١٩٤٦ والذي اكد « اهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط وأمن البلاد العربية » ، وانها ترغب في نجاح المفاوضات المصرية البريطانية بطريقة تكفل لمصر سيادتها التامة ولكن دون ان « تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع » (١١٧) •

وبحلول عام ١٩٤٧ ، اتضحت ابعاد الحرب الباردة في منطقة شرقي البحر المتوسط ولا سيما تدهور الاوضاع في اليونان من وجهة النظر الامريكية (مبدأ ترومان) ،بالاضافة الى تطور الاوضاع في فلسطين لصالح الصهيونية المرتبطة بالولايات المتحدة • وقد ادى هذا التطور الى مزيد من التنسيق بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الامريكي الوافد الى المنطقة بحكم سياسة

« احتواء الاتحاد السوفييتى » وعلى اساس تقسيم الادوار فيما بينهما : نفوذ امريكى فى اليونان وتركيا واسرائيل (لجنة التحقيق البريطانية الامريكية فى ١٩٤٦) والى حد ما فى السعودية (البترول) ، مقابل احتفاظ بريطانيا بوضعها فى مصر وامارة شرق الاردن والعراق بالاضافة الى منطقة الخليج العربى ومستعمرة عدن •

٤- تمنت مصر الحصول على مساندة فرنسا لها فى مجلس الامن بناء على التنافس التقليدى بينها وبين بريطانيا وكرد فعل لتأييد بريطانيا جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان ، ولكن لم تتنبه الحكومة المصرية الى ان جلاء القوات البريطانية عن مصر وانتصار حركة التحرير المصرية سوف يؤثر على وضع فرنسا بلدان المغرب العربى حيث كانت تواجه مطالب قومية متنامية ،ولذلك ساندت فرنسا الموقف البريطانى بكل قوة فى مجلس الامن •

٥ - تعويل مصر على مساندة دول امريكا اللاتينية قام على غير اساس ، حيث أن هذه الدول بالرغم من مجاهرتها بمعاداة الاستعمار فانها ترضخ عادة للضغوط الامريكية ولم تكن تجروء على مخالفة توجيهاتها • وقد انعكس ذلك على موقف البرازيل بصفة خاصة التى تقدمت بمشروع قرار لا يتفق اطلاقا ومطالب مصر بل كان يعكس اساسا الموقف الامريكى (١١٨) •

من كل ما تقدم يمكن ان نقول بأن التوازن الدولى العام كما انعكس فى مجلس الامن ، كان فى صالح بريطانيا ،خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار معاداة مصر للاتحاد السوفييتى ، فلم تساند مصر مساندة كاملة سوى دولة واحدة هى سوريا • من هذا المنظور ربما كان أفضل لمصر رفع قضيتها الى الجمعية العامة مادام الهدف هو الحصول على تأييد الرأى العام العالمى للاهداف القومية

المصرية ، ففى الجمعية العامة كان فى امكان مصر الحصول على تأييد الدول الآسيوية وكافة الدول العربية •

وصاحب فشل مصر فى خوض تجربة الدبلوماسية الجماعية فشل أخر لهذا الاسلوب الدبلوماسى ، ولكن على المستوى العربى وتمثل هذا الفشل فى اعلان بريطانيا فى خريف ١٩٤٧ عن عزمها على انهاء انتدابها على فلسطين بحول ١٤ مايو ١٩٤٨ وعرض القضية على الامم المتحدة التى اصدرت قرارا بتقسيم فلسطين رغم معارضة الشعب الفلسطينى وكافة الدول العربية ، وهنا أيضا كشف الاستعمار الامريكى عن معاداته لحركات التحرر العربية ، كما اتخذ الاتحاد السوفييتى موقفا معاديا للحكومات العربية (الرجعية) • رغم ذلك كان عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للامم المتحدة مفيدا لمصر وغيرها من الدول الصغرى فى أنه كشف لها عن أهمية التكتل فى مواجهة السياسات الاستعمارية للدول الكبرى ، كما أخذا التكتل شجع هذه الدول الصغرى على اتباع سياسة عدم الانحياز ازاء الحرب الباردة (١١٩) •

وخلال الاعوام من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩ كانت احداث القضية الفلسطينية تشغل أهم بنود الاهتمام المصرى — الشعبى والرسمى — بعد قضية الاستقلال • وجاءت هزيمة مصر والعرب فى حرب فلسطين منعطفا خطيرا فى سياسة مصر على المستويات الداخلية الاقليمية والعالمية • فقد عاشت مصر فترة من الاضطرابات بالغة العنف وعدم الاستقرار الحكومى ، وفقدان الشعب الثقة فى الحكومة (القصر والوزرات على حد سواء) ، الى ان انتهى الامر بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وانهيار ما سمى « بالنظام الليبرالى » (١٢٠) •

وعلى المستوى الخارجى ، تركز الاهتمام الشعبى على شعار الغاء معاهدة ١٩٣٦ عن طريق « الكفاح المسلح » ، بعد ان اتضحت ابعاد التآمر الاستعمارى على مصر والعالم العربى عموما باصدار تصريح

ما يو ١٩٥٠ (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) بضمان الوضع الراهن فى المنطقة لصالح اسرائيل • ولذلك اضطرت الحكومة الوفدية فى ١٨ اكتوبر ١٩٥١ الى اعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ « باسم الشعب » وترتب على ذلك نشوب حرب تحرير شعبية ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بتشجيع من الحكومة الوفدية • ولكن هذه الحرب الشعبية لم تكتسب فاعلية مؤثرة الا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ •

ويقال عادة بأن تطورات القضية المصرية والقضية الفلسطينية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ادت الى تقوية التوجهات العربية لسياسة مصر الخارجية بطريقة أكثر فاعلية • وهذا صحيح ولكن مع ملاحظة أن سياسة مصر العربية ، وكذلك سياسة الدول تجاه مصر ، لم تقم على اساس القناعة الايديولوجية الصادقة ولكنها انطلقت من منظور التنافس وتحولت جامعة الدول العربية الى ساحة لتصارع المحاور المتنافسة • والدليل على ذلك فيما يتعلق بمصر على الاقل انها اتبعت ، على المستوى الرسمى ، سياسة عربية من مذوجة : سياسة الوزارات وسياسة القصر • فقد وعى الملك — بغير علم الوزارة — الملوك والرؤساء العرب فى « انشاص » فى ١٩٤٦ وصدرت عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات لم يشارك فيها رئيس الوزراء أو وزيرا الخارجية • ودعا الملك أيضا مفتى فلسطين ، الحاج أمين الحسينى ، للجوء الى مصر دون علم رئيس الوزراء بأخطر من ذلك أن دخول مصر حرب فلسطين فى ١٩٤٨ كان بناء على ارادة ملكية بالرغم من تحفظات بل ومعارضة الحكومة • وانعدم النسيق بين سلطات الدولة فى مصر فيما يتعلق بسياستها العربية وسياستها العالمية على حد سواء • والدليل على ذلك أنه فى أوائل ١٩٤٥ قابل الملك الرئيس الامريكى روزفلت وتبادل الرأى فى علاقة مصر بالولايات المتحدة دون ان يصطحب رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، واتبع نفس الاسلوب مع « ونستون تشرشل

رئيس الحكومة البريطانيـــة • وفى الحقيقة فانه بعـد اقالة وزارة الوفـد فى ١٩٤٤ ، حرص الملك على تدعيم سلطته المطلقة بحيث بات يشرف اشرافا فعليـا على سياســة مصر الخارجيــة على النطـاق العربى والعالمى •

ويقال أيضـا انه بعـد فشــل مصر فى مجلس الامن بشأن القضية المصرية وكارثة فلسطين اتجهت مصر الى سياسة الحياد أو عـــدم الانحياز فى الحرب الباردة بين المعسكرين الامريكى والســوفيتى • والشاهـد على ذلك موقف مصر من قضية كوريا فى ١٩٥٠ وعــدم تاييدها لسياســة الولايـات المتحدة • وهو قول مردود عليـه بأن سياســة عـدم الانحياز تعنى اقامـة علاقـات متوازنـة بـين المعسكرين دون الارتباط سلفا بمعسكر أو بآخر ، أما موقف مصر مـن قضية كوريـا فقـد كان تعبيرا عن ابتعاض الحكومة المصريـــة ازاء السياسة الامريكية المؤازرة لبريطانيـا والمناصرة لاسرائيـل ، اكثر من كونه تعبيرا عن اتجاه حيادى تجاه الحـرب الباردة ، فقد ظلت مصر فى دائرة الانتمـاء الى المعسكر الغربى ، ولم ترفض فكـرة ابرام تحالف عسكرى مع بريطانيـا ،كمـا ان موقفهـا من قضيـة تمثيـل الصين الشعبية فى الامم المتحدة اتفق مع موقف الحكومة الامريكية(١٢١) •••• الخ • وفى الحقيقة فان توجه مصر نحو اتباع سياسة عـدم الانحياز لم يتحقق الا بعد اشتراكها فى مؤتمر باندونج وابرام صفقـة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٥٥ •

من كل ما تقـدم يتضح لنـا أنه فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، اتسعت آفاق سياســة مصر الخارجيــة لتتجاوز هـدف تســوية « القضية الوطنية » الى القيـام بدور مؤثـــر فى العالم العـربى ، ومحاولة الانفتاح على العـالم الآســـيوى (قضية اندونيسيـا) ، ومحاولات محدودة للمشـاركة فى القضايا العالمية (كوريا ، الهنـــد الصين ، نزع السلاح •••• الخ) • ولكن من الملاحظ أيضـا ان مصر لم تتمكن من التخلص تماما من وصاية بريطانيا على سياستهـا الخارجية

ويرجع ذلك الى تفاعل عـدة عوامـل داخلية واقليمية وعالميـة نوجزها فيما يلى :

١ — على المستوى الداخلى ، تضافرت عدة عوامل على اضعاف سياسة مصر الخارجية :

(أ) الانشطار الذى صاحب الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ ، وما ترتب على ذلك من عدم استقرار وزارى (اربعون وزارة اى بمعدل وزارة كل تسعة شهور) •

(ب) ازدواجية عملية صنع القرار فى مجـال العلاقات الخارجية بين الوزارات والقصر •

(جـ) ضعف مصر عسكريا وتبعيتها الاقتصادية للعالم الرأسمالى

(د) الانفصـام بين « القـاعدة الشـعبية » و « القمة » التى كانت مثل طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين والقصر ، وذاك فى الجزء الاكبر من الحقبة موضوع الدراسة ، فبدلا من قيام الحكومات بالتلاحم مع الشعب ، عمدت الى أسلوب القهر لحماية مصالحها الطبقية الخاصة أو تحت ضغط السلطات الاحتلال البريطانى • وقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى ضعف مركز الحكومة التفاوضى فى مواجهـة الجانب البريطانى • ولكن من ناحية أخرى ، فان هذا الانفصام حمل فى طياتـه بذور التغير ، فقد أدى الى قيام جماعات رافضة للنظام ومنها جمـاعة « الضباط الاحرار » التى قامت بثورة يوليو ١٩٥٢ بمؤازرة شـعبية واسـعة النطاق •

٢ — **على المسـتوى الاقليمى** : بالرغم من احراز تقدم ملموس فى توجهات مصر العربية ، فان « التضامن العربى » لم يستند الى رؤية ايديولوجية محـددة للشـعوب العربية ، ولكنـه ارتكز على فـكرة « المصلحة » التى كانت تعنى مصلحة الطبقات الحاكمة • وهكذا تحـول اهم مظهر من مظاهر التضامن العربى وهو جامعة الـدول العربية الى

ساحة لخلق محاور متنافسة تبعا لتعارض مصالح الدوائر الحاكمة ، وقد ظهرت هذه الانقسامات حتى بصدد قضية مصيرية مثل القضية الفلسطينية •

٣ ــ **على المستوى العالمى :** لم يكن النظام الدولى يسمح حتى منتصف الخمسينات بأن تقوم الدول الصغرى ، ومنها مصر ، بدور يذكر فى ادارة وتوجيه العلاقات الدولية •

وهكذا فان التفاعل بين التوازنات الداخلية والاقليمية والدولية ، •ان كان قد فتح آفاقا جديدة امام سياسة مصر الخارجية ، الا أن فى ذات الوقت فرض على جانبها الحركى قيودا عديدة معوقة احيانا ومانعة احيانا أخرى •

الهوامش

١ ــ في الحقيقة ، ان الحكم على هذه الحقبة بانها « ليبرالية » يتوقف على المعيار الذى يستخدمه الباحث • فمن وجهة نظر شكلية ، فان دستور ١٩٢٣ انطلق في مقومات المذهب الليبرالى : فقد أكد مبدأ سيادة الامة ، واقام نظاما برلمانيا يقوم على مبدأ توزيع السلطات العامة والتوازن والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستقلال السلطة القضائية ، كما اكد مبدأ الحريات والحقوق الفردية السياسية والاقتصادية ، ومن ثم اعترف بالتعددية الحزبية وحكم الاغلبية •

ولكن من وجهة نظر موضوعية ، وخاصة بالنظر الى الممارسة الفعلية ، فان وصف هذه الحقبة « بالليبرالية » ينطوى على قدر كبير من التجاوز ، لأن دستور ١٩٢٣ عكس في الحقيقة صيغة توفيقية بين تيار استبدادى ممثلا في الملك وقوى سياسية مساندة له ، وتيار ديمقراطى ممثلا في الناظم البرلمانى وقوى سياسية أخرى مساندة له ترتكز في النهاية على ارادة الامة التى تجسدت أساسا في حزب الوفد باعتباره صاحب الاغلبية الشعبية الساحقة • وبالنظر الى الممارسة الفعلية ، فان الظروف التى طبق فيها دستور ١٩٢٣ وطبيعة العلاقة التى نشأت بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد (القصر والاحزاب والانجليز) •• نلاحظ ان هذه الحقبة شهدت سلسلة متصلة من الأزمات الدستورية ادت الى تفسخ ، ان لم يكن انهيار الحياة الديمقراطية ، فحزب الوفد لم يتول السلطة بمفرده الا مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وتولت مقاليد الحكم طوال الجزء الاكبر من هذه الحقبة احزاب صغيرة بعيدة تماما عن التمثيل الشعبى وكانت دائما على استعداد لانتهاك الدستور وتعطيل الحياة النيابية وتزوير الانتخابات واتباع أساليب القمع والاعتماد على القصر والانجليز للوصول الى الحكم • وقد بلغ الامر الى حد الغاء دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور ١٩٣٠ الذى استمر تطبيقه حتى ١٩٣٥ والذى يعتبر بكل المقاييس نكسة في التطور الديمقراطى • وحتى في الفترات الوجيزة التى تولى فيها الوفد السلطة ، فان ممارسته للديمقراطية لم تخلو من الشوائب ، فقد استخف باحزاب المعارضة ولم يحترم دورها في الحياة النيابية ولم يتعامل معها على انها جزءا من العملية الديمقراطية ولكن باعتبارها جماعاتمارقة على ارادة الامة • ويضاف الى ذلك أنه لم يكن لجميع الاحزاب المصرية سياسات

اجتماعية. واضحة المعالم بسبب انشغالها بقضية الكفاح ضد اســتعمار في جانب وضعف التركيب الطبقى للمجتمع المصرى في جانب آخر • وقد أدى ذلك الـ ظهور تيارات وحركات الرفض الاجتماعى والاقتصـادى والســـياسى (الاخوان المسلمون ، مصر الفتـاة ، الحـركات الاشـتراكية والشـيوعية) معادية للديمقراطية الليبرالية •

راجع في تقييم النظام المصرى خلال الحقبة محـل الدراسـة : د / على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهـد البرلمانى– ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، مكتبة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ •

٢ – د / جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، المجلـد الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٧١٨ •

٣ – محمد حسنين هيكل في تقديمه « لملفات السويس » ، جريدة الاهرام ، ١٩٨٦/٩/٢٦ ، ص ٧ •

٤ – ان مبعث هذه النظرة ربما يرجع الى الرغبة في تضخيم دور ثـورة يوليو ١٩٥٢ في مجال السياسة الخارجية وغيرها في المجالات على حســاب ماتم في انجازات قبلها •

٥ – د / جمال الدين سعيد ، التطور الاقتصادى في مصر منـذ الكســاد العالمى الكبير ، القاهرة ١٩٥٥ •

٦ – د/عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القــاهرة ١٩٨٣ ، نفس المؤلف ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ ، دار الوطنى العـربى ، بيروت (بدون تـاريخ نشر) ، شـهدى عطيـه الشــافعى تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ : ١٩٥٦ ، الدار المصرية للكتب ، القـاهرة ١٩٥٧، عبد الرحيم مصطفى ، حركة التجديد الاسلامى ، معهـد البحوث والدراسات العربيـة ، القاهرة ١٩٧٢ ، د / امال السبكى ، التيارات السياسية في مصر : ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، طارق البشرى ، الحركـــة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، الطبعة الثانيـة ١٩٨٣ •

٧ - TOYNBEE, A. J.: **The Islamic Wold Since the Peace Settlement,** Survey of Imtrnational Affairs 1925, Vol. I, O.U.P., London 1927; Sekaly, A.: «Les Deux Cngrès Musulmans de 1926», in **Revue du Monde Musulman,** Tome 64, 1926, pp. 1 - 219; MASSIGNON, L.: «L'Entente Islamique Internationale et les deux Congrès Musulmans de 1926», in **Revue des Sciences Politiques,** Paris, 41e année, 1926, pp. 481 - 485.

٨ - El-SANHOURY, A.: **Le Califat, son évolution vers une Société des Nations Drientales,** Librairie Orientaliste, Paul Genthner, Paris 1926, p. 512.

٩ - انيس صايغ ، الفكرة العربية في مصر ، مطبعة هيكل الغريب ، بيزوت بيروت ١٩٥٩ ٠

١٠ - نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ على ما يلى :

« بما ن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بهـا ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقـات بين حكومة حلالة الملك وبين مصر أهميع جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة ٠

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (باقـرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميـع سكان مصر ، تلغى الاحكـام العرفيـة التى اعلنت في ٢/١١/سنة ١٩١٤ ٠

٣ - الى أن يحين الوقت الذى تسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مشروطة بين الطرفين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقـة بتولى هـذه الامور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ٠

(ب) الدفاع عن مصر ضـد كل عدوان أو تدخـل أجنبى مبـاشر أو بالوسـاطة ٠

(جـ) حماية المصـالح الاجنبيـة في مصر وحمايـة الاقليات ٠
(د) السـودان ٠

وحتى تبـرم هـذه الاتفاقـات ، تبقى الحالة فيمـا يتعلق بهـذه الامور على ما هى عليه » ٠

١١ ـ محمد شفيق غربال ، تاريخ المفارضات المصرية البريطانية ، مكتبة النهضـة العربيـة ، القاهرة ١٩٥٢ ، د/ عبد العظيم رمضـان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ مرجع سـابق ، ص ٤١٥ ـ ٥٠٥ ، ٦١٥ ـ ٧٣٠ ٠

١٢ ـ BAVMONT, M.: **La Faillite de la Paix (1918 - 1939),** Tome I, De Rethondes à Shesa (1918 - 1935), P.U.F., Paris, 1951, pp. 287 - 394; GATHORNE - HARDY, G.M.: **A Short History of International Affairs, 1920 to 1938,** O.U.P., London, 1939, pp. 139 - 253.

١٣ ـ WALTERS, F.P.: **A History of the League of Nations,** D.U.P., London, 1960, pp. 579 - 585; BELOFF, M.: **The Foreign Policy of Soviet Russia, 1929 - 1941,** Volume I, O.U.P., Lonodn, 1956, pp. 128 - 137.

(١٤) استعرنا هذا الوصف من عنوان كتاب « وليم فولبـرايت » عن السياسـة الامريكية خاصـة تجاه امرأكا اللاتينية وفييتنام :

FULBRIGHT, J.W.: **The Arrogance of Power,** A Pelican Book, 1970.

١٥ ـ ابراهيم امين غالى «مقتل السردار والمؤامرة البريطانية في السودان» مجلـة السياسـة الدوليـة ، العـدد ٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٧٤ ـ ١٠٩ ٠

(١٦) د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيـه في مصر ، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، مرجـع سابق ، ص ٤٠٤ ـ ٤١٤ ٠

١٧ ـ نفس المرجع ، ص ٤٨٠ ٠

١٨ ـ نفس المرجع ، ص ٦٩٣ ٠

١٩ ـ د/راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى في مصر في في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، د/ أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، د / جمال الدين محمد سعيد ، الطريق الى الاشتراكية : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٥ ـ ٢٥٤ .

CROUCHLY, A.E. : **The Economic Development of Modern Egypt**, Longmans, Green and Co., London 1938; Abdul-Hamid Sidky : **L'Egypte économique d'aujourd'hui, Thèse, Poitiers**, 1931; Ali Soliman : **L'Industrialisation de l'Egypte**, Thèse, Lyon 1932; BERQUE, J. : **L'Egypte : Impérialisme et Révolution**, Gallimard, Paris 1967, pp. 296 - 451. ISSAWI, Ch. : **Egypt : an economic and social analysis**, 1947.

٢٠ LAQUEUR, W.Z. : **The Soviet Union and the Middle East**, Routledge and Kegan Paul, London 1959, p. 97 - 99.

٢١ ـ د/عبد الحكيم الرفاعى ، «تأثير الازمات النقدية الانجليزية في النظام النظام النقدى المصرى » ، مجلة القانون والاقتصادى ، السنة الاولى ـ العدد الخامس ، نوفمبر ١٩٣١ ، ص ٧٦٦ ـ ٨٤٦ .

٢٢ ـ د/زكى عبد المتعال ، « تجارة مصر الخارجية في الثلاث سنوات الاخيرة » ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ـ العدد الخامس ، نوفمبر ١٩٣٢ ، ص ٦٤٣ ـ ٦٩٧ .

٢٣ ـ د /جمال الدين محمد سعيد ، مرجع ، ص ٩٥ .

٢٤ ـ نفس المرجع ، ص ٩٦ .

٢٥ ـ د/عبد الحكيم الرفاعى ، « حماية صناعة السكر في مصر » ، مجلة مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الاولى ـ العدد الرابع ، يونيو ١٩٣١ ، ص ٦١١ ـ ٦٤٨ .

٢٦ ـ طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

٢٧ - صحيح ان « مشروع القرش » حقق لصاحبه ، احمد حسين ، شعبية كبيرة اتخذها ركيزة لتاليف جمعية مصر الفتاة في ١٩٣٣ والتى تحولت الى حزب مصر الفتاة في ١٩٣٧ ، ولكن ذلك لا يبرر الحكم القاسى الذى اطلقه الدكتور عبد العظيم رمضان على هذا المشروع بوصفه « فكرة ديماجوجية » · راجع تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٧٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ١٨٢ ·

٢٨ - د/عبد العظيم رمضان ، « الجيش المصرى في ظل الاحتلال البريطانى الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٩) » ، مجلة الساسة الدولية ، العدد ٢٩ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ٦ - ٤٩ ، نفس المؤلف « بريطانيا وازمة الجيش المصرى المصرى في التشريعات » ، مجلة السياسة الدولة ، العدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥، ص ١٠٠ - ١٢٣ ·

٢٩ - نفس المراجع الواردة تحت رقم (٦) ، بالاضافة الى كتاب د / على الدين هلال عن السياسة والحكم في مصر ، مرجع سابق ·

٣٠ - د/يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ·

٣١ - احمد عبد المجيد ، قناصل الدول ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٠ ·

٣٢ - د/ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ ·

٣٣- نفس المرجع ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ·

٣٤ - نفس المرجع ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ ·

٣٥ - نفس المرجع ، ص ٣٦٢ ، د/يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ - ١٩٤٢) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٠ ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٢٣ - ٢٤ ·

٣٦ - وقد رفضت الدول دعوة مصر الى مؤتمر لوزان في ١٩٢٣ الذى اعتمد معاهدة الصلح مع تركيا ، كذلك حذرت بريطانيا في نوفمبر ١٩٢٤

السكريتر العام لعصبة الأمم من قبـول توقيع مصر على « بروتوكول جنيف » لعام ١٩٢٤ والخاص بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وكـانت جميعة العصبة قد قررت ان تفتح باب التوقيع على هذا البروتكول لغير الدول الاعضاء في العصبة ، راجع د/عبد العظيم رمضان ، تطور الحـركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ و ٤٧١ ٠

٣٧ ــ وقد أشرنا فيما سبق الى مثال لـذلك في موقف مؤتمـر الاتحـاد البرلمانى الدولى في ١٩٢٨ ٠ ونضيف هنا الدعاية المصرية أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في ١٩١٩ ، والدعاية الوفدية في بريطانيا في ١٩٢٨ و١٩٢٩ ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ــ ٢١٥ ، ٦٩٣ ــ ٦٩٦ ، ٧٠٢ ــ ٧٠٣ ٠

٣٨ ــ انيسـت صايغ ، مرجع سابق ، عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سابق ، د/امال السبكى ، مرجع سابق ٠

BIBB, H.A.R., **Modern Trends in Tslam,** Ghicago University Press, 1947; IDEM, **Whither Islam ? A Survey of Modern Movements in the Moslem World,** Victor Gollancz Ltd., London, 1932.

٣٩ ــ د/عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٨٣ ٠

٤٠ ــ GIBB, H.A.R., «The Islamic Congress at Jerusalem in December 1931», in **Survey of International Affairs 1934,** D.U.P., London 1935, pp. 99 - 109.

٤١ ــ لم يبحث مؤتمر ١٩٣١ موضوع الخلافة بصورة مباشرة ، ولكنـه تداول بشأن موضوعات عامة مثل التضامن الاسلامى ، ونشر الثقافة الاسلامية، والدفاع عن الاماكن المقدسة (القدس) ، المحافظة على تتاليد الاسلام ، وانشاء جامعة أسلامية في القدس ٠٠ الخ ٠

٤٢ ــ ان تنصيب الشريف حسين ملك الحجاز نفسه خليفة للمسـلمين في ١٩٢٤ أحدث رد فعل عنيف من جانب الملك فؤاد في مصر ، والملك عبد العزيز بن سعود في نجد ، ومسلمى الهند ، هذا فضلا عن معارضة تركيا لعودة الخلافة من حيث المبدأ ٠

٤٣ ــ أعلن سعد زغلول عن رأيه في محاولة اقامة الخلافة من جديد فوصفها

بانها « محاولة خيالية » ، وأنها « محفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها »، وانها تقضى على « السياسة العملية » • وظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق (وكانت له صلة وثيقة بحزب الاحرار الدستوريين) عن «الاسلام وأصول الحكم» جاء فيه الخلافة ليست نظما دينيا •د/عبد العظيم رمضان « المرجع السابق ،ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦ •

٤٤ ـ حتى الحز بالوطنى وهو من أكثر الاحزاب الداعية للوحدة الاسلامية أنضم الى حزب الاحرار لدستوريين وحز بالوفد للتنديد بمحاكمة الشيخ علـى عبد الرازق بواسطة هيئة كبار العلماء واخراجه من زمرة العلماء والمطالبة بفصـله من منصب القضاء الشرعى الذى كان يتولاه نفس المرجع ، ص ٥٨٨ •

٤٥ ـ GIBB, H.A.R., «The Islamic Congress at Jerusalem», op. cit., p. 101 - 103.

٤٦ ـ طارق البشرى ، المرحع السابق ، ص ٢٣٨ •

٤٧ ـ أحمد طربين ، الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ ، ص ١٩٢ نقلا عن طارق لابشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ •

٤٨ ـ لا نعتقد ـ كماذهب الدكتور محمد انيس ـ أن استراتيجية ايطاليـا العليا بعد استيلائها على الحبشة ، كانت تتطلع الى الاستيلاء على السودان ومصر لربط ممتلكاتها في شمال أفريقيا بامبراطوريتها في شرق أفريقيا (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٦٤ ، نقلا عن د/عبد الملك عودة ، « الرأى العا مالمصرى والحرب الاثيوبية الايطالية » ، مجلة السياسة لدولية ، العدد ١٩ ، ينايـر ١٩٧٠ ، ص ٤٣) • فان مثل هـذا التخطيط الاسـتراتيجى من شـأنه حتما اشـعال نيران الحـرب بين ايطاليـا وبريطانيا في وقت لـم تكن فيه ايطاليـا مستعدة لخوض غمـار حـرب كبرى ، خاصـة وانهـا لـم تكـن واثقـة بعـد من مسـاندة المانيـا عسـكريا لهـا بسبب قضـية النمسـا • هـذا الهـدف الاستراتيجى البعيـد ربمـا طرأ على خاطر بغض الاسـتعمار بـين الايطاليين بعد دخـول ايطاليـا طرفـا في الحـرب العاليـة الثانيـة الى جانب المانيـا ، ولكنه بالقطع لـم يكن قائما في ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ عندما استولت ايطاليـا على الحبشة • فقـد كان هـدف ايطاليا وقتذاك قاصرا على تحويل الحبشـة الى مستعمرة اسكان ايطاليا وربط مستعمرتى الصومال الايطالى واريتريا عـن

طريق ضم الحبشة اليهما وتكوين امبراطورية ايطاليا متصلة وقوية في شرق افريقيا يمكن الدفاع عنها بطريقة افضل ٠ وفيما يتعلق بالصراع الايطالى ٠ الجشى ودور عصبة الامم ، راجع الدراسة المستفيضة :

MANDELSTAM, A.N., Le Conffit Italo - Ethiopien devant la Société des Nations, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1937.

٤٩ ـ هذا لا ينفى وجود اعتبارات أخرى مثل الشعور بالتضامن الدينى في جانب المسيحيين والمسلمين على حد سواء ، والشعور بالخطر الذى يهدد مياه النيل عن طريق تحكم ايطاليا في بحيرة تانا ، أو معارضة الظاهرة الاستعمارية عموما ٠ راجع في ذلك :

د / عبد الملك عودة ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ـ ٥٧ ٠

٥٠ ـ د / مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، جـ ٢ ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٧٥ نقلا عن د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٧٧ ٠

٥١ ـ لم يشترك الحزب الوطنى في حيث المفاوضة عملا بمبدأه : « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ٠

٥٢ ـ د / يونان لبيب رزق ، « الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٧ ٠

٥٣ ـ د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية » ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ـ ٢٧ ٠

٥٤ ـ راجع نص الاتفاق المذكور في :

HUREWITZ, J.C., The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record, Vol. 2, Second edition, Yale University Press, 1979, pp. 522 - 527.

٥٥ ـ د / محمد جمال الدين المسدى ، د / يونان لبيب رزق ، د / عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣١ ٠

٥٦ ـ د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سـابق ، الجزء الاول ، ص ٦٦ ٠

٥٧ ـ نفس المرجع ، ص ٩ ٠

٥٨ ـ د/ محمد جمال الدين المسدى وآخرون ،مصر والحرب العالمية الثانية، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ ٠

٥٩ ـ نفس المرجـع ، ص ٢١ و ٧٠ ٠

٦٠ ـ ان ما ذكره الكونت شيانو ، وزيـر خارجية ايطاليـا ، بانه كانت هناك اتصالات بين سفيرى مصر وايطاليـا في برلين حول مساندة المحور لمصر في حالة قيام الحـرب بين دول المحور وبريطانيـا ، وكذلك فان الزيارة الخاصـة التى قام بهـا المارشال بالبو ، حاكم ليبيا للقاهرة ، واستقبال الملك فاروق له ، لا تنهض دليلا على ازدواجية سياسة مصر الخارجية ٠ راجع د/ عبد العظيم رمضـان ، تطور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠ ٠

٦١ ـ نفس المرجع ، ص ٢١١ ـ ٢١٥ ٠

٦٢ ـ طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ ـ ٢٥٢ ، انيس صايـغ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ـ ٢٦١ ٠

٦٣ ـ د/ محمـد جمـال الدين المسدى واخرون ، وجع سـابق ، ص ٣٧٠

٦٤ ـ نفس المرجع ، ص ١٢٢ ٠

٦٥ ـ د/ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجـع سابق ، الجزء الاول ، ص ٧ ٠

٦٦ ـ راجع بصفة عامة : د/ محمد جمـال الدبن المسدى واخـــرون ، مرجـع سابق ، ص ١٠٤ ـ ٢٥٧ ، د / عبد العظيم رمضان ، تطـور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ مرجع سابق الجزء الثانى ٠

LUGOL, J.: **Egypt and World War II**, Souété Drientale de Publicité, Cairo 1945, KIRK, G.: **The Middle East in the War**, Survey of International Affairs, 1939 - 1946, O.U.P., London, 1953.

٦٧ ـ د / محمد جمال الدين المسدى واخرون ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ، د / يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ ٠

٦٨ ـ J LUGOL, **op. cit.**, p. 35.

٦٩ ـ د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

٧٠ ـ في مارس ١٩٣٩ انذرت المانيا حكومة بولندا بضرورة تسوية تضية وانزج والمر ، وابرمت المانيا معاهدة تحالف مع ايطاليا في مايو ١٩٣٩ (ميثاق الفولاذ) ، وفي ٢٣ أغسطس تم التوقيع على ميثاق للصداقة والتعاون المتبادل بين المانيا والاتحاد السوفييتى ٠ ومن ناحية أخرى ، قامت القوات الايطالية ، في ابريل ١٩٣٩ ، باحتلال البانيا ، وانعقدت جمعية تأسيسية تحت حماية قوات الاحتلال وقررت عزل الملك زوغو وتقديم التاج الالبانى الى ملك ايطاليا ٠ وهكذا اصبحت البانيا جزءا من الامبراطورية الايطالية ٠

٧١ ـ منها احصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين ، وحماية الاسرار العسكرية ، وانشاء نظام لتفتيش السفن في الموانى المصرية ، وانشاء القوات المرابطة من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامه واداء المهام العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال ٠٠٠ الخ ٠

٧٢ ـ تم وضع الموانىء المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية، وفرض الرقابة على البريد والبرق والهاتف والصحف بالاشتراك مع السلطات البريطانية ٠ وبعد مضى شهرين تقريبا على ابتداء الحرب ، صرح الجنرال مكريدى ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية ان الدفاع الساحلى كله قد اصبح في ايدى الوحدات المصرية ، بعد ان كانت تقوم به القوات البريطانية البحته ، بما ان الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام ، جنبا الى جنب مع الوحدات البريطانية في الصحراء الغربية ٠٠٠٠ الخ ٠ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،
رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،
الجزء الثانى ، ص ١٠ ـ ١١ ، ٣٨ ـ ٤٠ ٠

٧٣ - LUGOL, op. cit., p. 34 - 35.

٧٤ ـ د / محمد جمال الدين المسدى واخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦٤

٧٥ ـ د/ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٥ ـ ٤٧ ٠

٧٦ ـ د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية » ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ٠

٧٧ ـ طلبت المذكرة الى الحكومة البريطانية ان تحدد موقفها من مصر تقديرا لتضحياتها في سبيل المجهود الحربى البريطانى ، واشترطت لاستمرار التعاون بين الدولتين ان تستجيب بريطانيا للمطالب التالية :

أولا : ان تصرح الحكومة البريطانية انه بعد انتهاء الحرب وابرام معاهدة الصلح بين الامم المتحاربة ، تنسحب القوات البريطانية من الاراضى المصرية ٠

ثانيا ـ ان تشترك مصر اشتراكا فعليا في مفاوضات الصلح ٠

ثالثا ـ بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب ان تدخل بريطانيا ومصر في مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان ٠

رابعا ـ تنازل الحكومة البريطانية عن الاحكام العرفية التى افسحت المجال امام حكومة على ماهر لقهر ارادة الامة « حتى اصبح المصريون في عهد الاستقلال ، وكأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم » ٠

٧٨ ـ د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٨ ـ ٤٩ ٠

٧٩ ـ ارغمت دول البلطيق الثلاث ـ استونيا ، ولاتفيا وليتوانيا ـ على ابرام مواثيق عدم اعتداء وتعاون متبادل مع الاتحاد السوفييتى والاعتراف له باقامة قواعد بحرية وجوية وذلك في ٢٩ ستمبر و ٥ و ١٠ اكتوبر ١٩٣٩ على التوالى ٠ كما احتلت القوات السوفيتية فنلندا وارغمتها على ابرام معاهدة صلح في مارس ١٩٤٠ ٠ وبعد هزيمة فرنسا ، سارع

الاتحاد السوفييتى الى اتخاذ تدابير اضافية في منطقة البلطيق تحسبا لمواجهة عسكرية حتمية مع المانيا فقام باحتلال دول البلطيق الثلاث وارغمها على الاندماج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (ليتوانيا في أول اغسطس ، ولاتفيا في ٥ أغسطس ، واستونيا في ٨ اغسطس ١٩٤٠) · ومن ناحية أخرى ، اتخذ الاتحاد السوفييتى عدة مبادرات في منطقة الدانوب والبلقان لتوطيد وضعه الدفاعى في الجنوب وذلك بمحاولة بسط سيطرته على رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا · راجع في ذلك :

DALLIN, D.J.: **Soviet Russia's Foreign Policy, 1939 - 42,** Yale University Press, 1942, pp. 112 - 198; SCHUMAN, F.L.: **Night Over Europe,** Alfred A. Knopf, New York, 1941, pp. 397 - 427.

(٨٠) كان هتلر جادا « في عرضه الصلح على بريطانيا بعد هزيمة فرنسا · ومن دلائل هذه الجدية ان هتلر ، على خلاف اسلوبه المعتاد ، لم يكن قد وضع خططا عسكرية لغزو الجزر البريطانية ·

٨١ ــ SHIRER, W.L.: **The Rise and Fall of the Third Reich,** Pan Books Ltd., London 1969, pp. 896 - 906; BULLOCK A.: **Hitler, a Study in Tyranny,** Penguin Books, England, 1971, pp. 588 - 589, 592 - 593.

٨٢ ــ SPROUT, H. & M.: **Foundations of International Politics,** D. Van Nostrand Company, Inc., Princeton 1966, pp. 316 - 339.

٨٣ ــ يرجع هذا الفشل الى اختلاف نوعية القتال في « معركة بريطانيا » وهى نوعية لم تكن مألوفة للعسكرية الالمانية ولم تكن مستعدة لها الاستعداد الكافي (الحرب البحرية) ، كما يرجع هذا الفشل الى قوة سلاح الجو البريطانى وتطوير اساليب جديدة للدفاع الجوى (الرادار) ، والى الدعم الامريكى لبريطانيا (تعويض خسائرها البحرية) ، والى التهديد السوفييتى المتزايد ·

٨٤ ــ كانت الخطة متعذرة التنفيذ حيث انها كانت تستلزم القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق عبر البحار وبالتالى كانت معرضة لضربات مؤثرة بل ومدمرة من جانب البحرية البريطانية وسلاح الطيران

البريطانى (بالرغم من البحرية الايطالية وسلاح الطيران الايطالى) • ومع ذلك توهمت الدوائر الحكومية البريطانية ان خطة استيلاء المانيا على حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط هى خطة حقيقية • راجع في ذلك :

TAYLOR, A.J.P. : English History, 1914 - 1945, Penguin Books, England, 1976, pp. 632 - 637.

٨٥ - فكر هتلر في غزو الاتحاد السوفيتى منذ يوليو ١٩٤٠ ، ووافق على خطة الغزو في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٤٠ تحت اسم الشفرة
BARBAROSSA

وحدد لتنفيذها شهر مايو ١٩٤١ • راجع في ذلك :

SHARER, **op. cit.**, pp. 953 - 956 & 969.

٨٦ - WISEKEMANN, E. : The Rome-Berlin Axis, The Fontana Library, London, 1969, pp. 267 - 268.

أن هذا التصريح كان جزءا من حرب الدعاية ولم يعبر بصدق عن نوايا الحكومة الايطالية • ففى محادثاته مع نظيره الالمانى حدد وزير الخارجية الايطالى أهداف دولته التى شملت الاستيلاء على الصومال الفرنسى والبريطانى وعدن وبريم وسوقطرة في مدخل البحر الاحمر ، والحلول محل بريطانيا وابرام معاهدات تحالف مع سوريا ولبنان وفلسطين وامارة شرق الاردن ، والمشاركة في استغلال بترول الشرق الاوسط ، •••• الخ • راجع في ذلك :

TOYNBEE, A. & V. : **Hitler's Europe**, Survey of International Affairs, 1939 - 1946, O.U.P., London 1954, p 287

٨٧ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٥٧ •

٨٨ - نفس المرجع ، ص ٧٦ •

٨٩ - نفس المرجع ، ص ٩٩ •

٩٠ - لقد كان الدكتور أحمد ماهر اكثر ادراكا لواقع التوازن الدولى • فقد اظهر ايمانه العميق بانتصار بريطانيا • فقد اعلن في ١٦ أغسطس

١٩٤٠ » ان الزمن ضـد دولتى المحور اللتين بلغتا اقصى قوتهما في بدايـة الحرب ، خلافا لا نجلترا التى بدأت غير مستعدة ثم اخذت تستغل مواردها الاقتصـادية الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتهـا في البحـار ، في العمل لكسب النصر والزمن حليفهـا » · نفس المرجع ، ص ١٠٤ ·

٩١ ـ نفس المرجع ، ص ٦٥ ـ ٦٦ ·

٩٢ ـ د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجيـة مرجـع سـابق ، ص ٣٠ ·

٩٣ ـ لقد تزامنت اتصالات الملك فاروق بدول المحور مـع انتصـارات القوات الالمانيـة في الصحراء الغربيـة ، راجع في ذلك ، د/ عبد العظيم رمضان الاتصالات المصرية السريـة بدول المحور ، مرجع سـابق ، ص ٤٣ ـ ٤٥ ·

٩٤ ـ جماعة الاخوان المسلمين ، حزب مصر الفتاة ، جماعة على مـاهر ، جماعة ضباط الجيش ، وجماعات سرية أخـرى من الشباب البعيد عن الاحزاب التقليدية · راجع في ذلك : د / عبد العظيم رمضـان ، تطـور الحركـة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سـابق ، الجـزء الثانى ا ص ١٥٣ ·

٩٥ ـ د / محمد جمال الدين المسدى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ·

٩٦ ـ د / عبد العظيم رمضـان ، تطور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ص ٢٩١ ـ ٢٩٣ ·

٩٧ ـ نفس المرجع ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ·

٩٨ ـ KIRK, G., **op. cit.**, p. 334.

٩٩ ـ د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيـة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ص ٣٦٣ ·

١٠٠ ـ Général CATROUX : Dans la bataille de la Méditer-ranée, Julliard, Paris, 1949, pp. 283 291; 332 - 339; 410 - 428.

١٠١ ـ د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحـــركة الوطنيــة في مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

١٠٢ ـ راجع نص هاتين الوثيقين في : كمــال الغالى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ـ ٢٦٢ .

١٠٣ ـ راجع في تقييم ميثاق جامعة الدول العربية من المنظور السياسى وتحليل المستوى التنظيمى للجامعة من حيث كونهـا اداة لتحقيق الفكـــرة القومية العربيـــة ام عامل « معوق » لهـا يكرس التجزئة العربية :

MOUSKHELY, M. : «La Ligue des Etats Arabes», in

مجلة القاهرة والاقتصاد (القاهرة) ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ١٩ ـ ٨٦ من القســم الافرنجى ،

ANABTAWI, M.F. : **Arab Unity in Terms of Law**, Ph D thesis, Groningen State University, Drukkerij Pasmans, Den Haag, 1962, pp. 59 - 9.

جميــل مطر و د / على الدين هلال ، النظــام الاقليمى العربى ، دراســة في العلاقات السياســية العربيــة ، مركز دراســات الوحدة العربيـــة ، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٧ ـ ١٥٦ .

١٠٤ FABUNMI, L.A. : **The Sudan in Anglo - Egyptian Relations**, Longmans, London 1960, pp. 224 - 246.

١٠٥ ـ د / محمد جمال الدين المسدى واخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

١٠٦ ـ د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيــة في مصر ، ١٩٣٧ ١٩٤٨ ، مرجــع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٠٢ .

١٠٧ ـ راجع نـص المذكرة في مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩ .

١٠٨ ـ نفس المرجــع ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

١٠٩ ــ د / حامد سلطان ، « تقرير عن اعمــال وفــد مصر لـــدى مجلس الامن » ، مجلة القــانون والاقتصاد (القاهره) ، يونيــو ١٩٥٢ ، ص ١٠ ــ ٣٢٥ · وملحق بالتقرير جميــع الوثائق المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ وحتى يناير ١٩٤٧ ·

١١٠ ــ نفس المرجع ، ص ٢٩٨ ·

١١١ ــ نفس المرجع ، ص ٣٠٧ ــ ٣٠٨ ·

١١٢ ــ نفس المرجع ، ص ٣٠٨ و ٣١٠ ــ ٣١٢ ·

١١٣ ــ طارق الشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ــ ٢٧ ·

١١٤ ــ نفس المرجع ، ص ١٤٥ ، ١٥٠ ــ ١٥١ ·

١١٥ ــ د / حامد سلطن ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ ·

١١٦ ــ REITZEL, W.: **The Mediterranean, its role in America's Foreign Policy**, New York, 1948, pp. 62 - 135; 165 - 185.

١١٧ ــ د / حامد سلطان ، المرجع الســابق ، ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦ ·

١١٨ ــ نفس المرجع ، ص ١٧٢ ــ ١٧٣ ·

١١٩ ــ FARAJALLAH, S.B.: **Le Groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies**, Librairie Droz, Genève, 1963, pp. 119 - 134, 139 - 230, 373 - 379; **Egypt and the United Nations**, Carnegie Endowment for International Peace, New York 1957; ABDUL WAHED AZIZ ZINDANI : **Arab Politics in the United Nations**, Sana'a University Publications, Y.A.R., 1977.

١٢٠ ــ طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ــ ٥٨١ ·

١٢١ ــ FARAJALLAH, **op. cit.**, pp. 340 - 350.

« المناقشات »

تركز النقاش حول هذه الورقة فى القضايا والتساؤلات الآتية : ـــ

١ ـــ ثار نقاش حول طبيعة النظا مالسياسى خلال الفترة ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢ • والى أى مدى يمكن وصفه بأنه نظـــام ليبرالى ؟ • حيث أكـــد البعض على أنه كان مجرد واجهة لليبرالية دون ان تكون ذات مضـــمون حقيقى • وقال آخرون بأنه كان ليبراليا بمعنى الحرية الاقتصـــادية ولم يكن ديمقراطيا بمعنى الحرية السياسية •

وقال فريق ثالث بوجوب التمييز بين وجود الليبرالية كنظـــــام سياسى / اقتصادى وبين توافر مقومات ومتطلبات هذا النظام ســـواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قيمية أو مؤسسية ، الأمـــر الذى ينعكس على درجة النجاح / الفشل فى تشغيل هذا النظام •

٢ ـــ أكد البعض على أهمية التوسع فى تحليل دور الجيش فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية لمصر خلال هذه الفترة ، حيث لم ترد أيـــة اشارة لدوره فى الورقة • وهنا ، طرحت بعض التســـاؤلات تتعلق فى بالأسس الاجتماعية للجيش ، وحجم المكون الاجنبى فيه ومسالك تأثير الجيش على السياسة الخارجية •

٣ ـــ اتفق المشاركون على أن تحليل أوضاع مصر الاقتصـــادية خلال الفترة موضع الدراسة وتحليـــل انعكاســاتها على ســياسة مصر الخارجية لم يكن مستوفيا فى الورقة • وطـــرحت هنـــا العـــديد مـــن التساؤلات مثل :

ما هو أثر تأسيس بنك مصر وافلاسه على السياســـة الخـــارجية المصرية ؟ وما هو اثر الجاليات الاجنبية ، بقوتهـــا الاقتصـــادية ، على السياسة الخارجية ؟ وكيف تكيفت مصر مع الأزمة الاقتصادية العالمية ؟

وما هو دور البرجوازية المصرية فى التوجه العربى لمصر ؟

٤ ـ طرح أحد المشاركين سؤالا مضمونه : ما هى أوجه اختلاف بريطانيا عن الدول والامبراطوريات التى حكمت مصر فى الفترات السابقة على تلك الفترة ؟ وهل كان من بين أهداف بريطانيا عزل مصر عن دائرتها العربية ؟ . وهل كانت بريطانيا من هذا المنطلق تسعى لدفع حركة مصر جنوبا حتى تنشغل بحدودها الجنوبية ؟

٥ ـ أثارت الورقة بعض الاستفهامات حول موقف . مصر من اسرائيل خلال هذه الفترة . وكيف فهم كل من القصر والحركة الوطنية والاحزاب اسرائيل ؟ .

وما هى الاساليب التى كانت مطروحة للتعامل معها ؟ .

يرتبط كل ذلك بما أثاره البعض حول مفهوم الامن الوطنى المصرى وعلاقته بمفهوم الامن القومى العربى . ـ وكلها مفاهيم وردت فى الورقة ـ فهل كان هناك تصور بالاساس حول ماهية الامن الوطنى المصرى ؟.وماهية الامن القومى العربى ؟ بما يعنيه ذلك من تحديد لمصادر الخطر ، واسليب المواجهة . فاذا كانت الاجابة نعم . فما هى مقومات وعناصر الامن القومى المصرى خلال هذه المرحلة ؟ وما هى مقومات وعناصر الامن القومى العربى ؟ . وما هى طبيعة العلاقة التداخلية بينهما ؟ . واذا كانت الاجابة بلا ، فمن الضرورى استخدام مفاهيم أخرى أكثر تعبيرا عن مضامين وخصوصية تلك المرحلة .

٦ ـ يلاحظ خلال هذه الفترة ان السياسة الخارجية كانت فى مجال اهتمام القوى السياسية والاحزاب الداخلية الى جانب القصر . فهل كان اهتمام هذه القوى فى الحصول على الاستقلال بنفس الدرجة؟ وهل هناك من الوثائق ما يفيد فى الاجابة على هذا السؤال ؟ .

سياســات تعبئة الموارد

السياسة الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر

د٠ ودودة بــدران

تشير الاتجاهات الحديثة فى دراسة السياسة الخارجية الى ضعف الحدود التى تفصــل بين دراســة السياســة الداخلبة والســياســة الخارجية للدول ٠ ويبدو هــذا واضحــا بصفة خاصــة عند دراسة السياسة الخارجية لدول العــالم الثالث ، وهى الدول التى تعانى من وجود فجوة ساحقة بين تطلعاتهــا ومواردها ، وبالتالى فقــد اصبحت دراســة السياســة الخارجية لهــذه الــدول، من المجالات التى يلتقى فيهــا اولئك المهتمين بدراســة النظم السياســية المقارنة واولئــك المهتمين بدراســة العلاقات الدولية ، فلا يمكن فهم التنميــة فى هذه الدول بمعزل عن وضعهــا وتوجهــاتهــا فى النظام الدولى المعاصر (١)، وبالمثل لا يمكن فهم السياسة الخارجية لهــا بمعزل عن انماط التنمية التى تتبعهــا ٠ واذا كانت دراســة التفاعــل بين السياستين الداخليــة والخارجية على جانب كبير من الاهمية فى فهم السياسة الخارجية خاصة العالم الثالث بصفة عامة ، فان هــذا التفاعل يكتسب أهميــة خاصة فى حالة تلك الدول النامية التى تعتبر سياستهــا الخارجية ومركزهــا الدولى محصلة للانجازات التى يمكن ان تحققهــا داخليــا ، فهــذه الدول لا تنظــر الى السياسة الخارجية بوصفهــا ادارة لخدمة سياستها الداخلية فحسب ، وانمــا ترى أيضــا ان الانجازات الاقتصــادية والاجتماعية التى يمكن ان تحققها تمكنها من القيام بدور مستقل وقيادى فى النظام الدولى ٠ بعبارة اخــرى تصبح تعبئة الموارد داخليـــــا وسيلة لتدعيم قدرة الدولة على تعبئة الموارد اقليمـــا ودوليا ٠

ويهدف هــذا البحث الى دراســة السياسة الخارجية لاحــدى هذه الدول الناميــة وهى مصر فى عهــد عبد الناصر ٠ ان عبد الناصر لم ينظــر الى السياســة الخارجيــة باعتبارهــا اداة لتنميــة القدرات المصرية فحسب ، وانمــا نظر اليهــا كمحصــلة للتنمية الوطنية فأكــد

فى الباب العاشر من الميثاق : « ان أى سياسة خارجية لاى وطن من الأوطان ليست الا انعكاسا أمينا وصادقا لعمله الوطنى » • معنى ذلك ، أن عبد الناصر نظر الى السياسة الخارجية باعتبارها نتاج حجم ومستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى الداخلى • وتجدر الاشارة هنا الى ان اهتمام عبد الناصر بأثر التطورات الداخلية على السياسة الخارجية انما مرده الى رغبته فى قيام مصر بدور مستقل فى النظام الدولى (٢) •

وفى اطار فهم سلوك السياسة الخارجية المصرية فى عهد عبد الناصر كمحصلة للاداء الداخلى وكأداة لزيادة القدرات المصرية ينقسم هذا البحث الى ثلاث اجزاء •

الجزء الاول : توجهات السياسة الخارجية المصرية ويتناول مفهوم عبد الناصر لاولويات الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ورغبته فى احداث تغيرات جذرية فى النظام الدولى السائد ومفهومه لدور مصر فى هذا النظام •

الجزء الثانى : السلوك المصرى لتنمية القدرات ويتناول السلوك المصرى فى تعبئة الموارد داخليا واقليميا ودوليا •

الجزء الثالث : محددات السلوك المصرى ويتناول العوامل التى ساعدت ، أو حدت من امكانية تعبئة الموارد داخليا واقليما ودوليا •

أولا : توجهات السياسة الخارجية المصرية •

يبدأ برنامج السياسة الخارجية بتوجه عام General Orientation للوحدة الدولية فى النظام الدولى ، ويقصد بالتوجه فى هذا الصدد الطابع العام والخصائص الاساسية لسياسة الوحدة الدولية كما يحددها صانع القرار بناء على ادراكه للعالم المحيط به • ويتضمن دراسة التوجه العام للسياسة الخارجية عدة عناصر

منها : أولوية الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ، مفهوم صانعى القرار لمدى التغير الذى يجب احداثه فى النظام الدولى والدور الذى يمكن ان تقوم به الدولة فى هذا الصدد (٣) • وفى دراستنا لتوجهات السياسة الخارجية المصرية سنعتمد على تحديد هذه التوجهات من خلال تصريحات الرئيس عبد الناصر (٤) والتى تناولت الابعاد الثلاث السالفة الذكر (٥) •

(أ) الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية فى اولويات السياسة الخارجية المصرية •

اذا ما راجعنا اهداف السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بصفة عامة، نجد أنها تتعلق أساسا بتحقيق هدفين هما : الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية • ويرى بعض الباحثين أن أهم ما يميز دول العالم الثالث بوصفها دول خاضعة Subordinate فى النظام الدولى هو المشكلة التى تواجهها فى ترتيب هذين الهدفين ، فيرى هؤلاء الباحثون أن اعطاء الاولوية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية Economic well being يوثر سلبا على درجة استقلالها السياسى ، كما أن اعطاء الاولية للاستقلال السياسى يؤثر سلبا على امكانيات تحقيق الرفاهية الاقتصادية (٦) • غير ان عبد الناصر اعتقد فى امكانية تحقيق هذين الهدفين جنبا الى جنب واعتبرهما هدفين متكاملين (١٨/١١/١٥٣) ، وان أعطى فى بعض الاحيان اولوية للاستقلال السياسى ، فمثلا أكد فى تصريح له فى ٢/٨/٥٤ ضرورة وضع اطار زمنى للاولويات وأكد نفس المعنى فى اعقاب النكسة ، حيث أعلن فى مارس ١٩٦٨ « ليس هناك الآن ولا ينبغى أن يكون هناك صوت أعلى من صوت المعركة •• ان المعركة لها الاولوية على كل ما عداها •• » •

ويرجع اهتمام عبد الناصر بالاستقلال السياسى الى نظرته للتاريخ السياسى المصرى على أنه سلسلة من الصراع من أجل الاستقلال الوطنى • وبالتالى فقد كان يرى ان على مصر ان تعمل من أجل تعزيز استقلالها وعدم خضوعها تحت نفوذ أية دولة أجنبية (١٥/٤/٥٦) •

واعتقد عبد الناصر أن مصدر التهديـــد الرئيسى للاســتقلال السياسى هو الاستعمار الغربى واسرائيــل والرجعية العربيــة وان اختلفت خطورة كل منهـا فى تهديد الاستقلال المصرى فى الفترة ٥٢ ـ ٧٠ ، ففى اعقاب الثورة لــم تكن اسرائيــل هى المصدر الاســاسى لتهديد الاستقلال المصرى طبقا لعبد الناصرالذى كان اهتمامه الاساسى يتعلق بالتهديد الذى فرضه وجود قوات الاحتلال البريطانى والاستعمار الغربى ممثلا فى بريطانيــا والولايــات المتحدة ، أما اسرائيل والرجعية العربية فقد نظر اليهما على أنهمـــا عمـــلاء للاستعمـــار ، الا أنـــه رأى اسرائيـــل كخطـــر توسعى يخطط لدولة أكبـــر من حدودهـــا تعمل على ان تتحول الشعوب العربيـــة الواقعـــة من النيـــل الى الفـــرات الى مجموعة من اللاجئين (٢٥ / ٣ / ٦٤) • وبعـــد نكســـة ١٩٦٧ اصبحت اسرائيـــل هى العدو الرئيسى ونـــادرا ما نظر عبد النـــاصر فى هذه الفترة الى أى نظـــام عربى كنظـــام معاد ، وان اســـتمر فى اعتبار اسرائيـــل أداه أمريكية للسيطرة على الشرق الاوســط والقضاء على النظم التقدمية فى العالم العـــربى ، كمـــا استمر فى النظـــر الى اسرائيـــل كدولة توسعية تسعى للســـيطرة على المنطقة العربيـــة (٦٩/٧/٢٣٤ ـ ٧٠/٥/١) •

واعتقد عبد الناصر أن تهديد استقلال مصر السياسى لا يكـــون بالضرورة تهديدا مباشرا ، لان وقوع أى بلد عربى تحت ســـيطرة الاستعمار يؤثـــر سلبيـــا على مصر وغيرها من البلدان العربية ، بينما تحرر أى بلـــد عربى من الاســـتعمار يمثـــل اضـــافة القـــوة لحـــركة التحرير العربية (٦١/٥/٨) •

واعتقد عبد الناصر ان مواجهـــة هـــذه التهديدات تتطلب القوة التى تمتلك الدول العربيـــة العديد من مقوماتهـــا ، فقـــال فى فلسفة الثورة « حين احاول أن احلل عناصر قوتنـــا ، لا أجد مفرا من أن أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرنا يجب ان تكون أول ما يدخل فى الحساب ،

أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادى ومعنوى يمكن ان يربط بين مجموعة من الشعوب ، أما المصدر الثانى فهو ارضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم ، ويبقى المصدر الثالث وهو البترول الذى يعتبر عصب الحضارة ••• » وقد أكد عبد الناصر أن مصر والدول العربية يجب أن تعمل على تنمية قوتها من أجل القضاء على النزعات العدوانية الاسرائيلية (٢٦/١١/٥٥)، واشار الى أن هذه القوة يمكن أن تأخذ عدة مظاهر : التأييد المعنوى والسيكولوجى والشجاعة والموارد الاقتصادية والقوة العسكرية (فلسفة الثورة ١٦/٤/١٩٦٠) •

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، أكد عبد الناصر ضرورة تحقيق نمط التنمية المستقلة التى تعتمد اساسا على تعبئة الموارد المحلية ، حيث لا يمكن للاستقلال السياسى أن يتحقق بدون الاستقلال الاقتصادى • ويرتبط مثل هذا التصور بمفهومه للعلاقة بين العناصر السياسية والاقتصادية للقوة ، فالقوة السياسية فى المجتمع هى تعبير خارجى عن مواقع القوة الاقتصادية (٢٥/٣/١٩٦٤) ، غير أن مفهومه لطريقة تحقيق التنمية الاقتصادية اختلف فى الفترة التالية مباشرة للثورة وحتى آواخر ١٩٥٤ عنه فى الفترة التالية ، ففى الفترة الاولى كان مفهوم عبد الناصر يتمثل فى امكانية قيام الفئات الرأسمالية ورأس المال الاجنبى بدور هام فى مثل هذه التنمية (٦/٤/٥٤) ، الا انه ابتداء من ١٩٥٥ بدا يركز على أهمية دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية •

٢ ـ الرغبة فى تغيير الوضع الرهن فى النظام الدولى

تختلف توجهات السياسة الخارجية للدول من حيث رغبتها أو عدم رغبتها فى تغيير الوضع الراهن فى النظام الدولى فبعض الدول توجه سياساتها الخارجية نحو المحافظة على الوضع الراهن فى النظام الدولى Status Quo Orientation ، بينما تتبنى دول أخرى توجها

هدفه احداث تغييرات فى النمط السائد للعلاقات الدولية Revisionist Orientation يتعلق مثل هذا التغيير بالاوضاع النظامية الدولية ونمط المحالفات الدولية وهيكل التعامل الاقتصادى وعلاقات القوة الدولية (٧) ••• وبالرغم من أن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تهدف الى ادخال تغييرات فى النظام الدولى السائد، الا أن عبد الناصر كان من بين القيادات التى استهدفت ادخال تغييرات جذرية بالمقارنة بغيره من قيادات هذه الدول • ويمكن توضيح ابعاد التغييرات التى ساندها عبد الناصر من خلال متابعة خطابه فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى القاهرة ، حيث أوضح ان هذه التغييرات تتعلق بالنقاط التالية :

١ — التخلص من الاستعمار لجميع أشكاله القديمة والحديثة •

٢ — تحقيق التوازن ما بين الشعوب من خلال مراجعة عقود الامتياز القديمة ، رفع اسعار المواد الخام لتتناسب مع اسعار المواد المصنعة والتعاون الدول المتقدمة الدول النامية •

٣ — وقف عملية تعرض القوى الكبرى للتطور التاريخى للدول النامية •

٤ — تعديل ميثاق الامم المتحدة ليتلائم مع التطورات الدولية •

٥ — نزع السلاح بشكل كامل ونهائى •

(جـ) دور مصر فى النظام الدولى :

يقصد بالدور تلك الوظيفة التى تحددها الوحدة الدولية لنفسها ويتضمن ذلك تصور صانع القرار للمجالات الرئيسية التى تتمتع دولته بنفوذ فيها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر فى النظام الدولى أو الاقليمى نتيجة قيامه بهذه الوظيفة (٨) •

ولقد اعتقد عبد الناصر أن مصر عليها أن تؤدى دورا رئيسيا على المستوى الاقليمى والدولى ، فأوضح فى « فلسفة الثورة » ان المكان ليس حدود مصر السياسية فهناك مجموعة من الدوائر لا مفر لمصر من ان يدور حولها نشاطها تحقيقا للدور التاريخى الذى يبحث عن بطل « بل يخيل الى ان هذا الدور قد ارهقه التحوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى

كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حـدود بلادنا يشير الينا أن نتحرك وان ننهض بالدور لان احدا غيرنا لا يستطيع القيام به وفى النظام العربى ، كان عبد الناصر يرى أن دور مصر يتعلق بالتحرر من الاستعمار والقيام بدور القائد الاقليمى وقائد حركة التكامل العربى والمدافـع عن العرب ، وقـد اكـد عبد الناصر هـذا الدور حتى بعد نكسة ١٩٦٧ • وعلى المستوى النظام الدولى ، كان على مصر — من وجهـة نظـر عبد الناصر — أن تقوم بدور نشط على صـعيد عـدم الانحيـاز •

ثانيا : السلوك المصرى لتنميـة القدرات :

يتضح من الجزء السابق ان عبد الناصر وضع اهدافا عريضـة للسياسة الخارجية المصرية كان تحقيقهـا يتطلب قدرا كبيرا من الموارد غير المتاحة لمصر ، ورغم ذلك اعتقد بان هناك امكانية لتحقيق هـذه الاهداف اعتمادا على تنمية وتعبئة الموارد المحلية والموارد الاقليميـة والدوليـة •

ويتفق هذا المفهوم الناصرى مع الكتابات التى تناولت قضيه تحليل القدرات Capability Analysis • ويتمثل جوهر هذا التحليل فى أن الموارد المتاحة لاية دولة ، وان كانت عامـلا مساعدا فى تنميـة قدراتها ، لاتعبر فى حد ذاتهـا عن قدرة الدولة ، فالسـلوك الذى تتبعه الدولة لتنميـة الموارد هو الذى يمكن أن يحول الموارد الى قدرات • وعلى سبيل المثال نلاحظ أن القدرات العسكرية لا تحددها فقط الموارد الماديـة والماليـة والبشرية للدولة ، وانمـا تحددهـا أيضـا عوامـل أخرى من قبيـل مستوى التصنيع وكفاءة الاجهزة الحكوميـة والروح المعنوية وامكانيـة الحصول على مساعدات أجنبية (٩) •

ومن هنا نجد أن فهم القدرات المصرية يتطلب دراسـة المـوارد المتاحة لمصر بعـد الثورة والسلوك الذى اتبعه عبد الناصر لتنمية هـذه الموارد • وتتعلق الموارد المتاحة لاية دولة ، والتى يمكن أن تؤثر عـلى على سياستهـا الخارجية بعاملين أساسيين ، أولهما حجم الموارد ، وثانيها

الموارد التى يمكن للدولة ان تسيطر عليها وتوجهها لخدمة اهدافها على المستويات القومية والدولية (١٠) • واذا نظرنا ، فى ضوء هذين العاملين ، الى الموارد المصرية فى الفترة التى تلت الثورة ، نجد انها كانت محدودة ، فرغم كبر حجم سكان مصر نسبيا (٢١ مليون نسمة فى عام ١٩٥٢) وتجانس هؤلاء السكان ، الا أن هذه الفترة شهدت ارتفاع معدلات الامية وسوء التغذية وانخفاض مستويات المعيشة ، فضلا عن فقر مصر من حيث الموارد المادية والطبيعية واعتماد اقتصادها على سلعة واحدة — وهى القطن الذى كان يمثل نسبة تتجاوز ٨٦٪ من الصادرات — على نحو جعل هذا الاقتصاد عرضه للتأثر بتقلبات الاسعار العالمية لهذه السلعة • اضف الى ذلك أن الدولة المصرية أنذاك لم تكن قد سيطرت بعد على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة (البترولية — قناة السويس — التجارة الخارجية) والتى كانت مواردها ضرورية لتحقيق الاهداف القومية (١١) •

وازاء محدودية الموارد المتاحة ، اتجهت مصر لتبنى سلوك من شأنه تنمية القدرات داخليا وخارجيا • وعلى الرغم من انه يمكننا تقسيم السلوك المصرى عبر الفترة الممتدة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ الى عدة فترات الا انه نظرا الى اختلاف المعايير التى يمكن على اساسها تقسيم هذه الفترة (فمثلا اذا اخذنا معيار السياسة الاقتصادية يمكن ان نقسم السلوك المصرى الى اربعة مراحل ١٩٥٢ — ١٩٥٦ ، ١٩٥٦ — ١٩٦١ ، ١٩٦١ — ١٩٦٨ ، ١٩٦٨ — ١٩٧٠ • أما اذا اخذنا معيار نشاط ومجال سلوك السياسة الخارجية فاننا نكون امام تقسيم تاريخى مختلف ، فيمكن ان نفرق ما بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ — ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ — ١٩٧٠) فاننا لن نقسم هذه الفترة الى مراحل منفصلة وانما سنركز فقط على الانماط السلوكية المتبعة مع ابراز اهم التغيرات التى لحقت بالسلوك المصرى بالنسبة لهذه الانماط •

أولا : تعبئة الموارد الداخليــة :

فى اطار تنميــة الموارد الداخليــة يمكن لاى نظام سياسى ان يعمل على التخلص من الخصوم السياسيين والتعبئة الاجتماعية وبنــــاء المؤسسات وتعبئة الموارد الاقتصادية (١٢) •

ولقد اتجه النظام المصرى فى الفترة التاليــة للثورة الى التخلص من الخصوم السياسيين من الاخوان المسلمين والشيوعيين ، كمــــا قام بتوجيه ضربات متتالية ضــد الطبقــات الاقطاعية والرأسمايـــة والاحزاب السياسية والمعادين للنظام فى الجامعات وأوســاط المثقفــين عموما ،ممــا ترتب عليه التقليــل من قدرة هــذه الجماعات من ان تحد من حرية حركة النظام السياسى (١٣) •

وبعد التخلص من الخصوم السياسيين ، اتجه النظــام الى تبنى برنامج تعبئة شاملة للطبقات العماليــة والفلاحية والطبقة الوســـطى كقاعدة أساسية له (١٤) • وقــد أعطى هــذا الوضع للنظام قــدرة على القيادة واتخاذ القرارات بسرعة نسبيا وتنفيذهــا دون عائق من جانب الجبهــة الداخليــة ، خاصــة وان هــذه التعبئة اقترنت بتقييد المشاركة السياسية •

وبالاضــافة الى ذلك ، لجأ النظام السياسى الى بناء وتطويــر مؤسسات الدولة ، ويتوافق هذا السلوك مــع ما اقترحه بعض الباحثين فى مجال التنميــة مثل « هنتجتون » عن أهميــة اقامة المؤسسات فى دول العالم الثالث (١٥) ، فمثل هذه المؤسسات يمكن ان تكون عنصرا لاستقرار النظام وتعبئة موارده • وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات فى مصر فى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ ، الا ان الثورة سعت الى الغــــاء بعضهــا والى ادخال تغييرات فى قيادة البعض الاخــر من خلال عمليات التطهير ، كمــا عملت على انشــاء مؤسسات جديدة لتقوم بمهــام الدولة سواء فى تعبئة المواطنين أو التنميــة الاقتصاديــة •

وفى المجال الاقتصادى عمـل النظام المصرى على تنميـة الموارد الاقتصاديـة وعلى تدعيم سيطرة الدولة على هذه الموارد ، ففى قطاع الصناعة على سبيل المثال اتبعت الدولة استراتيجية احـلال الواردات Import Substitution Industrialization

وهى الاستراتيجية التى اتبعتهـا العديد من دول العـالم الثالث وعلى الرغم من أن الهـدف الاساسى لهـذه الاستراتيجية كـان هدفا اقتصاديـا الا انها توافقت أيضـا مـع الاتجاهات الاستقلالية التى كانت تلقى تأييدا شعبيا وخاصة منذ النصف الثانى من الخمسينيات(١٦)

ومن الملاحظ أن النظام السياسى المصرى لم يتبع عقب الثـورة مباشرة هـذا السلوك القائم على السيطرة على القطاعات الاقتصاديـة والاساسية ، بل تبنى فى ذلك الوقت سياسة تشجيع القطـاع الخـاص وراس المـال الاجنبى مع اقتصار نشاط الدولة على بعض الصناعـات مثـل الحديد والصلب • وبالنظـر الى ضعف تدفق رأس المال الاجنبى، وتأكيدا للاستقلال السياسى ، اتجهت مصر نحو تمصير المؤسسـات الاجنبية ومنهـا البريطانية والفرنسية واليونانية منذ ١٩٥٦ ، وفى ١٩٦١ و ١٩٦٤ تم تأميم اغلب الشركات الخـاصة العاملة فى مجـال القطاعات الاقتصـادية الاساسية بمـا فيهـا قطاع التجارة الخارجية ، وارتفعت مشاركة القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٤٪ فى ١٩٥٣ الى ٣٥٪ فى ١٩٦٣ • واتجهت الدولة الى رفـع معدلات الادخار من ١٢٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى فى النصف الثانى من الخمسينات الى ما يقـرب من ١٥٪ فى ١٩٦٤ • وبذلك استطاعت الدولة فى النصف الاول من الستينيـات أن تسيطر على موارد جديدة تمكنهـا من تمويـل التنميـة الاقتصاديـة وبناء قواتهـا المسلحـة والقيـام بدور نشـط فى مجال السياسـة الخارجية (١٧) •

ورغـم اسـتمرار النظام السياسى المصرى الناصرى فى توجهـه الاشتراكى ، الا أنه لجأ فى اواخـر الستينيات الى تشجيع القطـاع الخاص كى يقوم بدور أكبر فى التنميـة الاقتصاديـة ، فارتفعت حصة

القروض التى حصل عليها هذا القطاع من اجمالى قروض البنك الصناعى من ١٨٪ فى ٦٦ - ١٩٦٧ الى ٣٤٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩ الى ٧١٪ فى ٦٩ - ١٩٧٠ (١٨) .

ثانيا : تعبئة الموارد الاقليمية :

يمكن للدولة النامية فى اطار تعبئة الموارد الاقليمية ، أن تتبع سلوكا يكون من شأنه التنسيق مع الدول المجاورة لها والقيام بدور « الدولة النموذج » والمساهمة فى تنمية جيرانها والقيام بدور المحرر من الاستعمار . وقد اتبعت مصر وطبقت هذه الانماط السلوكية من أجل اكتساب التأييد من الدول العربية والافريقية (١٩) .

لجأت مصر فى علاقاتها مع الدول العربية الى تدعيم امكانياتها الذاتية من خلال التنسيق السياسى والاقتصادى والعسكرى ، فدخلت فى تجربة الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ ثم حاولت اقامة وحدة ثلاثية تجمعها مع سوريا والعراق عام ١٩٦٣ .. وشمل هذا التنسيق أيضا ابعادا اقتصادية ، ومنها مشاركة مصر فى الاتفاقيات الخاصة باقامة السوق العربية المشتركة فى نهاية الخمسينيات . وحصلت مصر فى مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ على حوالى ٢١٠ مليون جنيه سنويا من كل من الكويت وليبيا والسعودية . أما التنسيق فى المجال العسكرى فتم من خلال جامعة الدول العربية (مثال ذلك انشاء القيادة العربية الموحدة فى ١٩٦٤) والمشاركة فى مؤتمرات القمة العربية فى القاهرة والاسكندرية ١٩٦٤ . كذلك سعت مصر لتنسيق جهودها مع الدول الافريقية . وقد ظهر هذا فى اطار مؤتمر الدول الافريقية فى ١٩٥٨ ومؤتمر اديس ابابا ١٩٦٠ ومؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣ والذى تمخض عنه انشاء منظمة الوحدة الافريقية كاول تنظيم فى افريقيا هدفه اقامة وحدة على المستوى القارى .

ويمكن لدولة من دول العالم الثالث فى اطار العمل على تعبئة

الموارد اقليميـا ان تقوم بدور الدولة النموذج ، ويتعلق هـذا الدور باكتسـاب نفوذ اقليمى من خلال اتباع سياسـات محليـة يمكن ان تحقق بعض الاهـداف الخارجيـة من خلال بناء نموذج داخلى يحتذى به الآخرون (٢٠) ويرى عدد من الباحثين انه « ليس ببعيد ان النموذج المصرى القائم على التنميـة الاشتراكية ونظام الحزب الواحد فى الداخل وايديولوجيـة القوميـة العربيـة وعـدم الانحياز فى الخارج قد تبنته العديد من الدول العربيـة وجعل من مصر نموذجا تسعى اليه الدول العربيـة » (٢١) •

وقامت مصر أيضـا بوصفهـا من أكثر الدول العربية والافريقية تقدمـا بدور كبير فى تنميـة الموارد البشرية والماديـة لهـذه الدول ، ولقد اعتمـد النظام المصرى فى هـذه الفترة أساسا على تدريب الكوادر العربيـة والافريقيـة فى مصر ، فلم يكن عبد الناصر مؤيدا لفكرة هجرة العمالة المصريـة المدربة الى الخارج بل كان يرى انه من الافضـل لهذه القوة ان تركز جهودهـا على تنميـة الموارد المصرية داخليـا (٢٢) •

واتبعت مصر ايضا سلوكا من شأنه دعم حركات التحرير ماديـا ومعنويا ، وارتبط اهتمامهـا باتباع مثـل هذا السلوك برؤية عبد الناصر لاثر وجود قوى تقدميـة على الامـن القومى المصرى ومكانة مصر فى المجالين العربى والافريقى ، فساندت مصر حركة التحرير الجزائريـة وتدخلت عسكريا لمسـاندة الثوار فى اليمن كمـا ساندت حركات التحرير فى الكونغو وغيرها من الدول الافريقيـة واصبحت القاهرة ملجـأ لقيادات هذه الحركات التحررية •

ثالثا — تعبئة الموارد دوليـا :

كان تحقيق اهداف السياسة الخارجية المصريـة يتطلب الحصول على تأييد سياسى ، بصفة خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى والحصول على موارد اقتصادية وعسكرية • ولقـد توفرت اغلب الموارد

الاقتصادية لدى كل من الكتلة الشرقية والغربيـة ، اما فيمـا يتعلق باحتياجات مصر من القمح فلم يتوفـر فى النظام الدولى سوى عـدد محدود من الدول واغلبهـا من الدول الغربيـة التى يمكنهـا ان تمـد مصر بهـذا المحصول • وفى المجال العسكرى لم تكن هناك سـوى ثلاث دول الى جانب القوتين الاعظم كان بمقدورها المساهمة فى بناء القـوة العسكرية المصرية ، فمـا هو السلوك الذى اتبعته مصر للحصـول على هـذه الموارد ؟ •

فى مجال تعبئة الموارد دوليـا يمكن لدول العـالم الثالث ان تتبع سلوك الحليف التابع وسلوك التحول الجذرى فى ارتباطاتهـا الدولية وسلوك التوازن فى علاقاتهـا الخارجية وسلوك بناء تكتلات مع دول العالم الثالث•

وفى ظل سلوك التبعية لاحدى القوتين الاعظم ، تعتمد الدولة النامية أساسـا على احدى هاتين القوتين فى الحصول على الموارد ، وفى مقابل هـذا تقدم للدولة العظمى بعض التسهيلات ، كمـا تعمـل على تأييـد تحركاتها ، وحتى اذا حدث خلاف بينهمـا فان الدولة النامية تعمـل على التقليـل من حدة هذا الخلاف ، وتعمـل هـذه الدولة على تفادى الاضرار أو التهديد باضرار المصالح الحيوية للدولة التى ترتبط بهـا • وبالرغم من رفض عبد الناصر لاتباع مثـل هذا السلوك الا أن متابعة السلوك المصرى فى تعبئة الموارد يشير الى اتباع بعض عناصر هذا النمط السلوكى • ففى اطار دعم القدرات العسكرية المصرية اتجه عبد الناصر للاعتماد بصورة متزايدة على الاتحاد السوفيتى منذ النصف الثانى من الخمسينات•وتعاظم هذا الاعتماد فىالفترة التىأعقبت حرب١٩٦٧والتىفى ظللها تزايد الوجود السوفيتى فى مصر حتى وصل الى حد منح تسهيلات للاسطول السوفيتى فى الموانى المصرية على البحر الابيض • الا انه بالرغم من اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتى فى مجال التسلح وايضا

فى الحصول على تأييد سياسى فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى ، فان هـذا لـم يمنع وجود خلافات عديدة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وهو ما ظهـر مثلا فى الخلاف بين الطرفين بسبب معارضـة عبد الناصر للشيوعين فى سوريا فى اعقاب الوحدة ، وهو ما ظهـر أيضـا فى توتـر العلاقات المصرية السوفيتية بسبب تقاعس موسكو فى الوفاء باحتياجات مصر من الاسلحة حتى ان عبد الناصر هدد فى ينايـر ١٩٧٠ بامكانيـة ترك الرئاسة لقائـد آخـر ذو ميول غربية (٢٣) ٠

وقد تلجأ الدولة الناميـة فى سعيها لتعبئة الموارد الخارجيـة الى اتباع سلوك من شأنه تغيير ارتباطاتها مع أى من القوتين الاعظم تغييرا جزريا ويمكن ان تلجأ الدولة النامية للتهديد باتباع هذا السلوك كوسيلة للضغط على الدولة الصديقة لهـا لكى تقدم لها مزيد من المساعدات ، الا ان مصداقية هذا التهديد تعتمد على مدى اتباع الدولة الناميـة تاريخيـا لمثل هذا السلوك من ناحية ، وعلى مدى تصور الدولة الصديقة ان الدولة العظمى الاخرى على استعداد لتقديم المساعدات التى تحتاجها هذه الدولة من ناحية اخرى (٢٤) ٠ فى اعقاب الثورة كانت العلاقـات المصرية مـع الغرب اقوى من علاقاتهـا بالاتحـاد السوفيتى ، الا أنه منذ منتصف ١٩٥٣ أشـار محمـد نجيب الى أن مصر قـد تضطر الى الحصول على اسلحة من مصادر غير غربية ، ولاظهار امكانية تدعيـم الغلاقات المصرية السوفيته عقـدت مصر اتفاقيـة تجارية معه فى ١٩٥٤ وبعد ذلك بشهرين تم رفـع مستوى العلاقـات الدبلوماسـية بين موسكو والقاهرة الى مستوى السفارة ٠ وفى نفس هـذه الفتـرة استخدم الاتحاد السوفيتى الفيتو لاول مـرة تاييدا لدولة عربيـة ، حين اعترض على قرار لمجلس الامن كان يندد بعدم سماح مصر بمرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ، الا أن هـذا السـلوك المصرى والسوفيتى لـم تواجهـة مصداقية من جانب الدول الغربية فى احتمال ان تحول مصر ارتباطاتهـا نحو الكتلة السوفيتية (٢٥) ٠ وفى اعقاب الغارة الاسرائيليـة على غزة فى فبرايـر ١٩٥٥ ، وعدم استعداد الدول الغربية للاستجابة لمطالب مصر بتنميـة قدراتهـا العسكرية ، لجـأت

مصر فى ستمبر ١٩٥٥ الى عقد صفقة الاسلحة الشهيرة مع تشيكوسلوفاكيا وكانت هذه الصفقة بداية التحول الكبير للسياسة المصرية باتجاه الكتلة السوفيتية •

وقد تلجأ الدولة النامية الى سلوك من شأنه تحقيق نوع من التوازن فى علاقاتها مع الدول والتكتلات الرئيسية فى النظام الدولى • وقد يتعلق هذا التوازن بالمجالات الاقتصادية والسياسية ويترتب عليه تعدد المصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى تصفية موارد الدولة ويستخدم الباحثون بعض المؤشرات لتحديد مدى التوازن الذى تحققه دول العالم الثالث فى تعاملها مع الدول المتقدمة•ومن هذه المؤشرات مؤشر « تركز الشريك » Partner Concentration ويرى«جالتونج» Galtung انه كلما زاد تركز تجارة دولة المحيط مع الدولة المركزية كلما زاد اعتماد الدولة الاولى على الاخيرة (٢٦) • واذا نظرنا الى السلوك المصرى فى فى عهد عبد الناصر نجد أن مصر اتبعت سياسة تجارية من شأنها تحقيق نوع من التوازن فى علاقاتها التجارية مع العالم الخارجى ، فعلى حين كانت تجارة مصر مع العالم الغربى تمثل حوالى ثلاثة ارباع تجارة مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ نجد أن نصيب هذه الدول انخفض الى حوالى نصف حجم التجارة الخارجية لمصر فى أواخر الستينات ، أما نصيب الدول الاشتراكية من التجارة المصرية فقد ارتفع من العشر فى بداية الخمسينات الى حوالى النصف فى نهاية الستينات (٢٧) •

وأخيرا قد تلجأ الدول النامية الى بناء تكتلات مع غيرها من دول العالم الثالث من أجل الحصول على تأييد سياسى ودعم اقتصادى فى مواجهة الدول المتقدمة • ولقد اتبعت مصر فى عهد عبد الناصر سلوكا نشطا فى بناء تكتلات مع دول العالم الثالث ، ففى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ شاركت فى التيار الرافض للانحياز لاى من المعسكرين،

كمـا لعبت مصر دورا هاما فى مؤتمرات عدم الانحياز فى بلجراد ١٩٦١ والقاهرة ١٩٦٤ ، وتعاونت مـع دول العالم الثالث فى العمـل على تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة فعقد بها عام ١٩٦٢ مؤتمر القاهرة لمشاكل التنمية وهو الذى وضع مبادىء هامة حول الاجراءات التى يجب اتباعهـا دوليـا لمساعدة الدول النامية ، كمـا اوصى هذا المؤتمر بالدعوة لعقـد مؤتمـر عالمى للتجارة والتنميـة ، وهى التوصية التى تمخضت فيمـا بعد عن انشاء مؤتمـر الامم المتحدة للتجـارة والتنميـة UNCTAD عام ١٩٦٤ (٢٨) .

ثالثا ـ محددات السلوك المصرى فى تنميـة القدرات :

ان مدى نجاح سلوك الدولة فى تنميـة القدرات هو نتـاج تفاعـل مجموعة من العوامل منهـا موارد الدولة وخصائص قيادتهـا ودور الاجهزة البيرقراطية والنظام الاقليمى والدولى الذى تعمـل فى اطاره . وسنتناول فيما يلى بعض التاثيرات التى مارستها العوامل السابقة الذكر على السلوك المصرى فى تنميـة القدرات .

١ ـ موارد الدولـة :

تنقسـم الموارد المتاحة للدول الى نوعين ، موارد دائمـة نسبيا وأهمهـا العوامل الجغرافية وعوامل متغيره وأهمها الموارد الاقتصادية. ولقد كان ضعف الموارد الاقتصادية المصرية من العوامل التى ساهمت فى ضعف امكانيـة تنميـة القدرات . وعلى الرغم من ان السلوك الذى اتبعته مصر مكنها من تحقيق بعض الانجازات مثل زيادة القدرة الصناعية ونمو الناتج القومى الاجمالى فى اطار الخطة الخمسية الاولى مما زاد بالتالى من قدرة الدولة على تعبئة الموارد الا أنه منذ النصف الثانى من الستينات تضافرت مجموعة من العوامل (منها مشاكل القطاع العام ، انخفاض المدخرات ، زيادة الديون الخارجية والعجز فى ميزان المدفوعات) فى تدهور الاقتصاد المصرى مما فرض قيودا على حرية الحركة داخليـا

وخارجيا • واذا كانت الموارد الاقتصادية عنصر مفيد للنجاح فى تنميـة الموارد ، فان الموقـع الجغرافى (٢٩) كان عنصر مساعد فى هذا الصدد • ويـرى العديد من الباحثين ان الموقـع الجغرافى لمصر له أهمية كبيرة فى تعبئـة المـوارد اقليميـا ودوليـا ، فـيرى Waterbury مثلا ان الخيارات المتاحة امام مصر ليست متاحة امام غيرها من دول العالم الثالث ، فالدول التى تتمتع بمركز جيوبولتيكى متميز يمكـن أن تعتمـد على الحصول على مساعدات من الخارج بشروط ميسرة نسبيا عن تلك التى تحصـل عليهـا الدول الاخرى التى لا تتمتع بمثـل هذا الموقـع (٣٠) •

٢ ــ خصائص القيـادة :

يمكن دراسة تأثير الخصائص الشخصية لقيادات دول العـالم الثالث على امكانية تنميـة الموارد من خلال التعرض لمدى اهتمام هذه القيادات بالشئون الخارجية ومدى حساسيتهـا للبيئة المحيطة بهـا Sensitiviy to the Enviornment (٣١) ونتناول فيما يلى بعض التاثيرات الايجابيـة والسلبية المترتبة على أهتمام عبد الناصر بالشئون الخارجية وحساسيته للبيئة المحيطة به •

تؤكد دراسة « محمد سليم » « للنسق العقيدى الناصرى » ، أن السياسة الخارجية احتلت مركزا رئيسيا فى هذا النسق ، وتوضح « ان النسق العقيدى الناصرى كان مرتبطا فى معظم اجزاءه بقضايا السياسة الخارجية بمعنى أن العقائد تتحدد وتتضح حين يكون الاهتمام متعلقـا بالسياسة الخارجيـة ، فرغم التوازن النسبى لعدد الفقرات المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية (فى الوثائق التى تمت دراستها) فان ٤١ ٪ من الفقرات التى تناولت قضايا السياسة الخارجيـة كانت تتضمن عقائد بينمـا تصـل النسبة الى ١٨٪ فقط فى الفقرات المتعلقة بالسياسة الداخلية (٣٢) وبالتالى فقـد وجه عبد الناصر جهدا متزايدا للسياسة الخارجية وهو ما ترتب عليه زيادة قدرات الدولـة فى بعض الاحيان ، مثال ذلك النتائج الايجابية المترتبة على القيام بدور الاستقلال

النشط فى الحصول على تأييد سياسى واقتصادى وعسكرى من جانب الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول العربية ودول العالم الثالث ، الا انه من ناحية أخرى ترتب على الاهتمام المتزايـد بدور الاستقلال النشط عدم القدرة على التوفيق بين ما اطلق عليه بهجت قرنى « المعادلة الصعبة فى السياسة الخارجية المصرية » اى التوفيق بين الدور الاســتقلالى النشط ومقتضيــات التنميــة الذاتية الشاملة (٣٣) •

واذا نظرنا الى متغير الحساسية للبيئة نجد أن عبد الناصر كزعيم كاريزمى كان يتمتــع بدرجــة عاليــة من الحساسية للبيئة المحيطة به • ففى المجال الــداخلى أدت حساســية عبد الناصر لاحتياجات البيئــة الى اتباعه مجموعة من السياسات ساهمت فى تعبئة طبقات العمـــال والفلاحين والطبقة الوسطى ، ومن ذلك تقرير مجانيــة التعليم والاهتمام ببرامج الخدمات الاجتماعية واعادة توزيــع الثروة والدخل • وبالتالى اصبحت مصالح هــذه الطبقات متوافقة مــع توجهــات النظام • وكذلك تتمتع عبد الناصر بحساسية للتوجهــات الاستقلالية السائدة داخليــا وخارجيا ، وبالتالى فان اتباعه سلوك من شأنه التأكيد على مثل هــذه النزعات اعــطى لــه تأييــدا متزايــدا داخــل مصر والعــالم العربى ودول العــالم الثــالث بصـــفة عامــة ، حتى أن بعــض الباحثــين اعتبروا السياســة الخارجية المصرية مصــدر شرعية هذا النظام (٣٤) • ان رفض عبد الناصر الانضمام الى حلف بغداد ، جــاء متفقــا مــع التوجهــات الاستقلالية داخل مصر ومع التوجهــات العربية التى كانت ترى أن الخطــر الرئيسى الذى يواجه الدول العربية مصدره اسرائيل وليس الاتحاد السوفيتى ، كما أن تأكيــده على سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز كان متفقــا مــع الشعور العام المعادى للاستعمار فى مصر ودول العــالم الثالث ، وبالمثل فان صفقة الاسلحة التشيكية وتأميم قناة السويس توافقــا مع التطلعات الاستقلالية السائدة آنذاك داخليا وخارجيــا •

واذا كانت الحساسية للبيئة يمكن ان تكون عاملا مساعدا فى تنمية القدرات ، فانهــا يمكن أن تكون لهــا أيضــا بعض التاثيرات السلبية فى هذا الشأن ، فحساسية عبد الناصر للبيئة الداخليــة غالبا ما كانت تؤثــر على تفضيلاته لمواجهة الازمة الاقتصادية التى شهدتها مصر منذ منتصف الستينات ، فلم يرغب مثلا فى دفــع جهود الادخار الاجبارى والتضــحية بـــالجيل الراهــن على غــرار نهــج ســـتالين (٣٥) • وكانت حســاسية عبد النــاصر للتوجهــات الســائدة فى العالم العربى غالبا ما تؤثر بشكل سلبى على السلوك المصرى • وتوضح دراسة النسق العقيــدى الناصرى ــ الســابق الاشــارة اليهــا ــ أن قــرار غلــق خليج العقبة لــم يكن متسقا تماما مــع العقائد السياســية لعبد الناصر، بل ان « الضغوط الاتية من النظام العربى اجبرته على التخلى عن منهجه الحذر (٣٦) •

٣ ــ دور الاجهزة البيرقراطية :

يشــير عدد من الباحثين الذين تناولوا دراســة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث (٣٧) الى حدود مساهمة المنهج البيروقراطى الــذى قدمه « اليسون » Allison (٣٨) « وهالبرن » Halberin فى فهم السياسة الخارجية لهذه الــدول بالنظر الى المركز الرئيسى الذى يحتله رئيس الدولة فى صنع القرار وضعف المؤســسات بهــا • ونوضح العديد من الدراســات التى تناولت عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية ان عبد الناصر تمتع بسلطات شبه مطلقة فى هــذا الشأن (٣٩)• وانه احتل مــع عدد محدود من المستشــارين قمة هيكل اتخاذ القــرار (لم يكن لهذه المجموعة تنظيم رسمى الا لفترات محدودة : مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ ــ١٩٥٦ ، ومجلس الرئاســة ٦٢ ــ ٦٤) ، فاتخــاذ القرار فى عهــد عبد الناصر اتخــذ نمط « القــائد المســيطر » ، حيث سيطر عبد الناصر على عملية اتخاذ القرار مع اتجاه المشــاركين معــه

الى تأييد البدائل التى كان يطرحهـا أو البـدائل التى كانوا يعتقدون أنه بفضلهـا ، ولم يكن لمجلس الوزراء أو وزارة الخارجية دورا هاما فى عمليـة صنع السياسـة الخارجية ، فقـد كان دور مجلس الوزراء ، والذى رأسه عبد الناصر لمده٧سنوات قاصرا على تنفيذ توجيهات الرئيس وكان دور وزارة الخارجية مقصورا أساسـا على الجوانب الدبلوماسية وتقديم التوصيات الفنيـة وتنفيذ القرارات اليومية • ومما ساهم فى ضعف وزارة الخـارجية خلال فترة حكم عبد الناصر قيـام عـدد من الاجهزة الحكومية (ومنهـا على سبيـل المثال المخابرات العامة) ببعض المهـام التى كان يجب ان تناط أساسـا الى الوزارة ، فقـد فضـل عبد الناصر فى مجال السياسـة المصرية تجاه العالم العربى مثلا الاعتماد على مصادر للبيانات من خارج وزارة الخارجيـة وبصفة خاصـة الصحافة اللبنانية ، كمـا أنه كان يعتمـد على المشوره التى كان يقدمها له بعض الضباط الاحرار (السادات فى الامور المتصلقة بشبه الجزيرة العربية ، وكمال رفعت فى الامور المتصلة بسوريا ولبنـان) • وبالاضافة الى ما سبق كان عبد الحكم عامـر غالبا ما يتدخل فى تعيين السفراء رغم معارضـة وزيـر الخارجية فى بعض الاحيان ••• الخ •

رغم هذه المحاذير والتحفظات التى ترد على استخدام المنهـج البيروقراطى فى دراسة عملية صنع القرار فى الدول النامية ، الا ان ذلك لا يمنع من ضرورة الاهتمام بدراسة القيود التى تفرضها المؤسسات ـ وخاصة المؤسسة العسكرية ـ على السلوك الخارجى لهذه الدول ، فهـذه المؤسسة العسكريـة قـد تدفـع النظام السياسى والقيادة السياسية الى تبنى سلوك يتوافق مـع رغبتها فى تحقيق مصالحهـا الفنية • ولقـد كانت المؤسسة العسكرية فى عهد عبد الناصر المؤسسـة الوحيدة التى لعبت دورا نشطا فى عملية صنع القرار وان لـم تضـع قيودا على سلطة عبد الناصر فى مجال السياسة الخارجية (٤٠) وتوضح دراسة التدخل المصرى فى اليمن أن المؤسسة العسكرية كانت من العوامل الدافعة لتصعيد التدخل حيث نظر عبد الحكيم عامـر الى هذا التدخـل باعتباره فرصة لتأكيد نفوذه الذى اهتز فى اعقاب الانفصال (٤١) •

ويوضـــح « هيـل » Hill (٤٢) ان الجهاز البيرقراطى يمكن ان يؤثر على صنع القرار فى دول العالم الثالث من خلال دوره فى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار . وفى هذا الصدد يصعب تجاهل دور المؤسسة العسكرية والمخابرات فى التأثير على السلوك الخارجى لمصر من خـلال المعلومات التى قدمتهـا لعبد الناصر ، ففى بعض الاحيـان لـم يقم جهاز المخابرات المصرى بجمع بيانات دقيقة ، الامـر الذى ترتب عليـه آثار سلبية بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية . وعلى سبيل المثال اوضح « صلاح نصر » مدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت « أن اليمن كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمهـا » . كما أوضح الفريق « الحديدى » مدير المخابرات العسكرية آنذاك « ان مصر لم يكن لديهـا فى ذلك الوقت معلومات عن اليمن من أى نوع ، لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التى قدمت اليها فى تلك الفترة من مصادر يمنية »(٤٣).

بالاضـافة الى عـدم الاهتمام بجمـع معلومات دقيقـة اتجهت المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة فى بعض الاحيان الى اخفاء بعض المعلومات غير السـاره عن عبد الناصر . ومثال ذلك المعلومـات التى توفرت لدى المخابرات المصرية ومكتب المشير عـامر قبل الانقـلاب الانفصـالى فى سوريا عن توقيت الانقـلاب . وعجزت هذه الاجهـزة فى بعض الاحيان عن توصيل المعلومات الاساسية الى عبد الناصر ، فعلى سبيل المثال اوضح الفريق الحديدى أن الهجوم الاسرائيلى فى ١٩٦٧ لم يبدأ بضربة جوية كمـا هو معروف ، وانمـا بهجوم برى على موقـع أم بسيس . الا أن البرقية التى ارسلتها قيادة الموقع الى القيادة العامة بهـذا الخصوص لـم ترسـل لعبد الناصر .

وكان للمعلومات التى قدمتها هذه الاجهزة تأثير على دفع عبد الناصر لتبنى بعض القرارات الخاطئة . ويبدو هذا فى القرارات التى اتخـذها فى الفترة السابقة مباشرة للعدوان الاسرائيلى فى ١٩٦٧ ، فلقد اعتقـد عبد الناصر ان القوات العسكرية المصرية يمكنها ان تخوض معركـة مـع اسرائيل ، وقد تأكد هذا الاعتقاد لديه على ضوء المعلومات التى تلقاهـا

من قيادات القوات المسلحة عن قدرات الجيش المصرى ، فقد تلقى تقارير من المخابرات الحربية تفيد بان الهجوم الجوى الاسرائيلى فى حال وقوعه لن يدمر اكثر من ٢٠٪ من السلاح الجوى المصرى ، كما تلقى تأكيدا من المشير عامر خلال اجتماع اللجنة التنفيذية فى ١٩٦٧/٥/٢٢ بـان القوات المصرية قادرة على دخول المعركة (٤٤) •

وأخيرا مارست المؤسسة العسكرية بعض القيود على السياسـة الخارجية المصرية من خلال دورها فى عـدم تنفيذ القرار ومـن ذلك ان القرار الذى اصدره عبد النـاصر فى ٢ يونيو ١٩٦٧ والذى كـان يقضى بضرورة الالتزام بالدفاع وتوقع ضربة جوية من اسرائيل لم ينفذ مـن جانب هذه المؤسسة (٤٥) •

٤ ـ النظام الاقليمى : ـ

فى دراستنا للمحددات الاقليمية المؤثرة على مدى نجاح السلوك المصرى فى تنمية القدرات ، سنتناول اثر الوضع المتميز لمصر فى النظام الاقليمى العربى واثر الصراع العربى الاسرائيلى والصراعات العربية على السلوك المصرى فى هذا الصدد •

لقد ساهمت القدرات البشرية والعسكرية والسـياسية التى تمتعت بها مصر بالمقارنة بالدول العربية الأخـرى فى احتـلالها مركزا متميزا فى النظام الاقليمى العربى ، هذا بالرغم من انخفاض متوسط الدخل الفردى والموارد البترولية بها ، فلقد تمتعت مصر بموارد بشرية تفـوق تلك التى توفرت لدى الدول العربية الأخرى من حيث العـدد ومسـتوى التعليم والثقافة ، وكانت قدراتها العسكرية تفوق تلك التى توفرت لاقـوى هذه الدول عسكريا (العراق بنسبة ٢ : ١ فى منتصف الستينات) ، كما تمتعت مصر بقدرات سياسية نتيجة للدور الذى قامت به على المستوى الاقليمى والدولى فى الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧ ومن ثم فقـد استطاعت مصـر فى هذه الفترة بقيادة جمال عبد الناصر (ورغم خـلافها مع بعض الدول

العربية) أن تحتل مركزا قياديا فى النظام الاقليمى العربى ، وأن تكـون عنصرا من عناصر تماسـكه ، وبالتـالى نجحت فى تعبئة عدد من الدول العربية فى جبهة واحدة فى مواجهة العالم الخارجى ، الا ان هزيمة ١٩٦٧ اضعفت القدرات السياسية والعسكرية المصرية وبالتالى اضـعفت الدور القيادى المصرى فى هذا النظام (٤٦) .

وبالنسبة لاثر الصراع العربى الاسرائيلى من نـاحية والصراعات العربية ـ العربية من ناحية أخرى على امكانيات تنمية القدرات المصرية، نلاحظ أن هذه الصراعات ـ وخاصة أولها ـ ساهمت فى فرض قيود على امكانيات تنمية القدرات المصرية الاقتصادية من ناحية وزيادة درجـة التنسيق بين الدول العربية من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال كان هدف أول قمة عربية عقدت فى يناير ١٩٦٤ مواجهـة قرار اسرائيل بتحويل نهر الاردن وحل الصراع المصرى السعودى ، وكذلك كان هدف اجتمـاع الخرطوم فى ١٩٦٧ تنسيق ردود فعل الدول العربية لهزيمة ١٩٦٧ ، كمـا عقد فى اعقاب ١٩٦٧ عدد من الاجتماعات للنظر فى تطور الصراع العربى لحل الصراع بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية (٤٧) .

وفى دراسة اثر الصراع على تنمية القدرات الاقتصادية ، تنـاول عدد من الباحثين دراسـة العـلاقة بين الانفـاق العسـكرى والتنمية الاقتصادية ، وقد اوضح البعض الاثار الايجابية التى قـد تترتب على التسليح ومنها الحصول على مساعدات واستثمارات اجنبية ، بينما ركن آخرون على الآثار السلبية المترتبة على تحويل المـوارد الى الاغراض العسكرية بعيدا عن التنمية الاقتصـادية (٤٨) . وقد اكـدت احـدى الدراسات ان زيادة الانفاق العسكرى فى عهد عبد الناصر ، وان لم تكن العامل الاساسى فى ضعف الاقتصاد المصرى ، ساهمت فى تدهور امكانيات النمو الاقتصادى ، واوضحت هذه الدراسة ايضـا انه بالاضـافة الى الاعباء العسكرية التى ترتبت على حرب ١٩٦٧ ، فقد كان لها عدة آثـار سلبية على الاقتصاد المصرى ، حيث ترتب عليها اغلاق قناة السـويس وفقدان مصادر البترول والمنجنيز فى سيناء وتدمير عدد من المنشآت فى

محافظات القناة الى المحافظات الأخرى مما ترتب عليها من مضـــــاعفة مشاكل البطالة ... الخ (٤٩)

٥ ــ النظام الدولى : ــ

لعل من اهم التأثيرات التى : يمارسها النظام الدولى على السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ترتبط باحتيـــاجات الـــدول العظمى ونمط التفاعل بينها ، فهذه المتغيرات تساهم فى تحديد الضـــغوط التى تعمل فى اطارها الدولة النامية ، وبالتالى فهى تساهم أو تحد من حرية الحركـــــة المتاحة امام هذه الدول فى سعيها لتحقيق اهدافها .

ولقد استطاعت مصر حتى منتصف الستينات ان تتحرك نحو تحقيق قدر متزايد من الاستقلال الســـياسى والاقتصـــادى ، ولا يمكن فهم هذا النجاح بمعزل عن اثر احتياجات الدول العظمى ونمط التفـــاعل بينهـــا . فقد تضافرت هذه المتغيرات لتخفف من الضـــغوط الخـــارجية على مصر وبالتالى ساعدتها على تحقيق انجازات سياسية واقتصادية فى هذه الفترة، فقد ساعد نمط التفاعل بين القوتين الاعظم والذى اتسم بالحرب الباردة دول العالم الثالث ومن بينها مصر على تبنى سياسات الحياد الايجـــابى والاتجاه نحو تدعيم التضامن الافروآسيوى . كما اســـتطاعت مصر فى هذه الفترة ان تحصل على مساعدات غذائية من الولايات المتحـــدة رغم اتباعها النهج الاشـــتراكى فى التنمية منذ ١٩٦١ ، فى نفس الوقت الذى حصلت فيه على مساعدات ضخمة من الاتحاد السوفييتى فى اطار تمويل السد العالى وغيره من المشروعات الصناعية مع استمرار تمتعها بدرجـــة عالية من الاستقلال السياسى .

الا انه بمنتصف الستينات ظهرت هناك تغيرات دولية جديدة فرضت قيودا على حرية التحرك المصرى ، ففى اعقاب ازمة كوبـــا ظهر للقوتين الاعظم خطورة المواجهة السائدة بينهما والتى قد تهدد باندلاع حــــرب نووية ، كما بدى لكلتا الدولتين أن مصالحهما الاقتصادية تتوافق مـــع تخفيف التوتر بينهما ، ومن ثم توصلت القوتان فى فترة لاحقة الى نوع

من التفاهم حول المبادىء التى يجب ان تحكم المنافسة السائدة بينهما فى دول العالم الثالث ومنها عدم استخدام القوة والتاكيد على حدود المساندة التى يمكن ان تقدمها كل منهما للدولة التى تتبعها ، ولقد ترتب على الوفاق أيضا ضعف امكانية استقلال توتر العلاقات بين القوتين الاعظم للحصـــول على مساعدات متزايده من جانب أى قوة منهما أو من كليهما معا •

وثالثا : ترتب على الوفاق زيادة قدرة الدولتين الاعظم فى السيطرة على الدول التابعة لها فى العالم الثالث دون ان تخشى تدخل من جـــانب الدولة العظمى الأخرى •

ولقد واجهت مصر فى النصف الثانى من الستينات ضغوط متزايدة بسبب قطع المساعدات الامريكية وزيادة المساعدات الامريكية لاسرائيل

فى وقت لم يكن فيه الاتحاد السوفيتىمستعد لزيادة حجم المســـاعدات لمواجهة الضغوط التى تعرضت لها مصر • وكانت اكبر الضـــغوط التى التى واجهتها مصر هى هزيمة ١٩٦٧ والتى اضـــطرت فى اعقـــابها الى الاعتماد بصورة متزايده على الاتحـــاد الســـوفيتى ، الا انـــــه رغم المساعدات الضخمة التى قدمها الأخير فى هذه الفترة الا انه كان يعمـــل دائما على موازنة هذه المساعدات برغبته فى تقوية الوفاق ومنع تطور أى موقف قد يترتب عليه مواجهة مع الولايات المتحدة (٥٠) •

ختـــــــام

توضح دراسة النموذج المصرى القيود التى تواجه دول العـــالم الثالث فى الاعتماد على تعبئة الموارد القومية كوسيلة لتنمية القـــدرات وتحقيق اهداف السياسة الخارجية ، فقد تنشأ ضغوط داخلية وخارجية تدفع بالدولة الى اتباع نمط آخر لتعبئة الموارد من خلال الاعتمـــــــاد المتزايد على العالم الخارجى •

لقد طرح عبد الناصر أهدافا عريضة للسياسة الخارجية المصريـــة تطلب تحقيقها موارد تفوق كثيرا تلك التى توفرت لدى مصر فى اعقـــاب الثورة • ومن ثم لجأ الى تعبئة الموارد الداخلية كوســيلة تســاعده فى تعبئة الموارد اقليميا ودوليا • والمتتبع لتطور السياسية المصرية لا يمكن ان ينكر الانجازات التى حققها السلوك المصرى فى تنمية القدرات حتى منتصف الستينيات نذكر منها مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ونمو الناتج القومى فى اطار الخطة الخمسية الاولى ، والحصول علىتأييد واسع النطاق من معظم الدول العربية والدول الافريقية والاســيوية ، هذا بالاضافة الى الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية بشروط ميسره من الاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت الذى حصلت فيه مصر على معونات فى اطار برنامج المساعدات الغذائيـــة الامريكيـــة ، وبالتـــالى استطاعت مصر فى هذه الفترة ان تحقق الاستقلال السياسى والتنميـــــة الاقتصادية والقيام بدور نشيط فى المجال الدولى •

الا ان النصف الثانى من الستينات شـــــــهد تدهورا فى القدرات المصرية : العجز فى ميزان المدفوعات ومشاكل الحصول على العملة الصعبة وزيادة الديون الخارجية وتأجيل الخطة الثانية للتنمية وقطع المعونـــــة الامريكية وهزيمة ١٩٦٧ وفقدان دخل قناة السويس ومصادر البترول فى سيناء • وافرزت هزيمة ١٩٦٧ آثارا بعيـــدة على توجهـــات السياســـة الخـــــارجية ، ومنهــــا : ضـــعف رغبـــة عبـــد النـــاصر فى

سياسات تعبئة الموارد

السياسة الخارجية لمصر فى عهد انور السادات

د • نادية محمود مصطفى

مقـــدمة :

مرت السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينيات بمرحلة تعـد من أخطر مراحل التاريخ السـياسى المصرى المعـاصر ، فلقـد واجهت معضلات حادة على صعيد الاختيار بين بـدائل استراتيجيـات التنمية ، السياسات الداخلية والدور الاقليمى والعالمى • ويرجع ذلك الى صعوبة التوفيق بين اهداف متعارضة والى مشاكل تعبئة وتوزيع موارد قاصرة ، نظرا لتنوع وتعقد التأثيرات الداخلية والخارجية الاقتصادية منهـا والسياسية على النحو الذى قاد هذه السياسة الى وضع التبعية •

وتحاول هذه الدراسة تحليل خصائص واسباب وعواقب هذا الوضع انطلاقا من أحد الأهـداف النظرية لهذه الندوة أى محـاولة الاضـافة الى ادربيات السياسـة الخارجيـة « لـدول العـالم الثالث بصـفة خاصة » ، وذلك فيما يتصل باشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وبين الموارد ، ومن ثم دراسة تأثير فجوة الموارد ــ القدرات على سـلوك السياسة الخارجية المصرية • على أساس أن احدى الوظائف الاساسية لهذه السياسة ــ خلال السبعينيات ــ كانت تعبئة الموارد الخارجية لسد هذه الفجوة • ولقد قدمت مصر ــ خلال هذا العقد ــ نموذجـا متميزا صارخا لاحدى دول العالم الثالث التى جعلت من السياسة الخارجية آلية لتعبئة الموارد الاقليمية والعالمية ، من خلال دور اتسم بالتبعية •

هذا ويمكن ان تتضح من الملاحظتين التاليتين مغزى محاولة الاضافة التى ستحاول هذه الدراسة الاسهام فى تحقيقها :

اولا : رفع « تحليل القدرات » واثره على السياسة الخـارجية فى

نطاق تحليل ما يعرف — فى أدب المنظور الغربى للعلاقات الدولية — « الخصائص القومية National attributes » الذى يعد أحد الأبعاد النظرية لتفسير سلوك السياسة الخارجية (١)٠

وبالرغم من وجود نوع من الاتفاق العام — فى هذا الادب — على ان التنوع فى الموارد وعناصر القوة يؤدى الى تنوع سلوك السياسة الخارجية إلا أنه لم يكن هناك — كما يقول البعض (٢) — الا قدر ضئيل من الاتفاق حول تحديد أنماط معينة من سلوك الدول الصغرى التى تتأثر بالعلاقة بين الموارد والقدرات ٠

ثانيا : ومن ثم فهناك ضرورة لتحديد أهمية هذه الاشكالية — فى نطاق دراسات العالم الثالث — وخاصة من حيث مدى الحاحها بالمقارنة بمتغيرات اخرى داخلية وخارجية على حد سواء :

وتتسم هذه المشكلة (أى فجوة الموارد — القدرات واثرها على السياسة الخارجية) بحساسية خاصة بالنسبة لهذه الدول ٠ فاذا كان الاختيار يعد عمليد أساسية فى صنع السياسات واتخاذ القرارات ، فهو يكون احيانا محسوبا ويكون احيانا أخرى لا مفر من الوقوع فيه ٠ ويقع على قادة العالم الثالث عبء ضرورة الاختيار بين بدائل السياسات والقرارات وذلك فى ظل اطار من الموارد القاصرة التى قد لا تكفى احيانا لاشباع الحاجات الاساسية ، وكذلك فى ظل ضغوط خارجية متنوعة ومتداخلة تنال من درجة الاستقلال الاقتصادى ومن ثم الاستقلال السياسى ٠ بعبارة أخرى فانه مع تزايد واتساع نطاق المطالب والتوقعات الجماهيرية التى يصعب مواجهتها تثور ضغوط كبيرة على العلاقات الخارجية لدول العالم الثالث وعلى سياساتها الاقتصادية الداخلية ٠ ومن ثم تضطر النظم فى هذه الدول للبحث عن مزيد من سبل السيطرة على الموارد الاقتصادية داخليا وعن تعبئة القدر المستطاع منها من الخارج ، ولذا تعد عملية تعبئة الموارد الخارجية من أهم وظائف السياسة الخارجية فى هذه الدول (٣) ٠ وذلك فى عصر تربعت فيه الاقتصاديات — حتى

بالنسبة للدول المتقدمة ــ على قمة اجندة السياسات الخارجية نظــــرا لتسييس المشاكل الاقتصادية القومية والدولية ٠

ولقد عكست بعض الأعمال التى طرحت أطرا متجددة لدراســـة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث هذا الوضع الحساس والخـــاص لهذه المشكلة بين عناصر هذه الأطر٠

نجد مثلا أن بعض الدراسات التى انطلقت من انتقاد مـــا اســـمته المناهج التقليدية التى غلبت على دراســـة السياسات الخـــارجية للدول النامية حتى بداية السبعينيات (٤) قد دعت الى النظر الى عملية السياسة الخارجية فى هذه الدول باعتبارها جزءا من عملية اجتماعية أوسع تعكس خصائص مجتمعات هذه الدول ، كما تعكس وضعها التابع فى النظـــام الدولى ، ومن ثم دعت الى الأهتمـــام بهذين العنصرين (أى الاقتصـــاد السياسى لوضع الفاعل فى النظام الدولى ، والمصادر الداخلية) واللذان يمارسان تأثيراتهما على سلوك السياسة الخارجية وعلى تحديد الأهداف ٠ ومن بين اهم هذه الابعاد السلوكية وهذه الاهداف تلك الخاصة بتعبئـــة الموارد الخارجية للتنمية ٠

كذلك نجد أحدى الأعمال الأخرى فى مجـــال الدراســـة المقـــارنة للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث (٥) قد أبرزت الاهمية النســـبية للاوضاع الاقتصادية بالمقارنة بالمصادر الداخلية الأخرى لهذه السياسات وذلك على اساس انه ليس من الضرورى دراسة أثر كل المتغيرات ولكن تحديد اكثرها الحاحا وأهمية فى ظل ظروف معينة ؟ ٠ ولهذا يرى هـــذا الاتجاه انه من بين المتغيرات التى يمكن اعطائها الأولوية على غيرهـــا : القضايا الاقتصادية ، وظيفة السياسة الخارجية ، وعلاقات التبعية ٠

وبالنظر الى المـــلاحظتين الســـابقتين والى المنطلق النظرى لهـــذه الدراسة ، يمكن القول أنها تستند الى افتراض اساسى مؤداه أن العامل الاقتصادى بابعاده المختلفة كان اكثر العوامل تأثيرا على السياســـــة

الخارجية المصرية • خلال السبعينيات فى ظل قيـادة سياسـية معينـة ومحددات وعوامل داخلية واقليمية ودولية معينة •

وهكذا يمكن القول ان دراسة السياسة الخارجية المصرية من هـذا المنطلق ، انما تطرح قضية التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخـارجية فى دراسات العالم الثالث ، ولكن من منظور أو من زاوية أكثر تجددا وهى « الاقتصـاد السياسى للسـياسة الخـارجية » (٦)• اى التركيز على التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على اهداف وسلوك السياسة الخارجية • ويعد ذلك حلقة مكملة أو مرتبطة بالاتجاه الجديـد فى دراسة العـلاقات الدولية والذى يبرز اهمية العـلاقة التفاعيلة بين الاقتصاديات وبين السياسيات فى التأثير على تطور النظام الدولى المعاصر وهو الاتجاه المعروف « بالاقتصاد السياسى الدولى » • ذلك لانه لم يعد من الممكن الاستمرار فى الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية فى مجال دراسة السياسة الخارجية كما لم يعد من الممكن أيضا الاسـتمرار فى معالجة المتغيرات الاقتصادية على اعتبارا انها مجرد عنـاصر قـوة أو أدوات للسياسة (٧) •

وتحاول دراسات « الاقتصاد الساسى للسياسة الخارجية » البحث فى أثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية الدولية ، وأثر الضغوط الاقتصادية الداخلية النابعة من طبيعة المـوارد والمشـاكل والقـوى الاقتصادية الداخلية على سلوك السياسة الخارجية • ومن ثم فان هـذا المنظور انما يثير ــ بالنسبة لدول العالم الثالث ــ كل ابعاد التفـاعلات بين قضايا التنمية والاستقلال والتبعية وبين سياساتها الخارجية ، كمـا يطرح بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية فى السبعينيات تحدى تفسـير اثر التفاعل بين العوامل السياسية الاقتصادية الداخلية والخارجية والتى لعبت بينها فجوة ــ الموارد ــ القدرات دورا ملحوظا •

هذا وستنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء : التوجـه والأهـداف ، السلوك ، التفسير وذلك فى محاولة للاجابة على التسـاؤلات التـالية :

ما هى خصائص الموقف الداخلى والخارجى الذى واجهته القيـادة المصرية ؟ وكيف ادركته ؟ وما هو تحديد القيادة للقضايا المصريـة الأكثر الحاحا من غيرها (المشاكل الاقتصـادية ام النفوذ والمكـانة والـدور المستقل ؟) وكيف والى أى حد جاءت الأهـداف ترجمـة لهذا الادراك ، وكيف نفذت السياسات هذه الأهداف ؟ وهل يمكن أن نتبين شكلا للعلاقة بين بعض المصادر الداخلية والخارجية لهذه السياسة من حيث تاثيرهما على الصياغة والتنفيذ والنتائج ؟

اولا : التوجـه والأهـداف

التوجه Orientation هو الطريقـة التى يـدرك بها صـانعو السياسة الخارجية العالم المحيط والدور الذى تضـطلع به دولتهم على صعيده بعبارة أخرى هو الاتجاهات والالتزامات نحو البيئة الخارجية ، والاستراتيجية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية (٨) •

ومن ثم فان دراسة توجه السياسة الخارجية لنظام السادات يقتضى تحليل ما يلى : أولا : رؤية القيادة للدور المصرى وذلك فى ظل مدركاتهـا عن النظام العالمى والاقليمى من ناحية وعن طبيعة ضغوط وتحديـات الأوضاع الداخلية وخاصة مشكلة عجز الموارد عن مواجهة المتطلبـات الاقتصادية الملحة من ناحية أخرى • وحيث ان هذه المدركات فى مجموعها تحدد توجه السياسة الخارجية فانه يمكن القول ان هذا التوجه هو نتـاج للمحددات (الذاتية) أى كما تدركها القيادة ، وان هذا الادراك يتبلور فى مفهوم القيادة عن الدور (عزلة ، حياد ، عدم انحيـاز ، العضـوية فى تحالف ، دور نشط أم سلبى ، ثورى ام معتدل •••) • ونظرا لهذا الطابع الذاتى للتوجه (٩) فان مفهوم الدور الذى يقترن به يساعد على تفسـير الاختلافات فى السلوك والتوجه بين مجموعة من دول العالم الثالث التى تشترك فى بعض الخصائص أو بالنسبة للدولة الواحدة فى ظل قيـادتين مختلفتين (١٠) •

ثانيا : تحديد الأهداف التى يقوم متخذ القرار باختيارها مـن بين البدائل المطروحة امامه (١١) • ويتأثر ذلك الاختيار برئية القيادة للدور • وتواجه عادة دول العالم الثالث ــ عند تحديد الأهداف ذات الأولوية ــ معضلة الاختيار بين البدائل فى المجموعات الثلاثة الأساسـية التـالية : المعونة ام الاستقلال ، الموارد / الأهداف ، الأمن ام التنمية (١٢) •

ولقد واجهت مصر مع السادات وعبد الناصر عدة خيارات فى مجال السياسات الدنيا (استراتيجية التنمية) والسياسـات العليـا (١٣) • وتتلخص خيارات السياسات العليـا فى عدة مجموعـات من البـدائل : الحرب ام السلام مع اسرائيل ، العروبـة ام المصريـة ، الحيـاد الايجابى ام الانحياز للغرب أو الشرق • اما خيارات استراتيجية التنمية فتتلخص كالاتى : الزراعة ام الصناعة ، الاستراكية أم الرأسمالية الدولة أم القطـاع الخاص ، التسلطية ام الليبرالية المقيدة (١٣) •

ولقد جاء اختيار السادات من بين هذه البدائل نحو ابرز اعادة بناء توجه السياسة الخارجية المصرية بالمقارنة بنظيره فى ظل عبـد الناصر • وتتلخص الأهداف الكبرى لهذه السياسة ــ كما عبر عنها السـادات ــ كالتالى :

ــ استعادة الأراضى المصرية المحتلة عن طريق التسوية التفاوضية بقدر الامكان •

ــ انهاء الحرب مع اسرائيل نظرا لضخامة التكلفة الاقتصاديـة التى أضحى ينوء بها كاهل الاقتصاد المصرى •

ــ تحسين وتدعيم العلاقات مع واشنطن فهى التى تستطيع الضغط على اسرائيل •

ــ تجديد واحياء الاقتصاد المصرى وذلك بالاستعانة برأس المـال الخاص والتكلنولوجيا والخبرة الغربية •

ــ تعديل سياسات مصر الاقليمية والعالمية على نحو يخدم ويحقق هذه الأهداف (١٤) •

هذا وتبرز لنا فى هذا الموضع التساؤلات التالية حول ابعاد التوجه الخارجى للسادات :

- هل تعد التطورات فى السياسة المصرية مع السادات بمثابة تحول جذرى أم مجرد تغيير فى طرق وسبل ادارة هذه السياسة ؟

- هل حدث التغيير دفعة واحدة أم مر أولا بمرحلة انتقالية ؟ وكيف كانت حدود الاستمرارية والتغيير ؟

- هل هناك علاقة بين التغيير فى السياسات الداخلية والسياسة الاقتصادية وبين التغيير فى السياسة الخارجية ؟

- وما هى الدوافع لاحداث التغيير - أيا كانت درجته ؟

ويمكن الاجابة على هذه التساؤلات على النحو التالى :

من ناحية : لم يكن التغيير فى اهداف وسلوك السياسة المصرية مع السادات ناجما عن اختلاف التكتيك أو اساليب ادارة هذه السياسة ، ولكنه كان يعكس اعادة نظر عميقة فى مدركات القيادة للنظام الاقليمى والعالمى ولدور مصر فى اطارهما ، كما كان يعنى أن هناك نوع من المساومة والمقايضة بين اهداف سياسية واهداف اقتصادية تتعلق بمحاولة التوفيق بين مقتضيات القيام بدور استقلالى نشط وبين مقتضيات مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة (١٥) .

ومن ناحية أخرى : لم يبرز التغيير دفعة واحدة ، ولكنه افصح عن نفسه بقوة بعد حرب اكتوبر التى كانت مصدر شرعية جديدة للسادات، كما فتحت نتائجها الطريق أمام خيارات جديدة للسياسة المصرية داخليا وخارجيا وذلك بعد فترة انتقالية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) امتزجت فيها صور الاستمرارية مع التغيير (١٦) .

ومن ناحية ثالثة : يمكن أن نتلمس علاقة معينة بين التغير فى السياسات الداخلية والسياسة الاقتصادية وبين التغير فى السياسة الخارجية . كيف ؟ يتضح لنا من المقارنة بين اهداف مصر (السادات)فى

مجموعها وبين نظائرها مع عبد الناصر أن هناك نوع من علاقات التأثير المتبادل بين المجموعتين الأساسيتين من المعضلات التى تواجه عملية اختيار هذه الأهداف (السياسات العليا) والسياسات الدنيا (أى استراتيجية التنمية) • يتضح أيضا أن اختيار أحد البديلين فى احدى المجموعات الفرعية انما يؤثر ويتأثر بالاختيار بين البديلين فى المجموعات الفرعية الأخرى • بعبارة أخرى هناك نوع من Policy Package بين البدائل ومن ثم بين الاختيارات المطروحة ومن ثم بين الأهداف • فمثلا لابد وان يقود — الى حد كبير — اختيار بديل القطاع الخاص الى تطوير علاقات مميزة مع الغرب والى الليبرالية المقيدة والى السلام مع اسرائيل ، وذلك انطلاقا من بعض التحليلات (١٧) ، التى تقول بوجود نوع من الرابطة بين نمط التنمية فى المنطقة العربية (أو فى مصر) (مستقلا ، أو مندمجا فى النظام الرأسمالى العالمى) ، وبين نمط تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ونمط العلاقات مع القوتين الأعظم والدول العربية • ولهذا فاذا كانت اعادة بناء توجه وسلوك السياسة المصرية مع السادات قد أبرزت تفضيل نمط التنمية التابعة للغرب فان هذا ما كان ليتم بدون السلام مع اسرائيل أو بدون تحولات فى التوجه نحو القوتين الأعظم (احادية الاعتماد على الغرب) ونحو الدول العربية (التخلى عن الكفاحية والثورية ومن ثم مهادنة النظم العربية « المحافظة ») • بعبارة أخرى فان التغيرات فى نموذج التنمية والتغيرات فى السياسة الخارجية اتسمت بالاعتماد المتبادل ان لم يكن الارتباط Correlation (١٨)•

وهكذا يمكن ان نلاحظ — **من ناحية رابعة** — ان التوجه العام للسياسة المصرية مع السادات — عكس حلا مختلفا عن حل عبد الناصر — لتلك المعضلة التى تواجه تعبئة الموارد والتى تفرض اما التوفيق بين هدفين كبيرين هما الدور الاستقلالى النشط وتحقيق التنمية أو اعطاء احدهما الأولوية وفقا لتقدير مدى الحاجه ، ففى حين اعطى السادات الأولوية لعملية التنمية التابعة كسبيل لمواجهة الحاح المشاكل الاقتصادية المتفاقمة فان عبد الناصر اعطى الأولوية لهدف الدور الاستقلالى النشط

الذى يرتكذ على تعبئة الموارد القومية اللازمة للتنمية المستقلة (١٩) •
ويرجع الاختلاف فى الاختيار الى اختلاف الحاح المشاكل التى واجهها القائدان فى ظل اختلاف ادراكهما لأولويتها وفى ظل اطار دولى واقليمى وداخلى متغير •

فلقد جاء تقدير السادات لهذه الأولوية نتاج مدركاته (٢٠) عن الأوضاع الاقتصادية المصرية ودرجة الحاحها على ضوء اعباء النفقات العسكرية التى تستنزف جهود التنمية والتى كانت قد بدأت فى التعثر منذ منتصف الستينيات • وكان السادات يشعر انه يتحرك فى ظل اطار من الموارد المحدودة التى لا تتوازن (نظرا لسوء تعبئتها أو سوء استخدامها وتوزيعها) مع تفاقم المشكلة السكانية بابعادها وعواقبها المختلفة • ومن ثم لعبت العوامل الاقتصادية — كما يقول البعض — (٢١) دورا خطيرا فى تحديد اهداف السياسة الخارجية المصرية ، فلقد أضحى على هذه السياسة — فى نظر السادات — وظيفة ومهمة صعبة — تأثرت بها كل الأهداف الأخرى — ألا وهى تعبئة الموارد الخارجية للتخفيف من حدة الفجوة بين الموارد والاحتياجات وخاصة وانه كان لتلك الفجوة عواقب سلبية على السياسة المصرية داخليا (مشاكل وقلاقل اقتصادية وسياسية — كما برز اثناء احداث يناير ١٩٧٧) وخارجيا (صعوبة الاستمرار فى اتباع سياسة خارجية نشطة ومستقلة تحركها الحماسة الايديولوجية) الأمر الذى رأت القيادة المصرية معه ضرورة البحث عن مساعدة مالية خارجية لمواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية التى اضحت تهدد بقاء النظام ذاته ، ومن ثم أعطى السادات الأولوية لمواجهة هذه المشاكل تحقيقا لهدف اساس هو استمرار النظام والحفاظ عليه • وكان اسلوب المواجهة — أى الاعتماد على الخارج — يتطلب — كما سبقت الاشارة — تغيير استرتيجية المواجهة مع اسرائيل من ناحية وتغيير نمط العلاقات مع القوتين الأعظم والدول العربية من ناحية أخرى • وكان السادات يدرك هذا ويسعى الى تنفيذه (٢٢) •

١ — **المواجهة مع اسرائيل** : كان حسم خيار الحرب أو السلام مع

اسرائيل له مدلولات وأبعاد اقتصادية عديدة نظرا لتكلفة الاستعدادات العسكرية التى اثقلت دائما الامكانيات الاقتصادية المصرية ٠ واجتهد السادات، قبل سنة ١٩٧٣ - مثله فى ذلك مثل عبد الناصر - فى محاولة الجمع والتوفيق بين مواصلة جهود التنمية وبين الحفاظ على مصداقية القوة العسكرية المصرية ولقد وضع هذا الهدف المزدوج ضغوطا كبيرة على الاقتصاد المصرى (٢٣) ٠

ثم اختار السادات وبوضوح بعد حرب اكتوبر طريق التسويه التفاوضية من ناحية وسياسة الانفتاح الاقتصادى من ناحية أخرى ٠ ولقد ارتبط الخياران فى رؤية السادات حول كيفية مواجهة مشاكل مصر الاقتصادية وحول علاقة هذه المشاكل باستمرار المواجهة العسكرية مع اسرائيل ٠ أى لم يكن بمقدور مصر - كما تصور السادات - ان تعالج هذه المشاكل بالاسلوب الذى اختاره (أى التنمية التابعة للغرب) مع استمرار خطر اندلاع حرب جديدة بينها وبين اسرائيل ٠ ولم تفصح هذه الرؤية عن نفسها بوضوح الا بعد حرب اكتوبر ٠ ومن هنا يبرز مدلول الفارق بين مضمون كل من ورقة الحوار سنة ١٩٧٣ وورقة اكتوبر ١٩٧٤ وما اقترن بهما من تطورات على صعيد الساحة السياسية الداخلية فى مصر وعلى صعيد الساحة الدولية (الانفراج) والساحة الاقليمية (تزايد الثروة البترولية) :

- وورقة الحوار هى وثيقة سياسية اصدرتها لجنة مشتركة من الاتحاد الاشتراكى والبرلمان المصرى فى اغسطس ١٩٧٣ ٠ ولقد أكدت الروح العامة للورقة على ضرورة أحياء الاقتصاد المصرى وضرورة الصمود فى الصراع مع اسرائيل وعلى استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة وحماية الصداقة مع الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ٠ وبالرغم من اشارة الورقة الى عواقب الانفراج على فعالية ونطاق العلاقات بين مصر والقوتين الأعظم الا انها لم تعبر صراحة عما كان السادات يفكر فيه حقيقة ، فلقد كان الرئيس المصرى (ورئيس وزرائه محمود فوزى) يعتقدان أن التقارب مع السعودية يمكن ان يؤدى الى تعبئة الفوائض

العربية البترولية لتمويل برامج التنمية المصرية ، وكانا يعتقدان أيضـــا ان بداية الانفراج بين القوتين الأعظم تحمل معها امكانيات انفتاح سياسى واقتصادى لمصر تجاه الغرب يمكن لمصر ان تستغلها مثلهـا فى ذلك مثل الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا • ولكن بالرغم مـن ان الانفراج كان ـ فى نظر السادات ـ يتيح لمصر فرصة تبنى سياسات جديدة الا أنه ظل يؤكد أهمية التعاون مع الاتحاد السوفيتى وزيادة التضامن العـربى لمساندة المواجهة مع اسرائيل ولجذب التمويل العربى • ولم تفصـح السيناريوهات الجديدة عن نفسها إلا فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ (٢٤) •

نفى حديث صحفى فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٤ عبر السادات بوضوح عن رؤيته للرابطة بين تدهور الوضع الاقتصادى المصرى وبين قرار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ • حيث فتحت الحرب الطريق امام المعونة العربيـة والتى ما كانت لتتجه الى مصر بدون الانجـاز المصرى الفعـال فى هذه الحرب • كما اوضح من ناحية أخرى استمرار تدهور الوضع الاقتصادى الأمر الذى كان يعنى ان على السادات ان يقـدم على خطـوات أخرى لجذب المزيد من المعونات والاستثمارات العربية والأجنبية أيضـا • واقتضى هذا اعادة تشكيل السياسة الاقتصادية المصرية والحفـاظ على تدعيم السلام فى المنطقة • ومنهنا يبرز مغزى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ (٢٥)•

ـ فلقد جاءت هذه الورقة ـ التى تمثل الاعـلان عن التحـول فى توجه السادات ـ لتجسد عدة أمور معا :

من ناحية : أولوية قضية التنمية على قضية الحرب والدور المستقل• وفى هذا الصدد قال السادات « •• التنمية بالنسبة لنا قضـية حيـاة أو موت » ••• ولذلك فان نجاحنا فى معركة التنمية هـو الذى سـيحدد أوضاعنا المحلية والدولية » • وطبقا لهذه الرؤية كانت سياسة المواجهـة المستمرة من أجل الدفاع عن الدور الاستقلالى النشـط تؤدى ليس فقط الى التضحية بالهدف التنموى ولكن أيضا المساس بالاستقلال الوطنى• ومن هنا كانت دعوة السادات لان تكون حرب اكتوبر آخر الحروب حتى

لا تثقل الاعباء العسكرية على جهـــود التنمية • وفى هـــذا الصـــدد ذكر السادات فى الورقة ان عبء الانفاق العسكرى قد هبط بمعدل التنمية فى مصر من ٦٫٧٪ وهى النسبة التى سادت الفترة (١٩٥٦ ــ ١٩٦٥) الى أقل من ٥٪ •• ، ومـــن ثم فان المهم هو تحـــرير الأرض المصريـــة دون « تبذير » أو « بعثرة » الموارد المحدودة فى حرب غير مأمونة العواقب فى انوقت الراهن (٢٦) •

ومن ناحية أخرى عكست هذه الورقة تصور القيادة المصرية لاسس ومنطلقات سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فقد ركزت الورقة ــ فى المجال الاقتصادى ــ على أمرين ، أولهما : ضرورة تنقية التجربة المصرية مـــن كل السلبيات التى اعاقت حركتها ومن ثم ضرورة اصلاح القطاع العـــام وتوفير الظروف التى تساعد القطاع الخاص على تدعيم وتنمية نشـــــاطه الانتاجى وثاقيهما ضرورة المواءمة بين حركة العمل الوطنى فى المجـــــال الاقتصادى وبين الظروف الجديدة التى يعيشها العالم ، ومن ثم فـــــان الاقتصاد المصرى فى أمس الحاجة الى الموارد الخارجية التى تلزم لتقويته ولدفع معدلات نموه والتى يمكن الحصول عليها من فوائض الدول العربية البترولية ومن خلال الترحيب بالاستثمارات الأجنبية ومـــن خـــلال فتح المناطق الحرة وجعل مصر مركزا عالميا واقليميا (٢٧) •

وهكذا نجد ان تلك الدعوة للانفتاح استندت الى حساب للاحتياجات الاقتصادية المصرية من ناحية ، وللموارد الخارجية المتاحة والمعروضـــة (رأس المال العربى البترولى) من ناحية أخرى • كما استندت الى عدة مبررات تتلخص فى فشل التجربة الناصرية الاشتراكية وفى الاطـــــــار الدولى للانفراج ، ومن ثم اتخذت هذه السياسة لنفسها اهدافا محددة هى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال سياسة استثمار ليبراليـــة ، أى فتح مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية المصرية من خلال مشروعـــات ثلاثية مشتركة بين رأس المـــال البترولى العـــربى والعمـــالة المصريـــة والتكنولوجيا والادارة الغربية (٢٨)•

وكانت هذه الأهداف هى السبيل فى اطار هذه السياســـة الجـــديدة

لعلاج واصلاح عديد من الأوضاع التى ارتبطب بالتجربة الناصرية وهى: الاعتماد على القطاع العام ، العلاقات الاقتصادية الوطيدة مع الاتحاد السوفيتى ، العداء للاستثمارات الخارجية ، العداء للنظم العربية المحافظة الغنية (٢٩) .

٢ ـ **العلاقات مع القوتين الأعظم** : انطلق توجه السادات نحو البحث عن علاقات متميزة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى من عدة اعتبارات أخرى منها : عدائه للسوفيت وللشيوعية والذى أفصحت عنه نغمة تصريحاته المختلفة التى تكررت فيها اشارته لتجاربه السلبية مع السوفيت ، واعتقاده فى امتلاك الولايات المتحدة لاوراق الضغط على اسرائيل ، وفى قدرتها على مساعدة مصر فى حل مشاكلها الاقتصادية ، كذلك اعتقد السادات انه فى حالة ما اذا اصبحت مصر حجر الزاوية للسياسة الأمريكية فى المنطقة فانه سيتقلص أثر الاتجاه العربى المعارض للسياسة المصرية تجاه اسرائيل . واخيرا سهلت رؤيته للانفراج الدولى كاتفاق بين القوتين الأعظم على القضايا الدولية بحيث لم يعد هناك فرقا بين موقفيهما من قضية الشرق الاوسط ـ سهلت له تبرير التحول من الاعتماد على احداهما الى الاعتماد على الأخرى (٣٠) .

٣ ـ **العلاقاتمع الدول العربية** : ان رؤية السادات لضرورة اجتذاب رؤوس الأموال البترولية العربية الى مصر اقترنت برؤية خاصة لوضع ولدور مصر فى النظام العربى . فعلى عكس عبد الناصر الذى رأى فى الساحة العربية المجال الطبيعى والأساس للقيادة أو النفوذ المصرى ، فان السادات لم يفهم ضرورة اتباع سياسة عربية نشطة للحفاظ على هذه القيادة لانه اعتقد ان هذه القيادة لا يمكن تحديها أو انتزاعها من مصر لانها خصيصة هيكلية . ولكن فى نفس الوقت ادرك السادات ان القيد الاساسى على الدو المصرى النشط فى المنطقة العربية يكمن فى قصور مواردها بالمقارنة بموارد المراكز الجديدة للثروة فى المنطقة (٣١) . ولقد أراد فى البداية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) مهادنة هذه الراكز لتعبئة جبهة عربية

ضد اسرائيل ، ثم اراد ان يحصل منها بعد ذلك (١٩٧٤ - ١٩٧٧) على ثمن التضحية المصرية .

ثانيا : سلوك تعبئة الموارد الخارجية

سلوك السياسة الخارجية هو الذى يتبع لتحقيق الأهداف والذى يترجم التوجه . ولن نتطرق بالطبع الى تحليل تفصيلى لابعاد السلوك الخارجى تجاه كل قضايا السياسة الخارجية المصرية (٣٢) ، ولكننا سنهتم ببعض الأنماط السلوكية ، وهى الأنماط التى تبين كيفية التفاعل أو الترابط بين نموذج التنمية وبين السياسة الخارجية المصرية ، ذلك التفاعل الذى بين كما سبق وأشرنا أن هذه السياسة هى جزء من ظاهرة أوسع ، ألا وهى تغير التوجه السياسى فى مجال التنمية .

ويجدر بنا فى البداية أن نشير الى الملاحظات التالية :

اولا : ضرورة التمييز بين نمطين من انماط السلوك (وفق محتوى ومضمون كل منهما) ، من ناحية : سلوك اقتصادى يفرز سياسات وعلاقات اقتصادية خارجية وداخلية تنصب على تعبئة الموارد الخارجية وينبثق عنها أو يرتبط بها مجموعة من المؤشرات التى توضح نمط هذا السلوك (تابع ؟ ولمن ؟ ام مستقل ؟ وكيف ؟) ومن امثلة هذه المؤشرات المديونية الخارجية ونمط التجارة الخارجية (العلاقة بين معدلات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات) (٣٣) .

ومن ناحية أخرى سلوك سياسى يفرز سياسات غير مباشرة لتعبئة الموارد وتتعلق بالتحالفات الاقليمية والدولية اللازمة لتدعيم التحول فى السياسات الاقتصادية أو التى هى فى الواقع تضغط لاحداث هذا التحول نحو وجهة معينه (ليبرالية) كشرط مسبق لتوجيه الموارد الخارجية (قروض - معونات ، استثمارات) نحو مصر . وبمثل هذان النمطان اسلوب مواجهة فجوة الموارد - القدرات والذى يبين كيفية التفاعل بين نموذج التنمية وبين السياسة الخارجية . وهناك أيضا مؤشرات سياسية على السلوك السياسى للدولة التابعة اقتصاديا

مثل التصويت فى الامم المتحدة ومنح القواعد العسكرية والانحياز الى مواقف احدى الكتلتين (٣٤) ، ولن تتعرض الدراسة لهذا النمط الاخير من المؤشرات ولكن ستتطرق الى بعض المؤشرات الاقتصادية ذات المغزى فى توضيح معنى التبعية فى تعبئة الموارد أو نمط التنمية التابع •

ثانيا : يجب الاهتمام بملاحظة مدى ودرجة الارتباط بين السياسات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومحورها تعبئة الموارد الخارجية) وبين ابعاد السلوك السياسى الخارجى (تجاه اسرائيل وتجاه القوتين الاعظم والدول العربية) ، والى اى حد يمكن اكتشاف علاقة سببية بين هذه السياسات وهذا السلوك ؟ بمعنى آخر ايهما المتغير المستقل وايهما المتغير التابع ؟ ام ان هناك علاقة تأثير متبادل بين الحاجة الى تعبئة الموارد من الغرب وبين الاندفاع نحو قبول التسوية التفاوضية مع اسرائيل ونحو احادية الاعتماد على الغرب ، أو بين الحاجة الى تعبئة الموارد البترولية العربية وبين التطور فى شكل العلاقات المصرية — العربية ؟ •

ثالثا : يجب التمييز بين عده مراحل فرعية تطور خلالها السلوك المصرى منذ سنة ١٩٧٠ وبصورة تدريجية حتى اتضحت ملامح تغيره الحقيقى منذ سنة ١٩٧٧ وتنتهى المرحلة الاولى مع حرب اكتوبر ، وتبدأ الثانية منذ نهاية هذه الحرب وحتى زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، ثم تمتد المرحلة الاخيره حتى وفاة السادات •

ويلاحظ اختلاف المراحل الثلاثة من حيث انماط التفاعلات بين السياسات والاقتصاديات المصرية الداخلية والخارجية • وستدور الرؤية المقارنة بين هذه المراحل الثلاثة حول عدة محاور : السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها ، العلاقات مع القوتين الاعظم والدول العربية ، وتطور المواجهة مع اسرائيل • وبالطبع لن يتم استعراض تفاصيل علاقات مصر مع هذه الاطراف ولكن المقصود هو ابراز أهم التطورات التى اثرت على

المبادلات ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصرى وعلى القرارات التى تحدد استراتيجيات النمو الاقتصادى وذلك فى اطار المناخ السياسى العام لهذه العلاقات •

وقد تطورت مراحل السلوك المصرى فى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١ على النحو التالى :

المرحلة الاولى : بين الاستمرارية والتغيير :

١ — استمرت المعالم الاساسية لادارة الاقتصاد المصرى تقريبا كما هى دون تغيير جوهرى • بيد أن المشاكل الاقتصادية بدأت تتزاحم نتيجة تراخى جهود التنمية وتأثير الاسعداد للحرب على كيفية تخصيص الموارد ، ولكن كانت الحملة التى تظهر بين حين واخر ضد التجربة الناصرية تشير الى أن ثمة تحولات جذرية سوف تحدث فى القريب • ولم تكن صورة الديون الخارجية قد ازدادت حدة بسبب ضبط حركة قطاع انتجارة الخارجية وان كانت الدولة قد بدأت خطواتها الاولى لاحداث تغير فى هذه السياسات (٣٥) ، فالنظرة المدققة للسياسات الاقتصادية خلال السنوات السابقة على ورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤ تبين ان عدة قرارات كانت تمهد الطريق للاعلان الرسمى عن سياسة الباب المفتوح (٣٦) •

٢ — وبالنسبة للعلاقات مع القوتين الاعظم ، فعلى الصعيد السياسى (٣٧) استمرت الولايات المتحدة فى مساندتها الكاملة لاسرائيل فى نفس الوقت الذى كانت ترسى فيه اسس الانفراج وتحاول انهاء تورطها فى فيتنام • ولم تؤد مبادرة السادات للتسوية الجزئية سنة ١٩٧١ ، أو قرار طرد الخبراء السوفييت (يوليو ١٩٧٢) أو محاولات الوساطة السعودية أو جهود مستشار الامن القومى المصرى « حافظ اسماعيل » الى تحسن مناخ العلاقات المصرية — الامريكية •

وفى المقابل كانت العلاقات المصرية — السوفيتية تواجه عدة تحديات ابتداء من احداث مايو سنة ١٩٧١ ، ومرورا بالمسانده المصرية للنظام السودانى لسحق الانقلاب الشيوعى فى يوليه سنة ١٩٧٢ ،

وانتهاء بطرد الخبراء السوفييت الى جانب تردد السوفييت فى فى الاستجابة لطلبات مصر من السلاح •

وعلى الصعيد الاقتصادى ، كانت هناك مؤشرات كمية مادية (حجم وتوزيع الاتفاقات الدولية التجارية التى عقدتها مصر مع دول الشرق والغرب ، تطور توزيع واردات وصادرات مصر بين الدولتين الاعظم) (٣٨) تدعم التحليلات حول بداية تحول السلوك المصرى نحو علاقات اكثر تميزا مع الغرب عن ذى قبل ولكن دون التضحية بالعلاقات مع الشرق •

والملاحظ أنه فى هذه الفترة بدأت تدور فى اوساط اكاديمية وسياسة هامة فى مصر وعلى صفحات بعض الدوريات الهامة مناقشات وتحليلات حول امكانية وضرورة احداث تغيير فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل المعطيات الدولية الجديدة المرتبطة بالانفراج الدولى ، وما كانت هذه المناقشات لتتم أو ليعلن عنها فى هذه الفترة بدون ضوء اخضر من القيادة السياسية التى ارادت توجيه رسالة غير مباشرة واخيرة لموسكو قبل انعقاد القمة الامريكية ــ السوفيتية الاولى (٣٩) •

٣ ــ وبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية ، اراد السادات ان يستفيد من التغير فى السوق البترولية لصالح الدول المنتجة (نتائج مؤتمرى طهران وطرابلس ١٩٧١) • وتحرك السادات فى عدة طرق ، فكان النظام الليبى الجديد هدفه الاول ، ثم حاول ــ مع أول قانون استثمار أجنبى فى نوفمبر ١٩٧١ وبعد تأسيس البنك العربى الدولى ــ جذب رأس المال العربى من السعودية والكويت بصفة خاصة (٤٠) •

ولقد استطاعت مصر بفضل استمرار الدعم العربى ان تواجه تأثير الاستعدادات للحرب على الموارد • ولقد اقترن هذا الدعم بتطور العلاقات المصرية ــ العربية فى هذه الفترة التى شهدت تحركا مصريا لدعم جبهة المواجهة وجبهة المساندة فى الصراع مع اسرائيل على أساس أن خيار الحرب بمفرده لن يكون كافيا لتحقيق نتائج

فعالة ولكن يجب دعمه بسلاح البترول ، ولهذا برز فى نفس الوقت اتجاه للتقارب مع الدول البترولية وخاصة السعودية والكويت والجزائر واتجاه لخلق علاقات جديدة مع الاردن وسوريا (٤١) • بعبارة اخرى حدث تقارب مصرى مع دول محافظة ومعتدلة وراديكالية على حد سواء لان المحك الاساسى كان هو مقدار ما يمكن أن تساعد به هذه العلاقات فى تدعيم الجانب المصرى ـ العربى فى مواجهة اسرائيل •

ويتضح من المقارنة بين سمات هذه المرحلة وسمات سياسات آخر فترة فى حكم عبد الناصر (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) اى تحت تأثير عواقب حرب ١٩٦٧ الداخلية والاقليمية والعالمية ، (٤٢) ان هناك قدرا من الاستمرارية أى ان هذه المرحلة كانت مرحلة انتقالية حتى حانت لحظة الاعلان عن اعادة الهيكلة الحقيقية فى توجه وسلوك السياسة الخارجية المصرية بعد حرب اكتوبر •

المرحلة الثانية : التحول والتنازل والانتقال نحو التبعية :

وفرت حرب اكتوبر للسادات مصادر شرعية جديدة استند اليها فى بداية احداث التحولات العميقة فى السلوك المصرى ، وساعدة على ذلك تفاعل نتائج الحرب مع متغيرات دولية واقليمية مؤثرة •

١ ـ فلقد اصبح لحكومته الحرية فى الاعلان عن تبنى وتنفيذ سياسة الباب المفتوح أى تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية • وغيرت سياسة الانفتاح معالم ومضمون الادارة الاقتصادية للاقتصاد المصرى على نحو ابرز مدى الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية وتراجع دور التخطيط ، وشارت التساؤلات حول مستقبل القطاع العام ، كما طرحت عديد من قضايا السياسات الاقتصادية للبحث والتطوير بما يتلائم والتوجه الاقتصادى الجديد (٤٣) •

وبالرغم من أن احدى مبررات الانفتاح كان ما سيأتى به الانفتاح من موارد خارجية بدلا من الاقتراض أو على الاقل لتقليص حاجة مصر للاقتراض الخارجى ، الا أن النظر الى مؤشرات حالة الدين الخارجى المصرى (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) (٤٤) تبين التزايد فى حجمه

بمعدلات كبيرة بالمقارنة بالفترة من ٧٢ — ٧٤ وارتفــاع اعباء خدمة الدين بدرجة كبيرة بحيث اضحت مصر من أسوا دول العــالم الثالث فى هذا المجال .

٢ — ولقد لعبت العلاقات المصرية بالدول العربية البترولية دورها فى هذا المجال ، فكان تمويل العجز (الذى تضاعف سنة ١٩٧٦ بالمقارنة بسنة ١٩٧٣) يتم فى هذه الفترة عن طريق معونات عربية أو قــروض عربية قصيرة الاجل ، فضلا عن دخل السياحة العربية ودخول المصريين العاملين بالدول العربية البترولية (٤٥) .

ومع تفاقم حجم ديون مصر وتزايد اعباء خدمتهــا ، لــم تبــد السعودية والولايات المتحدة « والهيئات الاقتصادية والمالية الدوليــة (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى) أى اســتعداد لوضــع حــد حقيقى وفعال لمتاعب مصر ، وخاصة بعد ان تفاقمت ازمة المدفوعــات الخارجيــة (١٩٧٥ — ١٩٧٦) ، فكان كل ما يقــدم لمصر مجــرد موارد لمنــع حدوث انهيار كبير ، ولــم تكن هذه الموارد بالدرجة التى تكفى لاحداث نقطة تحول هامة فى الاقتصــاد المصرى لماذا ؟ .

هنا يمكن القول أن الدول البترولية العربيــة (٤٦) اشترطت على مصر ، حتى تساعدها ماليــا ، أن تقبــل شروط صندوق النقــد الدولى، أى ان هذه الدول العربية الغنية كانت تتحرك كادوات منفــذه لسياسات مراكز التمويل العالمى التى تمارس ضغوطها على مصر ، اى كانت هــذه الدول كمــا يقول البعض (٤٧) « اداة للرأسمالية العالميــة فى المنطقة » . وكانت مصر حتى نهاية ١٩٧٦ قــد قطعت شوطا كبيرا نحو قبــول شروط صندوق النقــد الدولى لتجعــل اقتصادهــا اكثــر ملائمــة للسوق الرأسمالى العالمى ، ولكن ظلت الحكومة المصرية تبدى احجامــا شديدا عن رفــع الدعم وتعديــل ســعر الجنيه المصرى لما لهمــا من اثار سلبيــة على القاعدة الشعبية الفقيرة وما يمكن ان يسفر عن ذلك من قلاقل سياسية كمــا حدث ابان احداث ينايــر سنة ١٩٧٧ ، ولــم تهرع الولايات المتحدة والسعودية لنجده مصر الا بعــد هــذه الاحداث (٤٨) .

٣ ـ بالنسبة للقوتين الاعظم (٤٩) : فلقـد كانت حرب اكتوبر وما اعقبها من تطورات بداية جديدة للدور الامريكى • وأضحى لهـــذا الدور تأثيرا كبيرا على التغييرات الاقتصادية والسياسية فى مصر وذلك بعد ان لعب كيسنجر دوره المشهور فى عقـد اتفاقيتى فصل القـــوات على الجبهة المصرية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) على نحو أبرز بداية احتكـــار الولايات المتحدة لجهود التسوية • ولكن ظلت الحكومة المصرية ترفض عقـد صلح منفرد مع اسرائيـل لا تشترك فيه سوريا والاردن أو تستبعد منه الفلسطينيون • ولهـذا وبالرغم من الدعاية الكبيرة التى احاطت بالبيـان المشترك الصادر عقب زيارة نيكسـون لمصر فى يونيـة سـنة ١٩٧٤ والتى اثارت توقعـات مصرية كبيرة ، فان القفزة الحقيقية فى المعونات والقروض الامريكية لمصر لم تحدث الا سنة ١٩٧٩ اى بعـد ان تخلت مصر عن رفضها لهـذا الصلح •

وكانت الولايات المتحدة ـ كمـا اشـار البعض (٥٠) تدرك حقيقة الروابط السياسية ـ الاقتصادية فى الحالة المصرية ، فادركت انـه حتى لا يصبح التغير فى السياسة الخارجية المصرية مجرد تحرك تكتيكى مؤقت فاذه يجب أن يرتبط بتغير فى نموذج التنميـة وفى الاجراءات والقوانين الاقتصادية السارية • واعرب كيسنجر للاسرائيلين خلال جـــولاته « المكوكية » بعد حرب سنة ١٩٧٣ عن اعتقاده فى ان تحرك عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بعيدا عن النمـوذج الاشـتراكى ـ البيروقراطى يمكن ان يعـد بداية تنسـيق الهياكل وتكوين المصـالح المشتركة الحقيقيـة بين مصر والولايت المتحدة ، ومن ثـم فان المساعدة فى تحقيق هذا التحول فى مصر نحو الاقتصاد الليبرالى التنافسى يقتضى من الغرب تقديم التكنولوجيـا والفروض المعونات • وهكذا يمكن فهم الضغوط التىمارستهـا الولايـات المتحدة بصورة مباشرة أو غـير مباشرة (من خلال صندوق النقـد الدولى والسعودية) على الاقتصاد المصرى لادخال تعديلات تدعم اندماجه فى النظام الرأسمالى العالمى من ناحية وتدفـع مصر لتقديم المزيـد من التنازلات السياسية لاسرائيـل من ناحية اخرى •

٤ ــ وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، ففى حين كانت الاتفاقــات المعقودة بين مصر وبين الغرب وخاصـــة الولايات المتحدة فى المجـــال العسكرى قـــد تضاعفت فى الفترة (١٩٧٤ ــ ١٩٧٦) بالمقارنة (١٩٧٢ ــ ١٩٧٤) ، كانت العلاقات المصرية السوفييتية تتدهور حتى وصــلت الى مرحلة خطيرة فى مارس سنة ١٩٧٦ مــع الغاء مصر معاهدة الصداقة والتعاون (٥١) • وانخفض التبادل التجارى بين مصر والاتحـــــــاد السوفييتى لدرجة كبيرة ، فبعـــد أن كان نصيب الاتحاد السوفيتى من الصادرات المصرية ٥٠٪ فى ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ انخفض الى ١٥ ٪ سنة سنة ١٩٧٥ ، وانخفضت الواردات المصرية من الاتحاد السوفيتى من٢٥٪ الى ١٠٪ فى نفس الفترة • وبعد أن رفض الاتحاد السوفيتى اعادة جدولة الديون المصرية والتى وصلت عام ١٩٧٥ الى ٤ بليون دولار للـــــديون المدنية و ٧ بليون دولار للديون العسكرية ، أعلن السادات فى اغســـطس ١٩٧٧ وقف صادرات القطن المصرى له كما اوقف فى اكتوبر ١٩٧٧ دفـــع الديون لمدة عشرة سنوات ابتداء من يناير ١٩٧٨ ، ولقـــد صاحب هـــذا التدهور فى العلاقات الاقتصادية السوفيتيه المصرية ــ تدهور فى مناخ العلاقات السياسية جسده الغاء مصر لمعاهدة الصداقة والتحالف ومساندة السوفييت لليبيا فى نزاعها مع مصر فى ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ (٥٢) •

ثالثا : المرحلة الثالثة : سنوات التبعية :

١ ــ ساهمت احداث ينايـــر سنة ١٩٧٧ فى تأجيل بعض التنازلات التى كان يشترطهـــا صندوق النقـــد الدولى وفى امتداد المفاوضات مع مصر • واصبحت موافقـــة الصندوق على تقديم قروض لمصر أمرا ملحا لاعتبارين ، أولهمـــا اقنـــاع المقرضين الغربيين بسلامة الاقتصـــــاد المصرى لانه مـــع تزايـــد خدمة الدين العـــام اصبح من الضرورى دعم القروض العربيـــة (القصيرة الاجل) بقروض غربية متوسطة وطويلـــة الاجـــل ، ومن ناحيـــة اخرى ازداد هـــذا الامـــر الحاحا مـــع قطـــع الموارد العربية عن مصر بعد كامب ديفيد (٥٣) •

وفى الوقت الذى شهد ازدياد هجوم وانتقاد السادات للدول العربية

بدت مصر على أعتاب أزمة مالية حادة على غرار الازمة التى عانت منهـــا فى ٧٥ – ١٩٧٦ والتى ساعدت فى احتوائهـــا القروض العربية قصيرة الاجل ، ولكن لـــم يعان الاقتصاد المصرى هـــذه الازمة فعليـــا بـــل شهد فترة من الانتعاش فى ٧٧ – ١٩٧٨ نتيجة وصول المعونات الغربية الى مستويات لـــم تعهـــدها مصر من قبـــل وبمعدلات فاقت ما كانت تتلقاه من الدول العربية (٥٤) •

٢ – وتتضح لنـــا حقيقة هـــذا الوضع بصورة اعمق على ضوء التطور فى شكل العلاقـــات المصرية بالقواتين الاعظم منذ زيارة السادات للقدس اى بداية مشوار السلام المصرى الاسرائيلى •

بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، فانه مع سنة ١٩٧٩ وصـــل التدهور فى العلاقات الاقتصاديـــة مع مصر الى درجة قصوى ، وفى نفس الوقت تـــدهورت العـــلاقات الســـياسية حيث اغلقت القنصـــليات ببورسعيد والاسكندرية فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ ثم طلب من السفير السوفيتى سنة ١٩٨١ مغادرة مصر (٥٥) •

وبلنسبة للولايات المتحدة ، فقـــد ازداد دورها فى عملية السلام على نحو لـــم تعد معه مجرد وسيط ولكن كشريك كامل ، الا انهـــا لـــم تمارس ضغوطا قوية على اسرائيـــل ، ولكن ساهمت جهود « كارتر » فى الوصول الى اتفاقيتى كامب ديفيـــد والمعاهـــدة المصرية الاسرائيليـــة التى مهدت الطريق لنمو العلاقات العسكرية والاقتصـــادية المتميـــزة بين مصر والولايات المتحدة (٥٦) •

بعبارة اخرى ، فان رؤية السادات لحيوية دور الولايات المتحـــدة سياســـيا واقتصاديـــا دفعته (فضلا عن الضغوط التى تعرض لهـــا) الى مسلكين متكاملين : التخلى عن فكرة التسوية الشاملة ، وعـــرض القيـــام بدور الشرطى الاقليمى ضـــد خطـــر التوســـع السوفيتى فى المنطقة وذلك لضمان امدادات السلاح الامريكى والمعونات الاقتصادية الغربية ، وبالمثـــل فان الولايات المتحدة قـــد ربطت بعمق بين برامـــج

مساعدتهـا الاقتصاديـة لمصر وبين هدفين متكاملين : الحفاظ على عملية السـلام ومساندة الاوضـاع الاقتصادية المصرية على نحو يضـمن بقاء نظام السادات (٥٧) بعبارة اخـرى فان الفكرتين الاسـاسيتين اللتين اثرتا على قدر مشاركة الولايات المتحـدة فى الاقتصـاد المصرى منذ نهاية السبعينيـات همـا : من ناحية الاهتمام بالسلام مع الاعتقاد بقيـام مصر بدور حساس فى هـذه العمليـة الامـر الذى يتطلـب تقديم مسـاندة لاشباع الحاجات الاقتصـادية للشعب المصرى • ومن ناحيـة اخرى : قبول مصر للقيـام باصلاحات فى ظل سـياسـة البـاب المفتوح (٥٨) •

وحصل السادات على ما كان يطلبه من الولايات المتحدة واساسـا منذ سنة ١٩٧٩ ، فاذا كان اجمالى المسـاعدات الامريكيـة لمصر قـد بلغت فى الفترة من ١٩٤٦ ــ ١٩٨٠ نحـو ٧ر٢ بليـون دولار فـان معظمهـا ٩٤٪ قـدم فى اواخـر السبعينيـات (٥٩) اى ان الزيـادة الهائلة فى المسـاعدة الاقتصاديـة الامريكية تزامنت مـع التحـول فى السياسـات المصريـة الداخليـة والخارجية اى مع تحرير العلاقات الاقتصادية ومع التسوية السلميـة المنفصلة مع اسرائيـل ومع التدهور فى العلاقات مـع الشرق ومع القطيعـة المصريـة ــ العربيـة ، حيث كانت هذه المسـاعدات اداه ترغيب احيانا واداه ضغط احيانـا اخرى •

والاقوال المؤكدة لهذه الرابطة عديدة • فالبعض (٦٠) يشير الى مقولة « روكفلر » رئيس بنك « تشيس ما نهاتن » اثنـاء زيارته لمصر سنة ١٩٧٤ ، كذلك يتحدث اخرون عن سنوات التنازل (٦١) وعن جائزة حسن السلوك (٦٢) • ويشير البعض الى العلاقة بين مسـاعدة الوكالـة الدولية للتنمية وبين السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر والتى توضحها عدة وثائق متتالية صدرت عن الوكـالة فى أواخـر ١٩٧٦ (٦٣) وفى ١٩٨٠ (٦٤) وفى ١٩٨١ (٦٥) وتبرز بعض التحليلات (٦٦) مغزى لقاءات الرئيس السادات فى واشنطن (بعد توقيـع كامب ديفيد) مـع رجـال الاعمال والمستثمرين الامريكيين ، ومغزى اجتماعاته مع رئيس البنـك

الدولى وصـــندوق النقـــد الدولى والتى تناولت قضية الانفتـــاح فى ظل السلام المصرى ـ الاسرائيلى حيث رأت هذه الاطراف انهاذا كان عدم استقرار العلاقات بين مصر واسرائيل فى الماضى قد أدى الى احجـــــام رؤوس الاموال عن التوجه الى مصر ، فـــان على الحكومة المصريـــة أن تواصـــل العمـــل على اصلاح المســـار الاقتصادى حتى يصبح الطريق ممهدا امام رأس المـــال الخاص وتتضح لنـــا هذه الرابط أيضا من خلال المقارنة بين سمات المراحل الثلاث السابقة لتطور السلوك المصرى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى •

ثالثا : التفسير : الوزن النسبى لتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على تحول السياسة الخارجية المصرية فى ظل نموذج التنميـــة التابعة •

يتضح لنا من المقارنة بين التوجه وبين السلوك ان هناك نوع من التطابق بينهمـــا وكان السادات يدرك انه ليتمكن من تعبئة موارد خارجية من الغـــرب فان عليه أن يحدث تحولات فى نموذج التنميـــة المصرية وفى تحالفاته الاقليميـــة والدوليـــة وهـــذا ما أوضحه التحليل فى الجـــــزء الســـابـ •

وبالنظر الى الاشكالية الاساسية للدراسة والتى هى محور ،هتمام كل دولة نامية والتى تتلخص فى كيفيـــة التوفيق بين الاستقلالية النشطة فى السياسية الخارجيـــة من ناحية وبين مقتضيـــات التنميـــة من ناحية اخرى ، **يبرز التساؤل التالى (٦٧) : هـــل حقق التغير فى السياســـــة الخارجية والاولوية التى احتلهـــا نموذج النمو الانفتاحى حل المعادلة الصعبة التى كانت السبب وراء اختياره من جـــــانب القيادة المصرية ؟ وتفرض الاجابة على هذا التساؤل تقييم نتائج الانفتاح بالنسبة للقدرات**
وتفرض الاجابة على هذا التساؤل تقييم نتائج الانفتاح بالنسبة للقدرات
المصريـــة ومدى فعاليتهـــا فى مساندة تحقيق الاهداف القومية ذات الاولوية : التنمية وتحريـــر الارض المحتلة •

ونثير أيضـــا تساؤلا آخر : هل كان السادت مضطر الى احداث **هـــذا التحول فى نموذج التنمية وما ارتبط به من انعكاسات على السياسة الخارجية ؟ اى هل كان هذا التحول هو البديل الممكن ام البديل الـــذى كان لا مفـــر منه تحت تاثير الاوضاع الداخليـــة والخارجيـــة المحيطة بعمليـــة صنع واتخاذ القرار المصرى ؟ واى هذه الاوضـــاع كان الاكثر تاثيرا على التوجه الجديد وعلى نتائجة ؟ •**

وتتطلب الاجابة على هذه التساؤلات الاشارة فى البدايـــة الى الملاحظات التاليـــة :

١ ــ اذا كان التوجه قد القى بنا فى غمار تحليل الرؤية الذاتيـــة للقيادة لهذه المحددات • أى الى اعتبار شخصية القيـــادة كمتغير تدخلى Intervening variable وليس مستقل يحل لنا مشكلة هامة تواجه عملية تفسير السياســـة الخارجية لدول العالم الثالث بصفة عـــامة وهى مشكلة الاختيار بين دراســـة تأثير العوامل الهيكلية أو دراسة تأثير العوامل الشخصية (٦٨) فانتناولنا لهذه المحددات فى هذه الجزئية المتعلقةبالتفسير انما يلقى بنا فى غمار المحددات الموضوعية Real Life determinanys التى سقط عليها ادراك القيادة فعكستها رؤيتها فى صورة توجه واهداف من ناحية والتى اصطدم بهـــا السلوك فحكمت على درجـــــة فعاليته فى تحقيق الاهداف من ناحية اخرى ــ أى المحددات التى اثرت فى صياغة السياســـة وفى نتائجهـــا •

٢ ــ ومن ثم فاذا قبلنـــا أن نتائج السلوك ليست الا ظاهرة تعكس تأثيرات المحددات الموضوعية ، فان تفسيرنا للســـــياسة المصريـــة فى السبعينيـــات يجب ان يستند الى ركنين اساسيين ، من ناحية المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية لتقديـــر مدى حجم فجوة الموارد فى ظل الهياكل الاجتماعيـــة والاقتصـــادية القائمة ودلالتهـــا بالنسبة لمدى الحاح المشاكل الاقتصاديـــة وانعكاسهـــا على القدرة على ممارســـــة الدور الاستقلالى النشـــط أو الاضطرار الى الدور السلبى ان لـــم

يكن التابع ، ومن ناحية اخرى : المعطيات السياسية والاقتصادية الدولية القائمة •

بعبارة اخرى وبالرغم من تعدد الابعاد النظرية لتفسير سلوك السياسة الخارجية ومدى تحوله ، وبالرغم من تعدد وتنوع الاراء حول الاستناد الى عامل واحد أو عدة عوامل للقيام بهذا التفسير (٦٩)، فاننا فى هذه الجزئية من الدراسة ننطلق من ضرورة الاهتمام بالروابط بين تأثيرات المحددات المختلفة على مستويات مختلفة أى نبحث فى وزن تأثير العوامل الاقتصادية ولكن فى ظل اطار داخل وخارجى ذو خصائص معنية وذلك اطلاقا من الاعتراف بأنه فى ظل ظروف معنية قد تصبح مجموعة تغيرات أكثر حيوية وأهمية فى تفسير السياسة الخارجية عن مجموعة اخرى • وهذا اينطبق على حالة مصر فى السبعينيات ـ حيث أن ظروفها الاقتصادية واوضاعها الاقليمية والدولية وخصائص قيادتها تبرر التركيز على كيفية التفاعل بين المشاكل الاقتصادية وبين نموذج التنمية وبين مجموعة من المحددات النظمية الدولية ومجموعة من المتغيرات الداخلية حتى يمكن تفسير اعادة الهيكلة بعد فترة انتقالية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) تبلورت خلالها بعض السمات التى أفصحت عن نفسها باستحياء بعد ١٩٦٧ •

٣ ـ ولكن يبقى القول ان هذه الدراسة لا تستطيع الادعاء بتقديم جديد بالمقارنة بما كتب عن سياسة مصر فى السبعينيات ، الا اذا حاولت ان تقدم تصنيفا لاهم الاتجاهات التى فسرت ما آلت اليه السياسة المصرية ولغرض محدد بالذات • كيف ؟ وما هو ؟ • من ناحية لاتدعى هذه الدراسة القدرة على الحصر الكامل للكتابات التى تعكس اهم الاتجاهات التى انقسمت بينها التفسيرات بالاستناد الى مجموعة أو أخرى من المحددات ، أو القدرة على مناقشة الاطر النظرية المتنوعة (ليبرالية ، تبعية) التى تنطلق منها هذه التفسيرات المختلفة او الحكم بالخطأ التام أو الصواب التام عليها ؛ ونحن ستحاول هذه الدراسة ان تنظر الى هذه التفسيرات المختلفة بنظرة تكاملية

تساعد على تقديم تفسير كلى متعدد الابعاد لظاهرة التحول فى السياسة المصرية خلال السبعينيات ومن ثم فهى لا تنطلق من القبول الكامل لمنطلقات (التبعية) التى تركز على مسئولية العامل الخارجى ، أو لمنطلقات مدرسة (التحديث) التى تركز على أولوية المتغيرات الداخلية • ومن ثم أيضا فان التساؤل هل المتغيرات الداخلية ام الخارجية لها الاولوية فى التاثير على تحول السياسة المصرية ، يجب أن يطرح بشكل آخر : كيف لعبت كل من المجموعتين من المتغيرات دورها فى تشكيل وفى تحديد فعالية السياسة المصرية ؟ •

وفى ضوء ذلك سنبدأ بتقديم نماذج لبعض التحليلات المختلفة حول ذتائج الانفتاح ، ثم تنتقل الى استعراض نماذج لبعض الاتجاهات التى تعطى الاولوية فى التفسير الى تاثير المتغيرات الداخلية أو الخارجية ، حتى نصل فى النهاية الى محاولة الجمع بين خيوط هذه التفسيرات المختلفة فى تصور مبدئى عن كيفية ودرجة تأثير هذه المتغيرات المتنوعة على تشكيل وفعالية السياسة المصرية •

(أ) حول نتائج الانفتاح :

أثرت سياسة الانفتاح كما طبقت فى مصر على الاقتصاد المصرى وعلى علاقاته الاقتصادية الخارجية بصورة عميقة جعلت من مصر اكثر دول العالم الثالث اعتمادا على الخارج وتعرضا للاضطرابات الاقتصادية •

وهنا يجب التمييز بين مجموعتين من الاراء الاولى ترى فى الانفتاح بعض الايجابيات ، والاخرى تحكم عليه بصورة سلبية •

وتجسد المجموعة الاولى بعض المقولات التى استند عليها البعض (٧٠) فى تحليله للاقتصاد السياسى لمصر والتى تتلخص كالاتى

ان الاعتماد على الخــارج يؤدى الى نمو حقيقى فى دول الهامش ، وان هــذا الاعتماد لا يتزامن مــع استمرار تكريس التخلف والفقــر ، وان مصر من بين مجموعة من دول العــالم الثالث التى لها من الخصائص والمــوارد ما يمكنها مــن تحقيق الرخــاء الاقتصــادى ، ولكنهــا فى حاجة الى استمرار الاعتمــاد على الخــارج لاستيراد التكنولوجيــا المتقدمة وبعض المواد الاولية والى أن تكون مركزا لنشــاط البنــوك العالمية لمــا لهــا من وزن عالمى واقليمى (٧١) • بعبارة اخــرى فــان هذا الاتجاه يدافــع عن ايجابيات نمط التنميــة التابعــة فى وقــت تتضاءل فيه فرص نجاح بديلين اخرين هما : الاعتمــاد الجماعى عــلى الذات مع العرب والعالم الثالث ، والتنميــة المستقلة • حيث ان هناك ــ كما يشير البعض الاخــر (٧٢) دلائل ايجابية على نجــاح النموذج الانتاجى فى احداث مزيــد من التقــدم للاقتصــاد المصرى نظــرا لتحقيق بعض معدلات « النمو » فى الدخــل القومى وحصيلة النقــد الاجنبى •

وتعبر أيضــا عن هذا الاتجاه بعض الدراســات الغربية لسياسة **المعونة الامريكية لمصر (٧٣) ، والتى ترى ان اعتماد مصر على العــالم الصناعى الغربى يعد « ثمنا لامفر منه للنمو » وان المعونات ذات الابعاد السياسية تحمــل فى طياتها مكاسب ملحوظة** ، ومن ثم فان علاقــات مصر الاقتصادية مــع الولايــات المتحدة وباقى الدول الصناعية الغربية **لا ينطبق** عليهــا تماما ــ بالرغم من ســمات عدم **تكافؤهــا ــ النموذج التقليدى للتبعية** • ومن ثم فان هذا الاتجاه يخلص الى أن اعتمــاد السادات على الخارج بدرجة كبيرة انما هو نتاج قرارات واوضــاع اقتصــادية ذات جذور سابقة ، ومن ثــم فان سياسات الولايــات الولايات المتحدة وان لم تحقق نجاحــا كبيرا فى دفــع الاصــلاح الاقتصادى المصرى الا ان هذا الفشــل فى المســاعدة فى بنــاء اقتصاد مصرى انتــاجى قادر على الاعتماد على ذاته لم يكن نتاج سعى الولايات المتحدة للحفاظ على مصر فى وضع ضعيف وانما هو نتاج عوامــل اخرى

داخليـــة على رأسها عدم قدرة المصريين على ادارة الموارد والتكنولوجيا الجديدة بنجاح •

وهكذا يتضح لنـــا ان هذه الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه فى تقيمها لنتـــائج الانفتـــاح الايجابيـــة تعتمـــد على مظاهر « النمو التقليدية » وترفض اتهـــام « النظـــام الدولى » بتحمـــل مسئوليـــة الفشل فى تحقيق « التنمية الشاملة » •

وتقف على طرف نقيض من هذا الاتجاه دراســـات أخـــرى ترى ، انه رغم بعض الولالات المظهرية لنجاح الانتفتـــاح فى تقوية القاعدة الاقتصاديـــة للسياسة الخارجية ، أن الانفتاح أدى الى نتيجتين سلبيتين وهمـــا :

أولا : تحقيق النمو وليس التنميـــة الشاملة **لان قطاعات الانتـــاج المحلى التى تمثـــل** الركيزة الحقيقيـــة للسياســـة الخرجيـــة (الصناعة والزراعة) لـــم تحرز أى تقـــدم بـــل وتأخرت نسبيـــا الامـــر الذى يضعف السياســـة المستقلة نظرا لاضعـــاف ركيزتهـــا الاقتصاديـــــة والاجتماعية (٧٤) •

ثانيا : زيادة الاعتمادة على الخارج الى نقطة الخطـــر ، ويظهـــر هذا ــ من تحليـــل **ميزان المدفوعـــات المصرى الذى عبر خلال الفترة** (٧٤ ــ ٨١) عن أربع خصائص أساسية : العجز المســـــتمر والكبير فى الميزان التجارى ، تعاظم أهمية العوامل الخارجية كمصدر للنقد الاجنبى، تناقص أهمية التصدير السلعى (غير البترولى) ، زيادة اندماج مصر فى السوق الرسمالى العـــالمى ، والاعتمـــــاد المتزايـــد على القـــروض الخارجية (٧٥) •

وهذه الخصائص توضـــح ان قطـــاعات النمو الرائـــدة فى فترة السبعينيات (السياحة ، البترول ، القناة ، التحويـــلات ، القروض) هى أولا وقبل كل شىء قطاعات تعتمد على الخارج بدرجة خطيرة ، ولذلك فان

تطور النمو واستمراره يرتبطان بالتغيرات الخارجية اكثر من ارتباطهما بالادارة الوطنية وبالتالى يسهل الضغط على السياسة الخارجية المستقلة وضربها عن طريق التحكم فى اسسها الاقتصادية (٧٦)٠

وتجدر الاشارة الى أن هاتين المجموعتين من الاراء تختلفان أيضا **حول تقدير نتائج السلوك السياسى المصرى تجاه اسرائيل وتجاه الدول العربية** ، ففى مقابل دفاع الاولى عن ايجابية السياسة الخارجية المصرية لاستردادها الأرض المصرية المحتلة وعدم خضوعها للضغوط العربية ، نجد اتهامها من جانب المجموعة الثانية بالتضحية بالقضية الفلسطينية وبالتضامن مع الدول العربية فى سبيل سلام منفصل مع اسرائيل ، الأمر الذى ترتب عليه ردود فعل داخلية سلبية من جانب قوى سياسية مصرية مثلت تحديا لنظام السادات وانتهت باغتياله ٠

وتجدر الاشارة أيضا الى ان الخلاف بين هاتين المجموعتين من الاراء حول تقييم نتائج الانفتاح الاقتصادى **انما يثير فى خلفياته كل ابعاد الجدل حول استراتيجيات التنمية المختلفة وحول النموذج الامثل للتنمية** وما يتطلبه من تغيرات سياسية واجتماعية ، وكذلك يثير — ولو بطريقة غير مباشرة — الجدل حول أولوية تأثير المتغيرات الداخلية أو الخارجية على نتائج السياسات المصرية وعلى تشكيلها فى البداية وهذا يقودنا الى الشق الثانى من التفسير ٠

(ب) حول تأثير المتغيرات الخارجية والداخلية على تشكيل وفعالية السياسة المصرية :

١ — تناولت التحليلات التى تهتم بتفوق تأثير المحددات الخارجية الموضوع من زوايا مختلفة ، وفيما يلى اشارة الى بعض نماذجها ٠

(أ) نجد البعض (٧٧) يدعو للاهتمام بتأثير « العوامل الخارجية على عملية صنع سياسة الباب المفتوح على أساس انه من الخطأ الفصل بين دراسة هذه العملية فى الدول النامية وبين طبيعة المحيط الدولى والضغوط الخارجية ، لان الدول النامية تتعرض بقوة لتأثيرات خارجية

نظرا لضعف مؤسساتها السياسية وعدم استقرارها السياسى والاجتماعى ونظرا لطبيعة وضعها فى الهيكل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى يبرز اعتمادها الكبير على الخارج • ومن ثم فاذا قررت القيادة الحاكمة تطبيق استراتيجية تنمية قائمة على المساعدة الخارجية ورأس المال الاجنبى ، فانه يترتب على ذلك ضرورة اتخاذ العديد من الاجراءات اللازمة لجذب هذه المساعدة وهذا المال • وكلما فشلت القيادة فى تبنى استراتيجية متجانسة تحدد أولويات التنمية وكلما زاد اعتمادها على على الخارج كلما زاد تعرضها لضغوط خارجية • ولقد افرزت هذه الضغوط آثارها الحاسمة على عملية صنع سياسة الباب المفتوح فى مصر نظرا لغموض اهداف هذه السياسة وعدم تحقق رضا كامل حولها بين عناصر الصفوة الحاكمة •

(ب) ونجد البعض الآخر (٧٨) يشير الى أنه اذا كانت طبيعة الموارد البشرية والمادية فى الدول التى تقع تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الخارجية تمارس تأثيرها على نمط ومعدل النمو الاقتصادى، الا أن درجة استغلال هذه الموارد بل واحيانا اكتشافها تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الخارجية المسيطرة ، ولذلك يجب التركيز على تأثير «العوامل الخارجية والضغوط الخارجية » على تطور السياسة المصرية انطلاقا من افتراض محدد وهو انه قد حدث التحول فى هذه السياسة من « اقتصاد مغلق » الى « اقتصاد ليبرالى مفتوح » ليس كنتاج لتطورات داخلية طرأت على توازن القوى بين مختلف اصحاب المصالح السياسية والاقتصادية ولكن بسبب ضغوط وعوامل خارجية • ومن ثم فانه لا يمكن ان نفهم مامرت به مصر دون ان نأخذ فى الاعتبار امرين : **اولا : التغيرات التى طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين القوتين الأعظم فى مرحلة الانفراج (٧٩) والتى مارست تأثيرها على وضع مصر بينهما بطريقة مزدوجة** • من ناحية اعتمد الاتحاد السوفيتى على نفوذه فى مصر كورقة فى المفاوضات مع الولايات المتحدة حول مختلف الصفقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما ، وفى نفس الوقت اضحى زيادة التوسع الامريكى فى

المنطقة العربية ضرورة حيوية للاقتصاد الامريكى فى ظل تأزم النظام الاقتصادى العالمى • **ومن ناحية أخرى : حرم الانفراج** دول العالم الثالث ومنها مصر من قدرتها على المناورة بين القوتين الأعظم والتى تمتعت بها خلال فترة الحرب الباردة على النحو الذى مكنها من تعبئة المساندة المالية والسياسية وذلك بالتلاعب بكل من القوتين ضد الأخرى ، اما فى ظل الانفراج فلقد فقدت دول العالم الثالث قدرتها على تحييد الضغوط المفروضة عليها من احدى القوتين عن طريق اللجؤ الى الأخرى : ذلك ان كلاهما لم يعد يخشى ــ فى ظل الانفراج ــ تدخل القوة الأخرى خلال محاولة سيطرته التامة على احدى دول العالم الثالث ، ولذا تأكد لهذه الدول ــ الواحدة بعد الأخرى ــ أن أيا من القوتين لن تقبل الا الولاء الكامل وترك شعارات الحياد وعدم الانحياز فى مقابل المساندة السياسية والمعونة الاقتصادية •

ثانيا : تأثير التطورات فىالاقتصاد الاسرائيلى (٨٠) التى اوصلته مع نهاية الستينيات الى مرحلة برزت فيها حاجته للتوسع كسبيل لحل مشاكله التى لم تعد مجالات توسعه التقليدية (فى اوروبا وامريكا)بقادره على تقديم الحلول لها • ومن ثم برز التوجه نحو فتح السوق المصرية ــ ومن خلالها السوق العربية ــ ومن هنا يبرز مغزى ربط الدوائر الرأسمالية العالمية بين انهاء الحرب بين مصر واسرائيل وتطبيع العلاقات بينهما وبين تدفق رؤوس الاموال الى مصر •

ومن ثم وعلى ضوء مدلول خبرة التاريخ السياسى والاقتصادى لمصر عبر القرنين الماضيين يخلص هذا الاتجاه الى نتيجة هامة (٨١) وهى ان العقبات الحقيقية فى طريق اقامة نظام اقتصادى مصرى يعتمد على الذات لا تتعلق بامكانيات مصر الاقتصادية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيط بها• وسوف تظل فرصة مصر لتحقيق هذا الاقتصاد المعتمد على الذات فرصة ضئيلة للغاية الا اذا حدث أمران : ان تتغير الظروف الدولية التى ادت بمصر الى ما هى عليه الآن ، أو أن تحاول مصر ان تستغل بأقصى قدر ممكن ماتياح امامها استغلاله من تناقضات فيما بين القوى الدولية التى تحاول اخضاعها •

(جـ) وتهتم اتجاهات كبرى فى دراسات الاقتصاد السياسى الدولى بانعكاسات ازمة النظام الاقتصادى العالمى على دول العالم الثالث منذ بداية السبعينيات فاذا كان عقد الستينيات يسمى عقد التنمية وعدم الانحياز فان عقد السبعينيات يسمى عقد التبعية (٨٢) بعبارة أخرى فان هذا التحول الى المزيد من الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية فى مصر وما ترتب عليه من عواقب لا يقتصر على مصر وحدها بل ان مصر تعبر عن نمط عام شهدته عدد كبير من دول العالم الثالث ومن بينها بعض الدول العربية ولو بدرجات مختلفة « كما سنرى » (٨٣) • ولكن ظلت مصر اكثر النماذج حدة من حيث درجة وعواقب الاعتماد على الغرب • أى من الصعب ــ كما يقول البعض (٨٣) العثور على مثال واحد **لدولة أخرى حدث فيها هذا التحول بنفس الدرجة من العمق والشمول • فهل هذا مرده الى سمات** خاصة للاوضاع الداخلية المصرية ؟ •

من العرض السابق لهذه النماذج الثلاثة يتضح لنا أنه يندرج ضمن « العوامل الخارجية ما يلى » : قوى ضاغطة خارجية ، عوامل نظمية شاملة وخاصة حالة وطبيعة العلاقات بين القوتين الأعظم ، وحالة النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى • وجميع هذه النماذج تبين ان التغيرات فى السياسات المصرية ليست نتاج الفلسفة السياسية والاقتصادية للرئيس السادات فقط ولكن نتاج البيئة الخارجية » التى قد تضطر القائد الى اختيار مجموعة من بدائل دون أخرى ، بل ويظل النجاح فى تطبيق هذا البديل مرهونا أيضا ــ كما رأينا ــ بضغوط خارجية •

٢ ــ وتتعدد أيضا الزوايا التى تتناولها التحليلات التى تهتم بتفوق تأثير المتغيرات الداخلية •

(ا)فبعضها يكمل الاتجاهات الراديكالية التى ترى ان الدول النامية ليس لديها أية حرية فى الاختيار ــ لانها تقع تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لتأثيرات خارجية ، وذلك بالتركيز على توضيح كيف تم التحول الى سياسة الباب المفتوح وأن مرجع حدوثه كان تغير فى توازن القوى والمصالح الاجتماعية والاقتصادية على نحو ابرز نمو قوى اجتماعية جديدة ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة وبالقوى الضاغطة

الخارجية المؤثرة عليها • ومن ثم تبدأ احـدى الدراسـات الممثلة لهذا الاتجاه (٨٥) • بالقول ان : الانفتاح •• ظهر مـن خـلال عملية صراع اجتماعى تدخلت فى تحديد مسارها عوامل داخلية وخارجية عـديدة ••• وانه كان نتاجا طبيعيا لمحاولة القوى الرأسـمالية المحليـة والاجنبيـة استعادة المواقع التى اقصتها عنها ثورة يولية « •••• فالصراع مع القوى الرأسمالية وكبار المـلاك لم يكن ليتوقف بمجـرد صـدور » القرارات الاشتراكية حيث لم تكن هذه القرارات كافية فى حد ذاتها وبالاسـلوب الذى تمت به لتجريد هذه القوى من كل اسلحتها ، وقد حاولت هذه القوى استغلال الثغرات التى شابت عملية التحول الاجتماعى لتثبيت ما تبقى لها من مواقع وخاصة بعد عواقب هزيمة ١٩٦٧ على الكيان الاجتماعى وعلى العلاقات العربية ـ المصرية وعلى العلاقات مع السوفييت والتى معهـا أصبح الجو مهيئا من الناحية السياسية لعودة القـوى الرأسـمالية الى الساحة المصرية منذ (١٩٧١) ، حيث اصـبحت مصر مسـتعدة لقبـول الاستثمارات الاجنبية وذلك تحت ضغط قلة الموارد ، وهكذا بدأ ثم اكتمل المسار بقيام تحالف اجتماعى جـديد فى ظل طريق رأسـمالى للتنمية • وتمخض ذلك عن تطور ملموس فى القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى تمثل فى نمو الطبقة الرأسمالية ونمط الانتـاج الرأسـمالى بمعـدلات متسارعة منذ ما بعد ١٩٦٧ • ومن ثم فحين اعلنت سياسة الانفتاح كـان سندها الاجتماعى جاهزا • ومع هذه السياسة حدث التحول من رأسمالية الدولة القائدة المستقلة الى رأسمالية الـدولة التابعة التى تسـتند على تحالف قوى مألوف فى كثير من الدول النامية ، ألا وهـو التحـالف بين الرأسمالية المحلية والاجنبية والدولة •

ويتضح لنا مما سبق ان هذا الاتجاه يطرح انتقادا راديكاليا لفشل التطبيق الكامل للاشتراكية واثره على نتائج الصراع الاجتماعى على نحو يساعد ـ كما سنرى ـ على تفسير نجاح السادات فى اعادة هيكلة توجه نظام عبد الناصر •

(ب) واذا كان اتجاه السابق قد اثار بعض عواقب انجاز التجربة

الناصرية من منطلق معين محوره عدم تطبيقها الكامل للاشتراكية ، فان اتجاهات أخرى تثير بدورها نتائج انجاز هذه التجربة ولكن من منطلق آخر محوره الهجوم على التجربة الاشتراكية • وهنا تقع كتابات معظم المعلقين الغربيين ومنشورات هيئات المعونة الدولية والتى فسرت التحول فى السياسة الاقتصادية المصرية منذ سنة ١٩٧٠ والتى اضحت تمثل النقيض لسياسة الستينيات بالحاجة الى علاج عواقب تلك الأخيرة التى أدت الى حالة الانهيار التى وصل اليها الاقتصاد المصرى • ولقد ترجمت هذه الحالة نفسها فى العديد من المؤشرات مثل : انخفاض معدل الاستثمار ، انخفاض معدل الادخار مع عجز تدفقات الموارد الخارجية عن تعويض هذا الانخفاض ، فشل سياسة الاحلال محل الواردات فى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات وضخامة الانفاق العسكرى • لقد ازدادت عواقب هذا الانهيار — كما رأت هذه التحليلات — من جراء السياسات المصرية المغامرة فى الخارج والبعد عن الواقعية فى اسلوب المواجهة مع اسرائيل (٨٦) •

ويعبر عن هذا التصور تحليل « جون وتربرى » Waterbury للاقتصاد السياسى المصرى (٨٧) ، وينطلق (٨٨) من رفض القبول التام لفكر وتحليل التبعية الذى يركز على التأثير الكبير للنظام الدولى ، أى الذى ينكر وجود أى فرصة متاحة أمام الدول النامية للحركة المستقلة نظرا للضغوط الخارجية التى تتعرض لها وتعجز عن الحد من تأثيرها على ازماتها الانمائية ، بعبارة أخرى فهو يرفض منطلقات التبعية فى تفسير استمرار التلخلف ومن ثم يؤكدان **التبعية نتيجة وليست سببا ، أى هى نتيجة لعوامل داخلية من اهمها رؤية القيادة والاوضاع الاقتصادية •** ولهذا كله فهو يخلص فى تحليله النهائى (٨٩) الى رفض مقولة البعض بتأثير ظهور قوى جديدة سائدة فى مصر على توجهها نحو الانفتاح ، كما يرفض القول ان التبعية الخارجية لمصر هى التى تفسر فشل التجربة الاشتراكية ومن ثم التحول الى سياسات الحرية الاقتصادية ، ولذا أيضا فهويلقى بمسئولية وضع نهاية التحول الاشتراكى فى مصر على عاتق **القطاع العام الذى اثبت عدم كفاءته •**

(جـ) وعن التصور الذى يجمع خيوط هذه التفسيرات التى تختلف فى بؤر تركيزها وأولوياتها ، يمكن الاشارة الى ما يلى : —

١ — توضح القراءة المتعمقة لنماذج التفسيرات المختلفة السابقة أمرين : من ناحية يرجع الاختلاف فى اعطاء الاولوية لمجموعة من المتغيرات (داخلية أو خارجية)دون الأخرى الى اختلاف المنظور الذى ينطلق منه التحليل هل « التبعية Dependency ام المنظور الليبرالى (منظور التحديث) الذى يعترف بوجود علاقات اعتماد Dependence مبعث تفاقمها هو الاوضاع الداخلية •

ومن ناحية اخرى : يمكن ان نلحظ اعترافا — ولو ضمنيا — بوجود قدر من التفاعل بين المحددات الداخلية والخارجية •

٢ — وهكذا يجمب الا يؤدى الاهتمام بالتركيز على تفوق تأثير بعض هذه المحددات — الى خطأ الوقوع فى اسار النظرة الحتمية Deterministic view التى تعنى ان لاشىء غير هذه المحددات يؤثر على السياسة الخارجية • حيث انه اذا كانت الضغوط الخارجية تلعب دورا هاما فى حالة الدول النامية الا أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها أيضا • بل ان النسبة بين الفرص المتاحة وبين الضغوط المفروضة من الاطار المحيط قد تتغير انطلاقا من تغير عوامل داخلية مثل توافر القيادة القادرة على والراغبة فى التعبئة الحقيقية لمختلف الموارد المتاحة امام الدولة (٩٠) •

٣ — ولهذا وبالرغم من الاعتراف بالنجاح المحدود لتجارب التنمية فى هذه الدول وبتزايد حدة المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وبالرغم من الاعتراف أيضا بان التوازن بين الاهتمامات الخارجية (وخاصة الدور المستقل الذى يستند على الحماسة الايديولوجية) وبين الاهتمامات الداخلية (تزايد الحاح المشاكل الاقتصادية) قد تأثر بقوة لصالح الاخيرة وعلى حساب الاولى منذ السبعينيات (٩١) • الا أن هذا كله لا يمنع من القول (٩٢) : أن المشكلة الكبرى التى واجهت نظام السادات هى اتجاهه

بدرجة كبيرة للخارج بحثا عن الحلول فى حين كان من الأفضل النظر أيضا الى الداخل والعمل على تعبئة الموارد القومية تعبئة سليمة ، ذلك لأن رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة التكنولوجية الغربية لم يكن بمقدورها ان تحل العديد من المشاكل الجوهرية (الفساد ، اللامبالاه ، عدم الكفاءة، ضعف الديموقراطية ••)، بل أن هذه المشاكل حالت دون الاستفادة الكاملة من كل هذه العناصر •

ولا تعنى هذه الدعوة للبحث عن الحلول فى الداخل التقليل من اهمية تأثير الضغوط والعوامل الخارجية ، ومن ثم فهى لا تعنى أيضا القبول المطلق للاراء التى فسرت تحول مصر نحو الانفتاح بالحاجة الى مواجهة المشكلات الاقتصادية التى تراكمت نتيجة عواقب سياسة الانغلاق التى انتهجتها مصر قبل سنة ١٩٧٠ ، ذلك لان هذه السلبيات لم يكن مردها فقط والى هذه السياسة — كما يقول البعض — لان مصر لم تكن طوال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ مطلقة الحرية فى اختيار سياساتها ، ولكنها ومنذ سنة ١٩٦٧ بل ومنذ سنة ١٩٦٥ واجهت ضغوطا خارجية عديدة ساهمت فى اضعاف الاستقلالية وفى بروز تلك المشاكل التى استند اليها البعض — كما رأينا — فى تبرير التحول الى الانفتاح كسبيل لعلاج أوضاع اقتصادية داخلية وخارجية فاشلة •

ولهذا كله فانه عند تفسير التحول فى السياسة الخارجية المصرية وعند تقييم نتائج هذا التحول فى السبعينيات والذى ابرز اتفاعل بين نماذج الانفتاح وبين هذه السياسة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عدة متغيرات هامة فى تفاعلها معا ، وهى التى تم استخلاصها على ضوء المقارنة بين نتائج الدراسات حول اعادة هيكلة وتوجه وسلوك السياسات الخارجية لدول العالم الثالث •

وهى تتلخص كالآتى : خصائص القيادة بمعناها الواسع ، طبيعة التفاعلات غير المتكافئة بين الدول الكبرى والصغرى ، العلاقات بين القوتين الأعظم (٩٣) • ولقد اجتمع بالفعل التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات على السياسة الخارجية المصرية لنظام السادات بحيث لا يمكن

القول ان هذه السياسة كانت نتاج شخصية وفلسفة السادات فقط ؛ ولكنها جاءت نتيجة التفاعل بينها وبين أوضاع داخلية واقليمية وعالمية كانت قد بدأت فى التغير منذ سنة ١٩٦٧ حتى تبلورت وتجسدت مع بداية السبعينيات • ان القادة لا يتحركون فى فراغ ومن ثم فان تصوراتهم ومدركاتهم ونتائجها لاتنبع من فراغ أيضا ، ولكن تحدد الخصائص الهيكلية الداخلية والاقليمية والعالمية سمات البيئة التى يتحرك فى ظلها القائد ، كما ان طبيعة القيادة تؤثر بدورها على المناخ الذى نمارس فى ظله هذه الخصائص تأثيراتها • ويتضح هذا فى حالة مصر ـ السادات على النحو التالى الذى يساعدنا على تفسير اعادة الهيكلة بالمقارنة بسياسة نظام ناصر •

(ا) فعلى الصعيد الداخلى : نجد انه اذا كانت عدة قوى اجتماعية وسياسية قد قاومت تطبيق النموذج الاشتراكى فى ظل عبد الناصر ذاته الا أنها لم تحقق أهدافها فى تلك الفترة لأن المركز الرئاسى لم يأخذ جانبها • وعلى العكس فانه فى ظل السادات لم تكن ارادة المركز الرئاسى تتعارض مع مصالح هذه القوى التى كانت ضغوطها قد بدأت فى الظهور منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ أى حين بدأت الاوضاع المحيطة بنظام عبد الناصر فى التغير • ومن ثم فحينما اعلنت سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى (١٩٧٤) كانت اسايندها الاجتماعية والاقتصادية قائمة ومستعدة للقيام بدورها فى ظل عدم رسوخ القوى والمؤسسات التى خلفها نظام ناصر وعجزها عن فرض الاستمرار من بعده ، وفى ظل تبلور التغيرات الاقليمية (عواقب الثورة البترولية على نمط توزيع القوة وعلى مصادر ودرجة الصراع) والتغيرات العالمية (الانفراج) • ولقد ساعد التزايد فى أهمية القوى ذات المصالح المشتركة مع الغرب على اختراق نظام صنع السياسة المصرية والذى قامت به قوى خارجية هامة مثل المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية ، الحكومات الأجنبية على نحو أدى الى الاستنزاف المتزايد للقطاعات الاقتصادية الرائدة •

(ب) وفيما يتعلق بطبيعة التفاعلات غير المتكافئة بين الدول الكبرى

والصغرى فى ظل القطبية الثنائية فانه فى ظلها سرعـان ما تنتقـل الدول الصغرى من الشعور بالعرفان لما تقدمه لها الدولة العظمى الحليفة مـن مساعدات اقتصادية وعسكرية الى الشعور بالتبعية • ومـن ثم تتبلور نرايا فصم هذه العلاقات وخاصة اذا وجدت الدولة الصغرى ــ فرصـة تحقيق مكاسب من وراء التحول تجاه القوة العظمى الأخرى • وهذا مـا ادركه وفعله السادات • وساعده على ذلك التحول فى طبيعة العلاقة بين القوتين الأعظم فى هـذه الفترة وانعكاساتها على توازنهمـا فى المنطقة • هذا يقودنا الى المتغير التالى •

(جـ) ساعد مناخ الانفراج على تحول مصر نحو الولايات المتحدة الامريكية ، منذ نهاية حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وذلك بعد ان نجح السادات فى المناورة بين القوتين الأعظم فى الفترة التى شهدت الاعداد لتـأسيس هذا الانفراج (٧٠ ــ ٧٣) • واذا كان الاتحاد السوفيتى قـد اقتصر فى دوره بعد ٧٣ تجاه عملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بصـفة خاصة على اتخاذ مواقف رد الفعـل للوسـاطة الامريكية ، فـان هـذه المحدودية للدور السوفيتى لم ترجع فقط الى التطورات الداخلية فى مصر بصفة خاصة والتى سهلت من قيام الولايات المتحدة بـدور نشـط ولكن ترجع أيضا الى طبيعة اهداف وحسابات الاتحاد السوفيتى ذاتـه والتى بينت كيف ان التراجع فى الدور السوفيتى فى المنطقة انما كان تراجعـا محسوبا استند الى أمور عديدة من أهمها :

اولا : تضائل الاهمية الاستراتيجية لدول المواجهـة العربيـة بين اولويات السياسة السوفيتية نظرا التضاؤل اهميـة المنطقـة فى تحقيق الاحتياجات العسكرية السوفيتية بالمقارنة باهميتها خلال الستينيات ، فلقد تحول الاهتمام الاستراتيجى السوفيتى فى السبعينيات • الى منطقة المحيط الهندى ومنطقة الخليج •

ثانيا : حرص السوفيت على الحفاظ على الانفراج مـع الولايـات المتحدة • فحيث لم تعد المنطقة تحتل اهميتها السابقة فى الاستراتيجيـة السوفيتية اضحى الاتحاد السوفيتى مستعدا للتعاون مع الولايات المتحدة بحيث يترك لها حرية التحرك فى هذه المنطقة مقابل حصوله على مزايـا

استريتجية فى منـاطق أخـرى تحيط بهذه المنطقـة (اليمن الجنوبى ، اثيوبيا ، إنجولا ثم افغانستان) وأيضا فى سبيل الحصول على مزايـا اقتصادية من وراء دعم التعاون مع الغرب • وذلك فى وقت كان فيـه الاتحاد السوفيتى يعانى من مشاكل اقتصادية هامة (٩٤) •

فلقد كانت رغبة الاستعانة بالغرب لحل هذه المشاكل من أهـم القوى الدافعة ــ لدى الشرق ــ الى التحول نحو الانفراج (٩٥)• ومن هذا المنطلق ــ اى حرص السوفيت على عنصر التعاون فى المجال الاقتصادى والحد من التسلح الاستراتيجى أيضـا ــ يتضح الاختلاف الاساسى بين سياسة التعايش السلمى وسياسة الانفراج فى المنظور السوفيتى • فان الاهتمام السوفيتى بهـذا التعاون كسبيل اساسى لحل مشـاكل الاقتصادية ما كان يمكن ان يتبلور بدون التغيرات السياسية الهامة التى حدثت وادت الى انخفاض كبير فى توتر العلاقات السياسـية بـين الشرق والغرب (سياسـات بون فى الانتفتـاح على الشرق ، محورية الانفراج فى سياسة ادارة نيكسون) (٩٦) • وتظل هذه الحقيقة ــ اى حرص السوفيت على خدمة مصالحة بدعم التعاون الاقتصادى مع الغرب فى ظل الانفراج ــ صالحة لتفسير جانب هام من اسباب تراجع الـدور للسوفيتى فى مصر بصفة خاصـة • وذلك مـع الاخذ فى الاعتبـار ابعـاد التحليلات (٩٧) حول اختلاف الافتراضات التى انطلقت منهـا رؤية كل من القوتين الاعظم لسياسات الانفراج وخاصـة ما يتعلـق بسياسات الربط Linkage Politics بين الابعـاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية • فاذا كان ينكسون وكيسنجـر قد تمسكا بهـذا الربط حيث نظرا الى التعاون الاقتصادى مع الشرق كوسيلة لتحقيق مكاسـب سياسية اساسا وليس مجرد غايـة وهـدف لتحقيق مكاسب اقتصاديـة فقط ، واذا كان القادة السوفيت ــ على العكس ــ قد حرصوا على تأكيد الفصـل بين الابعـاد المختلفـة لسياسـات الانفراج ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه الاهداف والمكاسب الاقتصادية تحوز الاولوية النسبية على نظائرها السياسية لديهم ، الا ان خبرة النصف الاول من السبعينـات توضح ان الولايات المتحدة قـد نجحت فى استغلال رغبة الشرق فى دعم

الابعاد المختلفة للتعاون الاقتصادى (التجـــارة ، القروض ، نقـــل التكنولوجية) للحصول على تنازلات سياسية كثمن لهـذا الدعم وذلـك باغراء السوفيت بالتفاهم حول القضايا التى تهدد استقرار العلاقـات بين القوتين الاعظم (وخاصـة الشرق الاوسط ، الهند الصينية ، التسلح الاستراتيجى) (٩٨) ولكن وبعد ان ازدادت منذ سنة ١٩٧٤ قيـــود الكونجرس الامريكى على التعاون الاقتصادى مع الشرق سرعـان مـا برز عــدم استعداد السوفيت لدفــع الثمن السياسى لهـذا التعاون مهمـا بلغت أهمية • ومن هذ الغى سنة ١٩٧٥ الاتفاق التجارى الهـام الذى عقد بين القوتين الاعظم فى اكتوبـر سنة ١٩٧٢ والذى كان يعـد حجر الزاوية فى البعــد الاقتصادى للانفراج (٩٩) • وبدأت «السياسات المغامرة » السوفيتية فى افريقيا والتى عرضت الانفراج لازمته الخطيرة خلال النصف الثانى من السبعينيـات والتى وصلت الى قمتهـا مـع غزو افغنانستان ، والتى اثارت كل الانتقادات لـدى فعالية سياسات الربط ، ومن ثم قادت الى العودة الى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الامريكية على الاتحاد السوفيتى • وظل التراجع المحسوب للـــدور السوفيتى فى المنطقة واضحـا بالرغم من نشاطه فى منـاطق اخـرى • ويعود هذا ــ كمـا سبقت الاشارة الى تضاؤل أهميتها فى الاستراتجية السوفيتية بالمقارنة بهذه المناطق •

(د) اما عن الاطار الاقليمى الذى تحركت فى ظله مصر السادات وكانت جزأ من تفاعلاته : فلقد اتسم بعدة خصائص يمكن ان تساعدنى فهم تراجع الدور المصرى القيادى الذى سبق واينع منذ منتصـــف الخمسينيات ، وفى فهم نمط العلاقات المصرية العربيـة • ومن أهـــم المتغيرات التى شكلت هـذه الخصائص فى عقـد السبعينيـات أو التى انبثقت عنهـا أهم هـذه الخصائص متغير الثروة البترولية الـــذى غير فى توجهـات النظـام العربى والمجتمعات العربيـة عـلى حد سواء فلقـد كان هذا المتغير وراء التغير فى نمط توزيـع القوة والقيادة (من نمط احادى يتمحور حول مصر الى نمط تنتشر وتتعدد فيه مراكز القوة المؤثرة) ومصادرها (اختلاف الاهمية النسبية للقـوة العســكرية

والسياسية مـع بروز أهمية القوة الاقتصادية المالية بصفة خاصـة) •
كمـا كانت الثروة البترولية وراء التغير فى مصادر الصراعـات فى المنطقة ودرجة اشتدادهـا : فلقـدتغلبت التوجهـات البراجماتية على الحماسـة الايديولوجية سواء على صعيد المواجهـة مـع اسرائيـل حيث برزت اتجاهات التسوية السلمية والتفاوضية ، او على صـعيد العلاقات العربية ــ العربيـة ذاتهـا حيث اهتزت الحدود الفاصـلة بين ما يسمى المعسكر الراديكالى والمعسكر المحافظ ، أو على صـعيد العلاقات مع القوتين الاعظم حيث تغلبت المرونة وروح الحوار مـع كل من القوتين بدلا من الاستقطاب الثنائى الحاد للمنطقة بينهمـا والـذى سبق وانقسمت معه الدول العربية بين اما مؤيـد للسوفيت أو مؤيـد للولايات المتحدة فقط • ومن ثـم لـم تعـد مصر هى حلقـة الوصل الوحيدة بين القوتين وبين الدول العربيـة ، كما لـم تعد مركز القـوة المؤثرة الوحيدة (١٠٠) •

خلاصة القول ان بعض الظروف (الانفراج) التى احاطت بالسادات سهلت لـه اختيار طريق اعادة هيكلة وتوجه السياسـة المصريـة ؛ كما ان مدركاته لكيفية مواجهـة بعض الظروف الاخـرى (تأزم الاوضاع الاقتصادية الداخلية واحجام الدول العربيـة عن تقديم المسـاعدة المناسبة) هى التى دفعته الى هذا الاختيار • كمـا ان بعض الظروف الاخرى (الضغوط الخارجيـة المتعددة المصادر والتى استغلت نمـو قوى اجتماعية واقتصادية جديدة ذات مصالح متشابكة مـع مصالحها)• دفعت به فى طريق هـذا الخيار بدون حسابات مسبقة أو استراتيجيات محددة كان يمكنهـا ان تساهم فى تقليص الاثار السلبيـة للانفتـاح وتجعله قناة ايجابيـة •

ان حالة السياسة المصرية فى ظل نظام السادات انمـا تقدم مثالا صارخـا لاحدى دول العالم الثالث التى عاشت جميعها ــ ولكن بدرجات مختلفة ــ عقـد التبعية الذى واجهت خلاله شبكة من التأثيرات المتبادلة

المتداخلة بين اوضـــاع التبعية الاقتصادية وبين قرارات السياســــات العليـــا •

وفى نفس الوقت الذى يستمر فيه الجدل بين مؤيدى استراتيجيات التنميـــة المختلفة : اى التنميـــة بالانتشار ، التنميـــة المستقلة ، وفى وفى نفس الوقت الذى يتضح فيه اجماع الدول الناميـــة والغربـــين المعتدلين حول العواقب السلبية للاوضـــاع الراهنة للتجارة الدولية ، وحركة رؤوس الاموال ، الا انه يستمر ــ من ناحية اخـــرى ــ تكالب الدول النامية على المعونات والفروض الخارجية وعلى اجتـــــــذاب الاستثمارات الاجنبية • ويثير هـــذا الوضع التساؤلات والشكوك حول الامكانيـــات الفعليـــة لتطبيق نموذج التنميـــة المستقلة الذى يرتكن على الذات مـــع تطويـــر انماط علاقات « رشيدة » مع الخارج ، كمـــا يقود هـــذا الوضع الى ضرورة الاهتمام بتأثير حالة توازن القـــوى عـــلى المستوى العالمى وعلى المستوى القومى (داخل الدول النامية) والتى لا زالت تفرض استمرار نموذج التنمية التابعة (١٠٢) • ومن ثم ضرورة الاجابة على التساؤل التالى : ما هى الظروف العالميـــة والاقليميـــة والقوميـــة التى يمكن فى ظلهـــا ان تخرج دول العالم الثالث من ازمة التنميـــة وما يرتبط بهـــا من انعكاســـات على سياساتهـــا الخارجيـــة وعلى مصيرهـــا كله ان هـــذا التساؤل ينطلق من واقـــع رؤية محددة لوضع العالم الثالث فى النظـــام الدولى • وهى الرؤية التى ترفض القاء مسئولية كل مشاكله على النظام الدولى فقط (كمـــا يفعل المتطرفون من ابنائه) أو على الاوضـــاع الداخليـــة فى دولة فقط (كما يفعل المطرفون الغربيون) ولكن التى تعترف بحقيقة العلاقات التبادلية التداخلية بين تأثيرات العامـــل الخارجى والعامـــل الداخلى على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ومن ثم على وضعهم فى النظام الدولى (١٠٣) والاجابة على التساؤل المطروح عاليـــا تحتاج وقفة اخـــرى ولكنهـــا ضرورية حتى

يمكن استشراف البدائل المتاحة والممكنة امام مصر للتخلص من نموذج التعبئة التابعة للموارد ولعلاج عواقبه على السيـــة الخارجية المصرية وذلك انطلاقا من الافتراض النظـرى الاساسى للدراســة الا وهـو وجود علاقــة حيوية بين نموذج التنميــة (وما أرتبط به من اساليب تعبئة الموارد) وبين توجه وسلوك السياســة الخارجية فى دول العــالم الثالث .

الهوامش

(١) Charles F. Herman, Maurice East : Introduction (in) M. East, S. Salmore, G. Herman (eds) : Why Nations act ? Sage Publications, London, 1978. pp. 11 - 24.

ولزيد من التفصيل حول أهم افتراضـــات وخصائص هـــذا البعد والتى يتضح منها انها تثير كل ابعاد مفهوم القوة والمصلحة القومية انظـر عـلى على سبيل المثال :

— M. East : National attributes and Foreign Policy. (in) Ibid : pp. 124 - 137.

— James Kean, Pat McGowan : National attributes and Foreign Policy Behavior. (in) P. McGowan (ed) : Sage International Year Book of Foreign Policy Studies Vol. 1, Sage Publication. pp. 223 - 230.

— Klauss Knorr : Notes on the Analysis of National Capabilities. (in) J. Roseneau, Vincent Davis, M. East (eds) : The analysis of International Politics. Free Press, 1972. pp. 182 - 185.

— Michael Sullivan : International Relations Theories and evidence. Prentice Hall, 1976. pp. 103 - 110.

(٢) J. Kean, P. McGowan : op. cit. p. 226.

(٣) C. Claphan : Conclusion : Comparative Foreign Policy and developing states. (in). C. Claphan, W. Wallace (eds) : Foreign Policy Making in developing states. Westmed, Saxon House, 1977. p. 169.

(٤) Bakgat Korany, Ali E. Hillal Dessouki (eds) : The Foreign Policies of Arab States. West view Press, AUCP, 1984. pp. 5 - 8.

— Bahgat Korany : The Findings, The Two Asian Giants, and decision - Making Theory. (in) B. Kovany (ed) : How Foreign Policy decisions are made in the Third World West View, 1984. pp. 168 - 172.

— B. Korany : Les Modèles de Politique Etrangère et leur Pertinence empirique pour les acteurs du Tiers Monde. Critique et contre proposition. (in) Philippe Braillard (ed) : Théories des relations internationales, Presses Universitaires de France, 1977. pp. 152 - 157.

(٥) Cristopher Hill; Theories of Foreign Policy Making for developing countries. (in) C. Claphan, W. Wallace (eds) : op. cit. pp. 1 - 11.

(٦) Gharles W. Kegley, Jr; Pat. Mc. Gowan : Political Economy and the Study of Foreign Policy (in) C. Kegley, P. McGowan (eds) : The Political Economy of Foreign Policy Behavior. Sage Publication, London, 1981. pp. 7 - 20.

(٧) حول ابعاد الاختلاف بين المنظور التقليدى لسياسات القوى وبين واحد من أحدث منظورات دراسة العلاقات الدولية وذلك من كيفية تناول كل منهما لوضع ونتائج المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تطور النظام الدولى : انظر ·

د · نادية محمود مصطفى : نظرية العلاقات الدولية والدعوة الى منظور جديد · السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٨٥ · ص ٦٢ - ٦٧ ·

(٨) B. Korany, A.E.H. Deessouki : op. cit. P. 15.

(٩) اثار هذا المحور في الدراسة الكثير من التساؤلات حول ضرورة الاستعانة « ببعض المناهج الميكروكزمية الخاصة بدراسة التوجهات والتى تظهر في الادب الخاص بالمنظومة الذهنية Cognitive Map أو الشفرة العملية Operational Code · وبالرغم من الاعتراف باهميتها الا ان تطبيقها يحتاج الى تفصيل ليس موضعه هذه الدراسة ·

(١٠) B. Korany : Les Modèles de Politique Etrangère... op. cit. pp. 160 - 166.

(١١) كان الرئيس السادات يعد مركز صنع واتخاذ القرار الخارجى · حول عملية صنع القرار والهيكل السياسى الداخلى في مصر خلال السبعينيات انظر :

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics : The Foreign Policy of Egypt (in) B. Korany, A.E.H. Dessouki (eds) : op. cit. pp. ?? 131 - 135.

واذا كانت أهم المصادر الداخلية للسياسة الخارجية تتلخص في الخصائص - الشخصية للقيادة وهيكل وعملية القرار وطبيعة النظام السياسى واخيرا الخصائص القومية فان تركيز هذه الدراسة على تحليل التفاعل بين توجه المركز الرئاسى وبين ما تفرضه تأثيرات الخصائص القومية (بالمعنى السابق تحديدة) يعنى ان الدراسة قد اختارت زاوية خاصة ننظر من خلالها للمصادر الداخلية على النحو الذى يتفق والمنطلق النظرى لها · هذا فضلا بالطبع عن الاهتمام بالمصار الخارجية النابعة من النظام الدولى - كما نرى ·

(١٢) B. Korany; A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 8.

(١٣) Low Folitics, High Folitics.

حول مدلول هذين المصطلحين انظر : د·نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٦٣ ·

(١٣) John Waterbury : Egypt, Burdens of the Past; Options for the Future. Hanover N.H. : American University Field Staff, 1976. Introduction).

(١٤) A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 129.

(١٥) Ibid : p. 119.

(١٦) J. Waterbury : op. cit. p. 1.

(١٧) Michel Chatelux : Stratégies pour le Moyen Orient.

ـ كذلك انظر حول فكرة « الواقعية السياسية » والعوامل التى ساهمت في ابرازها :

جميل مطر ، د · على الدين هلال : النظام الاقليمى العربى · مركز دراسات الوحدة العربية ، بددت ، ط ١ سنة ١٩٧٩ · ص ٨٢ ـ ٨٣ ·

(١٨) B. Korany : Under development and Foreign Policy Change : Sadat's Egypt in Comparative Perspective Canadian Political Science Association Meeting. Halifax, Nova Scotia, May 1981. pp. 20 - 21

(١٩) د·بهجت قرنى : المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية · **السياسة الدولية** ، يولية ١٩٨٢ ، ص ١٣٨ ·

(٢٠) تتطلب دراسة توجه الرئيس السادات تحليلا لبعض أهم تصريحاته وخطبه المتتالية · ولا يتسع نطاق هذه الدراسة لهذه العملية · ومن ثم تم الرجوع الى بعض المصادر غير المباشرة التى تناولت المنعطفات الهامة في التوجه ·

(٢١) A.E.H. Dessouki : op. cit. pp. 123 - 124.

(٢٢) تثور هنا بعض التساؤلات ـ التى لا يتسع للاجابة عليها حجم الدراسة مثل : كيف كان السادات يدرك طبيعة عملية التنمية واهدافها واساليبها وكيفية توزيع عوائدها واعبائها ؟ كيف ادرك عواقب التنمية التابعة بالنسبة لاستقلالية القرار المصرى ؟ هل كان هذا النمط من التنمية سبيله الاساسى للاستمرار في السلطة ام لاحياء الاقتصاد المصرى ليكون ـ من جديد ركيزة لدور مستقل ؟ · وتبرز هذه التساؤلات من ثنايا علامات لاستفهام حول مدى مصداقيته التصريحات في التعبير عن التوجه والاهداف الحقيقية وحول العلاقة بين الادراك والسلوك وحول عواقب سوء الادراك بالنسبة لنتائج السلوك ·

(٢٣) J. Waterbury : op. cit. (Introduction).

(٢٤) J. Waterbury : The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of two regimes. New Jersey Princeton University Press, 1983 pp. 124 - 127.

(٢٥) Ibid : pp. 127 - 128.

(٢٦) نقلا عن د٠بهجت قرنى : مرجع سابق ٠ ص ١٣٩ ٠

(٢٧) نقلا عن د٠رمزى زكى : الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية
بحيث مقدم الى « المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين » حول : الازمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلاد النامية مع اشارة خاصة لمصر ٠ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٠ القاهرة ، نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، ص ٨ - ٩ ٠

(٢٨) A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 125.

انظر مزيد من التفصيل في

A.E.H. Dessouki : The Politics of income distribution in Egypt. (in) Gouda Abdel-fihalek, R. Tignor (eds) : The Political Economy of income Distribution in Egypt. Holmes and Meir, New York. 1982. pp. 55 - 87.

(٢٩) J. Waterbury : Egypt... op. cit. pp. 207 - 208.

(٣٠) A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... : op. cit. pp. 129 - 130.

(٣١) Ibid : pp. 130 - 131.

(٣٢) حول أهمية السلوك في دراسة السياسة الخارجية وحول معايير تصنيف انماطه : انظر :

— Charles Herman : Foreign Policy Behavior that which is to be explained. (in) C. Herman, M. East (eds). op. cit. pp. 32-44.

(٣٣) حول استخدام نوعين من المؤشرات الكمية لقياس السلوك التاسع مع التطبيق على مصر (١٩٦٧ - ١٩٧٦) انظر :

B. Korany : Dépendance Financiaire et comportement internationale. Revue Française de Sciences Politiques. No. 6, 1978. pp. 1074 - 1084.

(٣٤) حول العلاقة بين التبعية وبين سلوك السياسة الخارجية انظر :

د • محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية • دار بروفيشنال للنشر • القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٣ – ١٧٦ •

(٣٥) د • رمزى زكى : مرجع سابق • ص ٧ – ٨ •

(٣٦) A.E.H. Dessouki: Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy. Social Problems, Vo. 28. No. 4, 1981. p. 410.

وحول مزيد من التفصيل عن الاجراءات والخطوات التدريجية للتحول نحو مزيد من الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية انظر :

— Ibid: pp. 411 - 412.

— J. Waterbury: The Egypt of Nasser and Sadat... op. cit. pp. 128 - 131.

(٣٧) A.E.H. Dessouki: The Primacy of Economics... op. cit. pp. 135 - 139.

— J. Waterbury: op. cit. pp. 392 - 393, p. 399.

(٣٨) B. Korany: Dépendance Financiere... op. cit. pp. 1084-1087.

(٣٩) B. Korany: Underdevelopment and Foreign Policy... op. cit. pp. 12 - 17.

(٤٠) J. Waterbury: op. cit. pp. 415 - 416.

(٤١) د نادية محمود مصطفى : دور القوتين الاعظم في حل الصراع العربى الاسرائيلى واثرة على العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ – ١٩٧٣)في د•ودودق بدران ، د • نادية محمود مصطفى : القوتان الاعظم والعلاقات المصرية العربية • بحث قدم في الندوة التى نظمها قسم العلوم السياسية حول (مصر والوطن العربى) فبراير ١٩٨٤ • كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ص ٧٠ – ٧٥ •

(٤٢) انظر : دراسة د • ودودة بدران حول سياسة عبد الناصر منذ ما بعد ١٩٦٧ وخاصة ما يتعلق بتهدئة مناخ العلاقات مع الدول العربية المحافظة ، تلمس طريق الحوار مع واشنطن ، الاتجاه نحو التسوية السلمية مع اسرائيل (قبول مبادرة روجرز) •

(٤٣) د • رمزى زكى : مرجع سابق • ص ٩ •

J. Waterbury : op. cit. pp. 130 - 139.

(٤٤) عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية دار المستقبل العربى · القاهرة ، ١٩٨٢ ·

(٤٥) Osama Hamed : Egypt's Open Door Economic Policy : and attempt at Economic integration in the Middle East. International Journal of Middle East Studies. Vo. 13, No. 1, 1981. pp. 4 - 6.

— J. Waterbury : op. cit. p. 416.

· حول مزيد من التفصيل عن دور الاموال الخليجية تجاه أزمة الدين الخارجى المصرى (٧٥ ـ ١٩٧٦) : انظر : عادل حسين ·· مرجع سابق · ص ١٥٥ ـ ٢٥٥ ·

(٤٦) J. Waterbury : op. cit. p. 417, p. 421.

ـ د · جلال أمين : التحول الى الانفتاح : العوامل الخارجية (في) د · جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل · المركز العربى للبحث والنشر · القاهرة ، ١٩٨٢ · ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ·

(٤٧) عادل حسين مرجع سابق : ص ٢٠٠ ·

(٤٨) A.E.H. Dessouki Policy Makingin Egypt... op. cit. pp. 413 - 414.

(٤٩) J. Waterbury : op. cit. pp. 394 - 395, p. 398, p. 400, 403.

— A.E.H. Dessouki : Egypt and the Great Powers (1973 - 1981). Institute of Developing Economies. Tokyo, Japan, 1983. pp. 28 - 66.

(٥٠) B. Korany : Underdevelopment and Foreign Policy Change. op. cit. p. 27.

(٥١) B. Korany : Dèpendance Financière... op. cit. 1084 - p. 5.

(٥٢) A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics. op. cit. p. 136.

(٥٣) J. Waterbury : op. cit. p. 410 - 412.

(٥٤) د · جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٠ ـ ١١١ ·

(٥٥) A.E.H. Dessouki : op. cit. pp. 140 - 142.

(٥٦) Ibid : pp. 139 - 140.

(٥٧) J. Waterbury : op. cit. pp. 401 - 402.

(٥٨) Donald Brown : Egypt and the U.S. Collaboration in Economic Development. Middle East Journal, Vo. 35, No. 1, 1981. p. 8.

(٥٩) حول حجم وتوزيــع هذه المســاعدات على المجالات المختلفــة انظر :

— Donald Brown : op cit. pp. 8 - 14.

— Marvin G. Weinbaum : Politics and Development in Foriegn Aid : US Economic Assistance to Egypt (1975 - 1982). **Middle East Journal.** Vo 37, No. 4, 1983. pp. 636 - 655.

- وحول دور الوكالة الامريكية للتنمية الدولية فى مصر انظر :

Stanely Reed : Dateline Cairo «Shaken Pillar. Foreign Policy. Vo. 45, 1981, 1982 pp. 176 - 179.

ـ وحول التطور في عدد من المؤاشرات الاقتصاديــة التى تبرز مــدى التحول نحو احادية الاعتماد على الغرب (١٩٧١ ـ ١٩٨١) انظـر :

د • بهجت قرنى : مرجع سابق : ص ١٤١ ـ ١٤٢ •

(٦٠) J. Waterbury : op. cit. p. 207.

ـ عادل حسين : ص ١٨٩ ـ ١٩٠ •

(٦١) د • جلال أمين : مرجع سابق • ص ٩٨ ـ ٩٩ •

(٦٢) المرجع السابق : ص ١١١ •

عادل حسين : ص ١٧٤ ـ ١٧٦ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ •

(٦٣) المرجع السابق : ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ •

(٦٤) المرجع الســابق ص ٢٦٢ •

(٦٥) A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics. op. cit. p. 141.

(٦٦) عادل حسين : مرجع سابق • ص ٥١٣ •

(٦٧) د • بهجت قرنى : مرجع سابق : ص ١٤٢ •

(٦٨) B. Korany : Underdevelopment and Foreign Policy Change : op. cit. p. 19.

(٦٩) C. Herman, M. East. OP. cit. pp. 7 - 23.

(٧٠) J. Waterbury : op. cit. pp. 22 - 27.

(٧١) Ibid : pp. 38 - 39.

(٧٢) Donald Brown : op .cit. pp. 6 - 7.

(٧٣) Marvin G. Weinbaum : Dependent development and U.S. Economic Aid to Egypt. International Journal of Middle East Studies. May 1986. pp. 119 - 120.

(٧٤) د · بهجت قرنى : مرجع سابق ص ١٤٣

كذلك انظر :

Marie Christine Aulas : Egypt Confronts Peace. Merip Reports. Vo. 31, No. 9, November 1978. pp. 3 - 11.

(٧٥) د · رمزى زكى : مرجع سابق ص ١٤

(٧٦) د · بهجت قرنى : مرجع سابق ص ١٤٣ ·

كذلك انظر : د · جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٢ ـ ١١٣ ·

(٧٧) A.E.H. Dessouki : Policy Making in Egypt... op. cit. : pp. 412 - 414.

(٧٨) Galal Amin : External Factors in the Reorientation of Egypt's Economic Policy. (in) Malcolm Kerr, El Sayed Yassin (eds) : Rich and Poor States in the Middle East. 1982. pp. 285 - 286.

(٧٩) Ibid : pp. 30 - 301.

(٨٠) Ibid : pp. 303 - 309.

(٨١) د جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٩ ـ ١٢٠ ·

(٨٢) C. Diaphan : OP. cit. pp. 169 - 170.

(٨٣) يجدر الاشارة الى ان الاتجاه القوى نحو الغرب للحصول على مزيد من القروض ولجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا ولتنشيط المبادلات التجارية لم يقتصر على دول العالم الثالث فقط ولكن عرفته أيضا خلال السبعينيات دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى وان اختلفت بالطبع الدوافع والنتائج · انظر على سبيل المثال :

Michael Montias : Observations on Trends in East-West Trade in the 1970's (in) Steven Bethlen, Ivan Volgyves (eds) : Europe and the Superpowers. Westview Replica Edition. 1985. pp. 129 - 140.

(٨٤) د جلال أمين : مرجـع سابق : ص ٩٢ ـ ٩٣ ·

(٨٥) د · ابراهيم العيسوى : التحول الى الانفتـاح : العوامل الداخليـة (في) · د · جودة عبد الخالق (محرر) : مرجع سابق ص ٧١ ـ ٨٩ ·

(٨٦) د · جلال أمين : مرجع سابق ص ٩٣ ـ ٩٥ ·

(٨٧) J. Waterbury : op. cit. pp. 20 - 40.

(٨٨) Ibid : pp. 3 - 5.

(٨٩) Ibid : pp. 432 - 433.

(٩٠) B. Korany, A.E.H. Dessouki : The Global System and Arab Foreign Policies : The Primacy of constraints. (in) B. Korany, A.E.H. Dessouki (eds) : op. cit. p. 35.

(٩١) A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... op. cit. p. 125.

(٩٢) A.E.H. Dessouki : Policy Making... op. cit. pp. 415-416.

(٩٣) A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... op. cit. p. 121.

(٩٤) د · ودودة بدران : دور القوتين الاعظم في حل الصراع العـــربى الاسرائيلى واثره على العلاقات المصرية العربيـة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) · في · د · ودودة بدران ، د · نادية محمود مصطفى · مرجع سابق · ص ٩٦ ـ

(٩٥) Joan Edelmon Spero : The Politics of International Economic Relations. St. Martin's Press, New York, 1981 (2' edition). pp. 297 - 300.

(٩٦) Franklyn D. Holzman, Robert legvold : The Economics and Politics of East-West Relations. (in) Fred Bergsten, Lawrence Krause (eds) : World Politics and International Economics. Brookings Institute, Wasthington, D. C., 1975. P. 296.

(٩٧) انظر ملخصنا لبعض أهم هذه التحليلات فى : د٠نادية محمود مصطفى : القوتان الاعظم والعالم الثالث (من الحرب الباردة الى الحرب الباردة مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ٠ عدد يوليه ـ اكتوبر سنة ١٩٨٦ ٠) ص

(٩٨) F. Holzman, R. Legvold : op. cit. pp. 294 - 295.

وحول مزيد من التفصيل عن مدى انطباق الانفراج من عدمه على تنافس القوتين الاعظم في الشرق الاوسط ٠انظر : د ٠ نادية محمود مصطفى النظام الدولى السائد والنظام الاقليمى العربى (في) د ٠ ودودة بدران ، ٠٠نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٢٠ ـ ٢٧ ٠

(٩٩) J.E. Spero : op. cit. pp. 314 - 319.

(١٠٠) حول تحليل تفصيلى لهذه الخصائص ومدلولها بالنسبه للسياسة المصرية انظر على سبيل المثال :

Paul C. Noble. The Arab System : Opportunities, Constraints, Pressures. (in) B. Korany, A. Dessouki (eds) : op. cit. pp. 50 - 67.

(١٠١) فعلى سبيل المثال استطاعت دول شرق أوربا ـ ما عدا بولندا ـ تحكم وتسيطر على حجم الدين الخارجى بعد ان تضاعف ما يقرب من ثلاث مرات خلال النصف الثانى من السبعينيات ٠

(١٠٢) عادل حسين : مرجع سابق ٠ ص ٢٨٣ ـ ٢٩٩ ، ص ص ٣٣٠ ـ ٣٥٥ ٠

(١٠٣) من الاعمال الهامة المثلة لهذه النظرة التوفيقية انظر :

Robert L. Rothstein : The Weak in the Worlb of the Strang The deve loping Countries in The I. nternationa sgolem. Columbia Universitg Press, Now York, 1977).



تعقيب

د٠عبد المنعم سعيد

مقدمــة :

اعتقد انكم تشاركونى حقيقة الثلاث ايــام الممتعة الماضــية التى عشنا فيها نوعا من الاثارة الفكرية التى عبرنا فيها معا ورغم المناقشات المستفيضة بسلامة ويسر عبر مساحة زمنية تزيد عن اثنى عشر قرنا مــن الزمان ، استخلصنا فيها طبيعة العلاقة الجدلية بين النظــام الــدولى والظروف الداخلية فى مصر وانعكاس ذلك على سياستها الخارجية لمصر خلافة كانت أو سلطة أو ولاية أو دولة كاملة الاركان والابعاد ٠

ويبدو اننا فى هذه الجلسة قد وصلنا الى نتطة الذروة بمناقشة ورقة د٠نادية مصطفى عن مرحلة السادات ٠ ولعلى لا أخفى عليكم أننى كنت متشائما قبل الندوة حول محتوى الورقة ونتائجها فالجدل المصرى حول السياسة عامة والسياسة الخارجية خاصة أصبح أشبه بحوار الصم الذين لا يكفون عن الصياح دون جدوى لانهم فقدوا اللغة المشتركة فضلا عن أسلوب التحليل ومناهجة ٠ والآن فأننى أشعر أن الزملاء الذين قدموا أوراقهم قدموا معها الكثير من المعلومات حول موضوع الندوة بأصالة وعمق ، كذلك جعلتنا المناقشات التى أثيرت نجمع خيوطا بــدت ممزقة ومشتته ومبعثرة ٠ بل لعلنا وسط هذا كله ــ وياللدهشة ــ ربما نصــل أخيرا وحقا الى وجود أنماط للسياسة الخارجية المصرية ٠

ولا تختلف ورقة د٠نادية مصطفى عن باقى الاوراق الاخــرى فى أصالتها وعمقها والبحث المستمر عن الحقيقــة ٠ ولكن اســمحوا لى أن أضيف :

١ ــ ان الباحثة تكتب عن فترة نعيش فيها جميعا ، ونستظل بظلها

ونتعامل معها ، والاهم أن أدبا شعبيا وفوكلورا قد تكون حولها لا يعرف التمايز والنسبية ، وانما يدور فى دائرة الاخلاق ، فالسادات اما نبى أو خائن ، قديس أو عميل •

٢ ـ ان الباحثة ـ ونحن أيضا ـ جزء من العملية التاريخية للمرحلة الساداتية ، تأثرنا فيها بصدمة الصلح مع اسرائيل ، وطالنا الانفتاح فيها بالوعود والوعيد ، وكلاهما يدفع بلا رحمة الى رحى الاستقطاب الدائر فى مجتمعنا حول هذه المرحلة • وبحق ، فـان الباحثة تجاوزت النقطتين بموضوعية وحياد ، فالقارىء لبحثها لا يسعه الا الاعجـاب بروح البحث وجديته • ولذلك فان كل تناول له لابد وان يرتفع الى هذا المستوى من الجدية ، خاصة وانها حرصت منذ البداية وعلى خـلاف بحثها ان تؤكد لنا أن بحثها المقدم للندوة هو « الصياغة الاولى » • ومن ثم فانه يسعدنى ان أشارك معها ومعكم بثلاث مجموعات من النقـاط فى الصياغة الثانية للورقة •

المجموعة الاولى شكلية • وتدور حول ثلاث نقاط : الاولى ، تتعلق بالعنوان ، فالسياسة الخارجية تكون لوحدة سياسية تتفاعل مع عالمها ، ولا يصح أن تكون لاحد سبلها وهو التبعئة التابعة للموارد • لمـاذا لا يكون العنوان حتى ولو بدافع الاتساق مماثلا لبحث د•ودودة بدران، فيكون فى حالتنا هذه « سياسات تعبئة الموارد السياسية الخارجيـة لنظام السادات » • وتتعلق النقطة الثانية بالبناء المعمـارى للبحث ، وأقصد بذلك تقسيماته الرئيسية والفرعية • فالباحثة تعطينا الانطباع بأن بحثها ينقسم الى جزئين • الاول نظرى والثانى تطبيقى • ولكننا نجد عنونا معلقا فى البحث تحت عنوان (ثالثا ـ التفسير •••) يختلط فيه النظرية بالتطبيق ، وأحسبه يصلح جزءا ثالثا لحما ودما وان كان ذلك يمكن أن يحافظ على الاتزان البنائى للبحث ، وكذلك يجب اجـراء تعديلات مماثلة ، وربما وفق أى من الانساق المتسقة والمتفق عليها فى العلوم الاجتماعية ، وذلك بالنسبة للتعريفات الداخلية فى كل جـزء • فالباحثة تستخدم أولا وثانيا ••• الخ بحرية شديدة حتى تختلط مـع

الارقام (١) ، (٢) والحروف أ ، ب .. الخ ، وهذا يجعل القارىء يفقد طريقه بين أروقة وحجرات هيكلها البحثى . ولا اعتقد أن الباحثة سوف تخالفنى ان اعادة النظر فى بعض العناوين ومما يجب وما لا يجب ان يوضع تحته سوف تضيف الى سهولة قراءة البحث وسيولته . وتدور النقطة الثالثة حول ضرورة اعادة الصياغة ، فلسابق معرفتى وقراءتى لابحاث أخرى للباحثة فان قدرتها على الجمع بين السلاسلة والعمق محمودة . ولاجد سببا لا يكون هذا البحث مثيلا لسابقيه .

وتتمحور المجموعة الثانية من النقاط حول ثلاث نقاط نظرية . وتنصرف الاولى الى العلاقة بين الحديث من نظريات السياسة الخارجية وقديمها . فأخشى ما أخشاه ان نقع جميعا فى فخ المقولة الزائفة عن النبيذ القديم الذى يوضع فى زجاجات جديدة ، فنحسبه جديدا لمجرد التغيير الفاقع فى لون الزجاجات أو العلامات الملتصقة بها . فالمنظور الذى تسميه الباحثة أكثر حداثة وهو الاقتصاد السياسى للسياسة الخارجية ، ومنظور الخصائص القومية لا يزيدان فى جوهرهما عن منهج القوة التقليدى الزائع فى علم العلاقات الدولية والذى وضع أسسه هانز مورجانثو فى الطبعة الاولى من كتابه « السياسة بين الامم » فالدول أبدا وأبدا تبحث عن مزيد من القوة سواء عن طريق تعبئة قدراتها الذاتية ومنها الاقتصادية أو الحصول على مزيد منها بالاستيلاء، أو المقايضة مع العالم الخارجى . بل لعلى أزعم أن هذا المنهج الغير حديث أكثر شمولا وقدرة حيث ينطوى على مفردات غنية تغنى البحث والتحليل . وتتعلق النقطة بعالمية أو عالم ثالثية نظرية السياسة الخارجية . فهناك ميل دائم لدى باحثى العالم الثالث لرفض مناهج العالم المتقدم تحت زعم أن العالمين جد مختلفين . ورغم صحة هذه المقولة ظاهريا — حيث أن الدول المتقدمة كانت أيضا مختلفة يوما ما — فانها فى الواقع تقوض عالمية العلم وأصالة نظرياته . وقد يكون هذا مقبولا اذا ما قدم علماء العالم الثالث نظريات جديدة تعنى فى تفسير التطور الانسانى ، لكن ما يحدث عادة ان ما يقدمه هؤلاء لا يزيد عما

تكرر من قبل فى عديد من النظريات التى أفرزها الادب السياسى العالمى • فالباحثة تحدثنا عن مناهج متميزة لدراسة السياسة الخارجية لـدول العالم الثالث ومن أبرزها دراسات بهجت قرنى التى جعلت من رؤيـة صانع القرار لبيئته الداخلية والخارجية متغيرا هاما فى تحديد السياسة الخارجية • ولا أدرى ما هو الجديد هنا • وماذا أضاف الصديق بهجت قرنى ، أليس ذلك ما قاله وما ردده بريتشر وهولستى وآخرون • ولا يحل المشكلة كثيرا أن ذلك يحدث فى اطار دراسات تسمى « بالسياسة الخارجية للتنمية » فى ظل نظام يتسم بعدم المساواة • فالتاريخ كله يتميز بعـدم المساواة بين وحداته السياسية • يضاف الى ذلك أن التنمية ليست وحدها هدف السياسة الخارجية فهناك القوة والنفوذ والتأثير كأهداف فى حـد ذاتهما • والعامـل الاقتصـادى رغم أهميتـه ليس العامل الوحيـد المؤثر فى السياسة الخارجية • فعلى سبيل المثال فان مصر الناصرية قبل ١٩٦٧ كانت أكثر تأثيرا فى النظام الدولى من دول تفوقها من حيث معدلات التنمية مثل ايطاليا والبرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وأسبانيا •

وتتعلق النقطة الثالثة بقضية العلاقة بين الابعاد الداخلية والخارجية من جانب والسياسة الخارجية من جانب آخر • وهى القضية المركزية لدى الباحثة ، حيث حاولت طوال البحث — وباخلاص — فك ألغازها ورموزها • ولكـن بعد ثمانى صـفحات كاملة من الحـديث عـن مناهج دراسـة السياسة الخارجية وخصوصية العالم العالم نجدها تعاود الكرة مـرة أخرى ، مستخدمة المنهج النظمى لايستون بما فيه من مدخلات ومخرجات وعمليات ، باقتدار طوال جزء كامل • واذا بالباحثة فى الجزء الثالث — اذا اتفقت معى الباحثة الفاضلة على تسميته كذلك — والخاص بالتفسير تعاود الكرة النظرية من جديد عن طريق مناقشة انصار المدرستين اللذين يرون بأولوية الظروف الداخلية والذين يرون بأولوية الظروف الخارجية • وبعد جهد محمود ومشكور نجد الباحثة تقترب من القمة حين تتوصـل الى أن العلاقة بين المجموعتين من الظروف هى علاقة تأثير متبادل وذلك فى تعريفى ما اسميه علاقة جدلية ، وفيها تصبح قضية تحديد أولويـة

بعض العوامل قضية خاسرة • ولكن الباحثة وقد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من قمة الحقيقة لا تلبث ان تترك الصخرة النظرية تهبط منها مرة أخرى حينما تقرر أن العلاقة بين النوعين من الظروف هى نوع من الحلقة المفرغة أو الدائرة الجهنمية التى تستحكم فى شعوب العالم الثالث • وهنا فان الامل النظرى - قبل العمل - يبدو سرابا ووهما فالحلقات المفرغة والدوائر الجهنمية على عكس الجدل لا تعرف التقدم والارتقاء والتطور وانما تعرف الوقوف عند حالة بعينها تغذى نفسها بنفسها دون أمل فى خلاص • ولعلى أتساءل كيف كان سيكون البحث اذا بدأت الباحثة بحثها باقرار علاقة التأثير المتبادل بين المجموعتين من العوامل ، فلا شك عندها انه كان سيكون لدينا بحثا جد مختلف ؟ •

والمجموعة الثالثة من النقاط عملية أو تطبيقية وتشمل عدة نقاط • أولها ، أن الباحثة وقد أقرت ضرورة التعرف على توجيهات السادات بالنسبة للاهداف والبدائل والعلاقة مع اسرائيل والقوتين الاعظم ، فانها ربما كانت تحتاج الى استعمال بعض المناهج الميكروكوزمية الخاصة بدراسة التوجيهات والتى تظهر فى الادب الخاص بالمنظومة الذهنية أو الشفرة العملياتية ، وكلاهما ربما كان قد جعل هذا الجزء أكثر انتظاما وربما كانت تقود الى نتائج مختلفة ، وثانيهما ، وهى ترتبط بالاولى أن الباحثة تدعونا فى الحقيقة وتفرض علينا ان نعيد مراجعة وفهم الوفاق ، بل وأقول وهذا ينطبق على بحث د•ودودة بدران • وفى رأى ان السادات كان يفهم الوفاق بخلاف ما أقرته الباحثة وانه استغله استغلالا موفقا حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ • والاهم من ذلك أن السادات نفسه كان عاملا فى تحطيمه والزج بالنظام الدولى فى اتون الحرب الباردة حين تجاوز صيغة المؤتمر الدولى لحل مشكلة الشرق الاوسط ، تاركا للولايات المتحدة الامريكية الانفراد بادارة اصراع العربى - الاسرائيلى ، وهذا ما اعطاها مزايا استراتيجية دولية بالغة الاهمية دفعت لاتحاد السوفيتى بدوره الى سلوك مختلف • وثالثها ، ولعل الزميلة الفاضلة تسمح لى بالاختلاف معها تتعلق بما ورد فى البحث من أن الاتحاد السوفيتى قد اتخذ من نفوذه فى

مصر ورقة فى المفاوضات مع الولايات المتحدة حـــول مختلف الصـــفقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما ، وانه أكد خلال مايو ١٩٧٢ أن علاقته مع أمريكا أهم من مصر ، كلها مقولات لا يوجد ما يؤيدها فى الادب السياسى المكتوب حول اجتماعات القوتين الاعظم خلال هذه الفترة .

ورابعها ، أن الباحثة لم تعط النطاق الاقليمى حقه وخاصة فيما يتعلق بطبيعة القوى الرئيسية فيه والتوازن فيما بينها وعلاقتها بالنظام العالمى ، ولكن الاهم من ذلك عامل البترول فهو يرد دائما فى اطار محاولات مصر للحصول على المعونات العربية ولكن لا يرد كمتغير من متغيرات القـــوة والثروة التى ميزت ليس فقط توجهات النظام العربى ولكن أيضا جماهير المجتمعات العربية ، لهذا كان البترول خلال السبعينيات بحق المتغير — الموضوعى الجوهرى الذى قلب هذه المنطقة بأسرها رأسا على عقب ، ولكن مناقشة ذلك بالتفصيل قضية أخرى .

وفى النهاية ، لا يسعنى الا القول بأن جدارة أى بحث انما تنبع من تلك التساؤلات النظرية والعملية التى يستفز بها الباحث أذهان قارئيه ؛ والباحثة نجحت فى ذلك عن جدارة واستحقاق .



« المناقشـــات »

تبلور النقاش حول هذه الورقة فى مجموعة من القضايـــا والتساؤلات أهمهـــا :

١ ــ دار نقاش واســع حول استخدام الباحثة للمنهج النظمى فى تحليل السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة موضع الدراســـة • ويقوم هذا المنهج طبقا لافتراضـــاته النظريـــة الاساسية على تحليـــل المدخلات والمخرجات وعمليتى التحويـــل والتغذية الاسترجاعيـــة • قال بعض المشاركين بأن تحليـــل المدخلات والمخرجات للسياســـة الخارجية ــ طبقا لما جاء فى الورقـــة ــ فقط ، دون النظـــر الى عمليتى التحويـــل والتغذية الاسترجاعية يمثـــل بعض القصور فى استخدام المنهـــج فى صورته التكاملية • وشكك البعض فى جـــدوى اســـتخدام هذا المنهـــج فى تحليل السياســـة الخارجية المصرية ، بل وفى تحليل السياسة الخارجية فى الدول الناميـــة عامة •

حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام متكامل،بما يعنيه ذلك من وجود مؤسسات تعكس صفة الاستمرار • وجود قوى اجتماعية وسياســـية متبلوره تمارس التأثير بدرجة أو بآخرى فى عمليـــة صنع السياســـة الامـــر الذى يمكن معه تحديد المدخلات والمخرجات وعمليتى التحويل والتغذية الاسترجاعية •

ومثل هذه الافتراضات المرتبطة بتطبيق المنهج غير متوافرة فى الكثير من بلدان العالم الثالث •

فالقائد السياسى هو محور عملية صنع القرار ، والتذبذب وعدم الاستقرار يميز السياسات الخارجيـــة لكثير من الدول المختلفـــة • ناهيك عن عـــدم وضوح القوى السياسية التى تمارس التأثير فى عمليـــة صنع القرار •••• الخ •

وعلى ضوء ذلك يبدو من الصعوبة بمكان استخدام منهج تحليـــل

النظم فى دراسة السياسة الخارجية المصرية • واستخدامه يفترض ضرورة توافر قاعدة معلوماتية عن ديناميات وتفاعلات عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، وليس من اليسر الحصول على هذه القاعدة الامر الذى يقتضى ضرورة البحث عن وتطوير مسالك منهاجية اكثر ملاءمة لتحليل السياسات الخارجية للدول المتخلفة ومنها مصر •

٢ ـ جاء فى الورقة ان الرئيس السادات اعطى الاولوية لقضية التنمية • وهنا ثار نقاش حول مفهوم « الاولويات » • وكيفية ترتيبها • حيث أكد بعض المشاركين على انه لايوجد حاكم يستطيع ان يعطى أولوية لهدف أو مجال معين بصورة مطلقة ، كأن تكون الاولوية للتنمية أو للسياسة الخارجية ••• الخ • والمحك الرئيسى لاولوية القضايا لدى صانع القرار هو مدى الحاحها وارتباطها بهدف أساس لدى أى حاكم وهو الاستمرار فى الحكم • فالقضايا الملحة فى لحظة معينة هى التى ترتبط أكثر باستمرار النظام القائم •

واستكمالا لهذه النقطة طرح البعض مجموعة من التساؤلات حول ادارك السادات لطبيعة عملية التنمية واهدافها واساليبها وتوزيع اعبائها وعوائدها • وهل كان الرئيس السادات يميز بين النمو والتنمية والتحديث ؟ • واذا كان السادات قد اعطى الاولوية للتنمية ••• فهل تحققت التنمية بعد ان كانت حرب اكتوبر آخر الحروب ،

٣ ـ ثار جدل نظرى حول طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج • فقال البعض بأن الدور الحاسم فى التطور والتغيير السياسى فى بلدان العالم الثالث سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى يعود الى العوامل الخارجية •

وقال آخرون بعكس ذلك • وقال فريق ثالث بأن العلاقة بينهما علاقة تداخل ومساندة ، وعمليا من الصعب التمييز بين ما هو داخلى وما هو خارجى •

فالقوى الخارجية تمارس تأثيرها من خلال قوى وعناصر داخلية ٠ لكن تظل مشكلة تحديد الحدود بين ما هو داخلى وما هى خارجى قضية بحثية قائمة ، وان كان الجدل النظرى فيهـا محكوم عليـه بالفشل ٠

٤ ـ أكد البعض على ضرورة البحث عن جذور توجهـات وسياسات نظام السادات فى الفترة الاخيرة من حكم عبد الناصر ـ أى تلك التى اعقبت هزيمـة ١٩٦٧ ـ فالتغيرات التى أحدثهـا السـادات على المستويين الداخلى والخارجى تعود على تلك الفترة ، أى بدأهـا عبد الناصر ، وكل ما فعله السادات أنه دشن هذه التغيرات وقادهـا الى نهاياتهـا ٠

ومن جهة آخرى ، قال بعض المشاركين بأن السرعـة التى تمكن بهـا السادات من اعـادة هيكله توجهات وسياسات نظام عبد الناصر تعود الى هشاشة هذه السياسات وعدم تجذرهـا فى المجتمـع المصرى بحيث تخلق لهـا القوى الاجتماعيـة الفاعلة والمؤسسـات الراسخة التى كان يمكن ان تضمن لهـا الاستمرار بعـد وفاة عبد الناصر ٠

وعلى هامش هذه النقطة كان هناك اتفاق بين المشاركين على ضرورة التعمق فى دراسـة حدود الاستمراريـة والتغيير بين نظامى عبد الناصر والسادات ، وتفسير الانهيار السريع لتجربة عبد الناصر ٠

٥ ـ حول محدودية الدور السوفيتى فى المنطقة العربيـة منـذ مطلع السبعينيـات ، أكـد البعض على أن ذلك لـم يكن بفعل بعض التطورات الداخليـة التى شهدتهـا بعض دول المنطقة ، وما ترتـب على ذلك من تزايـد للدور الامريكى فحسب ، ولكن كان هنـاك رغبـة سوفيتية لتقليص الوجود السوفيتى فى المنطقة حيث شعر السوفيت بأنهم تورطوا فى المنطقة اكثـر مما يجب ٠ وهكذا ترافقت بعض العوامـل المرتبطة بالاتحاد السوفيتى ذاته مـع التطورات التى شهدتهـا بعض دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات لتقلص الدور السوفيتى فى المنطقة ٠ لكن لا يزال هـذا القول فى حاجة الى توثيق علمى ٠

٦ ــ أكد البعض على ان السادات راهن ليكون اداة للولايات المتحدة الامريكيـــة فى المنطقة العربية وافريقيـــا ، بحيث يمكن ان تعتمد عليه وتفضله على اسرائيل متى تم الصلح بين الطرفين (مصر واسرائيل) الا ان تطورات حقبة السبعينيـــات أكدت على أنه كان رهانـــا خاسرا • حيث فضلت امريكا دائمـــا الاعتماد مع اسرائيـــل ووثقت معها التحالف الاستراتيجى ، ولم تبخل عليهـــا بالعون المادى والعسكرى والسياسى • كما أنهـــا سعت للتعامـــل مباشرة مـــع الدول ذات الوزن فى المنطقـــة سواء بالمعنى الايجابى (السعودية) أو بالمعنى السلبى (ليبيـــا) • وهذه التطورات لـــم يفهمهـــا جيدا الرئيس السادات •



مؤسسة الرضـــا للطباعـــة
عبد العزيز حمدى
٣ ش طايل ــ طريق الملكة ــ جيزة
ت : ٨٦٢٩٤٩